

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جامعة اليرموك
دائرة اللغة العربية
الدراسات العليا / الماغوط

القياس النحوي في كتاب سيويه

صالح محمد أبو صيني

١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جامعة اليرموك
دائرة اللغة العربية
المأجستير

القياس النحوي في كتاب سيويه - ١١٢

صالح محمد البوصيني

ليسانس في اللغة العربية وآدابها - جامعة بيروت العربية / صيدا

دبلوم في التربية - الجامعة الأردنية / صيدا -

أعضاء اللجنة المناقشة :

- ١- الدكتور سمير ستيتية (الترقي) رئيساً
- ٢- الاستاذ الدكتور نهاد الموسى عضواً
- ٣- الدكتور سلمان القضاة عضواً

بسم الله الرحمن الرحيم

فهرس الموضوعات (١)

المقدمة

١

المقدمة:

الباب الأول

الفصل الأول:

١	القياس في اللغة والاصطلاح:
٥	كلمة قياس في الأخبار والنصوص المقدمة:
١٢	قياس عبد الله بن أبي اسحاق الحنرمي:
١٣	الهمز
١٧	المنوع من الصرف
١٨	الإصالة
١٩	القياس في المعاني النحوية عند الحنرمي
١٩	الابتداء والخبر
٢١	خير كان
٢٣	النعمة المقطوع
٢٦	العلف
٢٨	الحال
٢٩	التحذير
٣١	الامتناء
٣٣	واو الحية
٣٥	إعراب الاسم المنصوص
٤٠	القياس في النصوص النحوية إلى عيسى بن عمر
٤١	في كتاب سيويه:
٤٢	سيويه يقل مباشرة عن عيسى
٤٣	١- في الامتناء
٤٥	٢- إعراب ضمير الفصل
٤٧	٣- في تقدير محذوف
٤٨	٤- في النسب
	٥- في الهمز

- ٥٠ يسويه ينقل عن عيسى بأملوب غير مباشر:
٥٠ عمل اسم الفاعل
٥٣ إعراب اسم الفاعل
٥٥ البدل من ضمير المخاطبين
٥٦ تنوين النادى المفرد
٥٩ نصب الضارع
٦١ الحال

- ٦٣ التعميت:
٦٣ أولاً: إذا كان ضمناً للمعوت أو ضمناً لسيبه
٦٦ ثانياً: قطع التمت للمدح والتعظيم

- ٦٩ مظاهر قياس في اللغة والسرف والقراءة
٦٩ ١- في اللغة والسرف
٧٥ ٢- في القراءات

الفصل الثاني (مرحلة النسخ)

- ٨٠ القياس في النصوص النسوية إلى أبي عمرو بن العلاء
٨٠ أبو عمرو
٨٢ ١- الحال
٨٤ ٢- الاستثناء
٨٥ ٣- المنادى
٩٣ ٤- الظروف
٩٣ أ- الظروف والأحوال المبينة على فتح الجزاين
٩٥ ب- خلف وما جرى مجراها
٩٧ ج- بكثرة وغدوة
٩٨ د- لا التافية للجنس
١٠٠ هـ- عمل كم الخبرية
١٠٢ و- العلاقات التركيبية بعد أما
١٠٧ ز- في الحذف والتقدير
١٠٨ ح- المعرفة والنكرة
١١١ ١٠- نصوص توضح بعض جوانب القياس عند أبي عمرو

- ١١٦ مظاهر القياس في النصوص الصرفية المنسوبة إلى أبي عمرو
 ١٢٧ المقيس عليه عند أبي عمرو
 ١٢٧ أ- الشعر
 ١٣٠ ب- القراءات

الفصل الثالث (مرحلة التوسيع)

- أ- القياس في النصوص المنسوبة إلى
 ١٣٨ الأخفش الأكبر عبد الحميد بن عبد المجيد
 ١٣٨ أ- في اللغات
 ١٤٥ ب- في الشواهد
 ١٥١ ج- في التراكمات
 ب- القياس في النصوص المنسوبة إلى يونس بن حبيب
 ١٦٢ أ- أثر يونس في أبواب الكتاب
 ١٦٢ ب- مظاهر القياس في النصوص المنسوبة إلى يونس في الكتاب
 ١٧٠ ١- في المنهج العام:
 ١٨٢ ٢- القياس في النصوص المنسوبة إلى يونس والخليل مآ
 ١٨٢ أ- المسائل التي اتفقا فيها
 ١٩٠ ب- المسائل التي اختلفا فيها
 ١٩٨ ٢- القياس في النصوص المنسوبة إلى يونس وحده
 ١٩٨ أ- في النقل والسأع
 ٢٠٩ ب- في الحذف والإحصار والتقدير
 ٢١٤ ج- القياس على المعنى
 ٢١٧ د- القياس على التركيب والمعنى مآ
 ٢٢٣ هـ- القياس على القاعدة

الباب الثاني (مرحلة الاكتمال)

الفصل الأول

- ٢٣٠ مفهوم كلمة قياس عند الخليل
 ٢٤٢ القياس في النصوص المنسوبة إلى الخليل في كتاب ميويه
 ٢٤٢ أ- في المنهج العام

المقدمة

٢٤٢	ظاهرة الأسفل
٢٥١	/ ظاهرة الاستناد
٢٥٢	ظاهرة العامل
٢٧١	ظاهرة الحذف
٢٨٤	ظاهرة التقديم والتأخير
٢٨٨	ظاهرة الزيادة
٢٩٦	ب- التصنيف والتبويب
٣١١	ج- قياس المسائل
	الفصل الثاني (القياس عند ميويه)
٣٢١	موقف ميويه من النحويين غير الذين تقدم ذكرهم
٣٢١	الشواهد الشعرية
٣٢٦	القرارات
٣٣٢	اللفظ
٣٣٤	النحويون
٣٤٩	* مظاهر القياس في المنهج العام عند ميويه
٣٤٩	أولاً: الأصول والفروع
٣٦٣	ثانياً: قواعد التحويل عند ميويه
٣٦٣	قواعد الحذف
٣٦٤	أنواع الحذف
٣٦٥	منهج ميويه في تحليل ظاهرة الحذف وتفسيرها
٣٧١	أسباب الحذف عند ميويه
٣٧٥	الاحتمال
٣٧٨	قواعد التقديم والتأخير
٣٨٨	قواعد الزيادة
٣٩٣	الزيادة في بنية الكلمة
٣٩٥	قواعد العمل
٣٩٧	أنواع العمل
٣٩٧	أولاً: الأفعال
٤٠٠	ثانياً: الأسماء العاملة
٤٠٦	ثالثاً: الحروف العاملة
٤٠٩	كلمة الختام في قياس ميويه
٤١٣	الشواهد القرآنية
٤١٥	الشواهد الشعرية
٤١٧	المصادر والمراجع

بسم الله الرحمن الرحيم

القدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد،
الذي أضاء برسالة ربه مبدل العلم للباحثين، وبمعد:

قد سمى الباحث في هذه الرسالة إلى الإجابة عن تساؤلات
كثيرة، حدد أسولها في أسئلة ثلاث، هي:

- ما مفهوم القياس في كتاب ميويه؟

- ما أثر القياس في توجيه منهج البحث اللغوي، الذي قام عليه
الكتاب؟

- إلى أي مدى يمكن أن يستفيد علماء العربية المحدثون، من منهج
الكتاب، في جهودهم الحثيثة لإعادة بناء درس النحو العربي، بما
يتناسب مع مستوى التطور، الذي وصل إليه علم اللغة في هذا
العصر؟

ولإجابة على هذه التساؤلات، قام الباحث بجمع النصوص التي
تعالج جوانب هذه الدراسة، وركز جلت اهتمامه على دراستها
وتحليلها، وأخضعها لمحاكمة تناولت كل دقائق علاقاتها البنائية،
والتركيبية، والدلالية، ثم وازن بينها فيتن ما تشابه منها وما
اختلف، وأصدر عليها أحكاماً، وفقاً لعقائدها اللغوية، وبناءً على
نتائج الدراسة التي توصل إليها الباحث بنفسه، أو حسب النتائج
التي توصل إليها الباحث بنفسه، أو حسب النتائج التي تحت
لديه من دراسات العلماء قديمهم وحديثهم.

جمل الباحث نصوص كتاب ميويه محور بحثه، قسام بقراءة
أولية للكتاب، حدد فيها النصوص التي تعالج أهداف البحث، فجمع كل

نعم ورد فيه شيخ من شيوخ ميبويه، وكلّ نعم وردت فيه كلمة (قياس)، وكلّ نعم فيه كلمة (أسل، أو: حدّ) وما جرى مجراها.

وحّد الباحث في هذه القراءة، الأبواب التي عالج فيها ميبويه قواعد التحويل، من حذف، وزيادة، وترتيب، وعمل، وغيرها من مظاهر التغير التي تطرأ على الظواهر اللغوية.

وفي قراءة ثانية درس الباحث هذه النصوص في أبوابها، وكان يقابل بينها، وبين النصوص التي جمعها من كتب أخرى في الموضوع الواحد. ثمّ شكّل الباحث هذه النصوص حسب الموضع الذي تصالجه، ورصد أساليب الصلابة والحماسة التي أسدرها العلماء عليها، ويكّن أوجه الشبه والاختلاف في أحكامهم، ومنهجهم في دراسة الظواهر اللغوية في تلك النصوص. وكان الباحث في أثناء ذلك يؤيد رأياً، أو يرجح رأياً على رأي، أو يردّ رأياً آخر. وكان يتخذ رأياً جديداً في بعض المسائل، أو يجمع شتات مسألة في رأي واحد.

... ..

جمل الباحث هذه الدراسة في مابين، فصل الباب الأول ثلاثة فصول، بحث في الفصل الأول: القياس في اللغة والإصلاح، والقياس في الأخبار والنصوص المتقدمة، والقياس في النصوص المنسوبة إلى عبد الله بن أبي إسحاق، والقياس في النصوص المنسوبة إلى عيسى بن عمرو الثقفي.

وبحث في الفصل الثاني القياس في النصوص المنسوبة إلى أبي عمرو بن العلاء.

وفي الفصل الثالث القياس في النصوص المنسوبة إلى أبي الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد الأخفش الأكبر، والنصوص المنسوبة إلى يونس بن حيبة.

وشمل الباب الثاني ضليح، عالج الفصل الأول القياس في النصوص المنسوبة إلى الخليل بن أحمد، وتناول الفصل الثاني القياس عند سيويه.

... ..

وقد أثبتت هذه الدراسة أن شيوخ سيويه الذين وردت أسماؤهم في الكتاب قد درسوا اللغة بأملوب علي؛ فقد ثبت أنهم كانوا يجمعون مادة البحث اللغوي من مصادرها الصحيحة، وكانوا يمالجونها في مستوياتها الصوتية، والصرفية، والتركيبية، والدلالية.

وكان هؤلاء العلماء معنيين، منذ نشأة النحو الأولي، بوضع كتب في النحو، يجمعون فيها أصولاً في قواعد المربية. رأينا ذلك واضحاً عند عيسى بن عمر، وأبي عمرو بن العلاء، وما نسب إلى يونس بأنه ألفت كتاباً سماه ((القياس في النحو)).

وتبين أن القياس هو المنهج الذي اعتمد كل واحد منهم في تصنيفه، فبعد الله بن أبي إسحاق كان معنياً بما يطرده ويقام، وعيسى بن عمر، وأبو عمرو بن العلاء، يميلون على الكثير، ويسيان ما خالف ذلك لغات. وظهر ذلك جلياً في الأبواب النحوية والصرفية التي عالجهما هؤلاء العلماء في كتاب سيويه.

تقد آمن سيويه كتابه، على علم مجموعة من العلماء، كانوا جميعهم من القراء ضمن بذلك جانيين لأملوب الطلي الذي أراد أن يقوم عليه منهجه في الكتاب؛ أولهما: أمانة النقل ودقتها في النصوص المنقولة عن العرب؛ لأن اللغة التي ينقلها القارئ، لها علاقة عقدية بالقراءة التي يرويها.

فأيهما: شمول النقل وسعة دائرة الاستقصاء، لأن القراءات كثيرة، فكان كل قارئ يحرم على أن يقتضي كل اللغات التي يمكن أن يصل إليها، ليجد ما يناسب قراءته من كلام العرب.

ولذلك وجدنا ميويه يعتمد منهج القراء، ولا يعتمد منهج
المحدثين؛ لأن القارئ يتقل بحرفية النص، والمحدث قد يتقل
بالمعنى، والقارئ معني بالجانب اللغوي، في حين قد يعني المحدث
بالجانب القهفي بشكل أكبر.

... ..

وبينت هذه الدراسة، أن عبد الله بن أبي إسحاق، قد
انتقل بالنحو من مرحلة جمع النصوص واستمرانها، إلى مرحلة
التصنيف والتبويب، واتخاذ المسائل النظرية من قواعد أو رموز،
يستغني بها الباحث عن ذكر الجمل والنصوص، وهذا ما صار يطلق
عليه (تجريد القياس).

فبعد الله: كما أثبت هذا البحث، هو أول من اتخذ
قياساً ذهنياً يشمل (أصل) الكلمة العربية حينما قال: ((أصل
الكلام على قول))، وعالج في ضوء هذا الأصل، مسائل الزيادة،
والإنفراد، والتثنية، والجمع.

فهو بذلك أول من ناقش ذهنية (الأصل والفرع)، وقد ميز
على أساسها اسم الفاعل المصوغ من الثلاثي، ومن فوق
الثلاثي.

وأثبتت هذه الدراسة أنه كان يعتمد في قياسه المصوغ
والمتحول عن العرب، وكان يستشهد بالقرآن الكريم، وبكلام العرب
شمره وشعره، وكان يقيس على القليل، وما كان يستعين بكلام العرب
على قلته.

ودلت النصوص المنسوبة إليه أنه كان يقلب النص على
وجوهه المختلفة، ويدرس علاقاته التركيبية والدلالية وما يترتب على
ذلك من حركات إعرابية. وهو أول من استخدم مصطلح (الوجه)
إشارة إلى الحكم الذي يختاره العالم وفقاً لتدبير التركيب والدلالة.

وبيّنت هذه الدراسة أنّ عبد الله كان يعي بإبي اليسر والامتناء وعياً متقدماً، وقد طالع في قيامه مستويات اللغة الصوتية، والصرفية، والنحوية، فظهر ذلك في الموضوعات التي طالعها كالأمالة، والمنوع من الرب، والامم المقوس، والبتدا والخبر، وخبر كأن، والنعت، والطفاء، والعال، وواو المية، والتحذير، والامتناء.

... ..

وبيّنت هذه الدراسة أنّ عيسى بن عمر، استمر على منهج عبد الله في القياس على الكثير المطرد، وتابعه في الاهتمام بلغة شعراء عصره، وزاد عليه في أنه كان يلزم الشاعر، فيحفظ شعره، ويكتبه، ويأرجحه بين يديه.

وقد طالع عيسى أبواباً نحوية جديدة، بحث فيها موضوعات تصنيفية، وكان لا يتهين باللمة، إذا ثبت لديه المتقول منها، مما كانت قليلة.

وقد حفلت قراءته كثيراً من لغات العرب، وكان إذا اختلفت اقراءات يختار ما يتناسب مع قياسي العربية.

ودلت النصوص النسوبة إليه، أنّ فكرة الأصل، وفكرة الأصول والفروع، وفكرة القياس على المعنى، كانت جميعها واضحة لديه.

وفي بعض النصوص كان عيسى يحشد أكثر من شاهد، لإبراز الأماليب الامتالية، للظاهرة الواحدة.

وتبيّن أنّ القواعد التي توصل إليها في الامتناء، والعال، والنداء، والنصب على تقدير فعل مضارع، سارت أساساً في النحو العربي، ما زال متمكناً إلى يومنا هذا، مما يدل على صحة منهجه في البحث.

وسار منهجه في القياس، مبيناً في إبراز ظاهرتي (الإضمار

والتقدير) في العريّة، وبخاصّة في مجالات القضاء، والتفليم،
والذم، والمجاملة.

وأثبت هذه الدراسة أنّ ميويه، نقل عن عيسى مباشرة،
وتبيّن، نتيجة لذلك، أنّ نعو عيسى وقيامه، كان لهما أثر في توجيه
منهج القياس على يدي ميويه.

وأثبت تحليل النصوص النسوبة إليه أنّ بعض مسائل القياس
عند الخليل كان أمّاها موجوداً في نعو عيسى وقيامه.

... ..

وأوضح من النصوص النسوبة إلى أبي عمرو بن العلاء، أنّ
القياس انتقل على يديه من مرحلة الأمام إلى مرحلة النضج،
وصارت تتضح فيه معالم النقل، والاستقراء، والتحليل والتفسير،
والحوار، والحكم، بشكل أكثر جلاءً.

وقد عرض هذا البحث أماليب المطالعة التي كان يتبعها أبو عمرو
في الأبواب النحوية المختلفة، كالحال، والنداء، والاستثناء،
والظروف، ولا النافية للجنس، وعمل كم الخبريّة، وفي العلاقات
التركيبية بمعد أمّا، والتعريف، والتكثير، وفي الحذف والتقدير، وفي
الأبواب الصرفيّة كالنصب والتفسير، والمنعوع من الصرف.

ويثبت هذه الدراسة أنّ ميويه، كان ينسب بعض الأبواب على
قياس أبي عمرو، وأمثله، واللفات التي عالجها، مثال ذلك «باب ما
يختار فيه الرفع، ويكون فيه الوجه في جميع اللفات»، و«باب (الألقاب)»،
و«باب المعرفة الذي يكون فيه الاسم ثنائياً».

ودلّت النصوص على أنّ الخليل اعتمد عليه؛ في أنّ (شبه
الجمسة) قد تكون خبراً في تركيب لا النافية للجنس، وفي قياس
(كم الاستثنائية في تركيب والعمل على (عشرين درهماً)).

وتبين أنّ أبا عمرو هو أوّل من قام (كم الخبرية) على (ربّ) في العمل والدلالة. وهو أوّل من جّه إلى أنّ النّادى : يحذف في مثل (يا ويح لك، ويا ويح لك) فتصبح (يا) حرف تنبيه، وقد خصص ميّويه لهذه الظاهرة باباً، اعتمد فيه أمثله أبي عمرو وقياسه.

واتضح أنّ أبا عمرو يتوسّل لقواعده لم تكن معروفة من قبل، من ذلك علاجه للمحلى بال إذا عطف على منادى مفرد، وأنّه أجاز الترخييم في (مختار) و(متمم) مع أنّ الألف فيهما أصلية.

وهو أوّل من عالج الظروف والأحوال البنيّة على فتح الجزأين، وأوّل من بين أنّ أسماء المكان تكون ظروفاً يقع فيها الفعل، فإذا لم يقع فيها الفعل عملت معاملة أسماء الذات، في رفعها ونصبها وجرحها.

وقد بين هذا البحث أنّ القياس هو المنهج الذي كانت تستقرّ على أساسه كلّ المائل الجزئية في الباب، بالإضافة إلى أنّه المنهج الكلّي الذي اعتمد أبو عمرو في التمييز والتفصيل.

وقد عالج أبو عمرو في قيامه (ظاهرة الحذف والتقدير) و(ظاهرة الزيادة) وبرزت في أقيسته فكرة (الاصل) بشكل جلي، وظهرت نظريّة (الأصل) في النصوص النسوبة إليه، وبخاصّة في الأبواب الصرفيّة، كالتمييز، والنسب، والمنوع من الصرف.

وتشير بعض النصوص إلى أنّه كان يطالع الظواهر اللغويّة، مستملاً أسلوب التجربة، والرموز. وكان يتخذ أحكاماً منطقية لكّنهما تستند إلى ملّات استمرارية، كان يتمدها في الوصول إلى الحكم.

كان أبو عمرو يتوسّل إلى القاعدة بتحليل النصوص وتفسيرها، موازلاً بين الجمل الأصوليّة وغير الأصوليّة، ميّناً الملة التي اعتمدها في قيامه.

ويثبت هذه الدراسة أنّ الخليل اعتمد كثيراً من أمثلة أبي عمرو، واستند إلى قيامه، وبخاصة في باب النداء.

وعالجت هذه الدراسة (المقيس عليه) عند أبي عمرو، ويثبت أثر تراءته في توجيه القياس.

... ..

ونسي مرحلة التوسع في القياس، عالج هذا البحث النصوص المنسوبة إلى الأخفش الأكبر، والنصوص المنسوبة إلى يونس بن حبيب.

فأضج أثر اللغات والشواهد التي زوّد بها الأخفش كتاب سيبويه.

وتجد عرض سيبويه، من مقول الأخفش، لغات عالج على أساسها (فلاسة الحذف) و(فلاسة الزيادة) في ضوء مفهوم (الأصل والفرع)، من هذه اللغات: (لغة فزارة، وقيسر، وطى، وهذيل، وأزد السراة).

وقد باعدت هذه اللغات في وضع تنحيات، واستثناءات، لبعض القواعد، التي كانت تتخذ أشكال أحكام مطلقة.

وتبين في هذه النصوص أنّ العلماء، صاروا يستشهدون على فروع القواعد، بما يدل على أنّ أصولها قد امتصرت لديهم.

ودلت على أنّ الأخفش كان يستشهد بالبيت، وهو يمي موضع الشاهد فيه، فهو يقدمه لتوجيه القاعدة. وكان سيبويه يني الباب كلّ على هذا التوجيه.

وتبين أنّه كان يمرض المادة اللغوية، ويثقل لها من كلام العرب، ويذكر مجالات استعمالها، وسوّلاً إلى طائفي تجريدية، واحتجاج أمثلة من البنية العيقة.

وكان يحشد أنماطاً متنوعة من الشواهد (الشرية، والشعرية
والقرآنية) لتفسير ظاهرة واحدة.

وذكر سيويه أنّ أبنا الخطاب، كان يرجع إلى رأويه اللطوي
(أبي ربيعة) في الأبيات والركيب الغريبة، ودلالاتها عند العرب.

وأظهرت النصوص أنّ ميويه كان يسأل أبنا الخطاب في بعض
النصوص عن باب بأكمله، «وزعم أبو الخطاب، وماتته غير مرة، أنّ
ثاماً من العرب ... يحصلون باب قلت أجمع مثل فلنت»، مما يدل
على أنّه كان على علم بالباييز.

ودلّت هذه الدراسة إنه كان على وعي بمعنى الصدارة في
أدوات الاتهام، وأنّ أسماء الأفعال تعمل عمل النصب، وكان على
وعي تام بظاهرة التحوّل في أسماء الأفعال المتقولة من (جار
ومجرور، وظرف، ومصدر) بالإضافة إلى معانيه المصدر المؤول، وعمل
الصفة المشبهة.

ودلّت بعض النصوص أنّ الخليل، استند في بعض أقيسته، إلى
البيات التي فيها أبو الخطاب، وإلى الأقيسة التي توسّعت إليها.

وانتهت هذه الدراسة أنّ أبنا الخطاب، اتّبع منهج شيوخه في
محاكمة النصوص، واستخدم أماليهم في الحواشي والقياس

... ..

وفي النصوص المنسوبة إلى يونس بن حيّبة، ظهر أن
يونس واحد في أبواب الكتاب، وقد صرح بذلك ميويه في
سواكن كثيرة من الكتاب، من ذلك قوله: «وجميع ما ذكرت لك في
هذا الباب، وما أذكر لك في الباب الذي يليه قول يونس».

وبتحليل هذه الأبواب التي نسميها سيويه يونيس، تبيّن أن القياس رخصت أصوله، وتكشفت معالمه، قبل أن يبدأ سيويه بتأليف الكتاب، وأن كثيراً من ضلوس الكتاب وأبوابه، كان من إصلاء أساتذته، ومن حفظه الذي نقله عنهم.

ودأبت أماليب المطبعة التي كان يستخدمها العلماء، أن منهج القياس كان واحداً.

ففي بعض الأبواب كان يونيس يقوم بدور القسمل عن شيوخه، فيما يدور عليه البحث في الباب، فيتبّنى رأياً موافقاً لرأيهم، أو ينقل عن العرب إضافة إلى ما أثير عنهم.

وكان سيويه يتخذ آراءه، محوراً يدور عليه البحث في بعض الأبواب.

وأثبتت هذه الدراسة أن يونيس التزم المنهج العام المنذري قام عليه قياس شيوخه، فجعل فكرة (الاسمل) محوراً، تناول على أساسه مظاهر التيسر من (عمل، وحذف، وزيادة).

وتبيّن أن العلماء يتعاملون مع هذه الظواهر على أساس أنها حقائق لغوية، عاجوها كما هي، مثال ذلك فكرة الحذف التي نقلها يونيس عن العرب، وأيدها، وفسرها، وضرب لها الأمثلة من واقع اللغة، ورواها عن الثقات من شيوخه.

وتناول الباحث النصوص المنسوبة إلى يونيس والخليل معاً، فدرس المسائل التي اتفقا فيها، والمسائل التي أخذ فيها كل منهما موقفاً خاصاً.

وتبيّن أن تحليل الظاهرة اللغوية أخذ يمسك منحس متميزاً على يديهما فسي النقل، والتثبت، والتحليل، والموازنة، وعرض الجمل الأمولية وغير الأمولية، وبيان أوجه الشبه، والاختلاف، والدلالة، والعمل، والإعراب، للوصول إلى قاعدة عامة أو خاصة.

وبيّنت هذه الدراسة أنهما كانا يتفقان في المنهج العام للقياس الذي تبنّيت أركانه، عبد الله، وعيسى، وأبو عمرو، من قبل، بل كانا يتفقان في كثير من المسائل التفصيلية الدقيقة.

وكان الاختلاف في مسائل جزئية محدودة، لا تمس جوهر المنهج. دليل ذلك أن مبيويه كان يستحسن رأي أحدهما ويؤيده في مسألة، ويرفضه في مسألة أخرى، وكان هذا دأب مبيويه في كل النصوص، النسوبة إلى كل عالم، فيدرس اللغة، ويدرس رأي العالم، ويضعهما لمحاكمة عليّة، قبل أن يدرج ذلك في قاعدة كليّة أو جزئية، أو يدرجه في باب، أو يوصّفه مع ما شاكله من المسائل.

وظهر في النصوص النسوبة إلى يونس مبدأ القياس على الظاهر، وتبين أنه كان يقيس على القاعدة التي اعتبرت على أساس الاستقراء الصحيح، وكان يستطرد في التحليل والوازنة ليصل إلى قاعدة، أو وزن مجرد. وكان يوازن بين ما يسمعه من راويه اللغوي، وبين الشائع المستعمل، وبين ما كان مستعملاً من قبل.

طالع يونس في النصوص النسوبة إليه المسموع من الأئمة، والمسموع من التراكيب، وبين التغيرات التي تطرأ عليها.

وبرز مفهوم البنية العميقة وأصلها في قياسه، وتبين أنه كان يقيس على المعنى، وعلى القاعدة، وعلى التركيب، بالإضافة إلى قياس الأبنية؛ إذ كان يقيس المتصل على ظهيرة من الصحيح، ويقيس التفرع في التفرع على الظاهر في جميع التكبير.

وظهرت عنده فكرة تعليل الفصل عن الفصل، مثلما ظهرت فكرة المخالفة. ومع أنه كان يتفرد ببعض الآراء، مثلما كان يفعل بائرون العلماء، فإنه لم يكن صاحب مدرسة مستقلة.

استخدم يونس أساليب شيوخه في القياس، إلا أن قياسه شمل

مجالاً أوسع من المتناول، فأثمت رقعة التطبيق.

... ..

وبيّنت هذه الدراسة أنّ القياس وحسب إلى مرحلة الاكتمال، فهي النصوص المنسوبة إلى الخليل، وعلى يدي ميويه في الكتاب.

وتوضيح مفهوم القياس عند الخليل قام الباحث بدراسة استعمال كلمة (قياس) في كتاب العين، واستعمالها في كتاب ميويه.

وتبين أنّ الخليل يعني بالقياس: منهج التفكير والتفكير الذي تدرس على أساسه الظواهر اللغوية، ويعني به من الحياة الأخرى التطبيق العملي لمبادئ هذا المنهج على الظواهر اللغوية.

وقد ظهرت مبادئ هذا القياس في ثلاثة مستويات: في المنهج العام الذي يشمل كلّ جوانب اللغة، وفي قياس التبريد والتصيد، وفي قياس المسائل.

وتبين أنّ منهج القياس العام قام على نظرية الأصل، ودراسة مبادئ التحويين (التفكير) من الأصل إلى الفرع، الذي اتضحت على أساسه (فكرة العامل)، و(فكرة الحذف) و(فكرة الزيادة) و(فكرة الترتيب) و(فكرة الإمتداد).

واتضح أنّ نظرية الأصل امتدت عند الخليل إلى أصول لغوية من طبيعة اللغة، فأعتمد (أصل الحرف) في دراسة التثنية والجمع والتفكير والنسب والإعلاء والإبدال، وما شابهها من الظواهر.

واعتمد (أصل الفعل) لدراسة الأفعال التي تشترك في أوزانها ودلالاتها ومترج بمصطلح (أصل البناء) وأشار إلى أصل الدلالة، وأصل التركيب، وأصل الإعراب، وجاءت فكرة الأصل ملتصقة تماماً بكل مسائل القياس عند.

وتبين أن الخليل يحتل تراكيب اللفظ، على أساس أن الكلام يكون بين متكلم وسماع، فهو يبين أن التكلم يبنى تراكيبه، مراعيًا حال السامع، ظهر ذلك جلياً في تحليله الجملة الاسمية من التاحيتين التركيبية والدلالية.

وأثبت الخليل أثر الأسس، بالموازنة بين الأسس والفرع، وبين الأسناد والدلالة، وبين البنية السطحية والعميقة.

وقد عالج هذا البحث أماليب الخليل في القياس، وعرض نماذج من أقيسه، من ذلك قياس عمل الحروف المشبهة بالفعل على عمل الأفعال الناقصة (كان وأخواتها)، وتبين أنه أول من قاس عمل الأفعال الناقصة على عمل الأفعال التامة، وقاس إبطال عمل (إن) المكشوفة على إلغاء عمل (أرى) المكشوفة عن العمل. وطالع ظاهرة العمل في كذا وكذاين بأسلوب من القياس، وقاس الحذف في التصغير على الحذف في جمع التكسير، وأجرى قياساً بين المركب المزجي، والمختوم بناءً التام، وقاس حذف جواب الشرط على حذف جواب (رب).

وقاس إعادة الترتيب في الجملة الاسمية، على إعادة الترتيب في الجملة الفعلية، وقاس تقديم المستثنى على المستثنى منه، على تقديم النعت على المنعوت، وقاس ترتيب جملة (إن) الشرطية، على ترتيب الجملة التي تشتمل على (أن) الناقصة، وغرس ذلك من الأقيسة، التي عالجها هذا البحث في النصوص المنسوبة إلى الخليل.

وبين هذا البحث أن الخليل، تمكن باستخدام أسلوب القياس في التحليل، من الجمع بين ظاهرتين تشابهان أو يختلفان في العمل.

ومن الموازنة بين البنية السطحية والبنية العميقة قاس تركيب (لا النافية للجنس) في مثل: لا رجل في الدار، على أساس أنه جواب

لسؤال مقدر في الذهن، تقديره:
هل من رجل في الدار؟

وكان في بعض الأقيسة يقل المل، ويقل الإلقاء، ويذكر
علة الحذف، وكانت علة مستمدة من واقع اللغة.

وقد اعتمد في قياس التصنيف فكرة الأسس والفرع، فجعل
أحدى أدوات الباب أصلاً، وجمع بقية الأدوات فروعاً لها. وكان يحاكم
أبنية الباب وتركيبه، حسب أبنيتها ودلالاتها الأصلية، وما تخرج إليه
من أبنية ودلالات فرعية، فيمنفها في الباب على هذا الأسس.

وقدّم هذا البحث دراسة لـباب (النداء) لإبراز أثر الغليس
في تصنيف مسائله، وتحليلها، والتبويب لها.

وتبين أنّ (فكرة الخلال)، التي ظهرت فيما بعد عند علماء
الكوفة كانت أصولها واضحة في صوم الخليل. وقد عالج الخليل
الاستثنا على أساسها، مثلاً تبين أنّ سيويه عالج على أساسها بعض
المسوبات.

وتبين أنّ الخليل كان يميّز العلاقات بين الكلام المطلوب،
وأصل الكلام كما يترتب في الذهن (البنية المعينة)، فظهر ذلك
جلياً في كلّ الأقيسة التي قدّمها من (حذف، وزيادة، وعمل،
 وإعادة ترتيب) وكان يمثل لكل ذلك من الذهن، مستعملاً تركيبه
المأثور: «وإن كان لا يُتكلّم به»، ويبيّن أثر التحويل في كلّ
ذلك، وما ينجم عنه من علاقات تركيبية وبائية، وما يترتب على كلّ
ذلك من دلالات جديدة.

... ..

ودلت هذه الدراسة، أنّ سيويه جمع كلّ ما سمعه من علمائه،
من مفردات، وتركيب، وأمثلة، وشواهد، وقراءات، ولغات، وحفظ
منهج النظر اللغوي والذي كان يمارسه كلّ عالم في صالجة الظاهرة

اللغوية. وثبت أن ميبويه كانت له جهود في الخاصة فسي الاشتماع إلى العرب، والتقل عنهم.

وقام ميبويه بدراسة كل ذلك من جديد، فصفه وبوبه، وفي خطة مدروسة، ظهرت آثارها في صفحات الكتاب وبخاصة في مثل قوله: «ومترى تضيّل ذلك في باب كذا، إن شاء الله»، أو في مثل قوله: «وقد قيل ويتر فيما كُتِب».

وكان يرصد كل مسألة من مسائل الباب في مكانها بعد محاكمة لغتها، وأمثلتها، وشواهدا، وذكر أول عالم تناولها، وراي العلماء فيها، ثم كان يناقش كل الآراء فيرجح رأياً، ويرفض آخر، مبيّناً حجته وشواهد في كل ذلك. وكان يتبنى رأياً جديداً إذا لم تثبت لديه صحة الآراء السابقة.

وكان يجمع ثقات المسألة في باب واحد، أو يجمع الأبواب المترابطة تحت عنوان باب كبير، يحصل البسبب الأول أصلاً، وبما في الأبواب فروعاً له.

وتبين أن ميبويه اهتمت المتهج المام الذي اعتمد شيوخه في القياس، وجعل (نظرية الأسفل) أساس مبادئ القياس، وأساساً في قواعد التحويل التي انتشرت معالمها بشكل جلي في كتابه.

وقد خصص هذا البحث فصلاً خاصاً لأما يسهب النظر التي كان يتخذها ميبويه في معالجة الظاهرة اللغوية، بالإضافة إلى أن هذا البحث كان يوضح دور ميبويه، في كل زمن من خصوص العلماء فيما تقدم، وتبين أن هؤلاء العلماء ملكوا جادة السواب، حينما جعلوا القياس أداتهم، التي حولوا بها (النحو) إلى علم، له أصوله، وفروعه، وقوانينه، التي تعامل بالقياس فتبينت وتجدد على أساسه.

وقد ظهر هذا الفهم واضحاً في قول الكاظمي: «إنما النحو قياس يتبع» (١)، وظهر في قول أبي علي الفارسي: «النحو علم بالقياس المستنبط من كلام العرب» (٢).

(١) بعينه لوعاء / ج / ص ١١٤، وابنه لرواة / ج / ص ٦٧.

(٢) انكمسة / ص ١٦٣.

ونفي ذلك قال ابن الأثيري: «التحريك قياس» (١). فالقياس هو منهج البحث اللغوي، الذي اعتمد علماء الكتاب، وقد يمين الدكتور أحمد زكي، أن القياس هو الأساس الذي يقوم عليه كل علم: «والعلم لا يمكن أن يكون فسي ألفه شيء من الإبهام، وعلى هذا فأساس العلم القياس» (٢).

وهذا يحددنا إلى أن نمرود إلى قياس لغتنا الأسيل، لنعيد بناء علم اللغة على أساس صحيح.

... ..

وبعد، فإنني أجد نفسي مديناً لامتاذي الفاضل الدكتور سير ستية، الذي أشرف على هذه الرسالة، فكان خير موجه ومرشد، وأقصدت من غزير علمه، ووفير فضله، ما أمدني بطاقة إضافية، مكنتني من المضاء بقوة في مسلك هذا البحث، واشتملت بمون الله وماعدته المتواصلة أن أجز هذا العمل المتواضع.

واتقدم بالشكر للامتاذين الفاضلين، الامتاذ الدكتور نهاد الموسى، والدكتور سلمان القضاة، الذين تغضدا بقبول مناقشة هذه الرسالة.

وأما الله القدير أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه، إنه سميع مجيب.

(١) لمع لادلة ٩٨ - ٩٩ .

() في سبيل موسوعة علميه / ص ٥ .

المصباح الأول

الفصل الأول - مرحلة التأسيس

- القياس في اللغة والاصطلاح

- القياس في النصوص المنسوبة إلى عبد الله بن أبي اسحاق

- القياس في النصوص المنسوبة إلى عيسى بن عمير

بسم الله الرحمن الرحيم

القياس في اللغة والاصطلاح

أولاً: القياس في اللغة:

قال ابن منظور (١): «قياس الشيء يقيسه قياساً، واقتامه وقيسه، إذا قدره على مثاله، والقياس: المقدار، والقياس: ما قيس به... والمقايضة: معاولة من القياس، يقال: هذه خشبة تيسر أربع، أي: قدر أربع».

ويقال: قايست بين شيئين إذا قدرت بينهما، ومما قاله الأزهري في القياس (٢): «هو يخلو قياساً، أي: يجمع هذه الخطوة ميزان هذه الخطوة، ويقال: قدر قيامك عن قيامي، أي: مثالك عن مثالي...» وقال الجوهري: (٣) «قيست الشيء بالشيء: قدرته على مثاله...» يقال: تقيس بهم فلان، إذا تشبه بهم أو تمشك منهم بسبب؛ إما بحلف أو جوار أو ولاء...»

«وقرأ ابن الأثير قول أبي الدرداء: «خير شأنكم التي تدخل قياساً وتخرج قياساً» أنها إذا مشيت قياست بمن دخلها بمن، فلم تجعل فصل الخسوف، ولم تبطل، ولكنها تمشي وسطاً متداً، فكان خطأها مشاوية» (٤).

وقال الفيروز أبادي (٥): «قاسه بغيره، وعليه، يقيسه

(١) لسان العرب (قيس).

(٢) تهذيب اللغة (قيس).

(٣) الصحاح (قيس).

(٤) لسان (قيس) والتهذيب (قاس).

(٥) لغات المحيط (قاسه).

قياساً وقيماً واقتسامه: قدّره على مثاله فاقسام، والمقدار مقياس، وتقيس: تشبه بهم أو تمسكه منهم بمسبب، وقايسته: جاريته في القياس، وقايست بين الأمرين: قدّرت، وهو يقاس بأبيه، واويّ يأنّي،^(١)

ومما ذكره الزبيدي: (١): «وجمع القياس مقاييس، ورجس قياس: كثير القياس، وهو مقيس عليه»^(٢).

وقال ابن سيده (٢): «والقياس: ما قيس به، وتقاييس القوم: ذكروا مآثرهم، وقايستهم إليه: قاسهم به»^(٣).

ومما قاله ابن فارس (٣): «القياس والوزن والسين أصل واحد يدل على تقدير شيء بشيء، ثم يصرف فتقلب واو، يساء، والمعنى جيمساً واحداً... ومنه القياس، وهو تقدير الشيء بالشيء، والمقدار مقياس، تقول: قايست الأمرين مقايسة وقياساً»^(٤).

ومن معاني القياس في القواميس المعاصرة:

«القياس (في اللغة): ردّ الشيء إلى نظيره، والقياس (في علم النفس): عمل عقلي يترتب على اشتغال الذهن من الكمي إلى الجوّزي التدرج منه...»^(٥).

«القياس (في القه): حمل فرع على أصل لعدة مشتركة بينهما... والقياس: ما قيس به أداة أو ألسه (ج) مقاييس»^(٦).

(١) باج اعروس (قيس)

(٢) المحكم ومحيط الأعظم في لغة [قديس] .

(٣) معجم مقاييس لغة [قوس] .

(٤) المعجم الوسيط (قيس)

ونظر ، أساس البلاغة (قيس) .

ومما قيل في القياس كذلك: «القياس: مصدر» وعند المنطقيين: قول مؤلف من قضايا إذا سلمت لزوم عنهما لذاتها قول آخر، كتقولنا: العالم متغير، وكل متغير حادث، فالعالم حادث. وعند الأصوليين: إسائة مثل حكم المذكور بمثل علقه في الآخر (ج) قياسات. ويشتمل القياس في تشبيه الشيء بالشيء، يقال: هذا قياس ذاك إذا كان بينهما مشابهة. ويطلق القياس في اصطلاح العلماء على ما يقابل السماع (١).

.....

.....

فالقياس، كما دللت معاجم اللغة، إنما هو رد الشيء إلى نظيره؛ بتقدير أحدهما على مثال الآخر، أو بالموازنة بين الشئين، أو بتشبيه أحدهما بالآخر، أو يكون بالمماثلة بين الشئين، أو باقتداء أحدهما بالآخر.

ويلاحظ أن هذه الكلمات (تقدير، موازنة، تشبيه، مماثلة، اقتداء) يمكن أن تتخذ مبدئية عليية في مجالات الدراسة اللغوية تؤدي دلالات محددة إذا استخدمها المالم في تبويب الظواهر اللغوية، ودراساتها وتفسير العلاقات فيما بينها، ورد بعضها إلى بعض لملاقة جامعة.

ثم نلاحظ أيضاً هذا التشابه اللافت للنظر بين القياس في اللغة (رد الشيء إلى نظيره) والقياس في الفقه (حمل فرع على أصل) ويكاد يكون مناهما واحداً إذا قرئنا بين المنين، قلنا: (هو: الحكم لسألة لاحقة بالحكم الذي هبت لسألة سابقة). وبذلك يتضح أن القياس يدرس اللغة الأميلة بخصائنها وأصاليها، ومعالج لغة الحاضر والمستقبل في

(١) المحيط لمحيط (قاس).

شوء خصائص تلك اللغة الأسيلة وأماليها.

ثانياً: القياس في الاصطلاح:

قال ابن الأنباري: (١) "وهو في عرف العلماء عبارة عن تقديس الفرع بحكم الأصل، وقيل: "هو حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع". وقيل: "هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع"، وقيل: "هو اعتبار الشيء بشيء بجامع".

وهذه الحدود كلها متعارضة، ولا بد لكل قياس من أربعة أشياء: أصل، وفرع، وعلة، وحكم؛ وذلك مش أن تركيب قياساً في الدلالة على رفع ما لم يسم فاعله، فتقول: اسم أسند الفعل إليه مقدماً عليه، فوجب أن يكون مرفوعاً قياساً على الفاعل. فالأصل: هو الفاعل، والفرع: ما لم يسم فاعله، والعلة الجامعة: هي الإشادة، والحكم: هو الرفع. والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل، وإثباته أجري على الفرع الذي هو ما لم يسم فاعله، بالعللة الجامعة التي هي الإشادة. وعلى هذا النحو تركيب كل قياس من أربعة النصوص، وبذلك يتبين أن القياس:

١- دراسة واعية للسبوع أو المقبول بالراوية الوثوقة من صحيح كلام العرب، تتناول خصائصه ودلالاته، وقد برز من هذه الخصائص في النص: (الإشادة، والترتبة، والدلالة).

٢- تصنيف هذا السبوع في أبواب، يضم كل باب منها ما اتفقت أحكامه من كلام العرب، لتكون هذه الأبواب وتلك الأحكام

(١) لمع الأدلة في أصول النحو / ص ٩٣ . ونظر لاقتراح / ص ٩٤ / ٩٥ .

واذخلة في ذهن عالم اللغة إذا احتاج إلى القياس على
المسوع، وتكون جاهزة في متناول من يتمم اللغة، فيبني
كلامه على أسس معلومة وقواعد صحيحة.

٢- والمرحلة الثالثة هي عملية القياس نفسها، وفقاً ل الحاجة من
يقيس، فهو يرتب الكلمات في السياق اللفظي مثلما ترتبت المعاني
في نفسه، على أساس المعايير اللفظية الصحيحة التي
أصبحت بين يديه (١).

وعملية القياس هنا تعني تطبيق الحكم الذي ثبت للفصح
المسوع على كلام جديدي يرقبه المتكلم وفق القياس العربية،
وهذا ما عناه ابن جنس بقوله: «ما قيس على كلام العرب
فهو من كلام العرب» (٢).

كلمة (قياس) في الاخبار والنصوص المقدمة

قال ابن سلام: «كان أول من أسس العربية، وفتح
بابها، وأنهج ميلها، ووضع قياها أبو الأمود الدولي» (٣)
وقسسال: «ثم كان من بعدهم عبد الله بن أبي اسحاق
العشرمي، وكان أول من بعج النحو، ومد القياس والعسل. وكان
معه أبو عمرو بن العلاء، وبقي بعده بقاء طويلاً. وكان ابن
أبي اسحاق أشد تجريداً للقياس. وكان أبو عمرو أوسع علماً
بكلام العرب ولفاتها وغريبها» (٤). وقال أيضاً: «وقلت
ليونسي: من سمعت من ابن أبي اسحاق شيئاً؟ قال: قلت له:
هل يقول أحد (الصويق)؟ قال: نعم، عمرو ابن تميم
تقولها، وما تريد إلى هذا؟ عليك بباب من النحو يطرد
وينتاس (٥)». وأخبرني يونسي، أن ابن أبي اسحاق قال

(١) انظر دلائل الاعجاز / ص ٤١ وما بعده.

(٢) الحفائص / ج ١ / ص ١١٤.

(٣) طبقات فحول الشعراء / ج ١ / ص ١٣.

(٤) نفسه / ص ١٤.

(٥) نفسه / ص ١٥.

للفوزدق في مديحة عبد الملك:

على عَمَانِهَا يُلْقَى وَأَرْحَلِنَا على زَوَاحِفَ يُزَجَى مَعَهَا رِير

قال ابن أبي إسحاق: أسأت، إنما هي رير، وكذلك قياس النحوي^(١). وقال أبو الطيب اللغوي (٢): «ثم توفي ميون الأقرن، وليس في أمهائه أحد مثل عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي. وكان يقال: عبد الله أعلم أهل البصرة وأعتلهم، ففرغ النحوي وقامه».

ويبدو أن الروايات المتقدمة شجعت بعض الباحثين المعاصرين، فقال يوهان فك: «إن عبد الله بن أبي إسحاق توسع كثيراً في استعمال القياس اللغوي» (٣).

وقال الدكتور ناصر الدين الأسد: «إن ابن أبي إسحاق وتلميذه عيسى بن عمر كانا أشد ميلاً للقياس» (٤).

تدل النصوص والروايات السابقة على أن القياس كان معروفاً في مرحلة مبكرة من نشأة النحو؛ فابن الأسود الدؤلي أسس المربطة ووضع القياس، وابن أبي إسحاق بنهج النحو، ومثّل القياس والمثل، فوضع القياس نشأ مع تأسيس المربطة، واتوسع في القياس حدث مع توسع في النحو، وحرماً تشهر إليه جملة: بنج النحو، ومثّل القياس.

فما هو القياس الذي وضعه أبو الأسود؟ وكيف توسع به عبد الله بن أبي إسحاق؟

قام أبو الأسود بمعيّن جليليّن؛ أولهما: ثلث الصحف

(١) طبقات محول شعر / ج ١ / ص ١٧ ، وانظر ابنه سوانة / ج ٢ / ص ١٠٥ .

(٢) مراتب نحويين / ص ٣١ ، وانظر المصنف / ج ٢ / ص ٢٩٨ .

(٣) العربية / ص ٥٥ .

(٤) مصادر الشعر الجاهلي / ص ٤٣٦ .

الشريف (١)؛ وثانيهما: وضع كتاب في النحو، كما دلت الأخبار الموثوقة (٢)، ثم بعض الأبواب النحوية.

فعلية فقط المصنف مكنت أبا الأسود من دراسة لغة القرآن الكريم من الناحيتين الصرفية والنحوية؛ لأن عملية البسط شملت بثية الكلمة كما شملت حركة أو آخر الكلمات، وهي الحركة الإعرابية، وإلى هذا أشار الدكتور محمد مهدي المخزومي بقوله: «رأى أولو الأمر ما كان بين المسلمين من جسدال وخلاف، وخافوا أن يتفرق المسلمون شيعاً وأحزاباً، فعمل زياد بن أبيه على إعرابه، فتدب لذلك أبا الأسود الدؤلي، فقام بعمله المعروف» (٣).

ونفي اعتقادي أن دراسة أبي الأسود الدؤلي للغة القرآن الكريم، جعلته يلاحظ أوامر القريش بين الصيغ التثنية والتراكيب التشابهية، مثلاً فجَّه على ثنيته هذه الصيغ والتراكيب في أبواب، ينتظم في كل باب منها نسق من الألفاظ والتراكيب يخضع لخصائص مشتركة، هذه الخصائص والامس البنيوية والتركيبية أو الدلالية التي يخضع لها الباب، سار يخلق عليها فيما بعد القاعدة الصرفية أو النحوية.

وليس غريباً على من درس القرآن صوتاً وصوتاً، وحرفاً وحرفاً، وكلمة كلمة، وتركيباً تركيباً، أن يضع أسولاً عامة تؤكِّد بعض أبوابه، فيقول مثلاً: هذا باب الفاعل، وهو مسرفوع دائماً، وهذا باب المفعول، وهو منصوب دائماً، وهذا باب المضاف إليه وهو مجرور دائماً، وهذا باب التعجب، وهذا باب الاستهزاء، وهذه الأدوات تنصب وهذه تجزم، وهذه تجر.

(١) انباء الرواة / ج ١ / ص ٥١، وانظر: أبو الأسود دؤلي / ص ١٨٧.

(٢) انباء الرواة / ج ١ / ص ٥١، وانظر أمالي بزحاحي / ص ٢٢٩، وانظر ست / ص ٤٦.

(٣) مدرسه الكوفة / ص ١٨، ١٩.

فإذا ثبت هذا عن أبي الأسود، فإنه يكون، بلا شك، أول من وضع القياس، والقياس هنا يقترب كثيراً من المعنى اللغوي (التقدير والموازنة) فإنه أبا الأسود كان يوازن بين الألفاظ والتراكيب المتماثلة ليلكها في باب تصديق عليه أحكام عامة، تساعد من يتعلم اللغة أو يدرسها في الوصول إلى المعنى الذي يدور في ذهنه، وهكذا فإن أبا الأسود قد (قايض) بين مفردات اللغة وتراكيبها وقاس بعضها على بعض، فحققت على يديه المبادئ الأولى لقياس.

لقد تكونت المبادئ النظرية الأولى في القياس حينما قال أبو الأسود الدؤلي لكتابه: «إذا رأيتني قد (فتح) فمي بالحرف فاقط نقطة في أعلاه، وإذا (ضمت) فمي فاقط نقطة بين يدي الحرف، وإذا (كسرت) فمي فاجعل النقطة تحت الحرف» (١). وهكذا أخذت تتأصل مصطلحات الإعراب الأولى: الفتح، والضم، والكسر، ويتضح ذلك أكثر حينما نجد أبا الأسود يتفرد من خبرته في دراسة الأبنيسة والتراكيب القرآنية، فيصنف أبواباً في النحو، ويؤيد ما نذهب إليه أن الأبواب التي تنسب إلى أبي الأسود لها علاقة مباشرة بالحركة الإعرابية، بالإضافة إلى ارتباطها بالدلالة، فجعل لفاعل باباً لأنه وجد أنه مرفوع دائماً، وجعل المفعول به في باب لأنه وجد موصوباً دائماً، وجعل الخاف إليه في باب لأنه وجد مجروراً دائماً. وهذا التنظيم البسيط له علاقة مباشرة بملاحظات أبي الأسود (فتح فمي، وضمت، وكسرت).

وتفيد الروايات والنصوص أيضاً أن عبد الله بن أبي إسحاق: «فرع النحو وقاسه»، وأنه: «أول من بقى النحو ومسد القياس»، وأنه: «أشد تجريداً للقياس» (٢). وهكذا

(١) مرآة المحوئين / ص ٩ ، وأخبار المحوئين المصريين / ص ٢٥ .

(٢) طبقات فحول الشعراء / ج ١ / ص ١٤ ، وبصر مراتب المحوئين / ص ٢١ .

نجد أن القياس قد اختلف في عهد عبد الله بن أبي إسحاق إلى مرحلة جديدة، وهي مرحلة التوسيع (مد القياس) والتنظير العملي (أشد تجريباً للقياس).

ويؤيد هذا التوجه النظري وهو القياس الذي يميز هذه المرحلة ما نفهمه من مقارنتهم بين علم أبي عمرو بن العلاء وعلم ابن أبي إسحاق: «كان أبو عمرو بن العلاء (أوسع) علماً بكلام العرب، ولفاتها وغريبها» في حين: «كان ابن أبي إسحاق (أشد) تجريباً للقياس»^(١). فهذا التمسك بجمع علوم العربية التي كان يعنى بها العلماء آنذاك، وهي: (كلام العرب، ولفات القبائل، وغريب المفردات والألفاظ، والقياس). ويشير كذلك إلى أن علماء اللغة كانوا يتقنون قدراً مشتركاً من كل هذه العلوم، ولكن بعضهم كان يتفوق في فرع منها بالإضافة إلى إحصائه بباقي الفروع. ولذلك كان ناقس الخبر دقيقاً في استعمال صيغة التفضيل بين أبي عمرو (أوسع علماً بكلام العرب) وابن أبي إسحاق (أشد تجريباً للقياس) ليسدل عسى أنهما اختلفا في علوم مسائل العلم، ولكن كل واحد منهما تفوق في تخصص معين في فروع الفلسفة.

فأبو عمرو بن العلاء كان عنده علم بالقياس، ولكنه كان يتفوق في كلام العرب، ولفات القبائل، والغريب. وابن أبي إسحاق كان عنده علم بكلام العرب، ولفات القبائل، والغريب، ولكنه كان يتفوق في القياس، فكان أشد ميلاً إلى التنظير والتقنين، وهو أول من استعمل مصطلح القياس بمعناه العلمي الذي يتناسب مع ثقافة الصوفيما أعلم. فقد قال للفرزدق: «إنما هي ريسر، وكذلك (قياس) التحصو»^(٢). ومما يثبت ميله إلى التوجه النظري في القياس قوله ليونس: «وما تريد إلى هذا؟ عليك بباب من التحصو، يثبوت ويتقاس»^(٣).

٣٨٨٢٢

(١) طبقات لحييين / ج ١ / ص ١٤ .

(٢) طبقات حول شعراء / ج ١ / ص ١٧ .

(٣) نفسه / ص ١٥ .

وهكذا نجد أن الدراسات اللغوية في هذه المرحلة قد شملت من دراسة لغات العرب وغربها - يؤيد ذلك قوله ليونس الذي سأله عن لغة العرب في (الصويق والسويق): «وما تريد إلى هذا؟»^(١) وأصبحت دراسة الأبواب النحوية أمراً مألوفاً: «عليك بباب من النحو» وهذا يؤيد ما ذهبنا إليه من أن تبويب النحو بدأ في زمن أبي الأسود.

وقوله: «يطَّرد ويقاس» دليل على أنه كان اعتاد صدمة القياس في زمانه، وما تلاه من أزمنة إلى يومنا هذا. فالقياس عنده على (المطَّرد) وهو الكثير الذي يتفق في خصائصه التركيبية والبنايية، وأمكن أن يصدَّر عليه حكم ليس فيه اختلاف.

وبذلك وصل القياس إلى مرحلة منهجية، يتضح ذلك إذا لاحظنا أن أبا عمرو بن العلاء اتَّبَعَ هذا النهج، وأن عيسى بن عمر الثَّقَفي سار عليه كذلك. فقد ذكر الثَّقَفي أن عيسى ابن عمر: «وشرح كتابه على الأكثر، وبوبه، وهذَّبه، ومَتَّى ما شَدَّ على الأكثر لغات»^(٢)، ومثل ذلك يروى عن أبي عمرو بن العلاء: «كيف تصنع فيما خالفك فيه العرب؟ قال: أعمل على الأكثر، وأتَّى ما خالفني لغات»^(٣).

إذن أصبح القياس على (المطَّرد) منهجاً اتَّزَمَ به عبد الله بن أبي محقق، واتَّبعه عيسى بن عمرو، وسار عليه أبو عمرو بن العلاء، وهو النهج الذي يمكن أن نشكَّر في شأنه كثيراً من الأحكام النحوية التي أخذت تصدر عن النحاة فيما بعد. وهذا يشير إلى أن البُدا الذي قامت عليه الدراسات النحوية كان واحداً، ولا أتفق مع الذين يذهبون إلى وجود

(١) إنباه الرواء / ج ٢ / ص ٣٧٥ .

(٢) طبقات نحويين واللغويين / ص ٥٠ .

تيارات تحريرة متناقضة في هذه المرحلة، فيجعلون الحضرمسي وعيسى في تيار القياس، ويجعلون أبامرو ويودس في التيار المنهجي، والخليص في تيار ثالث (١). لأن الاختلاف بين العلماء لم يكن في المنهج، وإنما كان في تفسير بعض الظواهر اللغوية ضمن إطار واحد، هو القياس على المتأخر.

(١) انظر التيار العياشي في المدرسة البصرية ٠ د. أحمد مكي الانصاري / ص ١٣ .

قياس عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي

يتميز عبد الله بن أبي إسحاق بأهمية خاصة بين علماء الميية القديمة، بالرغم من قلة النصوص المنسوبة إليه، للأسباب التالية:

١- لأنه أقدم من نسبت إليه نصوص نحويية وسوفيية في كتاب سيبويه (١)، والكتب النحويية التي جاءت بعده.

٢- يعدّ عبد الله المؤسس الأول لقياس النحوي، باحتراف مؤيديه في القياس ومعارضيه، وإلى هذا أشار أحمد أمين بقوله: «لقد ذكرنا أن ابن أبي إسحاق كان شديد التجريد للقياس، وهذا القياس السذي مرفيه الخليل هو الذي أوجد النحر، ووسع اللغة من وجوه عدة» (٢).

٣- كان عبد الله يولي اهتماماً ملحوظاً بلغه عصره، ويسمى جاهداً لتخليصها من اللحن والخطأ، ولعله كان يتصد - أن تبقي اللغة دائماً مطردة مع قياس الميية الأولى، فمنح بالتالي أن تتخذ مقاييس صحيحة للناشئة في ذلك العصر، ولأجيال اللاحقة فيما بعد. وخير دليل على ذلك الأخبار الكثيرة التي نقلها الرواة في تتبعه لشعر الفرزدق الذي كان يعاصره (٣).

٤- ينسب إلى عبد الله اختيار في القراءة (٤)، وهذا يعني أن قنائه كانت امتداداً لثقافة العلماء الذين سبقوه، وأن هدف هذه الدراسة ما زال خدمة القرآن الكريم ونصومه.

٥- تعمل عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي بالدراسات اللغويية

(١) هناك نصوص منسوبة إلى عبد الرحمن بن جرير، وكتبها جميعها في القراءات، ولم تظهر فيها صانم نحويية قياسيية واضحة، كما ظهر عند الحضرمي، نظر مثلاً سيبويه، كتاب / ح / ص ١٣٤.

(٢) صحى الاسلام / ج ٢ / ص ٢٢٩.

(٣) نظر مثلاً: طبقات فحول الشعراء / ص ١٥.

(٤) عاية النهاية / ج ٣ / ص ٣٣٦.

نحو التنظير والتقييد، بعدما كانت الدراسة قائمة على جمع
المفردات، ولفات القبائل، وتصنيفها والموازنة بينهما، ويتضح ذلك
بجلاء من التمس التالي:

«زعم يونس عن أبي إسحاق (١)، قال: أصل الكلام على
(فعل) ثم يُثنى آخره على عدد من له الفعل، من المؤنث
والمذكر، من الواحد والاثني والجمع، كقولك: فعلت،
وفعلنا، وفعلن، وفعلوا، وفعلوا، وفعلوا، وفعلوا، وفعلوا،
بنائه، فيزيدون الألف، كقولك: أعطيت إنا أسلها: عطوت،
ثم يقولون: عطيت فيزيدون اليم بدلاً من الألف، وإنا أسلها
عاطي».

ويزيدون في أوما (قَمَل): أقمل، وأفضل، واستفعل، وصحرو
هذا، والأصل قَمَل، وإنا أعادوا هذه الزوائد إلى الأسس فمن
ذلك في القرآن: «وأرسلنا أرياح لواقع» وإنا يريد:
الريح ملقحة، فأعادوه إلى الأصل، ومنه قولهم = طَوَّحَنِي
الطوايح، وإنا هي الطوايح، لأنها الطوَّحة، ومن ذلك قول
العجاج:

* يَكْتَبُ عَنْ جَمَائِهِ دَلُّو الدَّالِ *

وهي من: أدلى دلوه. وكذلك قول رؤبة:

(١) هكذا ورد في المجاز، وهو تحريف على ما اعتقد. وقد أشار محمد عبد السلام هارون أن مثل
هذا التحريف ورد في إحدى نسخ المخطوطات التي نقل عنها وهي التي رمر إليها (ب) وذلك في
مناقشة (تسمية الموت بعمر أو زيد) انظر: سيبويه، الكتاب، ج ٢ / حاشية ٤.

ويبدو أن المذكور عبد الحسين الفتلي، محقق كتاب الأصول، لابي السراج اعتمد النسخة المذكورة
في المسألة نفسها، لذلك وحدته ينقل " فان سُميت الموت بعمر أو زيد لم يحر المرف،
وهذا قول أبي اسحاق " ج ٢ / حاشية ص ٨٥.

وكذلك نقل الشيخ عبد الحالق عظيمه، محقق كتاب المقضب للمبرد - " هذا قول أبي اسحاق"
في المسألة د بها ٠ ج ٢ / حاشية ص ٢٥. وفي حاشية الصفحة نفسها نقل في مسألة سيبويه
في شرح الكافية لابن مالك / ج ١ ص ٠. ويتعين الجمع عند التحليل وسيبويه وأبي عمرو
ويونس وابن أبي اسحاق. وبذلك يبين أن أبا اسحاق في نسخة أبي عبيدة في المجاز هو نفسه، بن أبي
اسحاق، ويتأكد ذلك بخلافه حينما يعلم أن يونس هو الذي روى النص، ولا نعلم من شيوخ يونس من
كان يُعرف بأبي اسحاق إلا عبد الله بن أبي اسحاق.

«يُخْرِجُنَ مِنْ أَجْوَازِ لَيْلٍ قَاصٍ»

وهي من أغصان الليل، أي مكن، (١).

يكشف لنا النص التقدم عن طيمة المنهج الذي أخذ يسلكه
درس النحو في هذه المرحلة، ويتشمل ذلك في الحقائق التالية:

١- الانتقال من مرحلة جميع النصوص واستقرائها إلى مرحلة تعيين
هذه النصوص في أبواب، يسهل إصدار أحكام جامدة عليها، وقد
ظهر في النص أمثلة جلية، تشير إلى تلك الأبواب التي أصبحت
متداولة، من ذلك مسألة «إسناد الفصل إلى الضائر» ومسألة
«الفصل الجرد والفصل الزيد».

ففي المسألة الأولى تناول: الإسناد إلى المذكر والمؤنث
(فَعَلَ) (فَعِلْنَ)، والإسناد إلى خبير المتكلم (فَعَلْتُ) والإسناد إلى غير
جماعة المتكلمين (فَعَلْنَا) والإسناد إلى غير البثنى (فَعَلَا).

وفي المسألة الثانية تناول صيغ الفصل التي تشكلها الزيادة
في أول الكلمة وفي وسطها: «افضل، استفضل، افتعل».

٢- تتشمل في هذا النص عملية: «تجريد القياس» واتخذ بذلك:
اتخاذ الوسائل النظرية، من قواعد أو رموز يُستفنى بها عن
إعادة ذكر الجمل والنصوص، فقد اتخذ (فَعَلَ) مقياساً نظرياً
يشمل جذر الكلمة المربوعة.

وقد عمد ابن إمام الضائر المنورد والبثنى والجمع من
المذكر والمؤنث (زوائد) يمكن أن تلحق بكل فعل، وبدلاً من أن
يشمل بقوليه: كتب، كتبوا، قال: فعل، فعلوا، فعلوا،
فصار عنده هذا المقياس النظري يدل على كل فعل، وعلى كل صيغة
على وزنه، فاستغنى به الباحث عن تكرار الأمثلة، ولا أعلم -
فيما قرأته من النصوص- أحداً سبق ابن أبي إمام في هذا
المجال، وما زال هذا المقياس، على بساطته، من أجمع المقاييس
النظرية امتعالا في النحو.

(١) أبو عبيدة معمر بن المثنى، محار انقرآن، تحقيق، د. محمد فؤاد سركيس، مكتبة

حاجي بمصر، ١٣٢٤هـ - ١٩٥٤م، ج ١ / ص ٢٧٦ - ٢٧٧. (فيما بعد أبو عبيدة المحار).

وأظهر ديوان رويته في: مجموع أشعار العرب / ص ٨٢. وسمعه البيهقي - وهو قداح النابلس النواصي.

٢- يجمع هذا النص ابن أبي إسحاق الحنظلي أول من ناقش مسألة (الأمثلة والفرع) في اللغة العربية على ما أعلم. وهو هنا يتحدث عن (أصل) الكلمة، أي: عن حروفها الأصلية التي تظهر في كل اشتقاقاتها وتصرفاتها، ويجمع غيرها زوائد.

ولذلك وجدناه يميز بين اسم الفاعل المصوغ من فوق الثلاثي مثل (ملقحة، ومطوَّحة) فيردها إلى (لقح، طوح) وبين (لواقح، وطوائج) التي اشتقت من مصدر الثلاثي، وهو الأصل كما يرى ابن أبي إسحاق.

٤- الامتداد عند من القرآن بالدرجة الأولى: «وَأرسلنا الرياح لواقح» ومن ثم يكلام العرب شعره وشعره.

وفي ضوء هذه المفاهيم النظرية، يمكن أن تناقش المسائل النحوية، التي عالجها عبد الله بن أبي إسحاق الحنظلي، نضع في مقدمتها بعض النصوص، التي يعالج فيها أصوات العربية، بأسلوب يظهر فيه صلاح القياس عند بجلاء:

الهمز

«تلكم ابن أبي إسحاق في الهمز حتى عُمل فيه كتاب مّا أملاء» (١)، ويكفيه في هذا المقام شهادة أبي عمرو بن العلاء الذي قال: (فليني ابن أبي إسحاق في الهمز) (٢).

قال سيوريه: «وأما الهمزتان فليمن فيهما إدغام في مثل

(١) مراتب النحويين / ص ٣١

(٢) طبقات فحول الشعراء / ج ١ / ص ١٤ .

قوله: قرأ أبوك، وأقربه أباك. لأنه لا يجوز له: قرأ أبوك فتحتهما، فميسر كأنه إنما ادغم ما يجوز فيه اليان، لأن النملين يجوز فيهما اليان أبداً، فلا يجريان مجرى ذلك، وكذلك قاله العرب، وهو قول الخليل ويونس.

وزعموا أن ابن أبي إسحاق كان يحقق الهمزتين، وأناس معه، وقد تكلم بضمه العرب، وهو رديء، فيجوز الإدغام فسي قول هؤلاء، وهو رديء، (١).

وقال البَرْد: فأما ابن أبي إسحاق فكان يرى أن يحقق الهمزتين، كما يراء في الواحدة، ويرى تخفيفهما على ذلك، ويقول: هما بمنزلة غيرهما من الحروف، فأنا أجريهما على الأصل، وأخذنا أن شئت اتخفافاً، وإلا فبأن حكهما حكم الدالين، وما أشبههما، وكان يقول في جمع خطبة إذا جاء به على الأصل: هذه خطباتي، ويختار في الجمع التخفيف، وأن يقول: خطايا، ولكنه لا يرى التخفيف فاسداً، (٢).

فابن أبي إسحاق كان يحقق الهمزتين، وهو يمتد في قيامه هذا على السماع الذي اعترف بمحضه ميبويه بقوله: «وقد تكلم بضمه العرب»، ويشير ميبويه إلى أن بعض النحريين رجحوا رأي ابن أبي إسحاق: «وأناس معه»، وفي اعتقادي أن هؤلاء النحويين كانوا معاصرين لابن أبي إسحاق، ولذلك قال ابن يمش: «وزعموا أن ابن أبي إسحاق كان يحقق الهمزتين» (٣).

ولو أمعنا النظر في نص البَرْد، ظهرت لنا صلاح القياس واضحة، عند الضرر، فهو يجريهما على (الأصل)، وحكهما عند حكم الدالين، وما أشبههما؛ فالبدلان وما أشبههما من

(١) كتاب ميبويه / ج ٦ / ص ٤٤٣ .

(٢) المقتضب / ج ١ / ص ١٥٩ .

(٣) شرح المفصل / ج ٩ / ص ١١٨ .

الحروف مقيس عليه، يجوز فيها الإدغام. والهمزة حرف كباقي هذه الحروف، يجوز فيه الإدغام كما جاز في باقي الحروف، فهو (مقيس) على ذلك الأصل.

ونلاحظ أن ابن أبي إسحاق كان يقيس على القليل، ولا يهمله ولا يجعله شاذاً، أو رديناً كما ذكر ميبويه، مع أنه لم يجد رأي من خالف قيامه قاصداً، بل كان يجوز. وهذا يعني أنه كان لا يتهرب بالمسموع عن المريب على قتله.

الممنوع من الصرف

قال ميبويه: لا فإذ مئيت المؤنث بمرو أو زيد، لم يجوز الصرف وهو قول ابن أبي إسحاق، وأبي عمرو، فيما حدثنا يونس، وهو القياس، لأن المؤنث أشد ملاءمة للمؤنث. والأصل عندهم أن يسمى المؤنث بالمؤنث، كما أن أصل تسمية المذكر بالمذكر، وكان عيسى يصرف امرأة اسمها عمرو؛ لأنها على أخف الأبنية» (١).

أول ما يلفت نظر الدارس في هذا النص قول ميبويه: «وهو القياس» وهو يشير بذلك إلى قاعدة نحوية سارت بدمية لدى العلماء المذكورين، وهي أن التكم المؤنث يمنع من الصرف دون قماش، فقام هؤلاء العلماء كل اسم يطلق علماً على المؤنث حتى لو كان يطلق من قبل على المذكر، فهو إذن قماش على القاعدة. وكان ابن أبي إسحاق إماماً لهؤلاء النحاة في هذا المجال، كما يبدو من النص، فهو يقيس ظاهرة نسوية جديدة، على ظاهرة أسيلة ليلية جامعة بينهما.

(١) كتاب سيبويه / ج ٣ / ص ٢٤٢ .

والدليل على أنهم يقيسون بعوي علي قوله: "والأصل عندهم تسمية المؤنث بالمؤنث، وأن أصل تسمية المذكر بالمذكر" فهم يحملون الفرع، وهو تسمية المؤنث بالمذكر على الأصل وهو تسمية المؤنث بالمؤنث، فيجعلون للفرع الحكم الذي ثبت للأصل.

ونلاحظ أن سيبويه يتبنى قياس يونس وأبي عمرو، الذي يستند في إسمائه على قياس عبد الله بن أبي إمعاة. أما البرد فإنه يكتفي بمرس الرأيين، دون أن يرجح أحدهما على الآخر: "أفإن سميت مؤنثاً بمذكر فإن فيه اختلافاً" (١).

ونجد أن عيسى كان يفرقه لأنه على (أخف الأبنية)، قياس عيسى يستند إلى أصل آخر، فالمذكر عندهم أخف من المؤنث، فهو يعتمد بناء الاسم المذكور لادلائكه، ومع أن عتبه عتلية فإن لها منداً من الواقع اللغوي. وهذا النهج في القياس يلاحظ في كل أصاليب القياس عندهم.

الإمالة:

قال سيبويه: "ولا يملون ما كانت الواو فيه عيناً، إلا ما كان منكسر الأول، وذلك: خاف وطاب وصاب، وبلغنا عن ابن أبي إمعاة أنه مسح كثير عزة يقول: صبار بكان كذا وكذا - وقسراها بعضهم خفاف" (٢).

وقال البرد: "واعلم أنه ما كان من (قيل) فإمالة

(١) المفتاح / ج ٢ / ص ٢٥١ .

(٢) كتاب سيبويه / ج ٢ / ص ١٢٠ - ١٢١ .

أنه جائزة حنة، وذلك نحو: صار بمكان كذا^(١).

وقال ابن التراج: «الخامس: ما يقال لأن العرف الذي قبل الألف تكسرفي حال، أعني «قَوْلُهُ»، وذلك نحو: خاف، وطاب، وصاب.

وبلغنا عن ابن أبي إسحاق أنه سمع كثير عزة يقول: صار بمكان كذا وكذا، وقرأ بعضهم خاف^(٢).

أول ما يلاحظ في هذه النصوص أن ابن أبي إسحاق يعتمد في قياسه على المماع، وأنه كان يقبل لغة الثمراء في عصره ويعتمد على لغة فيجة لقياسه، ثم نجد أن منهجه هذا كان صحيحاً، فقد أثبتت القراءات القرآنية صحة ما ذهب إليه: «وقرأها بعضهم خاف».

ولذلك فإن العلماء تلقوا هذه القاعدة في الإمالة بالقبول، واعتمدوها دون مناقشة.

القياس في المسائل النحوية عند الحضرمي

المبتدأ والخبر:

الممدح الفرزدق يزيد بن عبد الملك يلايات فيها:
مُتَحَبِّلِينَ شِمَالَ الشَّامِ تَضْرِبُهُمْ . بِحَاجِسِي كَثِيرِينَ التُّنُنَ مَشُورِ
عَلَى عَمَانِهِمَا يُلْقَسَى وَأَرْحَلِنَا عَلَى زَوَاحِفَ مُرَجَّتَى صَحَّارِ رِي

(١) المقنن / ج ١ / ص ١٩٨ .

(٢) الأصول / ج ٣ / ص ١٦٢ .

قال ابن أبي إسحاق: أمات، إنما هي ريسر، وكذلك قياس النحر في هذا الموضع. وقال يونس: والذي قال حمير جائز. قلنا ألحقوا على الفرزدق قال: على زواحف تزجيها محاسير، قال: لم ترك الناس هذا، ورجعوا إلى القول الأول^(١).

ظهر عبد الله بن أبي إسحاق في تمييز الفرزدق^(٢) مخها ريسر، فوجده يخالف أيسر القواعد النحوية، وذلك أن الجملة الاسمية مكوّنة من عنصرين رئيسين: موضوع الكلام فيها مبتدأ، وحكمه الرفع، والحكم عليه خبر للمبتدأ، وهو مرفوع أيضاً، وهذا يقتضي الفرزدق أن يقول: (ريسر)، فهو قياس على القاعدة النحوية، يؤيد قول ابن أبي إسحاق: «وكذلك قياس النحر».

وبذلك يكون هذا النص دليلاً على أن المحرمي كان يعي المعنى الاصطلاحي للقياس. والدليل على ذلك أن الذين أجازوا الجر في (ريسر) متمسكين على قياس «يونس الذي قال في تمييز الفرزدق: «والذي قال حين جائز»، جعلوا كلام يونس قياساً على القاعدة، فعملوا (مخها) فاعلاً مقدماً للمنة المشبهة (ريسر). وقالوا في هذه القاعدة: «هذه هي القاعدة النحوية السرجية، تلك التي تمنع لكل ما ورد عن العرب من شعر صحيح»^(٣).

فيونس قياس هذه الظاهرة اللغوية الجديدة (قول الفرزدق) على قاعدة دعوية ثابتة برأيه، جاءها اثبات من صحيح كلام العرب الذي يمثلها. وكذلك فعل المحرمي.

(١) طبقات شعراء / ج ١ / ص ١٧، وانظر الموشح / ص ١٥٦ - ١٥٧، وبمكره النجاء، ص /

١٥٦ - ١٥٩، وانظر ديوان الفرزدق / ج ١ / ١٢، والخزانة ج ١ / ١١٥

وقارن بالنيار القياسي في المدرسة البصرية / ص ٥٠

(٢) نيار انقباسي في المدرسة البصرية / ص ٢٥

وفي اعتقادي أنّ قياس الحضرمي كان أدقّ؛ لأنّ قيساً على قاعدة لا خلاف فيها، ويؤيدها كل فيح من شعر العرب وشعره، في حين لم يجد أصار قياس يونس في هذه المسألة إلاّ الضرورات الشعرية، فجعلوا قول الفرزدق ضرورة (١)، لكن الحضرمي كان يريد لشعر الفرزدق أن يتجنب الضرورة، لا ميّاً وأنّه معاصر لهذا العالم، وأنّ هذا العالم الجليل كان يعي بعميقته أنّ هذا الشعر سيكون مرجحاً للأجيال القادمة فيما بعد، وأنّه يقيس على أصاحه الفيح من كلام العرب في الأجيال اللاحقة.

وقد استجاب الفرزدق لهذه الرّغبة واستبدل بالتعبير قوله: «حزبها معاصرو» وهذه الانتجابة اعتراف من الفرزدق بأنّه أخطأ أصبح القياسين، وهو من ذساحية أخرى اعتراف بصحة قياس الحضرمي.

وكان الفرزدق يعلم علم اليقين أن ابن أبي إسحاق مثبّن من قواعد العربية، وتفعيلاً لها، ولذلك كان يرجو أن يجسد مخرجاً لتمييزه في العربية: «أما وجد ...» لبيّتي مخرجاً في العربية (٢). ويبدو أن الحضرمي أمر على قياسه تأكيداً لاحترام القواعد النحوية في كلام الشاعر.

خبير كسان

روى الزبيدي عن الأسمي قال: «حضر الفرزدق مجلس ابن أبي إسحاق» فقال له كيف تشد هذا البيت:

(١) حرافة الالب ج ١ / ١١٥ - ١١٦ .

(٢) نفسه / ص ١١٥ - ١١٦ .

وعينان قال الله كونا فكأنما فَمَوْلَانِ بِالْأَلْبَابِ مَا تَفْعُلُ الْغَمْرُ

قال: كذا أنشد، قال ابن أبي إسحاق: ما كان عليك لو قلت: فَمَوْلَانِ؟ قال الفرزدق: لو شئت أن تبيح لبعت. ونهض غلسم يعرف أحد في المجلس ما أراد بقوله: لو شئت أن تبيح لبعت: أي لو أنه نصب لأخبر أن الله خلقهما وأمرهما أن تفعل ذلك، وإنما أراد: إنهما تفعلان بالآليات ما تفعل الغمر. قال أبو الفتح: كان هنا ثمانية غير محتاجة إلى الخبر، فكأنه قال: وعينان قال الله: اخذناه فحدثنا، أو أخرجنا إلى الوجود فمخرجنا^(١).

وقد اكتفى البرد في هذا المقام بالحديث عن (كان) التامة بقوله: «وكان في هذا الموضع لا يحتاج فيه الخبر، وذلك قوله: أما أعرفه قد كان زيد، أي: قد خلق، وتقول: قد كان الأصغر، أي: وقع» (٢).

واستشهد بقوله تعالى: «إِنَّا أَنْ تَكُونَ تَجَارَةً حَاضِرَةً» (٣)، وفي هذه القراءة يقول ابن جاهد: «قرأ عامم وحده بالنسب، وقرأ الباقون بالرفع. قال أبو بكر: «وأشك في ابن عامر» (٤).

واعتقد أن ابن أبي إسحاق كان يبين انشاد الفرزدق على الرفع (فَمَوْلَانِ) مثلما كان الفرزدق يعلم حجة انشاده على النسب (فَمَوْلِينِ). وسرفة الفرزدق واضحة من قوله: «لو شئت أن تبيح لبعت»، ويتصد به، كما اعتقد، لو شئت أن أجعل السامع يتجسس من قدرة الله لتسبب، وهذا قياس المتكلم المتكهن من القاعدة اللغوية، فيختار التركيب الذي يلائم الدلالة، ويتصرف بالحركة الإعرابية بناءً على ذلك.

(١) الحماض / ج ٣ / ص ٣٠، وانظر الاشياء والنظائر ج ٢ / ص ٢٢٧ - ٢٢٨.

(٢) المقنن / ج ٤ / ص ٩٥ - ٩٦.

(٣) سورة البقرة / آية ٢٨٢.

(٤) السبعة في القراءات / ص ١٩٣.

وفسي اعتقادي أنّ هذا الجنس هو الذي أرادَه الحضرمي من توجيهه لقراءة البيت، ولذلك رأينا أن الفرزدة، بل يصرح عليه الأمر عرضاً: «ما كان عليه لو قلت: (فسولين)» وقياس الحضرمي هنا قياس العالم، وهو قياس على القاعدة، لأنه قصد أنّ هذه الدلالة تتناسب مع القاعدة التي تكون (كان) بموجبها عاملة، وينبغي حينئذ أن يكون خبرها منصوباً.

ولما سمع ابن أبي إسحاق المعنى الذي عناء الفرزدة قبله، وإن كان غير مفضل لديه، ولم يحكم عليه بالغلط ولا بالإساءة.

وهذا الحوار مع الفرزدة يوضح لنا أسلوب ابن أبي إسحاق في توجيه لغة النحّ، فهو يقلب النحس على وجوهه المختلفة موازناً بين التركيب والجنس، واختلاف حركات الاعراب، وأثرها في اختلاف الدلالة.

النبئت المطبوع:

قال يسوييه: «وأما يونس فزعم أنه ليس يرفع شيئاً من الترحم على أخصار شيء يرفع، ونكتته إن قال: خريسته لم يقل أبداً إلاّ المكيّن، يحمله على النحر. وإن قال: خرياني قال: المكيّنان، حمّله أيضاً على الفعل. وكذلك سررت به المكيّن. يحمل الرفع على الرفع والنصب على النصب، والجر على الجر».

وزعم أنّ الرفع الذي قرأنا خطأ، وهو قول الخليل:

رحمه الله، وابن أبي إسحاق^(١) .

يبين سيويه أن رأي الخليل في هذه المسألة، مطابق لرأي ابن أبي إسحاق، وهذه إشارة واضحة إلى أن قياس ابن أبي إسحاق في قياس الخليل، وبذلك فإن تفسير الطبري هو الأصل في المسألة.

وقد وضع سيويه رأي الخليل في الصفحات السابقة (١) حين قال: "وكان الخليل يقول: إن شئت رفته من وجهين، قلت: مرت به البائس، كأنه لما قال: مرت به، قال: المسكين هو، كما يقول المسكين ... وفيه معنى الترحم ... فلما يترحم به يجوز فيه هذان الوجهان، وهو قول الخليل، رحمه الله" (٢) .

فالخليل إذن يجعل الرفع على تقدير اسم، ويجعل التنبه على تقدير فعل، وهو بذلك يوافق ما ذهب إليه ابن أبي إسحاق.

إلا أن يونس كان يرفض هذا القياس، وكان يعمل الرفع والتسبب والجر في الترحم على البدل، ويوفض التقدير: "ليس يرفع شيئاً من الترحم على إخماد شيء"^(٣) .

ويدعو أنه ليس منفرداً في هذا القياس، لأن الخليل في موضع آخر حمل الترحم على البدل (٣): "وزعم الخليل أنه يقول: 'مرت به المسكين على البدل' وفيه معنى الترحم، وبذلك كبدل: مرت به أخيه"^(٤) .

أما القياس الذي حاول فيه يونس أن يتفرد عن قياس

(١) كتاب سيويه / ج ٢ / ص ٧٧ .

(٢) نعه / ص ٧٥ - ٧٦ .

(٣) نعه / ص ٧٥ .

الخليل وابن أبي إسحاق، قد حمل فيه (المكيّن) على الحال: «وأما يونس فيقول: «مررت به المكيّن على قوله: مررت به مكيّنًا. وهذا لا يجوز لأنه لا ينبغي أن يجعله حالاً ويدخل فيه الألف واللام. ولو جاز هذا لجاز: مررت بمسجد الله الطريف، تريد: طريفاً» (١)

فسيويه يرفض هذا القياس، ومن أسلوب التعليل الذي عرّضه سيويه يمكن أن فهم طريقة العلماء الذين ذكرهم في القياس، وسيويه يرفض أن تكون كلمة (المكيّن) حالاً؛ لأن (بناءها) على هذه السورة (يدخل فيه الألف واللام) لا يصلح لهذا (الموقع) في التركيب، لأنه حينئذ يتيسر بالنعت.

وهذا يعني أن علماء العربية وفي مقدمتهم عبد الله بن أبي إسحاق كانوا يدرسون بناء الكلمة ويدرسون خصائص التركيب، وسلاحية كل بناء في كل موقع من مواقع التركيب.

وتشير النصوص المتقدمة، إلى أن تفسير الظواهر الإعرابية كان يعتمد الدلالة، وفي ضوءها كان يلجأ التحويي إلى التقدير: (أرحم المكيّن) و (المرحوم المكيّن). وهذا التقدير عملية عقلية، لكنها تركز على القيمة اللغوية عند العالم، وخبرته بالنصوص الضيعة ودلالاتها عند السرب، وهذا يعني أن أساس التركيب، مضمري ما يسميه علماء اللغة (البنية الميتة) في المصطلح الحديث.

ويبدو أن يونس لجأ إلى حيله على البدل، ليتخلص من التقدير، إلا أن صرفة الخليل بهذا الرأي، واختياره التقدير يعني أن التقدير في هذه المسألة، أقوى في إبراز المعنى ودلالة التركيب.

المصنف

قال ابن إسحاق الزجاجي (١) : في تعليقه على بيت
الفرزدق:

وَعَفْزَ زَمَانًا يَا ابْنَ مِرْوَانَ لَمْ يَدَعْ مِنْ الْمَالِ إِلَّا مُسْحَكَ أَوْ مُجَلَّدًا (٢)

كأدبه قال: «أو مجلَّد كذله» ومنهم من يرويه: «إلا
مسحك أو مجلَّد» . فيرفعهما جيمًا، ويحمله على المنى، لأنه
إذا قال لم يدع فكأدبه قال: لم يمسح».

وروى ابن رجب في هذا البيت بكسر الدال (يدع) وقال (٣):
«فأما قولهم: ودع الشيء يدع - إذا مكن - فأدع: فمبوع
متبع، وعليه أنشد الفرزدق البيت ... فحس «لم يدع» - بكسر
الدال - أي: لم يتدع ولم يثبت، والجملة بعد «زمانًا» في
موضع جرٍّ ... وتقديره - لم يدع فيه أو لأجله من المال إلا
مسحك أو مجلَّد؛ فيرتفع «مسحت» بطله و «مجلَّد» عطف
عليه، وهذا أمر ظاهر ليس فيه من الاحتذار والاعتساف ما في
الرواية الأخرى».

وقال ابن الأثيري (٤): «فوقع مجلف على الاشتفاف،
فكأدبه قال: أو مجلف كذله، وهذا كثير في كلامهم».

والى ذلك ذهب ابن منظور معتمداً على تفسير الكسائي: «أو
مجلف كذله، ونحو ذلك» رواء الكماي وقهره قال: وهو

(١) كتب الحمل في السحو / ص ٢٠٤ - ٢٠٥ .

(٢) ديوان الفرزدق / ج ٢ / ص ٢٦ .

(٣) الحصاني / ج ١ / ص (٩٩ - ١٠٠) .

(٤) الانصاف / ج ٢ / ص ١٨٨ - ١٨٩ .

كقولك: حررت زيدا حررت زيدا، وعمرو، حميد: وعمسرو كذلك،
فلما لم يظهر له الفعل رفع، (١).

ويروى أن ابن أبي إسحاق قال الفرزدق: «بِمَ رَفَعْتَ
مَجْلَسًا؟» قال: على ما يسوؤك وينوؤك علينا أن نقول، وعليكم
أن تآرلوا، وقال يونس: قال ابن أبي إسحاق في بيت
الفرزدق: وللرفع وجه. وقال أبو عمرو: ولا أعرف لها وجهاً.
وكان يونس لا يعرف لها وجهاً، (٢).

اختفى النحاة، قديمهم وحديثهم (٣)، بهذا البيت، وسبب
ذلك كلُّه كلمة قالها الحارمي: «بِمَ رَفَعْتَ مَجْلَسًا؟» وهو
سؤال يدل على أن فكرة العامل قد ثبتت في أذهان علماء النحو
في زمن مبكر.

وسؤال الحارمي، فيما أرى، كان لصالح لغة بيت
الفرزدق، فالحرف (أو) يبدو لأول وهلة، وحسب ما يتناسب مع
بساطة المعربة، يبدو حرف عطف، واعتقد أن الفرزدق ما عنى
غير ذلك، فاقنطه قافية الصيغة أن يرفع المعلوم على
مضروب، ولذلك ارتبك حينما ماله الحارمي عن المعنى الذي
جعل يرفع مجلّساً، أو العامل الذي قدره في رفعه، فما
أجاب، لأنّه ما كان يعرف الجواب، واكتفى بالثتم.

ولكن ابن أبي إسحاق، وجهه لغة البيت على الاشتاف،
حينما قال: للرفع وجه.

ويبدو أن ابن أبي إسحاق كان يرمي إلى غرضين، أولهما:
أن يقتضي شعراء عصره بلقهم، وأن يسوّق الشاعر يسن ميساغية
التراكيب والدلالة التي تؤديها.

(١) لسان العرب (و د ع)

(٢) طبقات فحول الشعراء / ج ٢ / ص ٢١ .

(٣) . بخصوص المقدمة يدل على اهتمام القدماء ، وانظر من المحققين مثلاً ، يونس البصري (ص ٨١ -

٨٢) ، والنيار القياسي (ص ٢٧ - ٢٦) .

ثانيهما: أنَّ الحِزْمِيَّ يرى أنَّ لغة الشعراء في عصره متكونة لغة الاحتجاج في الصور التالية، ولذلك كان مهتماً بتهذيبها ومتابعة تراكييبها، إذ إنَّ كلَّ تركيب منها يصبح مقياساً يُقَنَّى اقترُء التكلِّمون في الأجيال القادمة، وهذا التفكير ليس ببيد على ذهن عالم لغوي قارئ كالحِزْمِيَّ.

واهتمام الحِزْمِيَّ بمراجعة عسرة تعني أنه يهتم بالتركيب الرئيس من القياس؛ أعني بذلك (المقياس عليه) وهو المنقول والمسموع من كلام العرب.

الحوال

قال ابن جني (١): إنَّ ابن أبي اسحق قرأ: «هؤلاء بناتني من أظهر لكم» (٢) بنصب (أظهر) على الحال، وجعل (من) غير فصل، وقد أنكره أبو عمرو بن العلاء: «فرغم يكون أن أبا عمرو رأى لعناً، وقال: أحبب ابن مروان في ذم اللحن، يقول: «لحن» وهو رجل من أهل المدينة، كما تقول: اشتمل بالخطأ، وذلك أنه قرأ: هؤلاء بناتني من أظهر لكم، بالنصب» (٣).

أما الجرد فقد قال: «وأما قراءة أهل المدينة: «هؤلاء بناتني من أظهر لكم»، فهو لحن فاحش، وإنما كادت قراءة ابن مروان، ولم يكن له علم بالعريضة» (٤).

لكن السيرافي يقول: «وهؤلاء بناتني جميعاً معروفان»

(١) المحض / ج ١ / ٢٥٢ .

(٢) سورة هود / آية ٧٨ .

(٣) كتاب سيبويه / ج ٢ / ص (٢٩٦ - ٢٩٧) .

(٤) المحض / ج ٤ / ص ١٠٥ .

وأظهر لكم، منزل منزلة العرفة في باب الفصل ... قلت
والذين رويت عنهم قراءة (أظهر) بالنصب هم: الحسن،
يزيد بن علي، وعيسى بن عمر، وسعيد بن جبير، ومحمد بن
سروان السدي، (١).

تخلص من كل هذه الآراء، إلى أن عبد الله بن أبي إسحاق
يريد أن يثبت، باختياره لهذه القراءة، إلى ظاهرة لغوية
ضمنية، وهي ظاهرة خسر الفصل، فنصب (أظهر) على الحال من
بناتي، وجعل الضير فصلاً بين الحال وساحبها، وضير
الفصل فصل عادة بين مرتين، أو بين ما كان في منزلة
المرتتين. وهنا تظهر قدرة ابن أبي إسحاق اللغوية بإشارته
الضمنية. إلى أن (أظهر لكم) في منزلة العرفة في هذا المقام
لأنها مخصصة، وإن كانت نكرة في الظاهر، وهذا ما تنبه إليه
السيرافي من سكوت سيبويه على قراءة الحفصمي. ولم يثنه
موقف أبي عمرو بن العلاء القريء الكبير، وذلك أن عدم مساع
أبي عمرو للقراءة جعله يطمئن فيها، ويكتفئ صاحبها، وهذا
الأمر جعل البرد، فيما أعقد - يكتفئ ابن مروان، وينسب
إليه عدم التمسك في المراجعة، ظناً منه أن سيبويه يؤيد رأي
أبي عمرو، ويطمئن في القراءة.

وهكذا نرى أن ابن أبي إسحاق كان يختار القراءة، التي تصح
شاهداً لغوياً على ما نل غايته في الدقة، مما يدل على
تكنهه وسعة اطلاعه في القراءات والنحوف في آن معاً.

التحذير:

قال سيبويه: «ولو قلت: إياك الأسد، تريد: من

(١)، كتاب سيبويه / ج ٢ / حاشية ص (٢٩٦) . ولا أعقد أن السيرافي " يكرر على سيبويه " كما
ذهب علي بن حدي ناصف ، هي سيبويه امام البحار / ص ١٦٢ ، وإنما وضح سيرافي سكوت
سيبويه على القراءة ، وبين أن سيبويه يكرر المثال . " ما أظن أحداً هو حيرا منه " لأن
(أحداً) بكرة .

الأمد، لم يجوز كما جاز في (أن)، إلا أنهم زعموا أن ابن أبي إسحاق أجاز هذا البيت في الشعر:

إِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَاءُ وَلِلشَّرِّ جَالِبُ

كأدبه قال: إِيَّاكَ، ثم اضرب بعد إِيَّاكَ فمفعلاً آخر، فقال: اتق المراء، (١).

وقال البرز: «لا يجوز أن تقول: إِيَّاكَ زَيْدًا... وأما قوله: إِيَّاكَ أن تقرب الأسد فجيد، لأن (أن) تحذف منها الهمزة طولها بالصلة. تقول: أكرمتك أن اجتري مودة زيد، فالمعنى إِيَّاكَ احذر من أجل كذا. فهذا جائز، وإن أدخلت الواو فجيد؛ لأن أن وصلتها مصدر».

فأما (إِيَّاكَ الْقَرِيبَ) فلا يجوز في الكلام، كما لا يجوز: إِيَّاكَ زَيْدًا. فإن اضطر شاعر جاز، لأنه يشبه للضرورة بقوله: «أن تقربا»، وعلى هذا: (وأنشد البيت) ... فأضرب بعد قوله: إِيَّاكَ، فمفعلاً آخر على كادمين؛ لأنه لما قال: إِيَّاكَ أعلمه أنه يزجره، فأضرب فمفعلاً. يريد: اتق المراء يا قتي، (٢).

هذا التمس يشير إلى منهج الحضرمي في تعامله مع النصوص اللغوية الفصيحة التي تخرج على قياس الطرود لديه من النصوص والتواعد.

أما (العكم) الذي أسدره عليه، فإنه: (أجازه في شعر). ذلك لأنه ما سمع في الشعر، وحينما سمعه في الشعر، لم يقف منه موقف التصيب التزمست لجذنه في القياس، وإن

(١) كتاب سيبويه / ج ٢

(٢) المعصب / ج ٣ / ص ٢١٣ .

اعترف له بفصاحته في ميدانه الذي جمع فيه .

وهذا المنهج يتشبه كما ذكرنا من قبل، في: (القياس على الكثير المتعدد، أما ما خالف ذلك فهو لغات) .

ومع أن هذا البيت ليس لغة، ومع أن ميبويه والمبرد صرحا بأنسه ضرورة في شعر، فإقنا شري الحصري قد تعطف قبلهما، واكتفى بالإشارة بأنسه (جائز في شعر) فكان حكمه هذا دليلاً على احترامه للمسبوع من فصح كلام العرب .

الاستثناء:

.....

جاء في كتاب ميبويه: (لا أشد بمن الناس هذا البيت رفعا للمزدق:

ما بالمدنية دار غير واحدة دار الخليفة إلا دار مروان .

جملوا (غير) مئة بمنزلة مثل، ومن جعلها بمنزلة الاستثناء، لم يكن له بد من أن ينصب أحدهما، وهو قول ابن أبي عمير (١) .

وقال البرد بعد أن ذكر البيت: (تجمل (غير) ذهنًا، يخبر أنها غير واحدة، بل هي أدور، ودار الخليفة تبيين وتكرير (٢) .
والأ دار مروان بدل .

وإن شئت جعلت دار مروان منصوبة بالاستثناء، على قوله:

(١) كتاب ميبويه / ج ٢ / ص ٢٤٠ .

(٢) يقصد بأنها عطف بيان، وعند الأعلام (مروان) ج ١ / ص ٤٢٨ . وهو الأرجح .

ما جائني أحدٌ إلا زبداً.

وإن شئت قلت: ما بالمدينة دار غير واحدة إلا دار مروان،
فتنصب (غير) لأنه استثناء. وإن شئت رقت ونصب دار مروان؛
أيهما شئت جعلته بدلاً ونصب (١).

وقال ابن السراج بعد أن ذكر البيت: «ترفع (غير) وتنصب
دار مروان» ولك أن تصيها جميعاً على قوله: ما جائني أحدٌ إلا
زبداً، ورفهما جميعاً لا يجوز إلا أن تجعل (غير) متناً، فيغير الكلام
كأنك قلت: ما بالمدينة دار كبيرة إلا دار مروان» (٢).

يلحظ من دراسة النصوص:

١- أن ابن أبي إسحاق كان يمي بابي (البدل والاستثناء) وصياً
متقدماً، فهو يبحث في جملة الاستثناء (التامة النقية)، إذ يجوز
في الاسم الواقع بعد إلا فيها الإتيان على البدلية، والنصب على
الاستثناء، وكذلك في (غير وموى) اللتان تمامان معاملة الاسم
الواقع بعد إلا. وقوله: (لمن جعلها بمنزلة الاستثناء) دليل على
أنه يمي أنه يجوز له أن يجعل (غير) في هذا المقام بمنزلة
التابع للمتنس منه. بالإضافة إلى أنه يشير أن الإعراب عند
فرع المنس، فالتكليم هو الذي يرفع وينصب حسب الدلالة التي
يسري أن يحقها في الكلام.

٢- يصل ابن أبي إسحاق إلى مرحلة متقدمة في درس الاستثناء
حينما يقول: (لم يكن له بد من أن ينصب أحدهما) وقد قرر
الأعلم الشتمري مبيب وجوب النصب في هذا المقام؛ لأنه (استثناء
بعد استثناء) (٣).

(١) المقنن ج ٤ / ص ٤٢٥.

(٢) الأصول ج ١ / ص ٢٠٢ - ٢٠٤.

(٣) المقنن ج ٤ / حاشية ٤٢٥.

(٣) تحصيل عين الذهب ج ١ / حاشية / ص ٤٢٨.

وقد وضع ابن السراج هذه الظاهرة اللغوية بقوله:
«فإن أوتيت استثناء بعد استثناء قلت: ما قام أحد إلا زيد إلا
عمراً، فنصب عمراً؛ لأنه لا يجوز أن يكون فصل واحد فاعلان
مختلفان يرتفعان به بغير حرف عطف، فهذا مما يبصره أن النسب
واجب بعد استثناء الرفع بالرفع... فنصب أيهما شئت وترفع
الأخر» (١).

٢- ميفة (الحكم) الذي أطلقه ابن أبي إحقاق على التركيب: (لم
يكن له بد من أن ينصب) تدلّ بوضوح تام على (الوجوب)
وهذا يعني أن العالم درس هذه الظاهرة اللغوية في صيغها
المنطوقة والمسموعة مما جعله والقاً من إصدار حكم مطلق
عليها، والحكم غاية ما يعنى صاحب القياس أن يصل إليه في
المقيس عليه، ليرتفع على المقيس حكماً مطلقاً.

وهو يشير إلى العلة بقوله: «فمن جعلها بمنزلة الاستثناء
فلم يكن له بد من أن ينصب»، فعلة النصب أنه استثناء بعد
استثناء. وهكذا تنبّه القاعدة النحوية إلى التضييق على يدي عبد
الله بن أبي إحقاق.

٤- اعتمد كلّ من البزور وابن السراج رأي ميبويه في المسألة،
وقد رأينا ميبويه في النص يصلح قياسي ابن أبي إحقاق.
لذلك عرضه دون تطبيق، وهي مسة واحدة في أسلوب ميبويه،
فحينما لا يجد وجهاً آخر للمسألة، فإنّه يعرضها كما قالها
ساحبها.

واو الميفة:

قال ميبويه في قوله تعالى: «يا ليتنما نرد ولا نكذب

بآيات ربنا وتكون من المؤمنين" (١)؛ "قالرفع على وجهين ... وأما عبد الله ابن أبي إسحاق فكان يتصب هذه الآية" (٢)

اختار الحصري في هذه الآية قراءة ابن عامر وحسرة وعاسم، إذ جاء في ما نقله ابن مجاهد: "وقرأ ابن عامر وحسرة وعاسم في رواية حفص: "ولا تكذب وتكون" بنيهما. هذه رواية ابن ذكوان عن أصحابه عن عامر" (٣).

وعلق ابن السراج على الآية بقوله: "وكان حسرة يتصب لأنه اجبر قراءة ابن مسعود الذي كان يقرأ بالقاء وينصب" وذكر بأن القراء: "يختار في الواو والقاء الرفع؛ لأن المنص؛ يسا ليتنا نرد ولنا كذب، امتانف" (٤).

وابن أبي إسحاق حينما يختار قراءة التصب فإنه يجعل الواو للمعية، وهو اختيار يتناسب مع موضوعية عالم في القراءات، إلى جانب أنه يبين جنة صاحبه وفهمه لطبيعة البشر. فكيف يتمكن الإنسان أنه لو أعيد إلى الدنيا بعد موت، أن يطوِّع طبيعته البشرية فيعمل عمل الخير، ولا يكذب بآت الله، ويكسبون من المؤمنين؟

فإذا كانت الواو للمعية ترتب على ذلك أن يتمب الفعل بأن محسرة بعد الواو، فيكون المعنى: ياليتنا نردُّ وأن لا نكذب، فيدخل عدم التكذيب في التمني.

ولذلك رأينا الحصري يتوجهه بالتركيب ليخدم الدلالة

(١) الانعام / آية ٢٧.

(٢) كتاب سيبويه / ج ٣ / ص ٤٤.

(٣) كتاب السبعة / ص ٢٥٥.

(٤) الاصول / ج ٢ / ص ١٨٤ - ١٨٥ - وانظر: البحر المحيط / ج ٤ / ١٠٢.

التي يختارها، ويجعل قياسه على المعنى، وهو بذلك يسترخ مفهومياً تمسكه به النحاة فيما يمد، وهو أن الإعراب فرع المعنى، وهو بذلك يوسع قاعدة القياس، فهو يتيح الفرصة أمام من يتكلم اللغة أن يكون أمامه غير واحد من الاختيارات النصيحة.

ثم إنّه يشير إلى الفروقات بين اختلاف التراكيب والدلالات التي يقتضيها كل اختلاف، فهو يعلم أن قراءة الرّفْع صحيحة فيحّة، ولكنه يختار قراءة النصب ليشير إلى دقة المعنى الذي يؤدّيه التركيب هنا، وإلى بساطته حيث يؤدّها هناك. وكلاهما فيصحّ صحيح.

إعراب الاسم المقوس:

قال سيويه في بيت الفرزدق:

فَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى هَجَوْتَهُ وَلَكِنْ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى مَوَالِيَا

«فلما اخطروا إلى ذلك في موضع لا بد لهم فيه من المعركة أخرجوه على الأصل» (١).

وعلق البرد على البيت بقوله: «فلماذا أجراء للضرورة مجرى ما لا علة فيه» (٢).

وذكر ابن السراج بيت الفرزدق المذكور، في باب (ضرورة الشاعر) وجاء في الحاشية: «أجرى موالي على الأصل ضرورة، والقياس موال؛ لأنّه مقوس» (٣).

(١) كتاب سيويه / ج ٢ / ص ٢١٣ .

(٢) المعقّظ / ج ١ / ص ١٤٢ .

(٣) الأصول / ج ٢ / ٤٤٥ .

وقال ابن يمش معلقاً على البيت: "افتح في موضع الجر، وهو قول أهل بغداد، والمرف قول الخليل وميويه وأبي عمرو بن العلاء، وابن أبي عمير وسائر البصريين" (١).

أمّا المرزباني فإنه اكتفى بقوله: "ردّ الياء إلى الأصل" (٢) ونكسر عيبد القادر البغدادي: "أن بعض العرب يجرّ نحو جوار بالفتحة فيقول: صرت بجواري، كما قال الفرزدق: مولى مولائي، بإخافة موالي إلى مولى، والألف للفتحة، وجمهور العرب يقول: صرت بجوار، ومولى موالٍ بحذف الياء والتنوين في الجر والمرفع، وأمّا في النصب عندهما فلا تحذف الياء، بل تظهر عليها الفتحة، نحو: رأيت جواري" (٣).

وعرض ميويه رأي يونس والخليل: "وأما يونس فكان ينظر إلى كل شيء من هذا إذا كان معرفة كيف حال نظيرة من غير المثل معرفة، فإذا كان لا ينصرف لسم يصرف، يقول: هذا جواري قد جاء، وصرت بجواري قبل. وقال الخليل: هذا خطأ... لأن ترك التنوين في ذا الاسم في المعرفة والنكرة على حال واحدة" (٤).

وميويه نسي هذا التمس يتحدث عن الاسم المثبوس إذا سمي به وجعل علماً: "وسألت الخليل عن رجل يسمى جوار... وسألته عن رجل يسمى أعسى" وإلى هذا ذهب الأشموني (٥) وبذلك يطل احتجاج من أدعى صحة ما ذهب إليه الفرزدق، إلا أن يجعله ضرورة.

وفي اعتقادي أن صاحب الخزائنة أحمد رأي يونس حينما ذكر أن (بعض العرب يجرّ)، لأنه امتشهد بلفظة الفرزدق في

(١) شرح المعمل / ج ١ / ص ٦٤ .

(٢) موضح / ١٥٧ .

(٣) حراة اللب / ج ١ / ص ١١٤ .

(٤) كتاب ميويه / ج ٢ / ص ٢١٢ .

(٥) شرح الأشموني / ج ٢ / ص ٥٢٠ .

اليست، ومع ذلك فإنه يؤكد أن جمهور العرب يقول: "مسرت
بجوار"، وهذا يؤكد أن القياس الذي اعتمد ابن أبي إسحاق
كان صحيحاً (١).

ويسدو أن هذه الضرورة لم يكن مسموحاً بها في نظر
الحضرمي، لمن كان من فحول الشعراء بمستوى الفرزدق. وقد
رايناها يميز لغات عبدها النحويون المتأخرون ضرورات، فبسد الله
يسوجه الله إذا أمكن توجيهها، ويميزها إذا كان لها وجه في
المريسة، لكنه يرفضها إذا لم يكن لها وجه، ولا يقبلها.

وبعد، فهذه لمحة عن عبد الله بن أبي إسحاق، أرجو أن
تكون قد كشفت جانباً مناسباً من نحوه وقياسه، ويمكن إيجاز
المبادئ التي تستند من قياس الحضرمي كما يلي:

١- كان عبد الله أحد القراء، وكان يختار من القراءات ما يتناسب
مع أصول المريسة التي تعقل إليه علمها، وقد أثر اختياره
هذا في قراءة تلاميذه من بعده وفي نحوه (٢).

٢- وكان على علم واسع بكلام العرب بالإضافة إلى علمه بلغته القرآن
الكريم، شهد له بذلك الحسن البصري حين قال: "تقول
رُعُفْتُ، وأنت رأس في المريسة" (٣)، وشهد له بذلك أبو
عمرو بن الملاء كما يظهر من النص التالي:

"روى أبو عمرو بن الملاء، قال: كنا عند بلال بن أبي بردة،
فأتشد الفرزدق:

تُرِيهِ نَجُومَ اللَّيْلِ وَالشَّمْسَ حَيَّةَ زُحَامٍ بِنَاءِ الْحَارِثِ بْنِ عِبَادٍ

(١) خلاف لما حاول إثباته الدكتور أحمد مكي الانماري في (النبار القياسي في المدرسة بصرية /

ص ٢٩ .

(٢) انظر : غاية النهاية / ج ١ / ٦١٣ ، و : وفيات الأعيان : ٤٨٦/٢ ، وعيسى ابن عمر الثقفي /

ص ٢٢ .

(٣) مذكره إسحاق / ص ١٥٨ .

قال عثمة بن معدان: الرّحام مذكّر. فقال الفرزدق:
أغرب. قال عبد الله بن أبي إسحاق: والرّحام له وجهان: أن
يكون مصدراً مثل الطّمان والقال، من قولهم: (زاحته زحاما)
فهذا مذكّر كما قال عثمة، أو يكون جمعاً للرّحمة، يراد بها
الجماعة المزدحمة؛ لأن الرّحام هو المزاخرة، كما أن الطّمان
هو المطاوعة (١).

٢- توتّع ابن أبي إسحاق في تصنيف الأبواب النحوية، ودراسة
موضوعاتها بدقه، فله ذلك في المسائل التي رأيناها تناقش
أول مرة في تاريخ درس النحو العربي.

٤- اعتمد مبدأ القياس على الكثير الطّرد، ولم يهمل ما شدّ قياسه،
وإنما كان يجيزه ويسميّه لغة إذا وافق لغة فيحة، وهذا المبدأ
تحوّل إلى منهج ثابت عند عيسى بن عمر، وأبى عمرو بن
اللاء فيما بعد.

٥- اهتم بلغة عصره، لاحظنا ذلك في شابهته لشعر معاصريه
كالهتاج، ورؤية، والفرزدق، فيشهد بشعرهم حيناً، ويناقشه
ويحلّه ويوجهه حيناً آخر، وكان يحاول دراسة تقليب التراكيب
التي يسميها على وجوهها الفيحة، ويتحرى لها من الدلالة بما
يتناسب مع مقاييس العربية التي يعرفها.

٦- رسم منهجاً للقياس التجريدي، الذي يتخل فيه عالم اللغة من
دراسة النمن الضيغ، إلى الاستشهاد على فصاحته بلغة القرآن
الكريم، ولغة العرب شرها وشعرها، والاتّقال إلى تسجيل
القاعدة، واتخاذ الموازين والرموز كوسائل علميّة في القياس.

٧- اثبتت النصوص المتقدمة أنّ النحاة من بعد كانوا يتفقون

أثروا، ويتعمون قيامه، وأن مبادئه التي اعتمدها كانت صحيحة.

٨ - لم يخرج قياس عبد الله بن أبي إسحاق عن أطر الدراسة اللغوية، فقد درس اللغة في ذاتها، ومن أجل ذاتها، وهو بالاعانة إلى ذلك، لم يكن يهمل الجانب العقلي للغة؛ ظهر ذلك في تقليب التراكمات بحثاً عن (البينة الميقة) في نفس التكلم: «على أي شيء رُفِعت؟» و «ومن جعلها بمنزلة الامتناء لم يكن له بد من أن ينصب أحدهما».

بل إنَّه كان لا يحفل بالهجوم في ميل الحفاظ على بعض خصائص اللغة.

وهكذا، نجد أن عبد الله بن أبي إسحاق، كان أول معلم في تاريخ النحو والقياس، يحاول أن يتخذ من النحو علماً، له أسس ومبادئ تحفظ على أساسها اللغة وتحفظ.

القياس في النصوص المنسوبة إلى عيسى بن عمر في كتاب مبيويه

تهديد:

نشأ عيسى في أسرة تفتى بالقرآن والأفصر، فكان هو وأبوه عمر بن عبد الله الأعرج معيّنين بالقراءات القرآنية، وكان أخوه وعقّه معيّنين بالأحاديث النبوية الشريفة (١). قال فيه الجزري: «عيسى بن عمر، أبو عمر الثقفى النحوي البصري، معلم النحو، ومؤلف الجامع والإكمال، عرّس القرآن على عبد الله ابن أبي إسحاق، وعاصم الجحدري، وأثبت الحافظ أبو العلاء قراءته على الحسن، ولا شك أنه مبع منه، وروى عن ابن كثير وابن ميمون حروفاً، وله اختيار في القراءات على مذاهب العربية» (٢).

وهذا يثبت أن القراءة القرآنية كانت المنهل الأول، الذي كان يرتوي منه النحاة الأوائل، ثم ينطلق النحوي بعد ذلك، إلى تخصصه وقد درس لغة القرآن، وقترها بفتح كلام العرب شرو وشعره.

وأول ما يطالعنا في منهج عيسى في النحو، أنّه وضع مفهوم القياس الذي أرسى قواعد امتاذه الحضرمي، إذ: «وضع كتابه على الأكثر، وبوبه، وهذبّه، ومكّى ما شذّ على الأكثر لكات» (٣). وهذا يذكرنا بقول عبد الله بن أبي إسحاق ليونس: «عليك باب من النحو يطرد ويتقاس» (٤).

فالحضرمي يشير على تلاميذه أن يجمعوا ما كان على قياس

(١) نظر عيسى بن عمر اشعبي / ص (١٩ - ٢٠) .

(٢) عاية سباه / ج ١ / ص ٦١٢ .

(٣) أنباه الرواة / ج ٢ / ص ٢٧٥ ، ونظر : أخبار النحويين بيمريين / ص ٥٠ .

(٤) طبقات فحول الشعراء / ج ١ / ص ١٥ .

واحد مما يطرد في باب واحد، وأن يتبعوا المسائل النحوية على هذا الأسس.

ولذلك رأينا عيسى يطرح أبواباً نحوية جديدة لم تقللنا أخبارها في نحو الحضرمي، ونجد عيسى يتوسع في مناقشة تفاسيل الباب، ويبحث في دقائق مسائله.

وإذا علمنا من أخبار أبي عمرو بن العلاء، ومن النصوص المنسوبة إليه، أنه كان يقيس على الكثير المتكرد، ويستقي ما خالف ذلك لغات، فإنه يتبين لنا أن منهج النحو والقياس قد اتقر على هذا الأسس الثابت، الذي أرمى جذوره الحضرمي، وهو بذلك يتبع الباب أمام التأليف في النحو، خاصة في مرحلة جمع الأبواب والتوسع في مناقشة تفصيلاتها.

فليس غريباً في هذه المرحلة إذن أن تنسب إلى عيسى بن عمر عملية تأليف أو تصنيف، أما قضية الكتب السبعين (١)، ففي اعتقادي أنها أبواب نحوية، من الممكن أنه كان يجمعها في أوراق، فإذا ما تجنح لديسه عدد كبير من هذه الأوراق، وضمها في كتاب من (الجامع)، وهذه مسألة تحتاج إلى بحث وتقص لا أجد المقام يتسع إليهما الآن.

مبيويه يتقل مباشرة عن عيسى

١- في الامتناء:

«هذا باب النسب فيما يكون متنى مبدلاً:

(١) إنباء الرواة / ج ٢ / ص ٣٧٥ .

حدثنا بذلك يونس عيسى جميعاً أنَّ بعض العرب الموثوق
بمرييته يقول: ما مررت بأحد إلا زيداً، وما أتاني أحد إلا
زيداً. وعلى هذا: ما رأيت أحداً إلا زيداً، فينسب على غير
رأيت؛ وذلك أنه لم يجعل الآخر بدلاً من الأول، ولكنه جعله
مقطعاً ما عمل في الأول. وعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون
في الدرهم إذا قلت: عشرون درهماً (١).

اعتمد ميويه أمثلة عيسى، واعتمد الحكم الذي خرج به من
استقراء الأمثلة، وهي جمل بسيطة مثلاً سمع عيسى عن العرب
اختار منها ثلاثة نماذج تمثل هذه الظاهرة اللغوية، إذا كان
المشتنى مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، واتخذها نماذج تمثل كل
كلام العرب في مجال هذه الظاهرة، ورتب عليها حكماً، وهو أنَّ
الاسم بعد إلا في الجملة التامة المنيئة، يكون منصوباً على
الاستثناء، إذا لم يكن ثابتاً للمشتنى منه على البدل.

وقد اعتمدت كتب النحو هذه القاعدة، وما زالت تعتمد على
يومنا هذا.

وقد أورد ذلك البَرَد وعلق عليه بقوله: ((أما النصب فعلى
البدل عن (أحد) وإن شئت فعلى أصل الاستثناء)) (٢).

وأما ابن السراج فإنه يورد الأمثلة ذاتها تقريباً: ((فإذا
قلت: ما قام أحد إلا زيداً، وما ضربت أحداً إلا زيداً، وما
مررت بأحد إلا زيداً، فإن لم تقدّر البدل، وجعلت: ما قام
أحد، كلاماً تاماً، لا يُنَوَّى فيه الإبدال من (أحد) هيئت)) (٣).

(١) كتاب سيويه / ج ٢ / ص ٢١٩ .

(٢) مقاصد / ج ٤ / ص ٤٠٢ .

(٣) الأصول / ج ١ / ص (٢٨٢ - ٢٨٣) .

ويرتب سيويه في نهاية النص، ظاهرة قياسية متطورة، فهو يقيس علّاً على عمل: "وعن فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم"، أي أنّ المتنّ اتّصّب بما قبله لأنّه متّلع عنه في المتنّ. مثلاً اتّصّب الدرهم بكلمة عشريّن، لأن الدرهم ليس من العشريّن في المتنّ.

وفي اعتيادي أنّ هذا القياس بالأصل ليس. دليل ذلك أن سيويه ينسب القاعدة برمتها ليس، ويجعلها عنواناً للبَاب: "هذا باب النسب فيما يكون مستثنى مسدداً، حدّثنا بذلك يونس وعيسى".

ولا استغرب أنّ تكون الفقرة كلّها من إملاء عيسى، أو ممّا أُقِر عنه.

هذا النص يبيّن حركة التطور التي أخذت تتماهى في النمو والقياس. نلاحظ أنّ البحث صار ينسحب على مسائل تفصيلية في الباب، ويتضح فيه أيضاً منهج الاضطلاع من الشاهد إلى المثال، إلى القاعدة. ويظهر فيه كذلك سمج التميل البسيط في تركيب الشاهد أو المثال قبل تجريد القاعدة على أساسهما.

٢- إعراب ضمير الفصل:

جاء في كتاب سيويه: "وقد جعل ناس كثير من العرب هو وأخواتها في هذا الباب بمنزلة أم مبتدأ، وما بعده مبني عليه، فكانت تقول: أظن زيداً أبوه خيرٌ منه" ووجدت عمراً أخوه خيرٌ منه. فمن ذلك أنه بلغنا أن روبة كان يقول: أظن زيداً هو خيرٌ منك. وحدّثنا عيسى أن ناساً كثيراً يقرءونها:

«لوما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون» (١). وقال الشاعر،
قيس بن ذريح:

تَبَكَّيْ عَلَى لَبْنَى وَأَدَّتْ تَرْكُهَا وَكُنْتُ عَلَيْهَا بِالْمَلَأْنَتْ أَقْدَرُ (٢)

وكان أبو عمرو يقول: إن كان لهو الماقل، (٣).

في هذا النص يتبين تماماً منهج سيويه في سن القاعدة النحوية؛ فهو يدرس القاعدة ويندها ل: (أما كثير من العرب) ويستشهد عليها بكلام ربيعة: (أفلس زيداً هو خير منه)، ويفسر الظير بجملة جديدة: (أفلس زيداً أبوء خير منه)، فيجمل الظير (هو) في جملة ربيعة بمنزلة المبتدأ الظاهر (أبوء) في جمته، والحقيقة أن هذا التمثيل في الأصل للخليل الذي يقول في الباب نفسه: (لأن هو بمنزلة أبوء) (٤).

ويستشهد على القاعدة باختيار عيسى، الذي اعتقد أنه كان الأماص في إبراز الظاهرة، فيسمى آية قراءة ابن أبي إسحاق: «هؤلاء بناتي من أظفر لكم»، لإبراز الظاهرة الفصل من أماصها، وهو هنا يؤيد قراءته: «كانوا هم الظالمون» (٥) لإبراز الجانب الثاني من الظاهرة، وهو وقوع ضمير الفصل في موقع المبتدأ، وما بعده خبر له (منسي عليه) كما جاء في نص سيويه. ثم يؤيد سيويه هذه القاعدة ببيت قيس بن ذريح، وكلام أبي عمرو بن العلاء، ليبين أن النحويين قبله درسوا الظاهرة، ووجهوها، وكان له فضل إبرازها وإثبات صحتها، وتمثيلها في مكانها من الباب.

وملاحظ أن أمانة النقل عند سيويه، حينما ذهبه ينسب القاعدة كلها إلى من سبقوه: «وقد جعل شمس كثير من العرب

(١) انحراف / الآية ٧٦.

(٢) انظر: شرح المعقل / ج ٣ / ١١٣، والبحر المحيط / ج ٨ / ص ٢٧، ولسان العرب (ملا).

(٣) كتاب سيويه / ج ٢ / ص ٣٩٢ - ٣٩٣.

(٤) نفسه / ص ٣٩٧.

(٥) جاء في بحر المحيط / ج ٨ / ص ٧٨: والظالمون قرء عبد الله وأبي زيد النحويين.

هو وأخواتها نسي هذا الباب بمنزلة اسم مبتدأ، وما بعده مني عليه، وهذا يذكرنا بأمانة القراء .

كلمة (ناس) يطلقها هنا على العرب الفصحاء الذين امتشهد بلفة بعضهم في النسي، وعلى النحويين الذين أعتد آراءهم النحوية في آنٍ واحد، نسي حين رأينا يخمس بكلمة (ناس) النحويين وحدهم في قوله: «وقد زعم ناس أن هو ما هنا سنة» (١) .

٢- في تقدير محذوف .

يقول سيبويه عن عيسى قوله: «وأما قولهم راشداً مهدياً، فإنهم اخبروا: ذهب راشداً مهدياً، وإن شئت رفعت كما رفعت صاحباً معان، ولكنه كثر التَّكْبُّ في كلامهم ... ومثله هنا مريئاً ... وإن شئت صبت قلت: مبروراً مأجوراً، وصاحباً معاناً. حدثنا بذلك عن العرب عيسى ويونس وغيرهما، كانه قال: رجعت مبروراً، واذهب صاحباً ... ومن ثم قالوا: صاحب معان، ومبرور مأجور، كانه قال: أدت صاحب، وأدت مبرور ... فإذا رفعت هذه الأشياء فالذي في نفسك ما أظهرت، وإذا صبت فالذي في نفسك غير ما أظهرت، وهو الفصل، والذي أظهرت الاسم» (٢) .

ذكر سيبويه هذا النسي في باب: «ما يضر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف» (٣) . ولم يذكر سيبويه من شيوخته غير يونس وعيسى، فذكر يونس أربع مرات ولم يذكر عيسى إلا في النسي المذكور. مما يرجح بأن عيسى هو أول من عالج

(١) كتاب سيبويه / ج ٢ / ص ٣٩٠ .

(٢) كتاب سيبويه / ج ١ / ص ٢٧١ .

(٣) نفسه / ص ٥٨ ٧٣ .

الظاهرة، وأن يونس عزّزها بالشواهد، وبما يؤيدها من كلام العرب، كما هو واضح مما نسب إلى يونس في الباب.

ويشير النص، كما تشير الشواهد والأمثلة والموس في الباب، أن الهدف والإشمار ظاهرة مألوفة في العربية، بدليل أن العربي كان يُشِيرُ وكان يُظهر في الجملة ذاتها: «وإن شئت أظهرت الفعل قلت: إن كان خنجراً فخنجراً، وإن كان شراً فشراً» (١).

ولكن عيسى يحاول أن يضع لجوانب هذه الظاهرة قاعدة تكون مقيماً قابلاً لها (أن شئت رفعت) و (إن شئت نصبت)، و (لكنه كثر النصب في كلامهم).

ويرتفع مبيوه بهذه القاعدة إلى مستوى أعلى من التجريد، حينما يوضح أن النصب يكون على إضمار الفعل، وأن الرفع يكون على إضمار مبتدأ: (فإذا رفعت ... فالنفي في نفسك ما أظهرت) أي الاسم، (وإذا نصبت فالنفي في نفسك غير ما أظهرت) أي. أظهرت الفعل.

وفي اعتقادي أن هذه الظاهرة اللغوية، التي أبرزها العلماء الأوائل من أمثال عيسى بن عمر، كانت إحدى الظواهر (٢) الأساسية التي قامت عليها نظرية النحويين عند العرب، والتي تمثلت فيما بعد في نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني (٣). وظهرت بالتالي جليئة في عم اللغة الحديث على يد التوليديين التحويليين.

(١) كتاب مبيوه / ج ١ / ص ٢٥٨.

(٢) أقدم ظاهره لإشمار والهدف، وظاهرة الريادة، وظاهرة التقديم وتأخير التي صارت موضوعات أساسية في علم اللغة الحديث. انظر النحو العربي والدرس الحديث / ص ١٤.

(٣) انظر دلائل الاعجاز / ص ٦٦ - ٦٧.

ذكر سيويه: «وإن أضفت إلى (فعل) لم تيسر، لأنها إنما هي كسرة واحدة، كلهم يقولون: مسري. والدليل بمنزلة (التيسر) تقول: دُولِي وكذلك معناه من يونس وعيسى» (١).

وقد وُجِّح ذلك البَرْد بقوله: «فأما غير المقص فنحو قوله في (التيسر مسري) وفي شجرة (مسري) ألا ترى أنك سويت بين (فعل وفعل) - فلو كان مكان الكسرة عمدة لم تيسر، لأنه لم يتوال ما تكسر، وذلك قوله في مسرة = مسري لا غير» (٢).

وقال ابن السراج: «وإذا نسبت إلى اسم على وزن (فعل) مكسور الياء، فأنك تقصها امتثالاً لاجتماع الكسرتين والياءين في اسم ليس فيه حرف غير مكسور إلا حرفاً واحداً، وهو النسب إلى التيسر: مسري، وفي شجرة: مسري» (٣).

مما تقدم يلاحظ اهتمام عيسى باليسائل الدقيقة في النسب، وهو دليل على أن العلماء صاروا يهتمون باليسائل التفصيلية في الباب الواحد من أبواب اللغة، وصاروا يرصدون شواهد ولغات، ويجمعون التشابه منها، فيصعدون عليها (أحكاماً) بعد ملاحظة وظائفها في بناء الكلمة أو بناء التركيب.

ويلاحظ أن علماء النحو اللاحقين صاروا يتمدون المسموع من العلماء السابقين؛ سواء أكان ذلك ثباتاً للمسموع من كلام العرب، أم من القواعد الأولية التي تحلت لدى السابقين، ومما يقوي ذلك أن الأمثلة التي يمتثلها العلماء المتأخرون لإثبات قواعدهم هي ذاتها الأمثلة التي نقلها العلماء الأوائل ثباتاً من

(١) كذب سيويه / ج ٣ / ص ٢٤٣ .

(٢) المحض / ج ٣ / ص ١٢٧ .

(٣) الأصول / ج ٣ / ص ٦٤ .

أفواء العرب. وهذا يعني أنَّ عالم اللغة كان في زمن عيسى، يقسم بدورين؛ فهو يسمع الظواهر اللغوية من أفواء التكلين، ويجهل من ناحية، ثم يقوم بتصنيفها وتبويبها والتعريف لها في آن واحد.

٥- في الهمز:

ومن الظواهر الصوتية التي ثبت إيلها عيسى، ما جاء في القراءة التي يرويها عنه سيبويه مباشرة بقوله: (١) "وقال الذين يخفون: «ألا يسجدوا لله الذي يخرج الغب» في السموات" (٢) حدثنا بذلك عيسى، وإنما حذفتم الهمزة هنا لأنه لم ترد أن تتم وأردت إخفاء الصوت، فلم يكن يلتقي ساكن وحرف هذه قته، كما لم يكن يلتقي ساكنان، ألا ترى أن الهمزة إذا كانت مبتدأة محققة في كل لغة، فلا يتبدى بحرف قد أوتته؛ لأنه بمنزلة الساكن؛ كما لا يتبدى بساكن. وذلك قولك: أمر، فكما لم يجوز أن تبدأ كذلك لم يجوز أن تكون بعد ساكن" (٣).

استشهد سيبويه بالقراءة التي نقلها عن عيسى، لإثبات القاعدة التي توصل إليها في ختام النص: "فكما لم يجوز أن تبدأ الهمزة [ساكنة]، فكذلك لم يجوز أن تكون بعد ساكن".

وهذه القاعدة مقولة في الأصل عن عيسى: "وقال الذين يخفون... حدثنا بذلك عيسى"، اعتماداً على القراءة التي نقلها، ومقتضاها: كأنه قال جل شأنه: (ألا اسجدوا) على الأمر وزيدت (يا) التي للنداء، وحذفت ألف (اسجدوا) وألف (يا

(١) كتاب سيبويه / ج ٣ / ص ٥٤٥

(٢) القرآن / الآية ٢٥ .

ضارت: (ألا يسجدوا): وهي قراءة الكسائي، وقراءها بقية السبعة بتشديد الهمزة: (ألا يسجدوا) على تقدير: (لئلا يسجدوا) (١).

ومن الملاحظ أن كل النصوص التي ينقلها سيبويه مباشرة عن عيسى، اقترنت بذكر يونس ما عدا هذا النص (حدثنا بذلك عيسى) فهل سمع سيبويه مباشرة من عيسى؟ إن هذا النص بالإضافة إلى النصوص المتقدمة تجعلني أرجح هذا الرأي.

٦- في الوقف:

ينقل سيبويه عن عيسى مباشرة: «وقد يقول بعض العرب: ارم في الوقف، واغز، واخش، حدثنا بذلك عيسى بن عمر ويونس، وهذه اللفظة أقل اللتين، جعلوا آخر الكلمة حيث وصلوا إلى التكلم بها، بمنزلة الأواخر التي تحرك ما لم يحذف منه شيء، لأن من كلامهم أن يشبهوا الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله في جميع ما هو فيه» (٢).

وجاء في أصول ابن التراج: «فأما المتصل إذا جزم أو قف للأمر ففيه لسان: من العرب من يقول: ارمه ولم يغز، واخشه، ولم يتخسه، ولم يرغبه، ومنهم من يقول: ارم واغز واخش، فيقف بغير الهاء، قال سيبويه: حدثنا بذلك عيسى بن عمرو ويونس، وهذه أقل اللتين» (٣).

وتأتي أهمية هذا النص المنسوب إلى عيسى من أن التعويين في هذه المرحلة ما كانوا يهملوا لفة يسمعونها أو يتحرفون بنقلها عن العرب، وإن كانت أقل من غيرها في الانتشار، وهي

(١) نظر كتاب سبعة في القر، ت / ص ٤٨٠ .

(٢) كتاب سيبويه / ج ٤ / ص ١٥٩ .

(٣) ج ٢ / ص ٢٨٢ تحقيق د. عبد الحسين الفعلي . احرك . ارم . واغز . وحش ، وهو خطأ في نسخ عن المخطوطة على ما أعتمد ، لأن بلغة التي عندها سيبويه أقل المنفيين بالوقف على الحرف ساكناً (ارم ، غز ، احش) كما بقى على آخر الفعل الصحيح ، كما أشار سيبويه في نسخ سبذي بقلبه من كتابه) .

لغة فحجة بنظرهم، جديرة بالاهتمام بها والمحافظة عليها على قتلها.

وهذا يذكرنا بما جاء في كلام ابن جنى عن اللغات: «بسبب اختلاف اللغات وكلها حجة: أعلم أن لغة التماس تيسر لهم ذلك ... وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتهما ... ولكن غاية ماله أن تخير أحدهما، فتقويها على اختها، وتعتقد أن أقوى التماسين أقبل لها ... وأما ردّها فلا» (١).

وفي اعتقادي أن منهج عيسى ومن عامر، من العلماء في التماس مع اللغات والطواهر اللغوية، هو الذي استند إليه ابن جنى في نفسه المذكور، وهو منهج علمي صحيح يدرس اللغة كما هي، ولا يهمل منها أي جانب، ويصنّف في سنّ القرائين اللغوية من واقع هذه اللغة.

سيويه يقل عن عيسى بأملوب غير مباشر (٢)

عمل اسم الفاعل:

«وزعم عيسى أن بعض العرب ينشد هذا البيت، لأبي الأسود الدؤلي:

فَالْفَيْشَةُ غَيْرَ مُنْعَتَبٍ وَلَا ذَاكِرِ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا (٣)

لم يحذف التنوين امتخافاً ليمّا قلب الجرور، ولكنه حذفه

(١) حمائم / ج ٢ / ص ١٠ .

(٢) وذلك بقوله «زعم عيسى، ويذهب عيسى، وكان عيسى يقول، وهو عند عيسى، وعلى قول عيسى»، ولا يقول «حدث عيسى، أو سمعنا عيسى» كما رأينا في المصوح سابقه .

(٣) ديوان أبي الأسود / ص ١٢٢ .

لاتقاء الساكنين ... وهذا اضطرار' (١).

ذكر سيويه هذا الثم في باب: 'هذا باب من اسم الفاعل الذي جرى الفعل المضارع' (٢) وفيه يتيقن اسم الفاعل النون على الفعل المضارع في المعنى والمعنى 'وذلك قوله: هذا ضاربٌ زيداً غداً- فضاء وعمله مثل: هذا يضرب زيداً غداً' (٣).

وذكر أن العرب يحذفون التنوين للغة، ولا يتغير من المعنى شيء بإضافة اسم الفاعل إلى مفعوله: 'فضار عمله فيه الجر، ودخل في الاسم معاقباً للتنوين، فجرى مجرى غلام عبد الله في اللفظ، لأنه اسم، وإن كان ليس مثله في المعنى' (٤) أي أن الإضافة شكلية لفظية، لأنه ما زال يحافظ على دلالة الفعل المضارع.

واشهد باليت الذي أشده عيسى، ليبين أن التنوين لم يحذف هنا امتحاناً كما جرى في الإضافة اللفظية، وإنما حذفه لاتقاء الساكنين، ونصب ما بعده، كأنه قال: ولا ذاكر الله بالتنوين، وقد ذكر ذلك ابن يعيش معلقاً على البيت: 'أراد: ولا ذاكر الله إلا قليلاً بالتنوين، ولذلك نصب، إلا أنه حذف التنوين لاتقاء الساكنين' (٥).

وفي اعتقادي أن سيويه قصد هذا الوجه، وهو الصواب، خلافاً لما ذكره عبد السلام محمد هارون الذي قال: 'ونصب ما بعده وإن كان الوجه الإضافة' (٦). ويؤيد ذلك قول الأخفش الأوسط في تمليقه على البيت: 'إنما طرح التنوين لغير معاقبة إضافة ... لأنه امقط التنوين لاجتماع الساكنين' (٧).

(١) كتاب سيويه / ج ١ / ص ١٦٩ .

(٢) نفسه / ص ١٦٤ .

(٣) نفسه / ص ١٦٤ .

(٤) نفسه / ص ١٦٤ .

(٥) شرح لمفصل / ج ٢ / ص ٦ .

(٦) كتاب سيويه / ج ١ / حاشية ١٦٩ .

(٧) مصابى نقران / للأخفش / ج ١ / ص ٨٦ .

وتابع البَرْد سيبويه بأن حذف التنوين للضرورة، وقامه على حذف التنوين من العلم إذا وصف بابن مضافاً إلى علم آخر، في مثل: «هذا زيد بن عبد الله؛ لأنه وقف على زيد» ثم فقهه^(١).

وفي اعتقادي أن عيسى أشد هذا البيت يشير إلى هذه الظاهرة اللغوية في عمل اسم الفاعل، ومما يدل على أن هذه المسألة كانت موضوع بحث للتفسير في عصر عيسى، أن البَرْد يرى أن الحذف هنا جائز حسن للضرورة، ويرد إلى حكم النعت والمعتود مستشهداً على ذلك برأي أبي عمرو بن العلاء في: «هذه عند بنت عبد الله، فيمن صرف هيداً، لأنه لم يلق ساكنان، وكان أبو عمرو بن العلاء يذهب إلى أن الحذف جائز؛ لأنها بمنزلة اسم واحد لاتقاء الساكنين»^(٢).

ومما يدل على أن عيسى أشد البيت للاستشهاد على الظاهرة النحوية، أنه عالج جوانب اسم الفاعل في مسائل أخرى: «ولا خارجاً من في زور كلام»، و«هل أدت باعث دينار لحاجتنا»، كما ميّاتني إن شاء الله. وكل هذا يشجني أن لا أتمسك بأن التعليق الذي أورده سيبويه بعد البيت، إنما هو تعليق عيسى بن عمرو، وهو قوله: «لم يحذف التنوين استخفافاً لِمَقَابِ الجُرور، ولكنه حذفه لاتقاء الساكنين»^(٣) وعلى هذا يكون هذا القياس الذي اختاره عيسى مقدمة بني عليها أبو عمرو بن العلاء قياسه في مسألة النعت والمعتود: «هذه عند بنت عمرو».

وعرف سيبويه ظاهرة أخرى من أساليب استعمال اسم الفاعل وعمله، وذلك بإضافته غير منون إلى مفعوله، وجواز الصلح على مفعوله الجُرور لفظاً بالجر أو بالنسب، واستشهد على ذلك بقوله: «وزعم عيسى أنهم ينشدون هذا البيت:

(١) المفتاح / ج ٢ / ص ٣١٤ .

(٢) كتاب سيبويه / ج ١ / ص ١٦٩ .

(٣) كتاب سيبويه / ج ١ / ص ١٧١ . وذكر في الحاشية أن البيت من الخمسين .

هل أنت باعث دينارٍ لحاجتنا أو عبدٌ ربِّنا نحن عودٌ بنِ مخراقٍ (١)

وقد فُتِحَ ابنُ السراج هذا الشاهد بقوله: «أراد: يباعث التنوين» ونصب الثاني لأنه أعمل فيه مقدراً تنوينه، كأنه قال: أو باعثٌ عبدٌ ربّاً ولو جسرته على ما قبله كان عربياً جيداً» (٢).

وقد مثل مبيوه لهذه الظاهرة بقوله: «وتقول في هذا الباب: هذا ضاربٌ زيدٌ وعمرو» إذا اشركت بين الأول في الجار، ... وإن شئت نصبت على المعنى وتضمنته تاسيماً، فتقول: هذا ضاربٌ زيدٌ وعمراً، كأنه قال: وضربٌ عمراً، أو ضاربٌ عمراً» (٣).

وهكذا نجد أن عيسى بن سيار يحشد أكثر من شاهد لإبراز الجوانب النحوية والأساليب الامتعمالية للظاهرة الواحدة، تكون هذه الشواهد اللغوية أساماً للواقع اللغوي الذي يتمده النحوي في قيامه، ويتضح ذلك بشكل أوضح حينما نجد أنه يعالج في المسألة التالية جانباً من ظاهرة اسم الفاعل.

إعسراب اسم الفاعل:

«وأما قوله، وهو الفرزدق (٤):

على حَلْفَةٍ لَا أَقْتُمُ الدَّهْرَ مُلِمًا وَلَا خَارِجًا مِنْ بَنِي رُوْرٍ كَلَامٍ

(١) كتاب سيبويه / ج ١ / ص ١٧١ . وذكر في حاشية آل البيت من الحمير .

(٢) الاصول / ج ١ / ١٢٧

(٣) كتاب سيبويه / ج ١ / ص ١٦٩ .

(٤) ديوان الفرزدق / ج ٢ / ص ٢١٢ ، والحراة / ج ٢ / ٢٧٠ .

فإنما أراد: ولا يخرج فيما أحبب، كما قال: ولا يخرج
خروجاً، ألا تراء ذكر عاهدت في البيت الذي قبله قال:

ألم تَرَمِي عَاهَدْتُ نَفْسِي وَإِنِّي لَيَسَّرُ بِتَاجِرٍ قَانِمًا وَمَقَامٍ

ولو حمل على أنه نفي شيئاً هو فيه ولم يرد أن يحمله على
عاهدت جناز.

والى هذا الوجه كان يذهب عيسى فيما نرى، لأنه لم يكن
يحمل على عاهدت (١).

فيؤيد به يستشهد به على أن ((ولا خارجاً)) منصوب لوقوعه
موقع المصدر النائب عن فعله، وهذا واضح من قوله:
((كما قال: ولا يخرج خروجاً)) أما عيسى فإنه كان يرى
أنه حال مطبوعة على جملة ((لا أشتم)) الواقعة في محض نصب
حال، وقد أجاز سيويه ما ذهب إليه عيسى.

وقد ذكر الامترازي رأي كل من سيويه وعيسى دون أن
يسرجح أحدهما على الآخر: ((قال سيويه: معناه لا أشتم شتماً
ولا يخرج خروجاً، وقال عيسى بن عمر: هو حال مطبوع على الحال
الذي هو ((لا أشتم)) أي: غير شاتم ولا خارج)) (٢).

وفي اعتقادي أن قياس عيسى أرجح، لأن رأي سيويه يقتضي
تقديرين: أولهما: أن تجعل اسم الفاعل يقوم مقام المصدر،
وثانيهما: أن تقدّر لهذا المصدر فعلاً يصبه، وهو أمر لا يحتاج إلى
تقدير وينجم في دلالته (ولا خارجاً) مسع دلالة ما قبله
(ولا أشتم).

(١) كتاب سيويه / ج ١ / ص ٢٤٦ .

(٢) شرح شاعية بن الحاجب / ج ١ / ص ١٧٧ .

وقد لَمَّح السيرافني إلى مثل هذا الرأي الذي أذهب إليه بقوله: «وهذا يعجبني» لَدَّ عاهدت في موضع المضمول الثاني، فقد تمَّ المفعولان بماهدت» (١) - وذهب الفراء إلى أنها حالاد والمامل (عاهدت) (٢) .

وهذا يعني أنَّ عيسى كان معنياً باستقراء الأشعار التي تملح لدراسة جوانب مختلفة في باب واحد. وقد ألفت دراسته في إبراز جوانب اسم الفاعل (مؤكداً عاماً) ومحدوِّق التثوين لالتقاء الساكنين، ومحدوِّق التثوين المتخففاً، واسم الفاعل المنصوب على الحال، والجملة الواقعة في محل نصب حال. وبلاحظ التداخل في دراسته بين القضايا الصرفية والقضايا التركيبية، وإن كان تسريزه منصباً على التركيب والإعراب والدلالة كما تقدم.

البذل من ضمير المخطئين:

«وكان عيسى يقول: ادخلوا الأول فالأول؛ لأنَّ معناه يَدْخُلُ، فعمله على المعنى... فإذا قلت: ادخلوا الأول والآخِر والصغير والكبير فالرفع؛ لأنَّ معناه معنى كلهم، كأنه قال: يَدْخُلُوا كلهم» (٣) .

عرض سيوييه هذا النص في باب «ما ينتصب فيه لأنه حال وقع فيه الألف واللام» (٤) ومثَّل على اقتران الحال بالألف واللام بقوله: دخلوا الأول فالأول فهو بمنزلة قولنا: دخلوا واحداً واحداً، وإن شئت رفعت قلت: دخلوا الأول فالأول، فتجمله بدلاً كأنك قلت: دخل الأول فالأول. فإن قلت: ادخلوا، فالنصب هو الوجه عند سيوييه، ولا يكون بدلاً.

(١) المقتضب / ج ٣ / حاشية ص (٢٦٩) .

(٢) نفسه / حاشية / ص ٢٧٠ .

(٣) كدب سيوييه / ج ١ / ص ٢٩٨ - ٢٩٩ .

(٤) نفسه / ص ٢٩٧ .

ووضّح البرز ذلك في باب: «ما يكون حالاً وفيه الألف» (١) بقوله: «فإذا قلت: ادخلوا الأول فالأول، فلا سبيل عند أكثر النحويين إلى الرقبع؛ لأن البدل لا يكون من المخاطب؛ لأنه لو قدرته بحذف الضير لم يجز، فأما عيسى بن عمر فكان يجيزه، ويقول: معناه: يدخل الأول فالأول، ولا أراه إلا جائزاً على المعنى؛ لأن قوله: ادخل، إنما هو: (ليدخل) في المعنى» (٢).

كلام عيسى في الثبوت يدل على أنه كان يقيس، وهو يميّز أنه يقيس: «كان عيسى يجيزه... ويقول: معناه: ليَدْخُلْ...» وهو يقيس التركيب الذي عرّضه على المعنى، فهو يقيس (ادخلوا) على معنى (ليَدْخُلُوا)، وذلك لأنّهما يشتركان في الدلالة على الأمر، فإذا كنا لا نستطيع أن نقول: ادخل الأول، فإننا نقول: يَدْخُلُ الأول، ولذلك جعل هذا التركيب (ادخلوا الأول فالأول) الذي سمع من العرب، على ما أرى (٢)، وهو لا ينسجم مع القياس، جملة على قياس معنى تركيب صحيح القياس يؤدي الدلالة ذاتها.

وهذا النوع من القياس (وهو القياس على المعنى) يميّز بالنحو في مرحلة متطورة من الدراسة والاستقراء. ومع أنّ ميبويه لّجّ إلى إنكاره، إلا أنّه ركّب قياساً على غرارهِ حيثما أجاز: ادخلوا الأول والآخر والفيسر والكبير؛ لأنّ (معناه) كلّهم، كأنه قال: ليَدْخُلُوا كلّهم.

فإذا كنا لا نستطيع أن نقول: ادخل الأول، فإننا لا نستطيع أن نقول: ادخل كلّهم. ولكنّ ميبويه حمل على المعنى، فكان ينبغي أن يقبل قياس عيسى على المعنى كذلك.

تنوين المنادى المفرد:

«وأما قول الأحوس:

(١) مقتضب / ج ٢ / ص ٢٧١ - ٢٧٢ .

(٢) «لأنّه لم يكن يروى إلّا ما سمع» انظر كتاب ميبويه / ج ٢ / ص ١٦ .

سلام الله يا مطر عليها وليس عليه يا مطر السلام

فإنما لحقه التنوين كما لحق ما لا ينصرف؛ لأنه بمنزلة اسم لا ينصرف، وليس مثل النكرة، لأن التنوين لازم للنكرة على كل حال... وكان عيسى بن عمرو يقول: «يا مطراً» يشبهه بقوله يا رجلاً، يجعله إذا نون وطال كالنكرة. ولم سمع عربياً يقوله، وله وجه من القياس إذا نون وطال كالنكرة» (١).

ذكر الجرد أن علماء النحو اختلفوا في تنوين المنادى المفرد اضطراراً؛ فإن الخليل وسيبويه والمازني يرون رفعه، ويقولون هو بمنزلة ما لا ينصرف فيلحقه التنوين على لفظه، وأما أبو عمرو وعيسى بن عمر، ويونس، وأبو عمر الجزي فإنهم يلزمونه النصب، وحجتهم في ذلك أنهم قالوا: نرد الاسم بالألف واللام إلى الأصل، كما نرد بالاضافة والتنوين إلى الأصل، وهو عندهم بمنزلة قولك: صرت بشماً يا فتى، فتلى لحقه التنوين رجع إلى النصب (٢).

وقول سيبويه: (له وجه من القياس) يعني أن عيسى أحمد في رأيه على قاعدة نحوية توسل إليها بمد دراسة النصوص العربية.. فصار يعتد بها مرجعاً في قياس الظواهر اللغوية، وقد وضع الجرد هذه القاعدة بقوله: (نرد الاسم بالألف واللام إلى الأصل كما نرد بالاضافة والتنوين إلى الأصل) وقد وافقه أبو عمرو بن العلاء، ويونس، وأبو عمر الجرمي على صحة هذا القياس.

ونحن نجد من ناحية أخرى أن سيبويه الذي اعتمد قياس الخليل في هذه المسألة، لم ينكر قياس عيسى وأبي عمرو ومن تبعهم فقال:

(١) كذب سيبويه / ج ٢ / ص ٢٠٢ - ٢٠٣ ، وانظر . الأعاني / ج ١٤ / ص ٦٤ ، والحرائر / ج ١ / ٢٩٤ ،

وانظر أمالي الرحاحي / ص ٨١ - ٨٢ . وقد عرّض الدكتور إبراهيم حسني^١ العلماء وحقهم ،

وأحار سويين بضم أو النصب في الضرورة / سيبويه والضرورة شعرية / ص ٢١٦ - ٢٢٠ .

(٢) اسمقنص / ج ٤ ص ٢١٢ - ٢١٣ . ونظر . حرائر الأدب / ج ١ / ص ٢٩٤ .

(له وجه من القياس) مع أنه لم (يسج عريباً) يقوله.

وهذا يعني ، أن أصحاب القياس الأول اعتمدوا في قياسهم على ما سموه من العرب ، وإن لم يصل إلى ميسوسه .

وبذلك نجد أن حركة القياس في النحو كانت متكاملة ، وأن الخلافات بين النحاة كانت ظاهرة سحيقة ؛ فهي تدفع النحويين إلى استمراء جميع الظواهر النحوية بحثاً ودراسة ، ثم إنها تبرز جوانب القوة والضعف في القواعد التي توصلوا إليها ، ما يدفعهم إلى تطويرها وإعادتها للنظر في أساليبهم ، واختبار صحة المعلومات التي تحمّلت لديهم باستمرار .

وقد اتفق كل من أبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر في قراءة قوله تعالى : « يا جبال أوبي معه والطير » (١) بـ «ب» (الطير) ، ولكنهما اختلفا في (هـاصل) النصب (٢) ، « كان عيسى يقول : صو على النداء ، كما تقول : يا زيد والجارح ؛ لما لم يكنه ويا الجارح . وقال أبو عمرو : لو كان على النداء لكان رفعاً ، ولكنها على إضمار » ، « وسحرنا الطير » لقوله على إثر هذا : « وإسليمان السريح » (٣) .

وفي اعتقادي أن قياس عيسى كان أمج ؛ لأنه يعتمد على التقدير من جهة ، ولأن النداء مابق في الآية ، فيصبح المعنى : يا جبال ويا طير أوبي معه . ويستفاد ممّا تقدّم :

١ - أن مسائل النداء كانت مدروسة بالتفصيل في هذه المرحلة ، يظهر ذلك من مناقشة العلماء لها ، فهم يتناولون تراكيب مألوفة لديهم وهم يناقشون مسائل المنادى المفرد البني على الضم ، والمضادى المنسوب .

(١) سبأ / آية ١٠ . سطر الحقنص / ج ٤ / ص ٢١٢ .

(٢) في بحر محيط / ج ٧ / ص ٢٦٢ "قرأ الجمهور (و بطير) بالنصب عطفاً على موضعها جبال ."

وقال أبو عمرو : يا جبار فعل بديره ؛ وسحرنا الطير .

(٣) طبقات نحويين والنحويين / ص ٤١ .

والتنادي المفرد المنون للضرورة، والتنادي المنون بصوت بكلمة ابن أو بنت، وتابع التنادي.

٢- أصبحت فكرة العامر واحدة في أذهان هؤلاء العلماء؛ فلا بد للمصوب من ناصب، لذلك جمعه عيسى منصوباً على النداء، في حين قدّر له أبو عمرو فعلاً (مخبراً) ينصبه.

نصب المضارع:

«وزعم عيسى أن ناساً من العرب يقولون: إذن أفعل ذلك، في الجواب، فأخبرت يونس بذلك، فقال: لا تبهمن ذا - ولم يكن يسروي إلا ما سمع؛ جعلها بمنزلة هل وبلى» (١)

يبن ميبويه في أول الباب أن (إذن) تعمل في الفعل وتُلغى، وقامها على (أرى) التي تعمل في الأسماء وتُلغى (٢). ويبدو أن هذا القياس كان معروفاً قبْل ميبويه؛ لأننا نجد - ينقل تفسير المألة عن الخليل ويونس: «واعلم أن إذن كانت بين الفعل وبين شيء الفعل معتمد عليه فإنها ملغاة لا تنصب إليه، كما لا تنصب أرى... فإذا لا تنصب في ذا الموضع إلى أن تنصب كما لا تنصب أرى هنا إلى أن تنصب، فهذا تفسير الخليل. وبذلك قوله: إذا إذن آتية، فهي ههنا بمنزلة أرى لا تكون إلا ملغاة» (٣).

وينقل قول يونس: «إن تأتني آتية إذن أكرمك، إذا جعلت السلام على أوليه ولم تقطعه، وعطته على الأول. وإن جعلته مستقبلاً ضمت، وإن شئت وفقته على قول من الغنى. وهذا قول يونس، وهو حسن، لأنك إذا قطعته من الأول فهو بمنزلة قوله: فإذا أفعل، إذا كنت مجيباً» (٤).

(١) كتاب سيبويه / ج ٢ / ص ١٦ .

(٢) نفسه / ص ١٢ وطر، بمقصب / ج ٢ / ص ١٠ .

(٣) كتب سيبويه / ج ٣ / ص ١٤ .

(٤) نفسه / ص ١٥ .

فـ(إذن) ملغاة في مثل: أما إذن آتية، وهي بمنزلة (أرى) كما قَدَّمَ الخليل، ويجوز إلغاؤها في مثل: إن تأتني آتية، إذن أكرمك في رأي يونس، وهو حسن عند سيبويه لأنه بمنزلة: فإذا أضل.

لكن سيبويه امتنع أن تكون ملغاة في الجواب: إذن أضل، فالمعروف لديه أنها تعمل في هذا التركيب، لذلك وجدناه يصرح ذلك على يونس، الذي أكد له أن عيسى ثقة ينبغي أن يُعتمد رأيه.

فهني إذن لغة لم يسع بها يونس . وهذا يدل على قلة انتشارها، ومع هذا فإننا نجد أن عيسى لم يهملها، وضعد يونس يساعداً سيبويه على اعتمادها في قياسه: «جسوها بمنزلة هل وبـل» فيجوز إلغاؤها، وإن كانت هذه اللغة قليلة.

ومما يلفت النظر في النسخ أن سيبويه هو الذي أخبر يونس بهذه اللغة: «فأخبرت يونس بذلك»، وكان الشوق عكس ذلك، فهل سمع سيبويه من عيسى؟ أم أنه يقل من أوراق عيسى وإملاءاته؟ كل ذلك محتمل، ولكن ما زالت تعوز أدلة دامغة تقطع بذلك.

الحكاية:

«وكان عيسى يقرأ هذا العرف: «فدعنا ربه إنني مطلوب فاحصر» (١) أراد أن يحكي، كما قال عز وجل: «والذين اتخذوا من دونه أولياء، ما نعبدهم» (٢) كأنه قال- والله أعلم -: قالوا: ما نعبدهم. ويؤمنون أنها قراءة ابن مسعود، ومثل ذلك كثير في القرآن» (٣).

(١) سورة القمر / آية ١٠ .

(٢) سورة الروم / آية (٣) .

(٣) كتاب سيبويه / ج ٢ / ص ١٤٣ .

استشهد مبيويه بقراءة عيسى، بعد أن عرض رأي يونس الذي وُضِعَ أسلوب الحكاية، وعلاقته بفتح همزة إنَّ أو كسرهما: «وسألت يونس عن قوله: متى تقول إنَّه منطلق، فقال: إذا لم تُرد الحكاية، وجعلت تقول شئ تفلن، قلت: متى تقول أنك ذاهب؟ وإن أردت الحكاية قلت: متى تقول: إنَّك ذاهب؟» (١).

وهذا النص يبيِّن أنَّ مفهوم الحكاية كان واضحاً في أذهان العلماء قبل مبيويه، وأنَّهم كانوا على وعي بملاقة التركيب بالدلالة؛ فإذا كانت (قال) بمعنى (فلن) تفتح همزة إنَّ، ويتشكك المصدر المؤول ليندل على الشيء المعتقد فيه، أما إذا كانت (قال) بمعنى (حكى) ، فأذلك تكسر همزة إنَّ، وتكون جملة إنَّ هي جملة القول أو الحكاية كما سهاها هؤلاء العلماء.

ومكذا نجد أن قراءة عيسى كانت عاملاً في إبراز هذه الظاهرة اللغوية، وتوجيهها، بالإضافة إلى أنَّه أشار بذلك إلى ملاقة التركيب بالدلالة. ومن الواضح أن عيسى جعل الفعل (دعا) بمعنى (قال) وجعل جملة (إنني مطلق) مقول القول). مما شجع مبيويه على تقدير (الفس) (قالوا) في الآية الثانية، وشجّع العلماء على امتصاص هذه الظاهرة في لغة القرآن، وهذا ما أشار إليه مبيويه بقوله: «ومثل ذلك كثير في القرآن».

الحاصل:

«ومن قال: هذا أول فارسي مقبل، من قبل أنَّه لا يستطيع أن يقول: هذا أول الفارسي، فيدخل عليه الألف واللام فصار عنده بمنزلة المرفقة، فلا ينبغي أن يصنعه بالنكرة... وإنما أرادوا من الفرسان، فعذبوا الكلام استخفافاً، وجعلوا هذا يجرهم من ذلك، وقد يجوز

(١) كتاب مبيويه / ج ٢ / ص ١٤٢ .

صبه على نصب: هذا رجل منطلقاً، وهو قول عيسى^(١).

أراد مبيوه أن يبين أن (أول فارس في باب الحال) نكرة، قياس تركيبه: هذا أول فارس مقبلاً، على تركيب عيسى: هذا رجل منطلقاً، فموقع أول فارس، كموقع (رجل)، فكل منهما مسبوق بالابتداء (هذا) وبعده حال (مقبلاً، منطلقاً)، وكل منهما في محل رفع خبر الجند.

ويبدل المثال الذي اعتمد مبيوه لعيسى، أن عيسى قد توسل إلى أن الحال قد تكون من النكرة، مثلما يمكن أن تأتي الحال من المعرفة، غير أن الحال من النكرة تشوب اللفظة عن معناها، قولنا: هذا رجل منطلقاً، معناه: هذا رجل منطلق، أما الحال من المعرفة فإن فائدتها غير فائدة اللفظة، لأنها تبين الهيئة التي حدث عليها الفعل عند وقوع الفعل، لا عند الإخبار عنه، كما هو في الحال من النكرة.

وهناك إشارة في النص، إلى أن أحد هذا القياس الذي ذكره مبيوه إنما هو لعيسى: "وقد يجوز صبه على نصب: هذا رجل منطلقاً، وهو قول عيسى"، أي أن عيسى هو أول من قال: يجوز نصب: (مقبلاً) في: هذا أول فارس مقبلاً، حملاً على نصب (منطلقاً) في: هذا رجل منطلقاً.

ومما يؤيد ذلك، أن الخليل أشار إلى هذا القياس: "وزعم الخليل أن هذا جلائز، وصبه كصبه في المعرفة، جعله حالاً ولم يجعله وصفاً". بل إن الخليل يتخذ قول عيسى مقياساً يقيس عليه غواهر جديدة في الباب نفسه: "ومثل ذلك: مروت برجل قائماً، إذا جعلت المرور به في حال قيام، وقد يجوز على هذا: فيها رجل قائماً، وهو قول الخليل"^(٢).

١. كتاب مبيوه / ج ٢ / ص ١١٢ .

(٢) نفسه / ص ١١٢ .

(٣) نفسه / ص ١١٢ .

النتيجة:

أولاً: - التفت إذا كان فعلاً للمموت أو فعلاً لسببه:

مثل: مررت برجلٍ قائمٍ أبوء، وكذلك جميع أسماء الفاعلين: لأن اسم الفاعل يجري مجرى الفعل. (١)

ويرى سيويه أن التفت في هذا الباب يتبع منموتة في حركة إعرابه سواء أكان منوناً أو حذف منه التنوين تخفيفاً مع إرادة مضاء، ويتبع منموتة كذلك إن كان مضافاً أو غير مضاف.

وقد فسر السيرافي ذلك بقوله: «في هذا الباب أشياء أجمع النحويون عليها واختلفوا في غيرها. فجمع سيويه المجمع عليه أصلاً قَدَره، ورد إليه ما اختلف فيه... والذي أجمعوا عليه أن الصفة إذا كانت فعلاً للأول أو لسببه، أو لها التباس به وكانت منونة؛ فإنها تجري على الأول، كقولك: مررت برجل ضارب زيداً، وضارب أبوء زيداً، وملازم أباء زيد، ثم اختلفوا إذا كانت مضافة. فأما سيويه فأجرى على الأول فهي لو كانت منونة، وأجرى غيره بعضها على الأول، ومنع إجراء بعض» (٢).

قال سيويه: «وإنما ذكرنا هذا لأن شامساً من النحويين يفرقون بين التنوين وغير التنوين، ويفرقون إذا لم ينونوا بين العمل الثابت الذي ليس فيه علاج يروونه، نحو الآخذ واللازم والمخاطب وما أشبهه، وبين ما كان علاجاً يروونه، نحو الضارب والكاسر، فيجعلون هذا رفعاً على كل حال، ويجعلون اللازم وما أشبهه نصباً إذا كان واقعاً، ويجرونه على الأول إذا كان غير واقع».

(١) الأصون / ج ٢ / ص ٢٣ .

(٢) كتاب سيويه / ج ٢ / حاشية ص ١٩ .

وبعضهم يجعله نصباً إذا كان واقماً، ويجعله على كل حال رفعاً إذا كان غير واقع. وهذا قول يونس، والأول قول عيسى^(١) (١).

ذكر سيويه في هذا النسخ فرقتين من النحويين المتقدمين، ثم جعل عيسى مثلاً للفريق الأول، وجعل يونس مثلاً للفريق الثاني. والذي يعيننا في هذا المقام رأي الفريق الأول، لأنه يميلنا على منهج عيسى في تعامله مع الظواهر اللغوية، وأصحاب الفريق الأول:

١- يفرقون بين التنوين وغير التنوين، فإذا كان النصب في هذا الباب منصوباً فإنه يجري على الأول؛ أي أنه يتبع المنصوب في حركة إعرابه، وهم في هذا مذهبون مع إجماع النحويين. وهذا الإجماع جعله سيويه أسساً قياسي عليه غير النون، مذهباً على العرب الموثوق بصريتهما: «ولو أن هذا القياس لم تكن العرب الموثوق بصريتهما تشوله لم يلتفت إليه» (٢).

٢- يفرقون إذا لم ينوبوا بين الفعل الثابت وما كان علاجاً؛ أي أن الخلاف بينهم وبين جمهور النحاة كان على النصب (المضارع) في هذا الباب:

أ- فإذا كان اسم الفاعل الذي وقع تحتها في هذا الباب فعلاً ثابتاً ليس فيه علاج، مثل: الآخذ والملازم والمخالط، فإنهم يجعلونه منصوباً إذا كان واقماً.

ب- ويجعلون ما كان فيه علاج، مثل: الضارب والكاسر، مرفوعاً على كل حال.

ج- يجعلونه على الأول، أي أنهم يقيمونه لحركة المنصوب، إن كان

١، كتاب سيويه / ج ٢ / حاشية ص / ٢١ .

(٢) بغضه / ص ٢٠ .

غير واقع.

ويتضح من كلام مييويه في الباب:

١- أن هؤلاء الذين يمثلهم عيسى، اُخذوا في قياسهم على كلام العرب: «فإن زعموا أن خاساً من العرب يصبون هذا فهم يصبون: به دام مخالطه» وهو سنة لأول، مع أنه يوجهه ل تناسب مع القياس الذي اختاره.

٢- وأن اهتمامهم للنصوص كان دقيقاً. فهم يبحثون في العلاقات الصوتية (التنوين) وبنية الكلمة (اسم الفاعل) والتشريكية (المت) والدلالية (علاج وغير علاج) ودلالة الزمن (واقع وغير واقع) في الظاهرة اللغوية الواحدة.

٣- كان اهتمامهم بالحركة الإعرابية لأنها تظهر الدلالة، والدلالة هي المحصلة التي يؤديها التركيب نتيجة لكل هذه العلاقات.

٤- أصبح رأي عيسى أساساً مستمداً. وذلك في الجزء الذي لا يختلف فيه، وهو دليل على أن الأسول النحوية أخذت تستقر في زمن عيسى، وهذا يعني أن بعضاً من المسائل النحوية قد ضجعت بعد البحث والدراسة، وسارت تأخذ شكل قاعدة ثابتة.

٥- يصف مييويه هذا المنهج في بحث الظواهر اللغوية بأنه قياس: «ولو أن هذا القياس لم تكن العرب تقوله لم يلتفت إليه» تحليله للنصوص اللغوية، وعرضها على المستعمل من كلام العرب، للوصول إلى قاعدة نظرية هو القياس، وبالمقابل فإن تحليل الفريق الآخر للنصوص إلى قاعدة نظرية قياس هو الآخر.

فالقِياس كما يفهم من الممارسات اللغوية التي أسندها ميوييه إلى عيسى فهو اهتمام الظواهر اللغوية للوصول إلى قواعد تنظم خصائصها.

وبذلك يثبت ميوييه بأن القياس كان واقعاً علمياً يمارسه هؤلاء العلماء القدماء، خلافاً للدكتورة منى القياس التي توصلت إلى أن عيسى: «ربما سارع إلى مسنّ قاعدة مُطَوَّرَة على اهتمام ناقص، وربما اجتراً كاجتراء شيخه على الطعن فيما يقع في كلام العرب...» وليس بين أيدينا من أقواله وآثاره ما يمين على بسط القول في مذاهبه» (١).

ومما يؤيد ما ذهبنا إليه بأن القياس بمفهومه النظري كان واضحاً في أذهان العلماء المتقدمين قول الدكتور تمام حسان:

«ولعلّ الذي دعا ابن ملاح إلى وصف الحضرمي بأنه مدّ القياس، هو مصروفه أن الحضرمي قد حوّل النحو من طباع الاتحفاء التعلّيقية الذي رسمه عليّ بن أبي طالب بقوله: «افسح هذا النحو يا أبا الأسود» إلى الطباع النثري الذي يتم بقياس غير المسوع على حكم المسوع الذي في مناه» (٢).

والحقيقة أن هذا النص، ومثله كثير في كتاب ميوييه، يجعلنا نقول: إن ما جاء في كتاب ميوييه كان نتيجة لمعركة علمية فذة، يستحق كل جانب منها دراسةً جديّة.

فانياً: قطع النص للمدح والتعليق:

«وزعم عيسى أنه مع ذل الرمة يشهد هذا البيت صبيّاً:

(١) القياس في النحو / ص ١٧ .

(٢) الأصول، دراسة استملوحية / ص ١٦٧ - ١٦٨ .

لقد حَمَلَتْ قَيْسُ بْنُ عِيْلَةَ حَرْبَهَا عَلَى مُتَحِيلٍ لِلثَّوَابِجِ وَالْحَرْبِ
أَخَاهَا إِذَا كَانَتْ عِشَاخًا مِمَّا لَهَا عَلَى كُلِّ خَالٍ مِنْ دَلُولٍ وَمِنْ سَعْبٍ

زعم الخليل أن نصب هذا على أنه لم تُرد أن تحدث الناس ولا من
تخطب بأمر جهلوه، ولكنهم قد علموا من ذلك ما علمت، فجعله
ثناءً وتعظيماً، ونصبه على الفعل، كأنه قال: اذكر أهل ذلك، واذكر
القيمين، ولكنه فعل لا يُستعمل إظهاره، (١) -

جمل سيبويه هذا النص في باب «ما ينصب على التعظيم
والمدح»، (٢)، ويلاحظ أنه مأخوذ من قول الخليل: «فجعله ثناءً
وتعظيماً»، وقد ابتدأ الباب بالحكم الذي صار قاعدة لهذا الباب:
«وإن شئت جعلته سعة فيجري على الأول، وإن شئت قطبته
فابتدأته»،

وقول الخليل: «كأنه قال: اذكر أهل ذلك، واذكر القيمين»،
إشارة إلى قوله تعالى: «والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما
أنزل من قبلك والقيمين الصلاة»، (٣)، وإلى قول مهمل (٤):

وَلَقَدْ حَبَطْنَ يُّوْتُ يَشْكُرَ خَبْلَةً أَخَوَانَا وَهُمْ بَنُو الْأَعْمَامِ

ولم يشر سيبويه إلى الخليل عندما ذكر النصوص (٥)، ممَّا
يبدل على أن هذه النصوص هي النماذج اللغوية التي كانت موضوع
دراسة من قبل كل علماء العصر، يتلقاها العالم، ويحتج بها لقيمتها
اللغوية في إثبات سعة الظاهرة من ناحية، وإثبات سعة الحكم
الذي يُتخذ على أشغالها من ناحية أخرى، ولا حاجة لذكر أول من
احتج بها لشهرتها بذاتها، أو لشيوعها وديان أول من احتج بها،
فإذا دعت الحاجة إلى ذكر من احتج بها، لتقوية الاحتجاج بشهرته

(١) كتاب سيبويه / ج ٢ / ص ٦٥ - ٦٦ -

(٢) نفسه / ص ٦٢ -

(٣) سورة المائدة / الآية ٦٢ -

(٤) بظر، الأسمعيات / ١٥٦ - الغصيدة والبحر نعه والقيمه نفسها، لكن البيت ليس فيها -

(٥) كتاب سيبويه / ج ٢ / ص ٦٢ -

العلية، أو تحيله مسؤولية الحكم، فحينئذ يذكر اسم المالم إلى جانب الظاهرة؛ وشمل ذلك في هذا الباب:

«ومضاً بعض العرب يقول: «الحمد لله رب العالمين» فالت عنها يونس فزعم أنها عريضة» وثلث: «وزعم عيسى أنه سمع ذا الرمة...».

فهذا النم الذي قلته عيسى، نموذج لقوي لإثبات هذه الظاهرة. والدليل على أنه ينوي الاحتجاج به لإثبات القاعدة قبول ميبويه في النم: «وزعم عيسى أنه سمع ذا الرمة ينشد هذا البيت (نبا)» قول (نبا) تركيز على موقع الشاهد في البيت (أخاها).

ويذكر الخليل مباشرة بعد الشاهد، وتقيده عليه وعلى النصوص التقدمة (وزعم الخليل أن نسب هذا) على أنه لم ترد... يدل على أن القاعدة التي ذكرها (فعله فناء وتعطياً وضبه على الفعل) كان أسلاً معروفاً لدى عيسى، وأنه كان يتخذ هذا الشعر شاهداً (نموذجاً لقوي) عليها. مما يجعلنا نجزم بأن منهج الاستقراء اللقوي كان صحيحاً عندهم، بل كان واحداً. وهذا يذكرنا بالنصوص المنسوبة إلى ابن أبي عمارة الذي كان يتخذ نماذجاً من القرآن الكريم، ومن كلام العرب شعراً وشكراً.

وهذا الجانب من البحث اللقوي، يأتي في مقدمة ما يسمى علم اللغة الحديث (الامتياز) أو: «دراسة اللغة عن طريق وضع أنموذج يفسر القضايا اللغوية الممكنة ملاحظتها ويدرس العلاقات القائمة فيما بينها» (١).

(١) الألفية، علم اللغة الحديث، المبادئ والأعلام / ص ١٥٧.

مظاهر قياس عيسى في اللغة والصرف والقراءة .

١- في اللغة:

تدل أخبار عيسى على أنه كان مهتماً بمحور مجالس الشعراء، وأنه كان يحفظ بعض الأشعار ويقرأها بين يدي الشاعر، وتدل على أنه كان يتقن هذه الأشعار كتابة قبل أن يؤدّيها كما سمها .

أما حضوره مجالس الشعراء، فيتدل عليه من الخبر التالي: «... .. حدثنا الأسعدي عن عيسى بن عمر قال: قال ذو الرمة لفرزدة: مالي لا ألحق بكم معاشر القعول، فقال له: تتجافيه عن المدح والهجاء، واقتصارك على الرسوم والديار» (١) .

ومما يدل على قراءته الشعر للشاعر: «... .. حدثنا الأسعدي قال: قال عيسى بن عمر: كنت في يوم من أيامي أقرا على ذي الرمة شيئاً من شعره، فقال لي: أسلح هذا العرف، قلت: وإنه لتكتب؟ قال: نعم، فقدم علينا حطرمي لكم، فلما أخط في الرص» (٢) .

وقال أبو عبيدة، مشيراً إلى أنه كان يكتب ما يسمعه من ذي الرمة: «حدثني عيسى بن عمر قال: قال لي ذو الرمة: أنت والله أعجب إلي من هؤلاء الأعراب: أنت تكتب، وتؤدي ما تسمع، وهؤلاء يهون على أحدهم وقد نعتته من جبل أن يجيء به على غير وجهه» (٣) .

يستفاد من الأخبار المقدمة أن عيسى كان يميز على خطى عبد الله بن أبي إسحاق في اهتمامه بلقمة الشعراء في عصره، ونلاحظ أن عيسى يتفوق في هذا المجال فهو يحفظ الشعر ويتلوه على الشاعر

(١) الموشح / ص ١٧٤ .

(٢) الموشح / ص ٢٨٠ .

(٣) نفسه / ص ٢٨١ .

ويدونه، وهذا يسوق لنا جانباً من ثقافته اللغوية.

إلا أن ما يلفت النظر تلك اللغة البسيطة التي قلها الأسامي وأبو عبيدة حرفياً عن عيسى: (كنت في يوم من الأيام أقرأ على ذي الرمة) و (أنت تكذب وتؤدي ما تسمع) وهذا مخالف للأخبار التي ذهبت إلى أن عيسى كان صاحب تعبير في الكلام (١) ، ويبدو أن ما متناه الأخباريون تعبيراً، كان بتأثير غريب اللغة الذي كان يسمه من شعراء البادية وهو شاب، كما أشار في الأخبار السابقة، وكما قل عنه أبو عبيدة: «قال أبو عبيدة: سمعت عيسى بن عمر يقول: كنت وأنا شاب أقعد بالليل، فأكتب حتى يقطع سواني، أي وسلي» (٢).

وقد قل عنه الاسترأباضي حكماً في (فعل) جاء على شكل قاعدة ملقاة: «قال عيسى بن عمر: إنَّ كلَّ قُلِّ كان، فمن العرب من يخفِّفه، ومنهم من يثقله، دعوى: عُسر، وُسر» (٣).

ونقلها من قبله الأخفش الأوسط: «وأما قوله: «اتخذها مَزُوا»:

فمن العرب من يثقله، ومنهم من يخفِّفه. وزعم عيسى أن كلَّ اسم على ثلاثة أحرف أوله مخموم، فمن العرب من يثقله، ومنهم من يخفِّفه، دعوى اليُسْر والعُسْر والرخم. وقال بعضهم «عذراً»، خفيفة أو «ثُذراً» مثقلة، وهي كثيرة، وبها ضراً، وهذه اللغة التي ذكرها عيسى بن عمر يتحرك أيضاً ثالثة بالخم» (٤).

ومن الأخبار التي تُؤيِّد متابعتة الشعراء، وقل ما جاء من اللغات في أشعارهم ما قلله السيوطي حول قول أبي النجم في (لعل):

«أَغْدُ لَعْنًا فِي الرَّهَانِ تُزِيلُهُ»

(١) برهة الألباء / ص ٢٨ .

(٢) محار القرآن / ج ٢ / ص ١٢٠ .

(٣) شرح شافية أبي الحاحب / ج ١ / ص ٤٦ .

(٤) معاني القرآن / الأحفش الأوسط / ج ١ / ص ١٠٢ .

«قال عيسى بن عمرو: سمعت أبا النجم ينشد هكذا» (١)، ونص على أنه بالعين المعجمة.

٢- في الصرف:

تقدم الكلام على (التسبب) في النصوص التي ذكر سيوييه أنه سمها مباشرة من عيسى، وفي اعتقادي أن المسائل الصرفية كانت تعالج في هذه المرحلة مع المسائل اللغوية على أنها نحو، أو لغة، ولكن المسألة الصرفية الواحدة كانت تحتل باباً خاصاً يشمل كل آراء العلماء السابقين والمعاصرين فيها، يتضح ذلك من عرض سيوييه في النص التالي:

«فإن سميت المؤنث بمرو أو زيد لم يجز الصرف . هذا قول ابن أبي إسحاق وأبي عمرو، فيما حدثنا يونس، وهو القياس، لأن المؤنث أشد ملازمة للمؤنث. والأسل عندهم أن يسمى المؤنث بالمؤنث كما أن أصل تسمية المذكر بالمذكر. وكان عيسى يصرف امرأة اسمها عمرو، لأنه على أخف الأبنية» (٢).

يبين هذا النص بجملة أن مفهوم القياس كان واضحاً في أذهان العلماء المذكورين، وأنهم كانوا يتخذونه منهجاً عليماً لحل غير المتقول على المتقول لعله بينهما.

وتسمية المؤنث بالمؤنث هي الظاهرة اللغوية التي جعلها ابن أبي إسحاق وأبو عمرو بن الملاء أسلاً:

وتسمية المؤنث بالمذكر، عندهم، فرع، وهذا يجعل لفظ المذكر

(١) همع الهوامع / ج ٢ / ص ١٥٥ ، وانظر : المعجم في التصريف / ج ١ / ص ٢٩٥ .

(٢) كتاب سيوييه / ج ٢ / ص ٢٤٢ .

عندهم يدخل في حكم لفظ المؤنث، لأنه علم مؤنث.

فالحكم عندهما: لا يجوز الصرف؛ لأن العلم المؤنث ممنوع من الصرف.

أما عيسى فإنه يعتمد على قاعدة، ولذلك نجد الحكم في قياسه يختلف عن حكم العضومي وأبي عمرو؛ فالاسم الثلاثي ساكن العين أخف الأبتية، والمفروق لدينا لفظه. وإن دل على مؤنث، فهو باق على حكمه؛ ولذلك يجب صرفه كما يصرف المذكر.

ومع أني أرجح رأي الحضرمي وأبي عمرو الذي اعتمد يونس وسيويه كما يظهر في النسخ، إلا أن علاج عيسى للمسألة يدل على وعي متقدم، فهو يبالغ على أساس أنها مسألة نظية؛ أي أنها مسألة صوتية، خاصة وأنها تبحث في التنوين وعدمه. وهو، فيما أعرف، أول من ذكر الأبتية الخفيفة والابتية الثقيلة، وهي إشارة إلى أن بناء المذكر في العربية أخف من بناء المؤنث، لوجود علامات التأنيث في المؤنث، مما دفعهم لجعل المذكر أملاً، والمؤنث فرعاً عليه.

بدأ عيسى يتخذ قياساً خاصاً يخالف فيه قياس ابن أبي إسحاق ويخالف غيره من العلماء المعاصرين، ولكنه لا يخرج عن إطار المنهج العام للقياس الذي سار عليه النحو العربي كله.

فإذا سئلت رجلاً بد (ضارب) وأنت تأمر، فهو عند من الصرف، وعلى حكم هذا القياس عند: أنه: علم على وزن الفعل، وهو مصروف عند سيويه، اعتماداً على رأي الخليل الذي اعتمد قياس أبي عمرو:

«زعم يونس: أنه إذا ميئت وجنادب (خارب) من قوله: خارب، وأنت تأمر، فهو مصروف، وكذلك ضرب، وهو قول أبي عمرو والخليل؛ وذلك لأنها حيث سارت أسماء وسارت في موضع الاسم المجرور والمنصوب والمرفوع، ولم تجيء في أوائلها الزوائد التي ليس في الأصل عندهم أن تكون في أوائل الأسماء إذا كانت على بناء الفعل قلبت عليها إذا أشبهتها في البناء. وسارت أوائلها الأوائل التي في الأصل للأسماء، فسارت بمنزلة خارب الذي هو اسم... وأما عيسى فكان لا يصرّف ذلك، وهو خلاف قول العرب، معناه يصرّفون المرجل يسمى كمنبأ؛ وإنما هو فعل من الكمبة، وهو المدو الشديد مع تداني الخطأ، والعرب تشد هذا البيت لحميم بن وثيل اليربوعي:

أنا ابن جمل وطلاع الثنايا متى أضح العامة تعرفوني

ولا نراء على قول عيسى، وتكنه على الحكاية، (١).

فحالة الصول في قياس أبي عمرو ومن تبعه، أن هذا العلم المقول من الفعل (خارب) ليس في أوله الزوائد التي تبتيه على وزن يختص بالفعل كأحمد ويمزيد؛ وإنما سار على وزن خاص بالأسماء يتمكن الذي يرفّع وينصب ويجر.

وقول سيبويه: (الزوائد التي ليس في الأصل (عندهم) أن تكون في أوائل الأسماء إذا كانت على بناء الفعل) دليل على أن هناك حركة عليّة، قامت بتصنيف الأسماء والأفعال، وتوصل النساء فيها إلى أصول ثابتة للأسماء وأخرى للأفعال، وهذا الأصل متفق عليه من قبل كل العلماء، أي أن الجنادب الوضفي قد عجز واتفق عليه، ولكن الاختلاف كان في العلّة التي يمتدّها كل عالم للقياس.

(١) كتاب سيبويه / ج ٢ / ٢٠٦ - ٢٠٧.

وقياس عيسى في هذه المسألة: أن كل عَلم مقول من الفعلية، سواء أكان الوزن ما يختص بالفل أم لم يكن، فإنه ممنوع من الصرف.

ومنع أن قياس عيسى أهل وأعم (١)، إلا أن قياس أبي عمرو الذي اعتمده الخليل ويونس وميويه أدق. وقد جاء فيه ميويه بالقول الفصل، حينما أشهد بما معه من قول العرب: «مخاضهم يصرفون الرجل يسمى كسماً».

وعلى ذلك فإن (جسد) في بيت حليم، علم على وزن الفل ممنوع من الصرف في قياس عيسى، بينما جملهما ميويه والخليل على الحكاية، اعتماداً على قياس أبي عمرو، مما اضطرهم إلى تحليل البنية الميكة لتفسيره، أو التأويل كما ذكر ابن يمش:

«وتأمل: إنه اسم علم واحتج به عيسى بن عمر شاهداً في منع صرف كل اسم على وزن الفل، سواء كان ذلك البناء يطلب وجوده في الأفعال أو لا يطلب. وأصحاب ميويه يتأولونه على أنه صي به، وفيه طير، فهو جملة، والاسم المتقول من الجملة يحكى ولا يصرب» (٢).

وهكذا يصل الشاهد إلى تقدير آخر فيشهد به على أن جملة (جسد) من الفل وفاعله مئة لموصوف محذوف، وتقدير الكلام: أنا ابن رجل جسد الأمور وكثفها (٣).

وبذلك أصبح القياس منهجاً ثابتاً تنفق فيه الآراء حول مسألة تشييع وتثوير، وتختلف حول مسألة أخرى، فيتناول اللاحقون عليهم بالدراسة والبحث من جديد، سرجمهم الأول لغة العرب، والأمسول الثابتة التي أرسى قواعدهما ثيوخهم المتقدمون، وكل ذلك ينضج

(١) يرى شيخ مصطفى الملايبي أن قياس عيسى في مع صرف الحكم المعقول عن البعض مطلقاً صواب: وما قوله به بعد من الصواب: وإن حاله الجمهور... لأن الفل عن فعل يـ... كاستقل عن اسم وصفه، فهو قوله في مع من الصرف "جامع الدروس العربية" ج ٢ / ص ٢٢٠.

(٢) شرح المعصل / ج ٢ / ص ٦٢.

(٣) نفسه / حاشيته ص ٦٢.

للدراصة والبحث والمناقشة إلا ما صح نقله من فيج كلام العرب؛
لأنه هو الأساس وهو الناية.

٢- في القراءات:

قال ابن الجزري: «عيسى بن عمر ... معلم النحو ... وكان له
اختيار في القراءة على مذاهب العربية» (١).

وقد مر بنا أثر عيسى في توجيه بعض الظواهر اللغوية،
مثل ظاهرة ضمير الفصل، وظاهرة الحكاية. ومن ذلك ما ذكره
أبو عبيدة (٢) في تفسير قوله تعالى: «وأمرته حمالة الحطب» (٣):
«((وكان عيسى بن عمر يقول: حمالة الحطب صعب، يقول: هو ذم
لها)). فهذا الاختيار في القراءة. وهذا التوجيه كان له أثر في
ظاهرة قطع الثمت على تقدير فصل للذم، أو تقدير فعل للتظيم
 والمدح، الأمر الذي ظهر واضحاً في عنوان ميبويه: «هذا ما يجري
على الثمت مجرى التنظيم وما أشبهه» (٤). وفي مثله قال الخليل:
«لو جملة شتماً فصبه على الفصل كان جائزاً» (٥).

ومما نقله أبو عبيدة: «إن هذان لساحران»: «قال أبو عمرو
وعيسى ويونس: «إن هذين لساحران» في اللفظ، وكتب (هذان) كما
يزيدون وبتسوية في الكتاب، واللفظ صواب» (٦). وقراءة أبي عمرو
التي ذهب إليها عيسى أن (إن) هي المؤكدة العاملة، و (هذين)
اسمها، واللام للتأكيد، و (ساحران) خبرها. وعندهما (هذان) بالالف
شكل اسماني ورسم كتابة، ولفظه بالياء. وهذا خلاف ما ذهب إليه
بأقي القراء بأنها: (هذان) بالالف، على لغة «البنى الحارث بن
كمب» الذين ينزعمون الثني الألف في كل حال (٧).

(١) غاية السهابة في طبقات القراء / ج ١ / ص ٦١٣ .

(٢) سورة المسد / آية ٣ .

(٣) محار القرآن / ج ٢ / ص ٣١٥ .

(٤) كتاب سيبويه / ج ٢ / ص ٧٠ .

(٥) نفسه / ص ٧٤ .

(٦) محار القرآن / ج ٢ / ص ٢١٠ . وانظر : ابن مجاهد / كتاب السبعة / ص ٤١٩ .

(٧) انظر القراءات القرآنية، وأثرها في علوم العربية / ج ٢ / ص ١٥٥ .

وهذا يؤكد أن عيسى كان إذا اختلفت القراءات يختار ما يتناسب
مع أصول المريضة وقيامها.

وخلاسة ما يمكن أن يقال في قراءة عيسى أنها مثلت كثيراً من
لغات قبائل العرب، مثل: تميم وأسد ومن يلحق بهما من قبائل مغلبي
مضر، وهذيل، وعقيل، ويكرين وأهل، وضمت لغات اليمن وأزد
شهوة، وقضاعه، (١).

أمّا في النحو فإن قراءة عيسى (٢) أبرزت كثيراً من الظواهر
الإعرابية، والدلالية والتركيبية، التي ظهر أثرها جلياً في قياس
عيسى كما تقدم، وفي النحو العربي بشكل عام.

وقد اعترف علماء النحو لعيسى باهتمامه في متابعة النحس
القرآني، ومحاولة الوصول إلى دلالاته عن طريق النحو، من ذلك
ما رواه الأخفش:

«...وحدثني شيخ من أهل العلم، قال: سمعت عيسى بن عمر
يسأل عمرو بن عبيد: «إن الذين كفروا بالذكر لما جاءهم» أين
خبره؟ فقال عمرو: جاء في التفسير: إن الذين كفروا بالذكر لما
جاءهم كفروا به. فقال عيسى: جاءت يا أبا عثمان» (٣).

ونحن نرى عيسى في هذا التمس يتجه إلى سالتين؛ أولاً: أن
الخبر هو الذي يتم المعنى في الجملة، فإيهما: أن الخبر يجوز حذفه
إن دل عليه السياق، وحينئذ لا بد من تقديمه، وهذا ما غفلن إليه
عمرو بن عبيد، بعد سؤال عيسى الذي اتخذ من الآية الكريمة
شاهداً على هاتين الظاهرتين، بأملوب علمي طريف، غفلن يدي عيسى
ومعاصريه من علماء النحو سارت القراءة هدفاً وميلية في وقت واحد؛
فهي هدف لأن في اتقانها وسياتها حفظ للقرآن الكريم ولله، وهي

(١) لمزيد من التفصيل انظر: عيسى بن عمر، ص (١٩٧ - ٢٠٧).

(٢) نفسه / ص (٢٧٧ - ٢٨٥).

(٣) معاني القرآن / الأخفش / ج ٢ / ص (٤٦٧ - ٤٦٨).

وسيلة لأنها شاهد أميل على خصائص العربية وفلواهرها اللغوية المختلفة.

وبعد هذه الجولة في نحو عيسى، يتبين لنا:

١- أنه استمر على منهج عبد الله بن أبي إسحاق في القياس على الكثير المطرد، ومتى ما خالف ذلك لغة، وتابعه في الاهتمام بلغة شعراء عصره، بل زاد عليه في أنه كان يلزم الشاعر فيحفظ شعره ويكتبه ويراجعه بين يديه.

٢- عالج أبواباً نحوية جديدة، وبحث فيها موضوعات تفصيلية، مما يدل على توسع مجال النحوي في زمنه، ويحتمل أن كتابه الجامع كان يضم هذه الأبواب التي امتكرها معاصروه، فجلوه سمين كتاباً.

٣- كان لا يتهين باللغة إذا سجَّ لديه القول منها، مهما كانت قليلة الانتشار، وقد حفظت قراءته كثيراً من لغات العرب، وهو بذلك يوجه هذا اللغات في القياس أو يوجه القياس إليها. وإذا اختلفت القراءات فإنه يختار ما يتناسب مع قياس العربية.

٤- ثبت من دراسة النصوص أن مفهوم القياس النظري كان واضحاً في ذهنه وأذهان معاصريه.

٥- صارت فكرة العامل واضحة في النصوص النحوية إليه، واتضح كذلك مفهوم الأصول والفروع، مثلما اتضعت فكرة القياس على المعنى.

٦- رأينا يحشد أكثر من شاهد لإبراز الجوانب النحوية والبنائية، والأماليب الاستعمالية للظاهرة الواحدة، كما هو ظاهر في نصوص اسم الماعل.

٧- عالج الظاهرة اللغوية الواحدة على جميع مستوياتها: الصوتية والمرفئية، والتركييبية والدلالية.

٨- سارت القواعد التي توسَّلت إليها، في الاستثناء والحال والنداء والوصف على تقدير فعل مضمر، أساساً في النحو العربي ما زال ممتداً إلى يومنا هذا، مما يدل على صحة منهجه في البحث.

٩- كان منهجه في القياس وأصوليه في تفسير التركيب، صلباً في إبراز ظاهرتي (الإضمار والتقدير) في العربية، خاصة في مجال البناء والتعليل والذم والجمالية.

١٠- وجدنا أن ميوسيه يتخلل مباشرة عن عيسى، وهذا يعني أن نحو عيسى وقياسه كان لهما أثر كبير في توجيه النحو والقياس على أيدي ميوسيه.

١١- وأن بعض مسائل القياس عند الخليل كان أساسها موجوداً في نحو عيسى وقياسه.

١٢- سارت الملة التي يُنسب عليها الحكم تبرز في قياسي، وقد توسع الخليل في إبراز العلل وتنوعها، ممَّا يدل على أنه تلقى أصل المنهج من شيوخه أشال عيسى وأبي عمرو.

وهكذا كان عيسى عالماً جليلاً، له في تأصيل النحو العربي يد تشكر ولا تنكر.

الفل الثاني - مرحلة التخرج

- النصوص المنسوبة إلى أبي عمرو بن العلاء -

القياس في التسوس النسوبة إلى أبي عمرو بن العلاء

أبو عمرو:

إمام أهل البصرة في القراءات والتحو، وأحد القراء السبعة الذين ذكرهم ابن مجاهد، كان أبو عمرو رأساً في حياة الحسن البصري (١) - وقد قال فيه الحسن: «كادت العلماء أن تكون أرباباً» (٢) -

فإذا كان أبو عمرو قد تبوأ هذه الكنانة من العلم في حياة الحسن، فإن هذا يعني أن أبا عمرو تربح على كرمي العالمية خمس قرن من الزمان، فقد توفي الحسن البصري سنة (١١٠ هـ) وقيل (١٠١ هـ) وتوفي أبو عمرو سنة (١٤٥ هـ) (٣)، فليس غريباً أن يكون أمثال أساتذة النحو من بعده -

«وكان أبو عمرو بن العلاء يجمع طوال حياته أشعار العرب القدماء، ولايتما أشعار الجاهلية، كما كان يدأب على شرحها، وإجراء الملاحظات اللغوية عليها» (٤) -

وهذا العلم الواسع بلغة العرب وشعرها، كان ميباً في اتساع مجال القياس عند أبي عمرو، وإن كان منهجه في القياس امتداداً لمنهج عبد الله بن أبي إسحاق وعيسى بن عمر، وخير دليل على ذلك أنه يلتزم قاعدتهم الأساسية، فهو يعمل على الأكثر، ويسمي ما خالفه لغات: «يقول ابن خنبل: سمعت أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء: أخبرني عما وضعت ما سئله عريضة، أيدخل فيه كلام العرب؟ قال: لا، قلت: ما تصنع فيما خالفك فيه العرب، وهم حجة؟ قال: أعمل على الأكثر، وأسمي ما خالفني

(١) السبعة / ص ٧٩، وانظر: غاية السبابة / ج ١ / ص ٢٨٨ - وأبعاد الرواة / ج ٤ / ص ١٣١ -

(٢) نور القبس / ص ٢٥ - ٢٦ -

(٣) نزهة اللب / ص ٢٥ -

(٤) تريح القلب العربي / بروكلمان / ج ٢ / ص ١٢٩ -

لغات (١) .

فهو منّي تصنيف كتاب يضع فيه أصول قواعد العربية،
على أساس ما جمعه من أشعار العرب ولغتهم، فإن خرج على أصوله
شيء فهو عند لغات، وهذا ما رأيت في منهج عيسى الذي وضع
كتابته على الكثير المأثور، ومنّي ما خالفه لغة.

ويبدو أنّ هذا المنهج في التصنيف النحوي تنامي وانتج
منهجه لدى يونس، مما شجعه على تسمية كتابه (التياس في
النحو) . (٢)

على أنّ الذي يفتننا في هذا البحث، دراسة النصوص المنسوبة
إلى أبي عمرو في كتاب سيويته، لعلّها تلقي الضوء على جوانب
درس النحو لديه، ومسلكه في التيام.

(١) طبقات البصريين / ص ٢٩ .

(٢) ذكره بروكلمان في : تاريخ الأدب العربي / ج ٤ / ص ١٣٠ . والمبوطي في المرهر / ج ٤ / ص
١٤٣ .

١- الحال

«واعلم أن ما كان مفعلة للمعرفة لا يكون حالا يتصّبب
اتصّاب النكرة، وذلك أنه لا يحسن لك أن تقول: هذا زيد
الطويل، ولا هذا زيد أخاك، من قبل أنك من قال هذا ينبغي
له أن يجعله مفعلة للنكرة، فيقول: هذا رجل أخوك».

ومثل ذلك في القبح: هذا زيد أسود الناس، وهذا زيد
سعد الناس، حدثنا بذلك يونس عن أبي عمرو^(١).

أراد سيويه أن يبيّن أنّ الحال لا تكون إلّا نكرة، سواء
أجاءت من نكرة كما مثل عيسى: «هذا رجل منطلقا» أم من
معرفة كما مثل سيويه: «هذا زيد منطلقا»، وذلك انسجاما مع
عنوان الباب الذي صار: «باب ما لا يكون فيه الاسم إلّا نكرة»^(٢).

ولم يعتادي أنّ النّس المذكور كلّها ممّا نقله يونس عن أبي
عمرو، بدليل أنّ الإشارة (ذلك) التي تكررت ثلاث مرات في النّص،
وهذه الإشارة تربط أول النّس بالأمثلة التي تسبقها يونس إلى أبي
عمرو.

ومثال عيسى الذي اعتمد سيويه في أول الباب لا يثبت أنّ:
(أول فارس) نكرة قياسا على (رجل)، يدل دلالة أكيدة على أنّ
الحال من المعرفة، والحال من النكرة، كان أمرا مدروسا في
زمن عيسى وأبي عمرو.

وتأمينا على ما تقدم، فإنّ الأمثلة المعروضة في النّص هي

(١) كتاب سيويه / ج ٢ / ص ١١٣ .

(٢) مقصد / ص ١١٠ .

أمثلة أبي عمرو، والقاعدة التي قدمها في بداية النص هي قاعدته،
توصل إليها بتحليله الخاص، أو أنه قلها من التراث النحوي الذي
عاشه أو نقل إليه.

هذه القاعدة مركبة من قاعدتين، تشير الأولى إلى أن صفة
المعرفة لا تكون إلا معرفة، وتشير الثانية إلى أن المعرفة، التي
سلحت قسما للمعرفة، لا تصلح أن تكون حالا، لأن الحال لا تكون إلا
نكرة.

وتقديم القاعدة هنا على الأمثلة يعني، على ما اعتقد، أن
الأمثلة نتيجة لها، ولا يعني أنها امتنعت منها، مما يدل على أنها
معروفة لدى أبي عمرو من قبل، والدليل على ذلك أن سيويه يعرضها
كأنها بديهية لا نقاش فيها، مما يدل على أنها كانت إحدى
القواعد الأصول التي لا خلاف حولها.

واستعمال هذا النوع من الأمثلة، يشير إلى أسلوب متطور
في القياس، فهو قياس سلبي على القاعدة، لأن القياس الإيجابي على
القاعدة يقتضي أن يولد جملة صحيحة (أصولية)، أما توليد
الجميل غير الصحيحة (غير الأصولية) فإنه قياس سلبي.

ف نقول بمتن القاعدة: هذا زيد الطويل، وهذا زيد
أخوك. وهذا زيد أسوء الناس، وهذا زيد سيء الناس،
وبذلك تكون هذه الجملة أصولية.

أما الجميل التي عرضها أبو عمرو في النص، فإنها الجميل التي لا
تجوز، وهي بذلك جميل غير أصولية.

وفي هذه الأمثلة إشارة إلى أهمية حركات الإعراب في

الدلالة في لغتنا العربية، وهو ما كان علماءنا الأوائل يملكونه تمام الوعي، فالصواب في الجمل المذكورة يهيئ السامع لفهوم الحال بينما الرفع يهيئ السامع لفهوم النعت.

٢ - الامتناء:

«أحدثني يونس أن أبا عمرو كان يقول: الوجه أن تقول: ما أتاني الصوم إلا عبد الله. ولو كان هذا بمنزلة أتاني الصوم، لما جاز أن تقول: ما أتاني أحد، ولكن المستثنى في هذا الرفع مبدل من الاسم الأول، ولو كان من قبل الجماعية كما قلت: «ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم» (١) لكان ينبغي له أن يقول: ما أتاني أحد إلا قد قال ذلك إلا زيد، لأنه ذكر واحدا» (٢).

كلمة (الوجه) التي استخدمها أبو عمرو مصطلح نحوي احتمله القدماء وهم يعمون به (الحكم) الذي يراء النحوي أصح من غيره، ويكون التوجيه عادة في المسائل التي تختلف فيها الاتجاهات النحوية، فيختار النحوي وجهها يعتمد فيه على قياس يقتنع بصحته.

والوجه الذي اعتمد أبو عمرو في هذا النص: أن المستثنى في الجملة التابعة المنفية يكون بدلا تابعا للمستثنى منه في حركة إعرابه، ومثل له بقوله: ما أتاني الصوم إلا عبد الله، بالرفع على البدل. وهو بذلك يشير إلى الوجه الثاني ويحاول رده ودحضه، والوجه الثاني هو (حكم) على الذي يجيز في المستثنى في هذا الموقع أن يكون منصوبا على الامتناء، كما تقدم.

وقد اعتمد أبو عمرو في قياسه هذا على (التركيب والمعنى):

(١) سورة اسور / آية ٦ .

(٢) كتاب سيبويه / ج ٢ / ص ٢١١ - ٢١ .

وقد فسر سيويه ذلك في أول الباب، فإذا قلت: ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ، فكانه قلت: ما أتاني إلا زيدٌ، وإذا قلت: ما رأيت أحدًا إلا زيدًا، فكانه قلت: ما رأيت إلا زيدًا، ومثل ذلك ما مررت بأحدٍ إلا بزيدٍ، فكانه قلت: ما مررت إلا بزيدٍ، وبذلك يجعل سيويه قياس أبي عمرو أساسًا يبنى عليه الباب (١).

ويردُّ أبو عمرو على قياس عيسى (معتداً على (التركيب والمنس) أيضاً، فهو يكتسب أن عيسى ومن ذهب مذهبه، يجيئون نصب المستثنى في الجملة التامة النقية، حملاً على نصب المستثنى في الجملة التامة النقية، أي أنهم يقيسون جملة: ما أتاني القوم إلا زيداً، على جملة: أتاني القوم إلا زيداً، وهذا لا يجوز عند أبي عمرو، لأنه لا يجوز أن تقول: أتاني أحدٌ بالاجتماع، قياساً على ما أتاني أحدٌ بالثنى، وفي الختام استشهاد على قيامه هذا بالآية،

والحقيقة أن عيسى اعتمد في قياسه على كلام العرب: «أحدنا بذلك يونس وعيسى جميعاً أن بعض العرب الوثوق بعريته يقول: ما مررت بأحدٍ إلا زيداً... الخ» (٢)، ولذلك وجدنا سيويه لا ينكره، بل يعمده، ويبنى عليه بابيه، وتقويته بقوله: «والدليل على ذلك أنه يجيء على معنى: ولكن زيداً، ولا أعني زيدا» (٣)، والبرد يجيز النصب ويجعل البدل أجود» (٤).

٢ - المبادئ

١- «وقال قوم: يا أخانا زيدٌ. وقد زعم يونس أن أبا عمرو كان يقوله، وهو قول أهل المدينة. قال: هذا بمنزلة قولنا: يا زيدٌ، كما كان قوله: يا زيدٌ أخانا بمنزلة: يا أخانا، فيحمل معه الضاف مفرداً بمنزلة إذا كان منادى. ويا أخانا زيداً أكثر في

(١) كذاب سيويه / ج ١ / ص ٣١١.

(٢) نفسه / ص ٣١٩.

(٣) نفسه / ص ٣١٩.

(٤) المقتضب / ج ٤ / ص ٣٩٠.

كلام العرب، لأنهم يردونه إلى الأصل، حيث أزالوه عن الوضع الذي يكون منادى، كما ردوا: ما زيد إلا منطلقاً، وكما ردوا: أقول حين جعلوه خبراً إلى أصله^(١).

اعتمد سيبويه في باب النداء رأي الخليل اعتماداً يكاد يكون كاملاً، ويبدو أن الأمثلة التي يطرحها الخليل في هذا الباب، كانت معروفة من قبل، يدلل أن إجابات الخليل عليها كانت جاهرة، وقد يكون الفضل في جمعها وتصنيفها في باب واحد من منع سيبويه، ولكن هذه الأمثلة ما زالت قيد الدراسة، يؤيد ذلك الحوار والمناقشة التي دارت حولها بين الخليل وسيبويه في أول الباب.

وجملة: «وقال قوم: يا أخانا زيد» في أول النص المذكور ذكرها سيبويه ليتسم قول الخليل في مسألة: «يا أخانا زيد» : «قلت: أرايت قول العرب: يا أخانا زيداً قبل؟ قال: عطفوه على هذا المنسوب، وهو الأصل، لأنه منصوب في موضع نصب. وقال قوم: يا أخانا زيد»^(٢).

وأرجح أن الخليل في مسألة «يا أخانا زيداً» يعتمد قياس أبي عمرو، الذي كان يرى أن التنوين يرد إلى الأصل، وهذا واضح من قوله: عطفوه على هذا المنسوب، وهو الأصل^(٣). ومما يدل على أنس أبي عمرو في قياس الخليل المذكور في أول الباب، أن الجملة التي نقلها سيبويه ليتسم قول الخليل، كانت من الجمل التي ناقشها أبو عمرو، وبني على أساسها قياماً صار مقبلاً في النداء. وذلك في قياسه (زيد) في قولنا: يا أخانا زيد، على (زيد) في جملة النداء يا زيد. وهو بهذا القياس يهدد لتهور القاعدة، التي تعامل المفرد إذا كان مغايراً للمنادى المتكلم، معاملة المنادى المستقل. والجملة التي بنى عليها أبو عمرو هذا القياس أقل في

(١) كتب سيبويه / ج ٧ / ص ١٨٥ .

(٢) نفسه / ص ١٨٤ - ١٨٥ .

كلام العرب من قولهم: «يا أخانا زيدا» فإذا كان أبو عمرو ويعمرق هذه اللغة القليلة، ويجري عليها القياس، فلا شك أنه يعرف قياس اللغة الأكثر انتشاراً، مما يؤكد ما ذهبنا إليه، بأن أصل قياس الخليل في أول الباب، يعتمد في بعض أمثلة إلى قياس أبي عمرو.

ويختتم مبيوه هذه المسألة مشيراً إلى نوع جديد من القياس وهو الذي يسميه بعض العلماء المحدثين (١) (القياس الاستعمالي) أو قياس متكلم اللغة، وذلك حينما يسند إلى العرب أنفسهم أنهم هم الذين ردّوه إلى الأصل، وعلّة القياس أنهم أزالوه عن موضعه؛ فكلية (زيدا) عادت إلى النصب في التركيب حينما تحول من موقع النداء إلى موقع تابع النداء، وكذلك كلمة (متطلق) عادت إلى الرفع في تركيبها حينما تحولت من موقع خبر ما العاملة عمل ليس، إلى موقع خبر البتداء وهو الأصل قبل دخول (الآ) في لغة أهل الحجاز.

وقد قرر ابن السراج علاقة الدلالة بالحركة الإعرابية في هاتين المسألتين بقوله: «البدل يقوم مقام البدل منه، تقول: يا أخانا زيدا أقبل، فإن لم تُره البدل وأردت اليان، قلت: يا أخانا زيدا، لأن اليان يجري مجرى اليمت» (٢).

ب- وما يؤكد أن جعل الباب كانت مجموعة، وأنها كانت تميد الدراسة قبل الخليل، أن مبيوه يذكر معها اسم العالم الذي ذكرها أو دّبه إلى ظاهرة لغوية فيها، ويحاول مبيوه أن يفسر رأيي صاحبها، مشهداً بكل ما يؤيدها أو يدحضها من انشواهد، التي جمعها مبيوه عن المسألة من شيوخه خاصة يونس والخليل، مثال ذلك قوله:

«وتقول: يا زيدا زيدا الطويل، وهو قول أبي عمرو، وزعم يونس أن رؤبة كان يقول: يا زيدا زيدا الطويل، فأما قول أبي عمرو فليس قوله: يا زيدا الطويل، وتفسيره كتميره، وقال

(١) لأصول / تمام حسان / ص ١٦٧ . وانظر : المفصل في تاريخ النحو / ص ١٤٧ .

(٢) الأصول في النحو / ج ١ / ص ٣٤٣ .

رؤية: (١)

إني واسطار مطبوع مطرا لقائل يا نصر نصرأ نصرا

وأما قول رؤية فلي أنه جعل نصرا عطف البيان ونصبه،
كأنه على قوله: يا زيّد زيّدأ، وأما قول أبي عمرو فكأنه امتانف
النداء، وتفسير: يا زيّد زيّد الطويل، كتفسير يا زيّد الطويل،
فصار وصف المفرد إذا كان مفردا بمنزلة لو كان منادى.
وخالف وصف أمي: لأن الرفع قد اُترد في كل مفرد في
النداء. (٢).

ولا يكتفي سيوييه بمجرد التفسير، وإنما يقابل هذه الظواهر
اللغوية في المسألة الواحدة ويدرس علاقاتها، ويجرّد على أساسها
قاعدة: "صار وصف المفرد إذا كان مفردا بمنزلة لو كان منادى"،
أو يعتمد القاعدة التي وصلت إليه من مرقوم، كما اعتمد قول:
الخليل: "قلت ... فلم لا يكون كقوله ليتته أمي الأحديث؟ قال:
--- ليس كل اسم في موضع أمي يكون مجرورا، فلما اُترد
الرفع في كل مفرد في النداء، صار عندهم بمنزلة ما يرتفع
بالابتداء أو بالنفيل، فجعلوا وصفه إذا كان مفردا بمنزلة، (٣).

خرج سيوييه من نقاشه في هذا النمر، بالقاعدة التي ذكرها
في النمر المتقدم على أنها صلبة: "وخالف وصف أمي لأن الرفع
قد اُترد في كل مفرد في النداء"، ولعل هذا يوضح أسيل المسلمات
التي يمرضها سيوييه، في كل صفحة من صفحات الكتاب؛ فإدما هي ثمرة
الحوار العلمي بين العالم وشيوخه، توصل إليها العلماء مع شيوخهم،
مثلا توصل سيوييه إلى هذه المسألة مع شيخه الخليل.

ج- وقد كان لقراءة أبي عمرو أثر في تأسيس مسائل النداء، فقرأه

(١) انظر: ملحقات ديوانه / ص ١٧٤ .

(٢) كتاب سيوييه / ج ٢ / ص ١٨٥ - ١٨٦ .

(٣) بعينه / ص ١٨٣ .

«يا جبال أوبي معه والطير» (١) كان أماما في تجريد القاعسة التي تجيز النصب في المحطوف على المنادى إذا كان المحطوف محلى بال: «وقال الخليل رحمه الله: من قال: يا زيد والنصر نصب، فأنما نصب لأن هذا كان من الواضع التي يرد فيها الشيء إلى أصله. فأما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون: يا زيدا والنصر. وتقرأ الأعرج: «يا جبال أوبي معه والطير» قرفع» (٢).

اختار الخليل القرفع؛ لأنه أكثر في كلام العرب، واشتهد على ذلك بقراءة الأعرج. (٣) ولكنه ذكر علة القياس الذي اعتمد أبو عمرو: «إنما نصب لأن هذا كان من الواضع التي يرد فيها الشيء إلى أصله» إشارة إلى رأي أبي عمرو ومن ذهب مذهبه في أن الأصل والسلام والتزيين يردان إلى الأصل.

ويبين اليراقبي أن المبرد يختار النصب في قولنا: يا زيد والرجل، ويختار القرفع في قولنا: يا زيدا والنصر، لأن (نصر) معرفة قبل دخول الألف واللام، أما الألف واللام في (الرجل) فإنها قد أفادت معنى، وهو مماثلة الإضافة، فلما كان الواجب في المضاف النصب كان الاختيار فيما هو بمنزلة الإضافة والنصب. (٤)

ووجدت أن المبرّد يستحسن النصب بقوله: «والنصب عندي حسن على قراءة الناس» (٥) ويلاحظ أنه جعل قراءة أبي عمرو قراءة الناس، ويؤيد ذلك ما ذهب إليه أبو حيان: «تقرأ الجهور (والطير) بالنصب عطفًا على موضع يا جبال...» وقال أبو عمرو: بإعمار فعل تقديره: ومخرجا له الطير» (٦).

د- أما قراءة أبي عمرو: «يا عبادي فاتقون» (٧) فقد أصبحت أساسا في قاعدة المنادى المضاف إلى ياء التكلم: «واعلم أن بقيان الياء لغة في النداء في الوقف والوصل» تقول: يا غلامي

(١) سورة سبأ / الآية ١٠ .

(٢) كتاب سيبويه / ج ٢ / ص ١٨٦ - ١٨٧ .

(٣) هو عبد الرحمن بن هرم القاري، الحوي.

(٤) كتاب سيبويه / ج ٢ / حاشية ص ١٨٧ .

(٥) المقسمب / ج ٤ / ص ١٢ .

(٦) انبحر المحيط / ج ٧ / ص ٦٢ .

(٧) سورة الرمر / آية ١٦ .

أقبل، وكذلك إذا وقفوا.

وكان أبو عمرو يقول: «يا عبادي فاتقون» (١).

وقول سيويه (لغة) يعني أنها لغة قليلة، يدل على ذلك قول ابن السراج: «فإذا ناديت قلت: يا غلام أقبل، لا تثبت الياء ... وثبتت الياء فيما زعم يونس في الصحاح لغة» (٢). وكذلك جمع المبرد حذفها أجود: «فإن أضيفت المنادى إلى ضمك ففي ذلك أتاويل: أجودها حذف الياء» (٣). ويقع المبرد حذف الياء في هذا المقام، على حذف التنوين في المنادى المفرد، وعلى هذا القياس عندنا أن الياء زيادة في الاسم المنادى، غير متضمنة منه «مماقة للتنوين حالة في محلته»، فكان حذفها هنا كحذف التنوين في قوله: يا زيد» (٤).

هـ - وأبو عمرو هو أول من نبه، فيما أعلم، إلى أن الياء تكون للتنبيه في مثل قولنا: يا ويل لك، يا ويح لك، وقد خص سيويه لهذه الظاهرة باباً اعتمد فيه مثال أبي عمرو وقياسه:

«هذا باب ما تكون السلام فيه مكسورة لأنه مدعو له ها هنا، وهو غير مدعو؛ وذلك قول بعض العرب: يا للمجب ويا للماء، كأنه فيه بقوله يا غير الماء للماء. وعلى ذلك قال أبو عمرو: يا ويل، يا ويح لك، كأنه فيه إنساناً ثم جعل الويل له ... كسروها لأن الذي بعدها غير منادى، صار بمنزلة إذا قلت: هذا لزيد. فاللام الموصولة أضافت النداء إلى المنادى المخاطب، واللام المكسورة أضافت المدعو إلى ما بعده لأنه سبب المدعو. وذلك أن المدعو إنما دعي من أجل ما بعده، لأنه مدعو له، وأبو عمرو هو أول من نبه إلى أن العرب في هذه النمط اللغوي تحذف المنادى المستغاث به، وهذا ما أشار إليه ابن السراج: «وقد تحذف العرب

(١) كتاب سيويه، ج ٧ / ص ٢١٠.

(٢) الأصول في النحو / ج ١ / ٢٤٠.

(٣) المعتمد / ج ٤ / ٢٤٥.

(٤) المقصد / ج ٢ / ص ٢٤٦.

(٥) كتاب سيويه / ج ٢ / ص ٢١٨ - ٢١٩.

المنادى المستفك به مع (يا) لأن الكلام يدل عليه، فيقولون: يا للمجب، ويا للماء؛ كأنه قال: يا قوم للمجب، ويا قوم للماء، وقال أبو عمرو وقولهم: يا ويل لك، ويا ويح لك، كأنه به إنساناً فم جعل الويل له^(١).

ويتضح من نص ابن السراج، أن التليق بعد المثال هو قول أبي عمرو، مما يؤيد أن القاعدة والقياس في نص سيويسه، من إحصاء أبي عمرو، إن لم يكن نص عليها بالحرف.

وقد أراد سيويسه أن يبين أن السلام الداخلة على الستفك به تكون مفتوحة، وأن السلام الداخلة على الستفك له مكسورة؛ لأنه مدعو له، وجعل البصريون (٢) فتحها واجباً لتصل بين المدعو والدعوى، وكسرت مع الدعوى البظهر، للفصل بينها وبين لام التوكيد في مثل قولنا: إن هذا نزي، إذا أردت التوكيد، وإن هذا لزيد، إذا أردت الملكية.

ويصرى البصر (٢) أنها تفتح مع الدعوى على الأصل؛ لأن أصل هذه السلام الفتح، تقول: هذا ته، وهذا لك، وهذا ما أشار إليه أبو عمرو حينما اختار مثال: يا ويح لك، مما يؤكد أن كسرة الأصل كانت أصلاً في القياس عند أبي عمرو، وكان هذا كافياً ليرتب عليه سيويسه قياس: يا كئناس للواشي، ويا قومى لفرقة الأحباب على قولنا: هذا لزيد، يبين أنه لام الستفك له مكسورة مثل لام الملكية (لزيد).

و- ويتضح من النصوص المنسوبة إلى أبي عمرو أنه كان يبالغ مسائل النداء على أساس من القياس، ويؤيد لقواعده لم تكن مذكورة من قبل، من ذلك علاجه للحل في (أل) إذا عطف على منادى مفرد:

(١) الأصول في النحو / ج ١ / ص ٥٤ .

(٢) نفسه / ص ١٥١ .

(٣) الممنصب / ج ٤ / ص ٥٤ .

قال الزجاجي: «وان عطفنا اسما فيه لام ولا على اسم مفرد منادى كان له في المطلق وجهان: الرفع، حملا على اللفظ، والنصب حملا على الموضع» و«يا زيد واللام» بالنصب عطفنا على موضع «زيد» لأنه في موضع نصب، وهو مذهب أبي عمرو بن العلاء» (١).

وقد رأينا عيسى بن عمر يبنى هذا القياس في قوله تعالى: «يا جبال أوبي معه والطير»، واعتماد هذا القياس من قبل المتأخرين، يدل على أنه استقر في زمن عيسى وأبي عمرو، ولا يخالفه رأي أبي عمرو إذ قدر قسما «مخربا» ينصب (الطير) في الآية، لأنه نفس الطيف على المحل في الآية فعصب، في حين أنه استمر على اعتماد القياس، وهذا ما جعل الزجاجي يجعله مذهباً ينسب إليه: «وهو مذهب أبي عمرو».

وكذلك فعل ابن الضائع إذ نسب هذا القياس إليه، وحاول أن يذكر عتبه: «وقال ابن الضائع في تذكرته: أبو عمرو يختار النصب في نحو: يا زيدا واللام ... لأنه يجوز في الثواني ما لا يجوز في الأوائل ... فجاز التوسع في ثاني الأمر بخلاف ما لو أتينا بالتوسع من أول الأمر» (٢).

وذكر أبو حيان أن أبا عمرو كان يعالج النادى المُرَّخَم: «أجاز أبو عمرو في مقاد أن تقول في ترخيمه: يا منق» (٣).

واشترط سيوييه لما يحذف منه حرفان في الترخيم، أن يكون الذي قبل الآخر من أحرف اللين زائدا مكسدا أريمة ضاعدا، وقبله حركة من جنسه (٤). وقد اختلف في (مضاد) شرط واحد، وهو أن الألف أسيلة، وهذا ما أشار إليه ابن هشام بقوله:

(١) الحمل في النحو / ص ١٥١.

(٢) لأشبهه والمطائر / ج ٢ / ص ٤٤ - ٤٤٣.

(٣) تذكرة النحاة / ص ٢٨.

(٤) كتاب سيوييه / ج ٢ / ص ٢٥٦ - ٢٦١.

«بغلاف صمو ((شمال)) علما: فإن زائد - وهو الهزلة - غير حرف لين ... وصمو ((مختار، ومتماد)) عليين، لأمالة الألفين».

ويبدو أن علّة هذا القياس، الذي يمكن أن نسميه قياس حذف، عند أبي عمرو، هو التخفيف، وهو ما ذكره الخليل: «فزعم الخليل، رحمة الله، أنهم خففوا هذه الأسماء التي ليست أواخرها الهاء؛ يجعلوا ما كان على خمسة على أربعة، وما كان على أربعة على ثلاثة» (١).

وإذا كان أبو عمرو قد سبغ هذا الترخيم من المسرب، وهو ما أذهب إليه، فإنّ قياسه هذا ينبغي أن يتمد.

...

...

...

٤- اللامسر:

١- الظروف والأحوال البنية على فتح الجزأين:
جاء في كتاب سيويه: «وأما يوم، وسباج صماء، ويست يست، ويمن يمن، فإن السرب تختلف في ذلك: يجعله بعضهم بمنزلة اسم واحد، ويضعهم يضيف الأول إلى الآخر، ولا يجعله أبدا واحدا. ولا يجعلون شيئا من هذه الأسماء بمنزلة اسم واحد إلا في حال الظرف أو الحال، كما لم يجعلوا: يا ابن أمّ ويا ابن عمّ بمنزلة شيء واحد إلا في النداء».

والآخر من هذه الأسماء في موضع جر، وجعل لفظه كلف الواحد، وهما اسمان أحدهما مضاف إلى الآخر. وزعم يونس، وهو رأي، أن أبا عمرو كان يجعل لفظه كلف الواحد إذا كان شيء

(١) كتاب سيويه / ج ٢ / ص ٢٥٥.

منه ظرفاً أو حالاً (١) - (٢)

يرى سيويه أنّ الأصل في هذه الأسماء أن يضاف الاسم الأول إلى الاسم الثاني: «فالأصل في هذا والقياس الإضافة، فإذا سميت بشي من هذا رجلاً أضفت، كما أنه لو سميت ابن عم لم يكن إلا على القياس» (٢) - (٣) ومعنى (الأصل) هنا: أصل الاستعمال اللغوي. وقوله (القياس) يشير به أنّ هذه الأسماء قومت على (ابن عم)، وفي نهاية النص الأول إشارة إلى أنها قومت على (خمسة عشر). وعلّة هذا القياس كثرة استعمال والتخفيف كما يوضح المبرد: «وأما قولهم يا ابن أم، ويا ابن عم - فإنهم جعلوها اسماً واحداً بمنزلة خمسة عشر، وإنما قلوا ذلك لكثرة استعمال فلما كان كذلك خفف فجعل اسماً واحداً» (٣) - (٤) والأصل في ابن عم الإضافة: (يا ابن عمي)، وكذلك الأصل في استعمال اللغوي لهذا التركيب، قال المبرد: «ما لا يجوز فيه إلا إثبات الياء، وذلك إذا أضفت اسماً إلى اسم يضاف إليك نحو قوله: يا غلام غلامي، ويا صاحب صاحبي، ويا غارب أخى» (٤) - (٥)

وقد اتحد سيويه قياس أبي عمرو في هذه الأسماء، ووجد موافقاً للرواية الصحيحة، وقياس ثقات العلماء من شيوخ سيويه: «وجعل لفظهن في ذلك الموضع كلفظ (خمسة عشر)، ولم يكن ذلك البناء في غير هذا الموضع، وهذا قول جميع من شق بعلمه وروايته عن العرب. ولا أعلمه إلا قول الخليل» (٥) - (٦)

وهذا يعني أنّ الخليل أيضاً وجد هذا القياس داخلاً فاعتمده. وكل هذا يدل على أن حركة تعويّة واسمة المجال كانت قائمة في أيام أبي عمرو، وأنّ القياس كان منهجاً تثبيت الأسس التي تعاكس على أساسها الفروع، وتصبح الفروع الأمثلة أسساً لتحديد على أساسها فروع جديدة.

(١) كتاب سيويه / ج ٢ / ص ٣٠٧ - ٣٠٢ .

(٢) كتاب سيويه / ج ٢ / ص ٣٠٢ .

(٣) المقصود / ج ٤ / ص ٢٥٠ .

(٤) نفسه / ص ٢٥٠ .

وجمل يونس (كفة كفة) من الأسماء البنية على فتح الجزاين في الحال والظرف، وأشار إلى أنَّ الأصل فيها الإضافة، استشهد بما نقله من كلام رتبة: «... أنَّ يونس زعم أنَّ رتبة كان يقول: ليتته كفة عن كفة يا قتي» (١).

ب- خلفه وما جرى مجراها:

.....

يُن سيبويه أنَّ أسماء الأماكن تكون ظروفًا تقع فيها (٢) الأثياء، وتكون فيها، فتنب لأنها موقوع فيها ومكون فيها، ويتيسر علاقة (عمل) ما قبل الظرف بالظرف، على علاقة ما قبل التمييز بالتمييز، وكأنه يوضح أنَّ ما قبل الظرف يكون غير محدد فيحدد الظرف بحدود المكان، مثلاً يكون ما قبل التمييز مبهما فيوضعه التمييز ويحدده.

ويشمل لذلك بقوله: (فالمكان قوله: هو خلفه، وهو قدامه، وهو تحته ... ومن ذلك: هو ناحية من الدار ... وداره ذات اليمين ... وقالوا: منازلهم يميناً ويساراً وشمالاً).

واستشهد على ذلك بقول عمرو بن كلثوم: (٣)

سددت الكأْسَ عَنَّا أُمَّ عَمْرٍو وكانَ الكأْسُ مجرماً اليمينَا

وهنَّ عليه بقوله: «أي على ذات اليمين» حدثنا بذلك يونس عن أبي عمرو، وهو رأي (٤).

وقوله: «أي على ذات اليمين» يعني أنَّ أبا عمرو يجمع (اليمينَا)

(١) كتاب سيبويه / ج ٢ / ص ٢٠٤.

(٢) نفسه / ج ١ / ص ٤٠٤.

(٣) نفسه / ص ٤٠٥.

(٤) نفسه / ص ٤٠٥.

منسوباً على الطرفية كما اتصّب (ذات اليمين) في الشمال السابق: داره ذات اليمين، ومثله: ذات الشمال، وشرقيّ الدار وغربيّ الدار. وهذا يعني أنّ ميويّه اعتمد رأي أبي عمرو في هذه المسألة، وبذلك يكون قيامه مبنيّاً على أساس هذا الرأي.

ومما يؤكّد ذلك أنّ ميويّه اعتمد رأي أبي عمرو في الجانب الثاني من المسألة: «وإن شئت قلت: داري خلف دارك فرسخان، تلتقى خلف كما تلتقى فيها إذا قلت: فيها زيد قائم». وزعم يونس أنّ أبا عمرو كان يقول: داري من خلف دارك فرسخان، فشيبهه بقولسه: دارك منّي فرسخان، لأنّ خلف هنا اسم، وجعل (من) فيها بمنزتها في الاسم. وهذا مذهب قويّ، وأما المربّ فجعله بمنزلة قوله: خلف، فنصب وترفع، لأنه تقول: أنت من خلفي، ومضياء أنت خلفي» (١).

فلما تكون أسماء الأماكن ظروفًا تتمصّب اتصّاب الظرف، فإنها تكون أسماء تعامل معاملة الأسماء الذاتيّة في رفعها ونصبها وجرحها، حسب وقوعها داخل التركيب. وهذا ما أشار إليه أبو عمرو حينما جمع (من) فيها بمنزتها في الاسم، فدخول (من) جعل (خلف) على قياس ياء التّكلم في قولنا: منّي، فقد قام أبو عمرو: داري من خلف دارك فرسخان على: دارك منّي فرسخان، وعلّة القياس عندّه أنّ (خلف) هنا اسم مثل (ياء التّكلم) بدليل دخول (من) عليها، وعلى ذلك فإنه يجعل (خلف) وما أشبهها ضمن الظروف المتصرفيّة.

ونلاحظ أنّ أبا عمرو رفع (فرسخان) على أنها خبر الجّدا (داري)، وعليه اعتمد ميويّه فقال: (تلتقى خلف)، أي: لا تكون خلف هنا في موقع الخبر مثلما كانت في جملة: زيد خلفه. وقام ميويّه هذا الإلقاء على قوله: فيها زيد قائم، لأنّ (فيها) هنا تحوّلت من موقع الخبر إلى موقع الطرفيّة، وكذلك تحوّلت (خلف) في جملة: داري خلف دارك فرسخان.

(١) كتاب ميويّه / ج ١ / ص ٤١٧.

ومع أن سيويه قاس قوله: أدت من خلفي على معنى: أدت خلفي إلا أنه لم ينكر قياس أبي عمرو، وأكد بآثمه ^(١) مذهب قوي ^(٢).

حينئذ منّا تقدم، أن القياس هو المنهج الذي كانت تستر على أساسه كل المسائل الجزئية في الباب، بالإضافة إلى أنه المنهج الكلي الذي كان يتبناه العلماء في التنظير.

ج - بكرة وغدوة:

^(١) اعلم أن غُدْوَةً وَبُكْرَةً جعلت كل واحدة منهما اسماً للحين، كما جعلوا أمَّ حَيِّين اسماً للدايئة معرفة وزعم يونس عن أبي عمرو، وهو قوله أيضاً وهو القياس، أنه إذا قلت: لقيتُه العامَّ الأول، أو يوماً من الأيام، لم قلت: غُدْوَةً أو بُكْرَةً، وأنت تريد المعرفة، لم تنون. وكذلك إذا لم تذكر العامَّ الأول، ولم تذكر إلا المعرفة ولم تقل يوماً من الأيام، كأنك قلت: هذا الحين في جميع هذه الأشياء. فإذا جعلتها اسماً لهذا المعنى لم تنون، وكذلك تقول العرب ^(٢).

عرض سيويه هذا النص في مقدمة الباب الثاني الذي ساء: ^(١) هذا باب الأحيان في الانصراف وغير الانصراف ^(٢) وتحدث فيه عن بكرة وغدوة وخمسة وعشيرة وسحر، وأما خمسة وعشيرة فلا يكونان إلا بكرة على كل حال ^(٣)، وأما سحر فقد بين أنه يمنع من الصرف لأنه مدول كما عدلت آخر ^(٤).

وفي حديثه عن بكرة وغدوة جعل رأي أبي عمرو هو القياس؛ لأنه موافق لما تقوله العرب. وجعل رأي الخليل لغة، ولكنه أيدها بكلام

(١) كتاب سيويه / ج ١ / ص ٤١٧.

(٢) نفسه / ج ٢ / ص ٢٩٣.

(٣) نفسه / ج ٢ / ص ٢٩٤.

(٤) نفسه / ص ٢٩٤.

(٥) نفسه / ص ٢٨٣.

أبي الخطاب، الذي قل كلام من يشق به من العرب، ثم استشهد على صحة هذه اللة بالآية الكرسة: «ولهم رزقهم فيها بكرةً وعشيًا» (١).

وخلصة رأي أبي عمرو، أن غدوة وبكرة لا يعبران في المعرفة. وبين البرد أنهما لا يعبران «من أجل التأنيث»، وأنها مآرا معرفة لأنه ينت كلاً منهما «اسما لوقت بينهما» (٢). ووضع ذلك سيويه، بقوله: فإذا جعلتهما اسما لهذا المعنى (هذا الحين) لم تنوّن.

وكلمة (وهو القياس) في هذا النص، تعني أن هذا الاستعمال اللغوي الذي ذكره أبو عمرو، ينسجم مع كلام العرب الكثير الذي أصبح قاعدة متبعة عند سيويه، وعلّة هذا القياس الدلالة على معنى زمن معين (هذا الحين). وفي حديث أبي عمرو ما يؤكد أن النحاة مآروا يذكرون علّة القياس بوعي: إذا قلت: وأنت تريد المعرفة لم تنوّن، وتوليه: لم تنوّن هو الحكم، فهو يحمل ظاهرة لغوية (غدوة وبكرة) على ظاهرة لغوية أخرى (المنوع من الصرف) لعلّة جامعة (المعرفة والتأنيث).

وما يلاحظ أن القياس عليه ليس تركيباً بينه أو بناءً معيناً، ولكنه كل منوع من الصرف، ولذلك كان هذا القياس قياساً على القاعدة التي تثبت للظواهر اللغوية.

• لا النافية للجنس:

: «وإن شئت قلت: لا غلامين ولا جارتين لك، إذا جمعت لك خبراً لهما، وهو قول أبي عمرو، وكذلك إذا قلت: لا غلامين لك وجمعت لك خبراً، لأنه لا يكون إضافة وهو خبر لأن الحصى يحتاج إلى الخبر مضمراً أو مظهراً» (٣).

(١) سورة مريم / آية ٦٢.

(٢) المقتضب / ج ٤ / ص ٢٥٤.

(٣) كذب سيويه / ج ٧ / ص ٢٨٢.

ذكر سيويه هذا النم في باب (لا النافية للجنس) الذي مّماء:
(باب المنفي الخاف بلام الإضافة) واستدل على فيها للجنس من كونها
جوابا لسؤاله: هل من رجل في الدار؟ فكان الجواب: لا رجل في
الدار. وقد دلّ وجود (من) في السؤال على أنّ الاستفهام لا يترافق
جنس الرجال! لأنّ من هنا استفراية تشمل كل أفراد الجنس، فيصير
الجواب عليها، وكانت (لا) تشمل في دلالتها على النفي جميع أفراد
الجنس، فهي تنفي الخبر عن جميع أفراد جنس اسمها.

وقد يتن سيويه في أول الباب، أنّ التنوين يسقط من اسمها
المنفي للإضافة، وذكر أنّ اللام في قولنا: لا أبا لك، زائدة متحمة بين
الضاف والمضاف إليه، واستدل على ذلك بتفسير الخليل الذي قال بأنّ
الألف في (أبا) إنما هي علامة النصب في الأسماء الخمسة، ولا تظهر معها
الآ في الإضافة. وامتهد على ذلك بقول العرب: لا غلامي لك، ولا
مسلمي لك، وبأنّ العرب تقول: لا أباك في معنى لا أبا لك. (١١)

وقاس سيويه إقحام اللام في: لا أبا لك، على إقحام (تيم)
الثانية في قولهم: يا تيم تيم عدي، في النداء، وعلى إقحام اللام في
قولهم: يا يؤس للحرب، إذ التقدير يا يؤس الحرب، فكانت اللام زائدة
بين التانيئين للتوكيد. (١٢)

ويتمد الخليل وبعد سيويه على قول أبي عمرو: لا غلامين ولا
جارتين لك، بأنّ التنوين يثبت في هذا الشال لأنّ (لك) هنا شبه
جملة في محل رفع خير، وليست اللام هنا زائدة، وعليه فلا إضافة
في التركيب ولا حاجة لامتط النون، وفي اختمادي أنّ أبا عمرو هو الذي
أشار إلى أنّ التكلم أراد أن يجعل (لك) خيرا في هذا التركيب، يستفاد
ذلك من قول سيويه في النمن: «إذا جعلت لك خيرا» وهو قول أبي
عمرو، وعليه فإنّ إشارته هذه هي التي ينت أنّه لا تكون إضافة

(١١) كتاب سيويه / ج ٢ / ص ٢٢٦ .

(١٢) نفسه / ص (٢٧٦ - ٢٧٨) .

مع وجود الخبر. وبذلك كان رأي أبي عمرو أصح لما ذهب إليه كل من الخليل وسيبويه، بأن لا النافية للجنس مع اسمها البشّي يكونان بمنزلة اسم واحد، قياماً على خمسة عشر. وقالاً بأن اسم لا في قولنا (لا غلامين لك) مبني على الياء في محل نصب، وأنه مع لا بمنزلة اسم واحد.

وقد أذكر البيرد ذلك، وحجته: «أن الأسماء المثناة والمجموعة بالوار والنون لا تكون مع ما قبلها اسماً واحداً. لم يوجد ذلك، كما لم يوجد المضاف ولا الموصول مع ما قبله بمنزلة اسم واحد» (١).

وردة عليه ابن يعيش بأن: «هذا إشارة إلى عدم النفي، وإذا قام الدليل فلا عبرة بعدم النفي». أما إذا وجد فلا شك أن يكون مؤنساً، وأما أن يتوقف ثبوت الحكم على وجود فلا» (٢).

ومما يزيد ما ذهب إليه سيبويه والخليل، ما رده ابن هشام على البيرد بقوله: «ولو صح هذا للزم الإعراب في «يا زيدان» و«يا زيدون» ولا قائل به» (٣).

١- عمل (كم الخبرية):

«واعلم أن كم لا تعمل إلا فيما تعمل فيه ربّ، لأنّ المعنى واحد، إلا أن كم وربّ غير اسم بمنزلة من. والدليل عليه أنّ العرب تقول: كم رجل أفضل منه، تجمله خبركم. أخبرنا يونس عن أبي عمرو» (٤).

يتن سيبويه في أول (باب كم) أنها تكون استفهائية، وحينئذ تعمل فيما بعدها نصب، فيصبح تمييزاً للعدد المبهم في (كم). قياماً على (عشرين) وما شابهها من الأعداد المنوثة التي صبت تمييزاً (درهما)

(١) المقتضب / ج ٤ / ص ٢٦٦. وانظر الكافية في النحو / ج ١ / ص ٥٥ - ٥٦.

(٢) شرح المفصل / ج ٢ / ص ١٠٦.

(٣) مغني اللبيب / ج ١ / ص ٦٢.

(٤) كتاب سيبويه / ج ٢ / ص ١٦١.

فوضح الإبهام في العدد عشرين، وعلة هذا القياس أن التمييز هنا ليس من
صفة العدد ولا معمولاً عليه.

أما كم الخبرية فإنها قيست على الأعداد من ثلاثة إلى عشرة،
وروجه الشبه أن كلا منها يضاف إلى الاسم بعده فيعمل فيه الجر.

ويشخص من النص أن ميبويه اعتمد في قياس كم الخبرية على قول
أبي عمرو، مثلما اعتمد في قياس كم الاستفهامية على قول الخليل، الذي
يستشف منه أنه مقول من شيوخ الخليل: «ومأثته عن قوله: على كم
جذع يتك بني؟ قال: القياس النسب، وهو قول عامة الناس، فأما
الذين جروا فإنهم أرادوا معنى من» (١).

فقول الخليل: القياس النسب، يعني أن التراكيب التي تدرس منها
(كم) كانت مجموعة، وأنها كانت مدروسة، وأن أحكامها كانت
معروفة، وأن قياسها كان معروفًا. ويمرّز هذا قوله: وهو قول عامة
الناس. فقد تبين أن ميبويه يطلق كلمة الناس على النحويين، وبذلك نجد
الخليل يعتمد في تثبيت هذه القاعدة، على ما توصل إليه من تفعيد
شيوخه وعلى رأيهم أبو عمرو.

أما القياس الذي آمنه ميبويه لأبي عمرو في النص، فإنما هو
إبراز العمل والدلالة؛ فهو يقيس عمل (كم) الجر فيما بعدها، على
عمل (رب) الجر فيما بعدها، وكذلك فإن (كم) تعني الكثير مثلما تعني
(رب) الكثير، والاسم بعده كل منهما مفرد مجرور. وهكذا يلتقي هذا
القياس مع القياس الذي ذكره ميبويه؛ لأنه يجيز أن يكون مجرور كم
الخبرية مفردًا، مثلما أجاز قيسًا على ثلاثة رجال، أن يكون جمعًا
مجرورًا، بالإضافة إلى إبراز دلالتها على الكثير (٢).

(١) كتاب ميبويه / ج ٢ / ص ١٦٠.

(٢) أشار ابن السراج إلى ذلك بقوله: "وبقول: كم رجل قد لقيت ٠٠٠ وإن شئت قلت: كم رجال قد

لقيت ٠٠٠ فيجوز الجمع إذا كان خبرًا، ولا يجوز إذا كان استفهامًا أن تفسر بجميع": الأمول

في المصو / ج ١ / ص ٣١٨.

٧- العلاقات التركيبية بعد (أما):

١- إذا جاء بعدها اسم لا يجري مجرى المصدر:
وقد خصص سيوييه لذلك باباً سماه: «باب ما يختار فيه الرفع» ويكون فيه الوجه في جميع اللغات، ويبدأ بالتمس الذي استند إلى أبي عمرو: «وزعم يونس أنه قول أبي عمرو» وذلك قوله: أما الميذ فذو عيذ، وأما العيذ فذو عيذ، وأما عيذان فذو عيدين» (١).

والضيمر في قوله: (أنه قول أبي عمرو) عائد على عنوان الباب، وهذا يلقي الضوء على أسلوب أبي عمرو في التماس: فقوله: (يختار فيه الرفع) دليل على أن بعض العلماء في عصر أبي عمرو اختاروا فيه غير الرفع. وقوله: (ويكون فيه الوجه) دليل على أن أبا عمرو كان واحداً من اختار الرفع، وقوله (أوجه) دليل على أنه (الحكم) الذي يقدمه هو، أما قوله (يختار) فإنما يدل على كثرة من اعتمد الاختيار. أما قوله (في جميع اللغات) فهو إشارة إلى بني تميم والعجائزين الذين مر ذكرهم في الباب الذي سبق (٢) فبنو تميم يرفضون المصدر إذا أدخلت في أوله الألف واللام دفعا لتوهم الحال، لأن الحال لا تدخله الألف واللام. والعجائزون قد يسمون المصدر المحلى بال على أنه مفعول لأجله. أما الاسم الذي لا يكون مصدراً، فإن أبا عمرو يشير إلى أنه لا يكون فيه إلا الرفع، كما يظهر من عنوان الباب.

ولما استقر له هذا الحكم في هذه الظاهرة، شغل له بالأمثلة التي يبدو أنها سارت تقليدية في زمنه، ولكنها أمثلة تصلح لإبراز القاعدة: أما الميذ فذو عيذ الخ.

وقد بين السيرافي أن (الاسم الرفع بعد أما هنا) مرفوع وجوبا على الابتداء، وما بعده خبره (٣).

(١) كتاب سيوييه / ج ١ / ص ٣٨٧.

(٢) نفسه / ص ٣٨٥.

(٣) نفسه / ص ٣٨٨.

وقد استعمل ميويه قياس أبي عمرو هذا وحكمه، توضيح جوانب المسألة: «وزعم يونس أن قوما من العرب يقولون: أما العبد فذو عيب، وأما العبد فذو عيب، يعبرونه مجرى الصدر سواء، وهو قليل خيث (١) وذلك أنهم شبهوه بالصدر كما شبهوا الجماء الفير بالصدر، وشبهوا خمتهم بالصدر. كان هؤلاء أجازوا: هو الرجل العبد والدرهم، أي: للمبيد وللدرهم. وهذا لا يتكلم به، وإنما وجهه وسوابه الرفع، وهو قول العرب وأبي عمرو ويونس، ولا أعلم الخليل خالفهما. وقد حملوه على الصدر، فقال النحويون: أما العلم والعبد فذو علم وذو عيب. وهذا قبيح، لأنه لو أفردته كان الرفع السواب، فثبت إذ أجرى الصدر كالصدر، وشبهوه بما هو في الرداءة مثله، وهو قولهم: ويل لهم وتب (٢)».

ففي هذا النص قسم ميويه النحويين إلى فريقين الفريق الأول مثله أبو عمرو، وتبعه يونس، ولم يخالفه الخليل، والفريق الثاني لم يسم ميويه أفراداً، وإنما اكتفى بقوله: «فقال النحويون»، ونسب إلى كل فريق قياساً، فأما النحويون فإنهم اعتمدوا قول قوم من العرب، وقد حكم ميويه على هذه اللغة بأنها قليلة خيث، فهي ضئيلة، كما أشار السيرافي، لأنها قليلة الانتشار، ولكن مجرد وجود اللغة جعله يجيزها على قلتها.

ووجه الخصف في هذه اللغة أنها قامت على قياس خيف، فقد قاس هؤلاء النحويون الاسم على الصدر، ذلك لأن الاسم لا يقدر له فعل من لفظه ينسبه كما يقدر للصدر، أما (الجماء الفير، وخمتهم) فإنما جاز حملها على الصدر؛ لأنها يمكن أن تؤول بمشتق، قياساً قياسي على معنى مجتمعين، ولذلك يمكن أن تقع حالا مثلما تقع الصدر المحل في حال في مثل (أرملها العراق) (٣)، كأنها قلنا: جامعين غافرين، وفي خمتهم: جميعاً، أما اسم الذات كالعبد وما أشبهه فلا

(١) على عليه السيرافي بقوله: "وكان العبد لا يحير النصف ولا يرى له وجهاً، وكان ميويه يحير النصف على ضعفه، إلا أن يكون العبد بغير أعيانهم ليحقق بالمعنى المبهمة، وكان روحاً يتأول في تحت العبد تغدير الملك، والملك مصدر، كأنه قال: أما ملك سعيد، كم يقول: أما ضرب زيد فأنا ضارب" نفسه / حاشيته ص ٢٨٩.

(٢) كتاب ميويه / ج ١ / ص ٢٨٩.

(٣) نفسه / ص ٢٧٧.

يقاس على المصدر.

وقد جعل سيويه قول النحويين: أمّا العلم والعينه فذو علم وذو عين، خفيًا، لأنّه لو أفرد كان الرفع هو السواب، لأنّ علّة القياس تبقى على خفتها في (المصدر).

ويبين سيويه أن خفاء هذا القياس، يشبه خفاء قياس من قال: ويلّ لهم وتبّ. فهم يفسدونه (تبّ) على (ويل) أي أنّهم يثبتون تبّ (لهم) ولا يختلف النحويون في صلب التثب إذا كان معه (له). ولكنهم رفعوا، وهذا ضعيف^(١).

ولا أشك في أنّ سيويه ينسب إلى أبي عمرو ومعاوية، بأنهم ناقشوا هذه المسائل، وبنوا عليها قياهم، يتضح ذلك من قوله في النص: «وهذا لا يتكلّم به» ووجهه وسوابه الرفسح، وهو قول العرب وأبي عمرو وبردس^(٢). ممّا يوضح منهجهم جيما، بأنهم بنوا قياسهم على المأثور في كلام العرب، ولم يرفضوا التليل.

وممّا يدل على أنّ هذه المسائل كانت تعالج في زمن أبي عمرو، أنّ عيسى بن عمر يتشبه بقول روية:

«فيها ازدهاف أيما ازدهاف»^(٣)

فنسب (أيما) على اضمار فعل دلّ عليه المصدر ازدهاف، كما أنه قال: تزهف أيما ازدهاف.

ومن ذلك ما روي عن أبي عمرو من صلب المصدر التاضف عن فعله: «عن أبي عمرو بن الصلاء، قال كتب ابن زهير:

(١) كتاب سيويه/ج ١/ عايشه / ص ٢٧٥ ، ٢٧٦ .

(٢) بحسبه . / ص ٢٦٤ وانظر : ديوان روية : / ص ١٠٠ .

تسمى الوشاة جنائبيها وقيلهم إنك يا ابن أبي سلمي لتشول (١)

قال: سمعت أبا عمرو بن الصلاح يقول: معناها: ويقولون: وكذا كل شيء من هذا المنسوب كان في موضع «فعل» أو «يفعل» كقوله: سبرا ومهلا وحللا أي: اسبروا واسهلوا وتحللوا (٢).

ويؤكد أبو عبيدة أن أبا عمرو يعتمد في أحكامه هذه على ما ثبت بالنقل الصحيح عن العرب: «والعرب تفعل مثل هذا إذا كان في موضع «افعل» أو «يفعل» صبوا» (٣).

وهكذا يتضح أن ميويه وجد ثروة لغوية وفيرة، وأمولا ذهبية ناقشها العلماء، فوازن بين قياسهم واختار الوجه الذي رأى يتناسب مع أصولهم، ومع ما استجد من الأصول لديه، ومما جمع بعدهم، ولكنه اشبع كل ذلك بحثا وتحليلا، حتى حذبت المسائل بين يديه، وقدم خلاصة كل ذلك في كتابه.

٢- قياس أما أنت مطلقا على: لأن سرت مطلقا: «وسألكه عن قوله: أما أنت مطلقا أطلق معه، فرفع، وهو قول أبي عمرو، وحددنا به يونس. وذلك لأنه لا يجازي بأن كانه قال: لأن سرت مطلقا أطلق معه» (٤).

أورد ميويه هذا النص في باب (الجزم في جواب الطلب) الذي مثاه: «هذا باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل» (٥). وقوله: وذلك لأنه لا يجازي بأن إشارة إلى أن (أما) في هذا التركيب ليست جازمة وأنها مركبة من (أن) المدروية و(ما) الزائدة. وقد بين ميويه (٦) أن (ما) لازمة لأنها موحى عن الفعل المحذوف.

وقال السيرافي: اتفق الكوفيون والبصريون على وجوب حذف

(١) نبواله / ص ١٩.

(٢) مجاز القرآن / ج ١ / ص ١٢٢ - ١٢٣.

(٣) نفسه / ص ١٢٢.

(٤) كتاب ميويه / ج ٢ / ص ١٠١.

(٥) نفسه / ص ٩٣.

(٦) نفسه / ج ١ / ص ٩٢.

الفعل في هذا وضوء (١)، وبين أن الكوفيين يجعلون (أن) بمعنى (إن) الشرطية، في حين يقول البريون إنه بمعنى التعليل، أي: لأن كنت منطلقاً أصلياً معه، وشبهه ب(إن). وإلى مثل هذا التفسير ذهب ابن هشام (٢).

ومبيويع ينسب هذا التفسير للخليل، ويشير بأنه يوافق فيه رأي يونس وأبي عمرو، ويتبين من رأي الميرافى أن المسألة ليست رأي عالم بذاته، وإنما هو رأي مدرسة عليشة، كانت تتناول الظاهرة بالبحث والتحليل، حتى تستقر على رأي، يتفق مع الظواهر اللغوية المشابهة، ومع الأصول اللغوية التي توسلوا إليها.

وبذلك نجدهم في زمن أبي عمرو قاسوا: أما أنت منطلقاً على: لأن سرت منطلقاً، متبين على الدلالة المشتركة بين التركيبين، وموقع خبر (سار) في التركيبين، فاستدلوا به (مطلقاً) في التركيب التام على أنها (خبر سار) في التركيب الذي جرى فيه الحذف، وبذلك استلغوا أن يتوسلوا بالقياس، إلى التركيب الذي كان مختفياً في البنية الميقة.

وقد اهتمل هذا القياس إلى الخليل قبله، وناقش فيه مبيويع فاعتمده، ولم يجد اللاحقون تغييراً غيره لهذه الظاهرة كما رأينا عند الميرافى وابن هشام. ومع أن الكوفيين اعتمدوا القياس نفسه، إلا أنني أجدهم (أن) على معنى الجزاء أهمل.

(١) كتاب مبيويع: ٢/ حاشية ٢٩٧.

(٢) مصي الطبيب / ج ١ / ص ٦٠ - ٦١ وانظر الامالي الشعرية (ص ٨١ - ٨٢).

٨ - نفي العطف والتقدير:

«ومثل ذلك قول الخليل: رحمه الله، وهو قول أبي عمرو: ألا رجل إنا زيدا وإنا عمرا، لأنه حين قال: ألا رجل، فهو متضمن شيئا يسأله ويريد، فكأنه قال: اللهم اجعله زيدا أو عمرا، أو وتبع زيدا أو عمرا» (١).

يتمن النص أن أبا عمرو ومعاوية من علماء النحوي، كما هو مستخدمون القراءات اللغوية والمنحوية، للوصول إلى البنية الميتة التركيب، فدلالة (ألا رجل) على التثني ماعدتهم على تقدير تركيب من البنية الميتة (اللهم اجعله)، وهذا التقدير يتناسب مع الموضع الإعرابي (زيداً) فهو مفعول به للفعل المقدر (اجعله).

وقد أخذ هذا الأسلوب في التحليل شكل المنهج، مما يدل على قناعتهم بنجاحه، في تفسير الظواهر اللغوية من هذا النوع، وقد خصص مبيوه لذلك باباً عاماً سماه: «هذا باب يحذف منه الفصل لكثرة في كلامهم، حتى صار بمنزلة المثل» (٢). وفي هذا العنوان يشير مبيوه إلى علة الحذف (لكثرة في كلامهم)، وهذا يعني أنه محذوف لأنَّ الجنس العام للتركيب يدل على وجوده، وقوله (بمنزلة المثل) يعني أن هذا التركيب له بعد تاريخي، مثلما أن قصة المثل لها بعد قسيمي تاريخي، وأنه صار كالمثل تلقاء بالتبول على شكله التركيبي والبنائي.

ظهرت فكرة (العطف والتقدير) في النصوص المنسوبة إلى أبي عمرو، كما مرّ في: «أنا أنت منطلقاً أطلق معناه» وقد

(١) كتاب مبيوه / ج ١ / ص ٧٨٦.

(٢) نفسه / ص ٧٨٠.

نُبه على وجود هذه الظاهرة في العربية في معروض التتم
 مش وجودها في معروض التطعيم، وقد فُسر الخليل ويونس أن
 الحذف يكون على تقدير مبتدأ أو تقدير فعل. وذلك في نصب
 (حضر) في قول الشاعر:

حضر كأمّ التوامين تَوَكَّات على مرقبها مستهَلَّة عاشر (١)

وزعموا أن أبا عمرو كان يتشد هذا البيت حبساً (١) .

فمن الدلالة العامة على الذمّ، قدّروا فعله يتناسب
 مع رواية النصب، التي أشار إليها أبو عمرو، وقدّروا مبتدأ
 يتناسب مع رفعه على أنه خبر.

وهكذا ساروا يتوصلون إلى (البشة الميمنة) بهاتين الصريحتين:
 الدلالة العامة، والموقع في التركيب، وحركة هذه الكلمة في
 الموقع.

ومما يؤكد أن هذا المنهج، في تحليل التراكيب اللغوية،
 كان معروفاً في زمن أبي عمرو، ما نسب إلى عيسى: «وأما
 قولهم: راشدأ مهديأ، فأنهم أحمرأ: (ذهب) راشدأ مهديأ، وإن
 شئت رفعت ... وإن شئت صبت ... حدّثنا بذلك عن الرب
 عيسى ويونس وغيرهما» (٢) .

... ..

١- المرفئة والنكرة:

أ- اعلام الأجناس

ذكر سيويه بعض الأسماء المفردة، والألقاب، والكنى التي

(١) كتاب سيويه / ج ٢ / ص ٧١ ، وذكر في الحاشية أن البيت من الحمير .

(٢) نفسه . / ج ١ / ص ٢٧١ .

تطلق أفعلاً على الأجناس، كقولهم لأفعد أسامة، وأبو الحادث،
والشلب فمالة، وأبو الصيبن، ومثل ذلك ابن عرس، وأم حيين
ومام أبرس، وجعل ذلك تحت عنوان: «هذا باب من
المعرفة، يكون فيه الاسم شائعاً في الأفعاء» واشتدل على أن
هذه الأسماء معرفة، بالتباس الذي فيه إلى أبي عمرو:

«ويدلّك على أن ابن عرس وأم حيين ومام أبرس وابن
مطر معرفة، أنه لا تدخل في البني أخفن إليه الألف واللام،
فصار بمنزلة زيد وعمرو. ألا ترى أنه لا تقول: أبو الجنادب»

وهو قول أبي عمرو، حدثنا به يونس عن أبي
عمرو، (١).

قد قام أبو عمرو هذه الأسماء على الأعلام، ووجه التشبه
بينهما أن الجزء الثاني من هذه الأسماء، وهو البطاق إليه، لا
تدخله الألف واللام فلا يقال: أبو الجنادب كما لا يقال: أبو
الزيد، وإنما يقال: أبو جنادب كما يقال: أبو زيد، مما يدل
على أنها معرفة بمنزلة (زيد وعمرو).

پ- الألقاب:

«إذا ثبت مفرداً بنفرد أطلقه إلى الألقاب، وهو قول أبي
عمرو ويونس والخليل، وذلك قوله: هذا ميسد كرز، وهذا
قيس قفة قد جاء، وهذا زيد بقة فائما جعلت قفة
معرفة؛ لأنه أردت المعرفة التي أردتها إذا قلت: هذا قيس.
فلو ثبتت قفة. مار الاسم نكرة، لأن البطاق إنما يكون نكرة

(١) كتاب سيبويه / ج ٢ / ص ٩٦ .

ومعرفة بالضاف اليه، فيصير قسمة ما هنا كاتهما كانت معرفة قبل ذلك ثم أضفت إليها^(١).

اعتمد مبيويه قول أبي عمرو في (باب الألقاب) قدّمه نفسي أول الباب على شكل قاعدة، كما لاحظ في أول النص، ثم فتره بالأمثلة التي أعتقد أنها كانت متداولة في عصر أبي عمرو.

ولما وصل إلى القاعدة الثانية شبهها إلى أبي عمرو مرة أخرى، ثم وقحها بالأمثلة:

«فإذا لقيت الفرد بضاف، والضاف بمفرد جرى أحدهما على الآخر كالنورس، وهو قول أبي عمرو ويونس والخليل. وذلك قوله: هذا زيدٌ وزنٌ سميتُ، وهذا عبدُ الله بطةٌ يا قُتْر، وكذلك ان لقيت المضاف بالضاف»^(٢).

وهذا القياس الذي قام به أبو عمرو قياس على الأصل، فالأصل في الاسم في المربية أن يكون مفرداً مثل: زيد وعمرو، أو أن يكون مضافاً كقولنا: عبدُ الله، وامرؤ القيس، والكنية لا تكون إلا مضافة كقولنا: أبو زيد وأبو عمرو، وليس من أصل التسمية في المربية أن يكون للرجل اسمان مفردان، ولذلك جعل أبو عمرو الاسم المفرد مضافاً إليه، قياساً على عبد الله، وأبي زيد، لينسجم الاسم مع اللقب مع تركيب الكنية، وتركيب بدائله، وهذا أصل في التسمية، وهذا ما أشار إليه مبيويه بقوله: «فأرادوا أن يجعلوا اللفظ بالألقاب إذا كانت أسماء على أصل تسميتهم، ولا يجاوزوا ذلك الحد»^(٣).

وإذا لقي الفرد بضاف، أو لقب بضاف بمفرد، فإن أبا عمرو يجعل قياسه على النسب، وذلك لأن اللقب قد يقع على اثنين

(١) كتاب مبيويه / ج ٢ / ص ٢٩٤ - ٢٩٥ .

(٢) نفسه / ص ٢٩٥ .

(٣) نفسه / ٢٩٦ .

فحتاج إلى الصفات، وهو تفسير الجمر: «ألا ترى أنه تقول: جاءني زيد، فإذا خفت أن يلبس بزيد أخسر قلت: الطويل، ونحوه، لتفصل بينهما» (١)

وقد فسر سيبويه قياس أبي عمرو بقوله: «جري أحدهما على الآخر كالوسند» أي أن لقب المفرد إذا كان مضافاً يجري منه مجرى الطويل من زيد في قولنا: زيد الطويل، وكذلك لقب المضاف إذا كان مفرداً، كقولنا: هذا عبد الله بطة يا غنى.

وبلاحظ من هذا القياس، أن فيه دراسة واعية لأساليب الاستعمال اللغوي في القياس عليه، ومراعاة ذلك في القياس، وبذلك تكون الأساليب الجديدة متبعة تماماً على أصل الاستعمال اللغوي، لا تتجاوز، وإلى هذا أشار سيبويه بقوله: «على أصل تسيتهم ولا يجاوزوا ذلك الحد» (٢)

ويشير سيبويه إلى صلة لفظة، يبدو أنها وصلت إليه من الملمات النحوية، التي توصل إليها العلماء في زمن أبي عمرو، وذلك: «أن المضاف إنما يكون نكرة ومعرفة بالمضاف إليه» (٣)، ونحن نرى أن أبا عمرو جعل المضاف إليه (وهو اللقب) معرفة، فأبداً جعلت (قمة) معرفة في قولنا: هذا قيس قمة، لأنها لو جعلت نكرة لصار الاسم كله نكرة، فأشاره أبي عمرو إلى إضافة الاسم المفرد إلى اللقب المعرفة، تدل على أن هذه السلسلة كانت بدئية عند.

١٠ - فسوس توضح بعض جوانب القياس عند أبي عمرو:

قال السيوطي: «يعمل بشرطه وفلقاً وخلفاً ما حوّل للبالغة إلى

(١) المقنن / ج ٤ / ص ١٧ .

(٢) كتاب سيبويه / ج ٢ / ص ٢٩٦ .

(٣) نفسه / ٢٩٥ .

قَالَ، وَقُولَ وَمَقَالٍ وَقِيلَ، وَقِيلَ ... وأذكر الكوفية إعمال الكل، أي إعمال الخمسة ... وأذكر أكثر البصريين الأخيرين، أي قيل وفعل لقتلها. وأذكر الجرمي قيل دون قيل، لأنه أقل وروداً حتى إنه لم يسمع إعماله في شرق. وقال أبو عمرو: يعمل قيل بضمف^(١).

في هذا النسخ يصرح أبو عمرو بفكرة العامل بقوله (يعمل). ويستفاد من النسخ أن أوزان سبع البالغة الخمسة كانت معروفة لديه، مما يؤكد صحة الأوزان التي نسبت إلى الحضرمي الذي قسمال: «أصل الكلام على (فعل) ... الخ»^(٢). وهذا يعني أيضاً أن الخليل بنى على هذا الأساس حينما سَنَفَ تَغْيِلاتِ المروزي.

و: «قال الأسمي: سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول: أخطأ ذو الرمة في قوله:

حراجيج ما تنفك إلا مُنَاخَةً على الخسف أو نرمي بها بلداً تفرا^(٣)

في إدخاله (إلا) بعد قوله (ما تنفك)، وعلق الفضل بن الحباب قائلاً: ما زال زيد إلا قائماً، ويقول ثعلب: لا يدخل مع ما يضك وما يزال (إلا) لأن (ما) مع هذه العسوف خبر، وليست بجمد^(٤)» (٢).

يبدل هذا النسخ على فصح في الامتراء في صدر أبي عمرو، فأداة الحصر (إلا) لا يكون قبلها إلا ضي، والأفعال (ما زال، وما انك) أفعال موجبة و(ما) فيها ليست ثانية كما توهم ذو الرمة، ولذلك حكم أبو عمرو على جملة بأنها غير صحيحة، أي أنها (غير أصولية) فهي لا تتناسب مع أصول اللغة وقواعدها، التي أصبحت واضحة للمباه اللغة، بفضل استقرائهم، الذي غطى كل الجوانب التي استطاعوا أن يتوصلوا إليها، من لغة منطوقة أو مكتوبة.

(١) جمع لهوامع / ج ٥ / ص ٨٦ - ٨٧ .

(٢) انظر : ديوان ذي الرمة / ج ٢ / ص ١٤٤٠ .

(٣) الموضح / ص ٢٨٦ .

وقال البرد: «فمن ذهب إلى حذف التنوين لالتقاء الساكنين»
قال: هذه هنت بنت عبد الله، فمن سرف هندا؛ لأنه لم يلق
ساكنان، وكان أبو عمرو بن العلاء يذهب إلى أن الحذف جائز؛ لأدبها
بمنزلة اسم واحد لالتقاء الساكنين، ويحتاج بما ذكرته له في النداء من
قولهم: يا زيد بن عبد الله، وقال: هذا بمنزلة قوله: هذا امرؤ،
ومررت بامرئ، ورأيت امرأ، تكون انراء تابعة للهمزة فكذلك آخر
الاسم الأول تابع لنون ابن، وهو وابن شيء واحد» (١).

في هذا النص بنى أبو عمرو حكمه بجواز حذف التنوين في
(هنت بنت عبد الله) لتكون (هند) مع هتها (بنت) بمنزلة اسم واحد،
قياساً على النجاشي العلم الموسوف بكلمة (ابن) إذ سار مع سته
بمنزلة اسم واحد، وهو يقيس (هند بنت) على (امرؤ، وامرأ،
وامرئ) ووجه التشبه بينهما (علة القياس) أن (هندا) مع هتها (بنت)
بمنزلة اسم واحد هو (امرؤ) ولذلك تبعث الحركة في آخر هند، حركة
آخر كلمة (بنت)، كما تبعث حركة الراء حركة الهمزة في كلمة
(امرئ).

وهذا التداخل في القياس يدل على أن هذه الظواهر اللغوية
الكثيرة كانت مجموعة لديهم، حفظها كان ذلك أو كتابة، وأنهم
درسوا خصائصها، ولذلك كان الاختلاف والتباين فيما بينها واضحاً في
دراستهم.

وهنا تذكير أن أبا عمرو، كان راوية نصيح كلام العرب شعراً
وشعراً، وبذلك تمثلت فيه ظاهرة (الكفاية اللغوية) وتمثلت فيه ظاهرة
(الأنموذج) اللغوي، لأنه عربي فصيح يدرك بفطرته الجمال الأسلوبية
وغير الأسلوبية، والقواعد الصحيحة وغير الصحيحة في العربية، بالإضافة
إلى أنه عالم، درس الظواهر اللغوية على أساس من القياس، الذي اعتمد
فيه كثيراً على فكرة التباين والتشابه بين الظواهر اللغوية. وهذا ما

(١) المقطع / ج ٢ / ٣١٤.

يُتَحَجَّ أَكْثَرُ فِي خَتَامِ هَذَا الْبَحْثِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

وقال الموزيلاني: «قال أبو عمرو بن العلاء: عمر بن أبي ربيعة حجة في الربيعة وما تُعَلَّقُ عليه إلا بعرف واحد، قوله:

فَمَ قَالُوا تُحِبُّهَا قَلْتُ بِهِرًا عدد القطر والحمى والشراب (١)

وكان ينبغي أن يقول: أَتُحِبُّهَا، لأنه استفهام. قال: وقوله بهراً؛ أي تعساء. وفي رواية أخرى أنه قال: وله وجه إن أراد الخبر ولم يرد الاستفهام وقال أبو عمرو بن العلاء: ويكون بهراً بمعنى كخباً ظاهراً من قولهم: قمر باهر» (٢).

نجد في هذا النص أن أبا عمرو يستشهد بالشعر والشر على حد سواء، وقوله: حجة دليل على أن الاحتجاج بكلام العرب الضعفاء لاثبات صحة كلام جديد أو رده، كان منهجاً متبعاً عند علماء النحو في عصر أبي عمرو، فيتخذون كلام العرب الضيق مقاييس يقيسون عليها كل كلام جديد، ونجد أبا عمرو يرد قول الشاعر، لأنه خالف أملاً من الأصول، فالأسل في الاستفهام أن يكون يذكر الأداة، وبذلك تكون جملة غير أصولية، ولكنه يتمسك به وجهاً آخر يناسب التركيب ولكن باختلاف الدلالة: «إِنْ أَرَادَ الْخَبْرَ وَلَمْ يَرِدِ الْاسْتِفْهَامُ».

ثم درى أن أبا عمرو كان يهتم بالجانب المعجمي في هذه الظاهرة، فيقدم دلتين لكلمة (بهراً)، وهو يعلم أن الشاعر أراد دلالة واحدة، وهذا يعني الاهتمام بالجانب التعليمي في البحث اللغوي، فهو يعلم أن له تلاميذ يقلون عنه، وكل واحد منهم يمكن أن يختصم بمستوى من مستويات اللغة.

وفي النص تأكيد على أن أبا عمرو يحتج بشعر الاسلايين من

(١) انظر ديوان عمر ابن أبي ربيعة / ج ١ / ص ٣٧ .

(٢) الموشح / ص ٣١٥ - ٣١٧ .

الشمرء، قد رأينا يتابع شمر ذي الرمة، وما هو ذا يصريح بأن شمر ابن أبي ديمة حجة. وبذلك يكون أبو عمرو قد سار على الدرب الذي رسمه ابن أبي إسحاق الحارثي، في الاختداد بشعر الحارثين من الشمرء، ولكن بتأدية لهم والتنبيه على الجمل غير الأصولية في لغتهم. وهكذا نجد علماء النحو يفتحون حدود الاحتجاج الزمانية على مصراعيها. أمّا قول أبي عمرو في ذي الرمة: «وقال أبو عمرو بن الصلاح: إن امرأ القيس أول الشعراء وذا الرمة آخرهم» (١) فإذنا كان في مجال (النقد الشعري) ولم يكن تعديداً لآخر من يحتاج به، جرياً على تصنيف الشعراء في طبقات عند النقاد القدامى.

وقد نسب السيوطي إلى أبي عمرو بعض الملاحظات، التي تعدل على أنه كان يتخذ القياس منهجاً: «حكى أبو عمرو بن الصلاح أن لفظة تيم إعمال ليس مع إلا (حملاً) على (ما) كقولهم: ليس الطيب إلا المسك، بالرفع على الإعمال» (٢). قوله: (حملاً) إشارة واضحة إلى قياس إعمال عمل ليس على إعمال عمل (ما) عند بني تميم.

وقال: «اختلف في التمدى بالهمزة، على أقوال: أحدها: أنه مباح في السلازم والتمدى وعليه المبرد. ثانيها: قياس فيهما وعليه الأخفش والفارسي. ثالثها: قال سيويه: قياس في السلازم مباح في التمدى. ورابعها: قياس مطلقاً في غير باب كليم، وعليه أبو عمرو» (٣).

وهنا نجد أبا عمرو يشمل (حكماً) مطلقاً، يجعله قاعدة تكون مقياساً لطواهر اللغوية المتجددة على متواليها - وقوله: قياس مطلقاً منسوب إلى أبي عمرو بلفظه أو بفهمه، وهو على كتبا الحائرين تأكيد من السيوطي، بأن القياس كان منهجاً علياً عند أبي عمرو ومصاريفه، يعالجون على أساسه الطواهر اللغوية.

(١) تاريخ الأدب العربي / بروكلمان / ج ١ / ص ٢٢٢ .

(٢) معجم سوامع / ج ٨ / ص ٨٠ .

(٣) لسانه / ج ٥ / ص ١٤ .

ومن الأحكام المثلثة التي ظلمها السيوطي عن أبي عمرو قوله في مثل: حبذا الصبر شمة: "وقال أبو عمرو: تمييز مطلقاً" (١). وقد أيد أبو حيان ما ذهب إليه السيوطي: "حبذا زيد ركباً، وحبذا أخوك ماشياً، صبتهما على الحال، وكان أبو عمرو بن العلاء يرى صبه بالتمييز، لأنه يحسن أن تقول: حبذا زيد من ركباً" (٢).

ونحن نلاحظ في ما فسر أبو حيان أن أبا عمرو اتخذ حكمه على أساس من القياس، فهو يميز: حبذا زيد ركباً على حبذا زيد من ركب، فهو قياس تركيب ودلالة، لأن دلالة من على التذكير وعلى استغراق عموم الجنس كانت ميباً (علّة) في اختيار حكم الموقع الإعرابي، وهو التمييز.

ونسب السيوطي إلى أبي عمرو رأياً في تصنيف الأسماء، إلى مشتق وغير مشتق: "فأما جمهور العلماء من أهل اللغة والنظر من الكوفيين والبصريين، مثل الخليل، وأبي عمرو، و... على أن يمحى الأسماء مشتق ويصنها غير مشتق" (٣).

مظاهر القياس في النصوص الصرفية المنسوبة إلى أبي عمرو:

نسب ميبويه إلى أبي عمرو معالجة بعض الضحايا الصرفية، كالمنوع من الصرف، والتعطير، والنصب، والتطية، والتذكير والتأنيث، وتغير الجنس لتغير المعنى.

من ذلك قوله: "وكان أبو عمرو يقول: هذه هند بنت عبد الله، فمن صرف، ويقول: لما كثر في كلامهم حذفوا كما حذفوا: لا أدري، ولم يه، ولم أبل، وغذا، وكل، وأشياء ذلك، وهو كثير" (٤).

(١) هــمـعـالـهـوامـع / ج ٥ / ص ٤٩ .

(٢) تذكرة السجاء / ص ٨٥ .

(٣) الانتباه والمظاهر / ج ٥ / ص ١٤٤ .

(٤) كتاب ميبويه / ج ٢ / ص ٥٠٦ .

نأبوا عمرو يعمل حذف التنوين من هند لكثرة الاستعمال اللغوي،
ويقيمه على (لا أدري) التي حذفنا ياؤها لكثرة الاستعمال، ونلاحظ
أنه يعشد أمثلة كثيرة من الظواهر اللغوية التي أعدها لهذا
القياس، وهذا يعني أنه ينظر إلى اللغة نظرة كلية وهو يبالغ مسألة
جزئية بسيطة، وهذا واضح من قوله: «وهو كثير» مما يدل على
أنه بنى حكمه على استقراء كثير من الظواهر اللغوية التي أثبتت
وجود الحذف في العربية لكثرة الاستعمال.

ومن الظواهر الصرفية التي برز فيها التعليل عند أبي عمرو، ما
ذكره سيويه بقوله:

«وإذا حَقَّرت مرجحان اسم رجل قلت: شريحتين مرقته، لأن
آخره الآن لا يشبه آخر غنجان، لأنك تقول في تمييز غنجان:
غَنَجان ولكنه تدع صرف ما آخره كآخر غنجان كما تدع
صرف ما كان على مثال الفصل إذا كانت الزيادة في أوله، فإذا قلت
إسليت مرقته لأنه لا يشبه الأفضال، فكذلك صرفت هذا لأن آخره لا
يشبه آخر غنجان إذا صرفته، وهذا قول أبي عمرو والتعليل
ويونس» (١).

فلمَّا صرف في مرجحان أنه علم مختوم بألف وثون زائدتين، قلنا
مكسر انتفتت الملة، فصرف لأنه خرج عن قياس غنجان الذي بقي
منوعاً من الصرف بعد التمييز لبناء الملة فيه. وقياس أبو عمرو على
منع الصرف في غنجان، الذي وجدت الزيادة في آخره، على منوع
الصرف في العلم بقول من الفصل إذا كانت الزيادة في أوله، قلنا
خرج عن وزن الفصل صرف، وكذلك مرجحان لما خرج عن قياس غنجان
صرف.

(١) كتاب سيويه / ج ٣ / ص ١٧ -

ويلاحظ في تحليل هذا القياس تداخل الظواهر اللغوية في القياس الواحد، مما يدل على وجود رصيد وفير من الثروة النحوية في المسائل المختلفة، سار العالم يستخرج وجوه الاختلاف والتشابه فيما بينها، مثلما كان يتكفل في قياسه وجوه الاختلاف والتشابه بين الظواهر اللغوية نفسها، قد أصبح أبو عمرو يستخدم الأحكام والقواعد التي تم التوصل إليها، ويكفي بالتمثيل عليها من الظاهرة اللغوية. وهذا يبين كيف تطور القياس إلى قياس على القاعدة، ولكن دون الامتناع عن النموذج اللغوي، الذي صار يظهر على شكل مثال.

ومما ظهرت فيه علة القياس عند أبي عمرو قول ميبويه: «وكان أبو عمرو لا يصرف مياً، يجعله اسماً ثقيلة»^(١). فإذا أطلق الاسم (علماً على مؤنث) فهو ممنوع من الصرف عند أبي عمرو، واتخذ هذا التعليل في صرف (مياً) في بعض النصوص، لأنه يكون حينئذ علماً على مذكر فيصرف، وجعل ميبويه ذلك قاعدة لما شابه ذلك من أسماء: «وسرقت ثياباً وأسداء، لأنه لم يجعل واحداً منهما اسماً للثقة... فأما ثوبه ومباً، فهما مرة للثقتين ومرة للحيين»^(٢).

ومن ذلك أيضاً: «فإن سميت المؤنث بمعرو أو زيد، لم يجز الصرف، هذا قول: ابن أبي إسحاق، وأبي عمرو بن العلاء، فيما حدثنا يونس، وهو القياس، لأن المؤنث أشد صلابة للمؤنث. والأسل عندهم أن يسمى المؤنث بالمؤنث، كما أن أسل تسمية الذكر بالذكر»^(٣).

ولاحظ في هذا النظم وخروج سلسلة السند من العنصر ميبويه إلى ميبويه، فأبو عمرو والعنصر ميبويه مؤسسان في هذا القياس، يظهر فيه حمل ظاهرة لغوية جديدة على أخرى أسيلة لعل بينهما، قوله (إن) دليل على الإمتثال، وعلى أن التسمية لم تحدث بعد ولكنها جائزة.

(١) كسب ميبويه / ج ٢ / ص ٧٥٢ .

(٢) نفسه / ٧٥٢ .

(٣) نفسه / ص ٧٤٢ .

وهذا يوضح أنّ القياس عندهم، وميلته من مسائل تجديد اللغة على أساس أسيل، والقياس هنا عمرو، وزيد علما للمؤنث، والقياس عليه العلم المؤنث، والحكم المنع من الصرف، غلة ذلك أنّ أصل تسمية المذكور للمؤنث وأصل تسمية المؤنث بالمؤنث.

وتقول ميوية (وهو القياس) يعني: الحكم الذي يتمشى مع القاعدة الأصلية التي ثبتت للظاهرة اللغوية. وهنا نجد أن الحصري وأبا عمرو اتّبا هذه القاعدة ولكنها بقيت عرخة للحاكمة اللغوية، حتى ثبتت في النهاية على يدي ميوية، وهذا يشير إلى التتويع المستمر في هذا المنهج العلمي. ومّا يؤكد ذلك مسود هذه القاعدة أمام ضد عيسى بن عمرو الذي تنس قياسا مخالفا فيها على ما تقدّم (١).

ومّا ظهرت فيه غلة القياس كذلك، ما يصرف من الأسماء المشبهة بالأفعال إن سميت بها، فقد: «أزعم يونس: أنّه إن سميت رجلا بحارب من قوله: حارب وأنت تأمر، فهو مصروف، وكذلك إن سميت حارب، وكذلك: حارب. وهو قول أبي عمرو والخليل؛ وذلك لأنّها حيث صارت اسما وصارت في موقع الاسم المجرور والنصب والرفع، ولم تجيء في أوائلها الزوائد التي ليس في الأصل عندهم أن تكون في أوائل الأسماء إذا كانت على بناء الفعل، غلبت الأسماء عليها إذا أقيمت في البناء، وصارت أوائلها الأوائل التي هي في الأصل لأسماء، فصارت بمنزلة حارب الذي هو الاسم، وبمنزلة حارب وتابل، كما أنّ يزيد وتقلب يصيران بمنزلة تنقلب ويميل إذا صارت اسما» (٢).

فإذا كان العلم المتداول من وزن الفعل، مزيدا في أوله بالحروف التي تكون في أوائل الأفعال، فإنّه يمنع من الصرف، وعلمة المنع عند أبي عمرو الطليّة والوزن الخامس بالفعل، فإذا اختلف جادب من هذه الغلة

(١) أنظر: كتاب ميوية / ج ٣ / ص ٢٤٢.

(٢) نفسه / ص ٢٠٦.

المركبة من عتين صرف الاسم، لأنّ الزوائد التي فيه من خصائص
الأسماء. وتظهر في هذا النص فكرة الأصل التي تكاد تلازم الصوص
المنسوبة إلى أبي عمرو، فهناك زوائد الأصل فيها (عندهم) أن تكون
في أوائل الأفعال، كالمهمزة التي في أول أحمد، والياء في أول يزيد،
والثاء في أول تطلب. والأصل في بعض الأوزان أن تكون خاصة بالاسم
مثلما أن الأصل في بعض الأوزان أن تكون خاصة بالفعل.

وبذلك ثبت هذا القياس عند النحويين اللاحقين، لأنه اعتمد
الأصل وبالتالي سار على قياس قول العرب، ولم يثبت قياس عيسى في
هذه المسألة عند سيبويه: «وأما عيسى فكان يصرف ذلك، وهو خلاف
قول العرب، سمعناهم يصرفون الرجل يسمى كعباً» وهكذا سار
التقويم المستمر من العلماء اللاحقين، يتبع قياس الملف، فيؤيد ما
اتفق مع المبادئ الأساسية للقياس، ويرد ما خالفها في شوه ما يستجد
من المعلومات ومن الأصول النحوية التي تثبتت منها اللاحقون.

.....

وقد برز التقويم المستمر لقياس أبي عمرو، في النسب بشكل
جلي، فقد: «حدثنا يونس أن أبا عمرو كان يقول في طيبة: طيبتي، ولا
ينبغي أن يكون في القياس إلا هذا. إذ جاز في أمية وهي مثلية، وهي
أقل من رميتي».

وأما يونس فكان يقول في طيبة: طيبوتي، وفي دمية: دموتي،
وفي رمية: رميتي.

قال الخليل: كأنهم شبهوها حيث دخلتها الهاء بفعلية، لأنّ اللفظ
بفعلية إذا أمكنت العين، وفعلية من بثات الواو سواء ... فلما رأوها
آخرها كآخرها جعلوها إشارات كإشاراتهما، وجعلوا دمية كئيلة،

وجموا كمية بمنزلة فيلة. هذا قول الخليل وزعم أن الأول أقيهما وأخرهما (١). (١)

فلأبر عمرو ذكر الشال الذي يجري عليه القياس، وقد وضع ميويه هذا القياس بقوله: «لأنَّ القياس أن يكون هذا النحو من غير المتعل في الهاء بمنزلة إذا لم تكن فيه هاء ... فهذا الباب يجرونه مجرى غير المتعل» (٢).

أي أنَّ المتعل بالياء مثل (فلبس) أو بالواو مثل (غزو) يقياس في نسبه على غير المتعل سواء ألحقته تاء التأنيث مثل (فلبسة، وغزوة) أم لم تلحق، فيصبح: «فلبسِيَّ وغزَوِيَّ» تماماً كما مثل أبو عمرو.

وقد تتبع الخليل هذه القاعدة، وقارنها بقياس آخر ذكره يونس، وهو قوله في (فلبسة: فلبسِيَّ)، فحاول الخليل تليسل قياس يونس بأنَّ أصحابه حملوا فيلة على فلة، وذلك لأنَّ شكل البناء واحد. ولكنه فضل قياس أبي عمرو، وعدّه (أقيس، وأعرب) أي أنه يتشبه مع القاعدة الأصلية فهو أقيس، ويتشبه مع المسموع من كلام العرب فهو أعرب.

أما ميويه فإنه يردّ قياس يونس، ولا يتعل في هذا الظاهرة إلا قياس أبي عمرو، وهذا يفهم من قوله: «لا ينبغي أن يكون في القياس إلا هذا» إشارة إلى قياس أبي عمرو. وقد ثبت قياس أبي عمرو للدراسة والبحث، فأصبحت قاعدته أسد في قواعد التيسر إلى يومنا هذا.

وهذا التوزيع المستمر، الذي كان يقوم به العلماء اللاحقون لقياس شيوخهم المؤسسين، ينتشر لنا ظاهرة الخلافات النحوية، إذ كان بعضهم يؤيد قياساً لقناعتهم بحكمه وعلته وفيه في الأصل، وكان البعض

الآخر يرد هذا القياس لعدم تناقضه بذلك، ولكن المنهج واحد، فلا يعني اختلافهم في قياس مسألة أنهم مختلفون في مبدأ القياس ومنهجه، بل كانوا جميعاً يعتمدون مبدأ القياس حتى في ردّهم مسألة عن مسائل القياس.

وفي النسب إلى ما كان على حرفين ولحمته الزوائد، يقول سيوييه: (١) «فإن شئت تركته في الإضافة على حاله قبل أن تصيد، وإن شئت حذفّت الزوائد، ورددت ما كان له في الأصل، وذلك ابن، واسم وامت، واثنان، واثنان، وابنة، فإذا تركته على حاله قلت: اسمي، واسمي، وابني، وابني في اثنين واثنين. وحدنا يونس أن أبا عمرو كان يقوله وإن شئت حذفّت الزوائد، ورددته إلى أصله قلت: سموي، وبنوي، وتصديق ذلك أن أبا الخطاب كان يقول: إن بعضهم إذا أضاف إلى أبناء فارس قال: بنوي، وزعم يونس أبا عمرو زعم أنهم يقولون: ابني، فيتركه على حاله».

ففي هذه المسألة يعتمد سيوييه رأي أبي عمرو ويؤيده بخبر يونس، فينسب إلى الكلمات المذكورة (ابن، واسم، ٠٠) على لفظها، ويجيئ أن يرة إلى الأصل فيجد إليها الواو الذي حذف منها، ويعتمد في ذلك خبر أبي الخطاب، وبذلك يصل العلماء في حركة عليقة متنامية، إلى حكم نهائي ثبتته سيوييه في كتابه.

ومثل ذلك تبهم قياس أبي عمرو في النسبة إلى (حيّة وليّة) فابو عمرو كان يقول: حيّي وليّي، ولكن الخليل استعمل قول العرب في حية بن بهدلة (حييوي) وكان تعليله لذلك أن الياء الثانية قلبت واوا كراهية أن تجتمع الياءات، وحركت الياء الأولى بالفتح، لأنّه لا تثبت وقبلها ياء ساكنة، أمّا ليّة فإنّ الياء الأولى فيها ردت إلى الأصل، بالإضافة إلى التعليل السابق في حيّة فصار كوي، وقد اعتمد سيوييه قياس الخليل وتعليله، لأنّه اعتمد لغة العرب المتداولة، وأصل قياس

(١) كدب سيوييه / ج ٢ / ص ٢٦١

(٢) نفسه / ص ٢٤٥

أبي عمرو وإن لم يردّه، تحفظا لأنه يعلم أنّ أبا عمرو ما كان يفتد
قياسا دون أن يكون له أساس من لغات العرب، ولكن يبدو أنها لغة
قليلة الاهتمام، ولذلك لم يذكرها.

.....

وفي التصير كان أبو عمرو: "يقول في حُبَارَى: حُبَيْسرة،
ويجعل الهاء بدلا من الألف التي كانت علامة للتأنيث"، ويلاحظ أنّه
قلب الألف الزائدة الأولى ياء وأدغمها ياء التصير، وجعل تاء
التأنيث المربوطة بدلا من ألف التأنيث.

وقد جعل سيويه لهذا الاسم الثلاثي الذي فيه زائدتان ياء بدأة
بكلمة: قُلُوسَوَة قماش تصيرها (قَلَيْسِيَّة، وقَلَيْسِيَّة) على جمع التكثير
ثلاثين، وقدام، ونسب هذا القياس للغيل، ثم قاس عليها
(حنطى) التي فيها حرفان للزيادة وفيهما الحاق الثلاثي بالخماسي فقال
فيها: (حَيْط، وحَيْيْط). ثم قاس على ذلك حُبَارَى: "إن شئت قلت:
حَيْسرى كما ترى، وإن شئت قلت حَيْسرى" (١).

والقياس الذي اتخذه أبو عمرو، راعى معنى التأنيث، فثبت
اتاء. لكنّ الغليل وسيويه وجدوا أنه يخالف القاعدة التي
التزموا بها في قياسهما، وذلك أنّ الخماسي يصير قياسا على
تكثيره، ومع هذا فإننا نجد سيويه قد عرّض قياس أبي عمرو
دون أن يسدر عليه حكما. وفي احتشادي أنّ أبا عمرو كان صاحب
فكرة ردّ المحذوف، فكان يقول في (هار: هَوَيْسِر، ومينت: مَوَيْسِت،
رشاك: شوَيْك) (٢) كأنه يصغر (هائر، ومانت، وشائك) فإذا كان يرد
هذه الزوائد في التصير وليس لها أثر في الجنس، فمن باب أولى أن يرد
حرف التأنيث من أجل دلالة العنوية.

(١) كتاب سيويه / ج ٣ / ص ٤٣٦ .

(٢) همع الهوامع / ج ٦ / ص ١٢٧ .

وقد رَدَّ ميبويه قياس عيسى بن عمرو في تفسير (أحوى) فقال ميبويه: «وَأَمَّا عِيسَى فَكَانَ يَقُولُ: أَحْيَى وَيَصْرِفُ. وَهُوَ خَطَأٌ» (١) ولم يجز قياس أبي عمرو: «وَأَمَّا أَبُو عَمْرٍو فَكَانَ يَقُولُ: أَحْيَى وَلَوْ جَازَ هَذَا لَقَلَّتْ فِي عَطَاءٍ: عَطِيٌّ لِأَنَّهُا يَاءُ كَهَذِهِ الْيَاءُ، وَهِيَ بَعْدَ يَاءٍ مَكْسُورَةٍ» (٢). ولكن ميبويه أَيْدَ قِياسَ يُونُسَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: «وَأَمَّا يُونُسُ فَقَوْلُهُ: هَذَا أَحْيَى، كَمَا تَرَى، وَهُوَ الْقِيَاسُ وَالصَّوَابُ» (٣).

وهكذا نجد ميبويه دائماً يتناول آئسة العلماء، يقارن بعضها ببعض، ويستعرض حلة كل قياس، ثم ينظر في الأحكام التي توسلوا إليها، ويعرض كل ذلك على ما تحصل إليه من كلام العرب، ومن القواعد الثابتة التي سارت صلبات اتفق عليها جمهور النحاة، وبالتالي فإنه يختار منها حكماً نهائياً، أو يسدر حكماً جديداً إذا لم تثبت تلك الآئسة للحاكم المذكورة.

وتشير بعض النصوص المتقولة عن أبي عمرو، إلى أنه سار بمالج الظواهر اللغوية، متمملاً أساليب متطورة من التجريد والرموز، وصار يتخذ أحكاماً منطقية في أسامها في محاكمة الأبيّة والتراكيب، وأخذ يستخدم صلبات استقرائية يستند إليها في الوصول إلى الحكم: «وَأَمَّا مُوسَى فَاسْمُ رَجُلٍ قَالَ أَبُو عَمْرٍو بْنُ الْمَدَنَةِ: هُوَ أَيْضاً مُنْقَلَبٌ بِدِلِيلِ انْصِرَافِهِ بَعْدَ التَّنْكِيسِ، وَفُلْسٌ لَا يَنْصَرِفُ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَقَالَ أَيْضاً: إِنَّ مُنْقَلَبَ أَكْثَرٍ مِنْ فُلْسٍ، فَفُلْسٌ الْأَعْجَمِيُّ عَلَى الْأَكْثَرِ أَوَّلَى وَهُوَ مَنْزُوعٌ؛ لِأَنَّ فُلْسًا يَجِيءُ مُوَشَّحًا لِكُلِّ أَفْعَلٍ تَغْيِيلٍ، وَمُنْقَلَبٌ لَا يَجِيءُ إِلَّا مِنْ يَبَابٍ أَفْعَلٍ يَفْعَلُ، فَهُوَ عِنْدَهُ لَا يَنْصَرِفُ لِلْمَجْمَعَةِ وَالْعَلِيَّةِ وَيَنْصَرِفُ بَعْدَ التَّنْكِيسِ كَعِيسَى» (٤).

قوله: (يَبَابٌ أَفْعَلٌ يَفْعَلُ، وَمُنْقَلَبٌ، وَفُلْسٌ، وَأَفْعَلٌ التَّغْيِيلُ) يدل على أن التبريد صار يتخذ شكل التجريد والرمز، وهو توجه إلى

(١) كتاب ميبويه / ج ٢ / ص ٤٧٢ .

(٢) نفسه / ص ٤٧٣ .

(٣) نفسه / ص ٤٧٣ .

(٤) شرح شافية ابن الحاجب / ج ٥ / ص ٣٨٤ .

استعمال المنهج الرياضي في معالجة المسائل التحويية.

ومن المسلمات التي استخدمها قوله: "وَقُلِّي لَا يَنْصَرَفُ عَلَى كُلِّ حَالٍ" و: "إِنَّ مُعْجَلًا أَكْثَرَ مِنْ قُلِّي".

وهذه المسلمات التي أخذت بيعة تجريدية، كانت حجة لاستقراء متواصل من العلماء المعاصرين والسابقين.

وقد رتب عليها قياما منطيقا بقوله: "فمفصل الأعجمي على الأكثر أولى وهو منسوع". ومع هذا فإن هذا القياس المنطقي يتشظى مع أساس المنهج الذي اعتمد. كل العلماء إلى هذا الوقت وهو بناء الحكم على أساس المفرد.

واحتد لهذا القياس عتبن اختارهما من المسلمات الاستقرائية التي يتفق عليها جمهور النحاة: "لَا تَقُلِّي يَجِيءُ مَوْشَا لِكُلِّ أَفْصَلِ تَفْطِيلٍ، وَمُفْصَلٌ لَا يَجِيءُ إِلَّا مِنْ بَابِ أَفْصَلِ يَنْفَلٍ".

وبذلك استطاع أن يصدر حكمه النهائي، بعد هذا الأملوب من الملاج التحليلي: "فهو عند لا ينصرف". والملة: للمجمة والطلية و"ينصرف بعد التنكير".

وقد ظل العلماء اللاحقون صومسا كثيرة، تعدل على أن أبا عمرو عالج مسائل الإعلال والإبدال والإدغام بالأملوب الذي تقدم (١).

وأصبحت ظاهرة التتويع المتبر منهجا لدى العلماء، فهم لا يُقرُّون إلا ما يثبت للبحث والدراسة، ويتلوه مع العقائيق اللغوية، ويُخبِّهون إلى المسائل التي لا تثبت للبحث، أو ينفون إليها ما تضمن منها، أو يصوّبون ما فيها من خطأ أو خلل، مثال ذلك: (٢)

(١) بطر مثلا. شرح المعمل / ج ١٠ / ص ٢٥ ، ٥٠ ، ومع الهوامع / ج ٦ / ص ٢٢ ، وعشصب /

ج ٧ / ص ١٠١ .

(٢) شرح المعمل / ج ٥ / ص ٧٤ - ٧٥ .

«قال الجرمي: معنا أبا عبيدة يقول: سمعت أبا عمرو بن
العلاء يقول: إذا أرادوا المعروف قالوا: له عندي أياد، وإذا أرادوا
جمع اليد قالوا: أيده، فذكرت ذلك لأبي الخطاب، قال: ألم يسمع أبو
عمرو قولك عندي؟

سأعها ما تأملت في أيا دينا وأماقنا إلى الأعناق» (١)

يدل هذا النص على التابعة المستمرة لما يصدر عن العلماء،
فيتناوله تلميذهم وماسرهم بالتحليل والدراسة، ولكن عليهم هذا لا
يسلم هو الآخر من التوهم أيضا، دليل ذلك أن بعض العلماء الصمروا
لرأي أبي عمرو فأوردوا للشاهد السابق رواية أخرى.

سأعها ما بنا تيين في الأيد ي وأماقنا إلى الأعناق

وبذلك يطل المتدلل بالبيت.

(١) شرح المفصل ج ٢ حاشية ص ٧٤ ، ومبناه البيت المذكور لعدي بن زيد العبادي .

المقيس عليه عند أبي عمرو:

أ- الشعر:

كان أبو عمرو يرتكز في قياسه على فسوة لهوية واسمة، اكتسبها في شبابه الذي كثر به لجمع أشعار العرب وشرحها، وأجراء الملاحظات اللغوية عليها. (١)

ويستفاد من الأخبار المنسوبة إليه، أن توجهه لحفظ الشعر وروايته، كان أميل من توجهه إلى حفظ القرآن الكريم وقراءته، فقد روى أبو عبيدة أنه قال في تسيده عرشها عليه ابن مئذر: «دعني من هذا، فإني قد تشاغللت بحفظ القرآن عن هذا». (٢)

وقد حاول أبو حسان أن يربط بين مفهوم أبي عمرو للفصاحة، وبين حديث الأحرف السبعة: «عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: ينزل القرآن على سبعة أحرف، أو قال: سبع لغات، منها خمس بلغة العُجُن من هوازن، وهم الذين يقال لهم عينا هوازن، وهي خمس قبائل أو أربع منها: سعد بن بكر، وجشم بن بكر، وشمر بن معاوية، وثقيف. وقال أبو عمرو: الفصح العرب؛ عليا هوازن، ومغلي تميم». وفي اعتقادي أن هذا النص ليس فيه تحديد للقبائل التي تؤخذ عنها اللغة، بقدر ما يدل على تأكيد أبي عمرو، بأن لغة القبائل المذكورة تتناسب مع قياس العربية أكثر من غيرها، ولا ينفي ذلك فصاحة غيرها من قبائل العرب عند أبي عمرو.

ومما يؤكد ذلك: أنه كان يفضل المفردات الفريسة والأساليب النادرة لبعض القبائل ولا يحكم بأنها غير فصيحة، فقد حكى عن أبي عمرو: «قال: لغة كنانة نعيم بالكسر، وربما أبدلوا الحاء من العين

(١) أنظر: تاريخ الأدب العربي / بروكلمان / ج ٧ / ص ١٢٩ .

(٢) موشج / ص ٢٠٥ .

قالوا: «نَجَم»، فبمدها فيحة ويطلبها موتيا: «لأنها تليها في المخرج» وهي أخذت من العين لأنها أقرب إلى حروف النجم، حكى ذلك الضر بن شيل^(١). وقد سرح أبو حيان بأن هذه اللغة فيحة كما فهم ذلك من نسر أبي عمرو: «نسم: الفح في العين والكسر لقان فيحتان»^(٢).

ونقل أبو عمرو لغة بني حنظلة في إبداء الجيم من يساء النسب، ما يدل على أنها عند فيحة على قتلها وتدرتها. «وقال أبو عمرو بن السلاء: قلت لرجل من بني حنظلة: من أنت؟ قال: قَيْيَج. قال: قلت: من أيهم؟ قال: مُرَج، يريد: قَيْيَجِي، ومُرَيَّي»^(٣).

وما يدل على اهتمام أبي عمرو بمفردات العربية، وشابهته لأبنيتها وحركات بنائها ودلالاتها: أنه فرح عندما سمع أعرابيا يقول (فُرْجَة) بفتح الفاء، تماما مثلما فرح بنبا وفاة الحجاج، وبين الأسعس أنها بالفتح (من الفُرَج) ومن النسم (فُرْجَة) الحانط ونحوه^(٤).

ونجد يفسر بين صرف الفحول وسرف الإثاك: «لأن سرف الفحول من النشاط، وسرف الإثاك من الإعياء»^(٥).

وإن يقال للبصر «جوت جوت إذا دعوته للماء» وكان أبو عمرو يقول: «إذا أدخلت عليه الألف واللام ذهبت منه الحكاية»^(٦).

وكان أبو عمرو خيرا بالثمر والشمراء، فهو يوازن بين كسار الشمراء موازنة الخير بلتهم وأما بينهم التمييزية، «فأبو حية النيسري أشمر في عظم الثمر - عند - من الراعي»^(٧) و«أما يسلح زهير أن يكون أجيرا للناقة»^(٨) و«أوس بن حجر أشمر من زهير»^(٩).

(١) تذكرة النحاة / ص ٤٤٢.

(٢) سرف مدحه الإعراب / ج ١ / ص ١٧٦، وانظر - المصنف في الصرف / ج ١ / ٢٥٢ - ٢٥٤.

(٣) شعرات الذهب في أخبار من ذهب / ج ١ / ص ٢٨.

(٤) الموشح / ص ٥١ - ٥٢.

(٥) شرح المعمل / ج ٤ / حاشية ص ٨٢.

(٦) الموشح / ص ٧٥٠.

ولكنّ النابغة طأ منه^(١) .

وهو يعرف أخبار الشعراء وخفاياهم، فالطرماح يكتب ألفاظ التبييض ويدخلهما في شعره^(٢) . والفرزدق يسرق بيت التلمس لأن ضوآل الشعر أحب إليه من ضوآل الإيس^(٣) . وهو يتبع أخبارهم في مجالسهم: «سمعت أبا عمرو بن الصلاء يقول: أربعة من الشعراء غلبوا بالكلام، منهم الأعشى ٠٠٠، ونابغة بني جعدة ٠٠٠، والأخطبيل ٠٠٠٠، وفخالة بن شريك^(٤) (٤)» .

وكان يصدر عليهم أحكاما، ما أحد أحب إليّ شعرا من لييد بن ربيعة، لذكرك الله، ٠٠٠ وعدي بن زيد في الشعر مثل سهيل في الكواكب، يمارسها ولا يجري مجراها^(٥) .

وقد شهد ذو الرمة لأبي عمرو بآفته مفرد في علمه، وكان تلاميذه يحرصون محفوظاتهم من شعر الشعراء بين يديه، وبرز من بينهم في هذا المجال الأسامي وأبو عبيدة^(٦) .

خلاصة ما في القول أنّ أبا عمرو كان حنفا بلغة الشعراء كدامي ومعاشرين يروي أشعارهم، وينسرها، ويبين ما فيها من ملاحظات لغوية لتلاميذه، وكان هذا الجانب من لغة العرب هو الأساس الذي اعتمد في قياسه، يقيس على أساسه الظواهر اللغوية المشجدة . أمّا الجانب الثاني فكان يتمثل في قراءة أبي عمرو .

(١) الموشح / ص ٥٩ .

(٢) نفسه / ص ٢٢٥ .

(٣) نفسه / ص ١٢٢ .

(٤) نفسه / ص ٦٤ - ٦٥ .

(٥) (١٥) - (٦) نفسه ص [١٠٠، ٨٩ ، ١٠] ، [٥١ - ٥٢ ، ٢٨٢ - ٢٨٣] .

ب- القراءة:

توصل أبو عمرو إلى بعض الملاحظات الصوتية من بعض القراءات التي اختارها، من ذلك قوله: (١) «فليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان متحقتا، ومن كلام العرب تخفيف الأولى وتحقيق الثانية، وهو قول أبي عمرو، وذلك قوله: «لقد جا أشرافها» (٢)؛ و: «يا زكريا إنا نبشرك» (٣)».

وقد اعتمد سيويه هذه الملاحظات قماش عدم تحقيق الهمزتين في كلمتين، على لغة أهل العجاز التي لا تحقق الواحدة، وعلّة هذا التماس الاستثقال: «واعلم أن الهمزتين إذا اتتا وكانت كل واحدة منهما من كلمة، فإن أهل التحقيق يخطئون إحداهما ويستثقلون تحقيقهما... كما امتهل أهل العجاز تحقيق الواحدة» (٤).

ويلاحظ في النص أن أبا عمرو امتشهد بالقراءة على صحة ما توصل إليه من كلام العرب، وهذا يعني أن هذه النيات من لغة العرب كانت مجرعة لديه حول هذه الظاهرة، مما جعل القراءة تساعد في إصدار حكم منطقي عليها.

ويتضح ذلك من قول سيويه في ظاهرة (الاختلاس) الصوتية: «وأما الذين لا يشبهون فيختلسون اختلاصاً، وذلك قوله: يطرهها، ومن مأمئك، يسرعون اللفظ، ومن ثم قال أبو عمرو: «إلى بارئكم» (٥)».

فهو يمرض أمثلة من كلام العرب في هذه الظاهرة، ويستشهد عليها بقراءة أبي عمرو. وقد عرض أبو حيان هذه الظاهرة على شكل قياس: إذ قياس تمكين الكسرة الثانية في كلمتين مثل: إلى بارئكم على

(١) كتاب سيويه / ج ٢ / ص ٥٤٩ .

(٢) سورة محمد، آية ١٨

(٣) سورة مريم / آية ٧ .

(٤) كتاب سيويه / ج ٢ / ص ٥٤٩ .

(٥) نفسه / ج ٤ / ص ٢٠٢ .

تسكين الكسرة الثانية في كلمة واحدة مثل: إبل: وذلك إجراء للمنضّل من كلمتين مجرى المتّصل من كلمة، فآته يجوز تسكين مثل إبل: فأجرى المكسوران في بارئكم مجرى إبل: (١).

وذكر اليوطي أنّ أبا عمرو: «حكاه عن لغة تميم، وخرّج عليه قراءة: «ويموتهن» (٢)، يسكون التاء، و: «ورمنا» (٣) يسكون اللام. «فكتبوا إلى بارئكم» (٤) و: «مكر السي» (٥) و: «وما يشرككم» (٦) و: «يامرؤكم» (٧) يسكون أواخرها» (٨).

وقد استشهد سيبويه بقراءة أبي عمرو لأبواب ظاهرة (المافلة) في العريضة بين الهمزة والياء والواو، فإذا جاءت الهمزة مائنة وقبلها حمة تقب واوا، وقامها على الواو الساكنة إذا كانت مسبوقه بكسر قلبت ياء لجانبة الكسرة، وكما قلبت الياء الساكنة واوا لجانبة الضمة قلبها مثل: موقن، ومومر، ومونس، ومويس «وزعموا أنّ أبا عمرو قرأ: «يا صالحيتنا» جعل الهمزة ياء ثم لم يقلبها واوا... وهذه لغة خفيفة؛ لأنّ قياس هذا أن تقول: يا غلامو جيل» (٩).

وأوضح أبو حيان: «أنّ أبا عمرو أبدل الهمزة واوا لضمة حاء صالح» (١٠). وبذلك كانت قراءة أبي عمرو تجري على ما ذكره سيبويه بأنّه القياس. أمّا اللغة التي حقنها سيبويه، فيبدو أنّها لغة ما أحبّ أبو عمرو أن تدرس، خاصة وأنّ هناك قراءة ثبتت سحتها.

وقد استدل أبو عمرو عليه بالقرائن، فأبرز في قراءته ظاهرة الحذف في العريضة، من ذلك حذف تاء التانيث من الاسم، فقد نسب إليه سيبويه: «وكان أبو عمرو يقرأ: «خاشعا أبارهم» (١١) وقياس ذلك على حذف تاء التانيث من الضل في مثل قولنا: ذهب شاؤك، وقوله تعالى: «فمن جاءه موعظة من ربّه» (١٢).

-
- (١) البحر المحيط / ج ١ / ص ٢٠٦، وهو يردّ على المبرد الذي قال: قرأه أبي عمرو هذه «لحن».
- (٢) البقرة / آية ٢٨٨.
- (٣) جمع الهوامع / ج ١ / ص ١٨٢.
- (٤) سيبويه، الكتاب / ج ٤ / ص ٢٣٨.
- (٥) أبو حيان - البحر المحيط / ج ١ / ص ٢١٠.
- (٦) كتاب سيبويه / ج ٢ / ص ٤٢، سورة القلم / آية ٤٢.
- (٧) سورة الماعز / آية ٤٤.
- (٨) سورة البقرة / آية ٢٧٥ / وانظر: كتاب سيبويه / ج ٢ / ص ٤٢.
- (٩) البحر المحيط / ج ١ / ص ٢٠٦، وهو يردّ على المبرد الذي قال: قرأه أبي عمرو هذه «لحن».
- (١٠) البقرة / آية ٢٨٨.
- (١١) سورة السائدة / آية ٢٢.
- (١٢) سورة البقرة / آية ٥٤.
- (١٣) سورة فاطر / آية ٤٣.
- (١٤) سورة لاعم / آية ١٠٩.
- (١٥) سورة البقرة / آية ٦٧.

وقد رأى الخليل بلآن حذف التاء في هذه الأسماء مقيس على المؤنث الذي لا يشاركه المذكر في الفعل: «تقولك: محسن للقطاة» وتقولك: «مرشح» التي بها الرقاع^(١) (١) . ويتن أن الكائنات تعامل معاملة المذكر إذا أريد أنها في طاعتها لله بمنزلة العاقل الذي يبصر، تقول: تعالى: «كُلْ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ» (٢) و«رَأَيْتَهُمْ لِي مَاجِدِينَ» (٣) و: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ» (٤) .

وهكذا نجد أن هذه القراءة كانت عاملا في دراسة جوانب التذكير والتأنيث بشكل أشمل لهذه الظاهرة .

ومن مظاهر الحذف في قراءة أبي عمرو، حذف ياء التكلم عند الوقف: «وذلك قوله: هذا ضلج» وأنت تريد: هذا غلامي. وقد أمقن، وأنت تريد: أستاذي، وأمقني، لأنني اسم. وقد قرأ أبو عمرو: «فيقول ربي اكرمين» (٥) و«ربي أهانين» (٦) على الوقف^(٧) .

وقد رتب سيبويه على هذه القراءة قياسا، إذ قام حذف هذه الياء على حذف ياء قاضي، وعلة هذا القياس عنده: «لأنها ياء لا يلحقها التنوين على كل حال، فشبهوها ياء قاضي، لأنها ياء بعد كسرة ساكنة في اسم» (٨) . وجعل تركها في الوقف: «أقيس وأكثر» (٩) . فقوله: أقيس تشبيها مع القاعدة، وقوله أكثر إشارة إلى شيوع الاستعمال اللغوي .

وهذا يعني أن قراءة أبي عمرو بحذف الياء في الوقف كانت إحياء لهذه اللغة وحفظا لها من الاندثار، وقد تبين لنا في قراءة: «يا صالحيتنا» أنه ذكر القراءتين، فهو يعلم القراءة التي تتشبه مع القياس، ولكنبه ذكر بالقراءة الأخرى مع أن لفظها قليلة، وما كان ذلك إلا لحفظها ولبيان أنها نصيحة بدليل موافقتها للقراءة الموثوقة .

(٦) سورة فجر / آية ١٦ .

(١) كتاب سيبويه / ج ٢ / ص ٤٧ .

(٧) كتاب سيبويه / ج ٤ / ص ١٨٥ - ١٨٦ .

(٢) سورة الأنبياء / آية ٢٣ .

(٨) نفسه / ص ١٨٥ .

(٣) سورة يوسف / آية ٤ .

(٩) نفسه / ١٨٥ .

(٤) سورة النمل / آية ١٨ .

(٥) سورة العنكبوت / آية ١٥ .

وحي عمرو قراءة أبي عمرو عالج ميبويه بعض القضايا التركيبية؛ من ذلك أن ميبويه أسدر حكما مطلقا على أن خيسر الضم لا يكون إلا بين المعرفتين؛ فلم تصر ضلا إلا لمعرفة كما لم تكن ومنا ولا بدلا إلا لمعرفة^(١)، وتبعه السيرافي ذلك: «وإنما يكون هو، وهما، وهم، وما أشبه ذلك زوائد بين المعرفتين، وما قاربهما من التكررات»^(٢). ومع أن أبا عمرو رد قراءة: «هؤلاء بناتني هن أظهر لكم»^(٣) بالنصب، وآى لعنا، إلا أن ميبويه اعتمد لفظة أهل المدينة في هذه القراءة، وجمع: «أظهر لكم» بمنزلة المعرفة: «وإنما أهل المدينة فينزلون هو ما هنا بمنزلة بين المعرفتين، ويجعلونها فصلا في هذا الموضع»^(٤).

وأما قوله: «فزعم يودسر أن أبا عمرو رأى لعنا»^(٥) فإن رأي أبي عمرو هذا لا يلزم ميبويه، بل نجد ميبويه يستفريه: «يقول: لعن، وهو رجل من أهل المدينة»^(٦).

وكان ميبويه أكثر دقة من المبرد في علاج هذه القراءة، فصح أن المبرر نقل القاعدة نقلا صحيحا كما تقدم، فإنه تابع أبا عمرو في رد القراءة: «أما قراءة أهل المدينة «هؤلاء بناتني هن أظهركم» فهو لعن فاحش، وإنما هي قراءة ابن مروان، ولم يكن له علم بالمريية»^(٧) مع أن السيرافي أثبت أن هذه القراءة صحيحة، وأنها بالإضافة إلى ذلك تتناسب مع القاعدة^(٨).

وقد قرأ أبو عمرو: «فأصدق وأكون من السالحين»^(٩) فانتصب (فأصدق) في جواب الامتنهام: «هذا آخرتني» وجعل (أكون) مملوفا عيها بالنصب، وقال أبو عمرو: «وأكون من السالحين، وذهبت الواو من الخط كما يكتب أبو جاد (أبجد) هجاء»^(١٠). فكانت قراءته على قياس قاعدة المطسفة.

-
- (١) كتاب سيبويه / ج ٢ / ص ٣٩٦ .
 (٢) بمقصب / ج ٤ / ص ١٠٣ .
 (٣) سورة هود ٧٨ .
 (٤) سيبويه / ج ٢ / ص ٣٩٦ .
 (٥) نخسه / ٣٩٦ .
 (٦) نفسه / ص ٣٩٦ .
 (٧) المقصب / ج ٤ / ص ١٠٥ .
 (٨) سيبويه ، مكتب / ج ٢ / حاشية ص ٣٩٦ .
 (٩) سورة الصافات / آية ١٠ .
 (١٠) معارج القرآن / ج ٢ / ص ٢٥٩ .

ولكن ميبويه ذكر الآية برواية الجزم، وعرض هذه القراءة على الخليل، فقصرها على (التوهم): «لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزءاً ولا فاء فيه، تكلموا بالثاني، وكانهم قد جزموا قبله، فليس هذا توهموا هذا» (١).

ومن القراءات التي عزاها أبو عمرو للزيادة والتضامن في الخط والكتابة: «إذ هذان لساحران» (٢): «قال أبو عمرو وعيسى بن وهب: إن هذين لساحران، في اللفظ وثقب (هذان) كما يزيدون ويشعرون في الكتاب، واللفظ موافق» (٣).

وفي اعتماد علي أن ردة أبي عمرو لهاتين القراءتين يدل على أنه لم يسمع شيئاً من لحيتهما، فعملهما على الخطأ في النقل عن الكتابة، واعتماد بقية القراء البينة هاتين القراءتين (بجزم أكن) وبسألنا (هذان) دليل على وجود هاتين اللغتين وإن لم يسمع بهما أبو عمرو، وغير دليل على ذلك أن تلميذه أبا الخطاب أفاد بأنه قوماً من العرب، يعاملون الثني بالألف في أحواله الإعرابية الشوك: «وزعم أبو الخطاب أنه سمع قوماً من كنانة وغيرهم يرفضون الاثنين في موضع الجر والنصب» (٤).

ويبدو أن ميبويه لم يتنح بتخريج أبي عمرو؛ لذلك لم يذكر اسمه مع القراءة لأن اختيار أبي عمرو في قراءتها كان يتناسب مع القاعدة الأم، وهي القاعدة البسيطة التي توجب نصب اسم إذا، وأن يكون المعلوم على المنسوب منصوباً، وهما القاعدتان اللتان قماش على أسامهما أبو عمرو، مما يدل على أنه كان يحيل على الأصل إذا ثبت عليه، انظر أهر.

ومما أثير عن أبي عمرو أنه كان في قراءته مماثل بين السلام

(١) كتاب ميبويه / ج ٢ / ص ١٠١ .

(٢) سورة طه / آية ٦٣ .

(٣) مدار انقار / ج ٢ / ص ٢١ .

(٤) نفسه / ص ٢١ .

والثناء، وبين والثناء، فيدغم في: «هل تؤمنون» (١) فيقرأ: «تؤمنون»، و: «هتوب» (٢) وقد رأى البدر أن التبيين في (هل توب) أحسن: «لأن الثاء والثناء لا تفرقان من الهمزة كقرب الراء» (٣).

وإذا لاحظنا أن هاتين الهمزتين في القراءتين المذكورتين مرقعتان، علما أنهما اختار قراءته المائلة في الترتيق بينهما وبين التاء والثناء، مع أن الهمزة مجهولة وهما سوتتان مهموستان (٤).

وجوز أبو عمرو المائلة بين الراء والهمزة قرا: «يفسر لمن يشاء» (٥) ر: «يفسر لكم» (٦)، ومع أن السيوطي قال بأن يعقوب الحنبري، واليزيدي، والكماني والفسراء وأبو جعفر الرؤاسي جوزوا هذا الإدغام (٧)، إلا أننا نجد ابن جني يدفع ذلك: «فأما قراءة أبي عمرو: «يفسر لكم»، بإدغام الراء في الهمزة فمرفوع عندنا، وغير مصرود عند أصحابنا، وإنما هو شيء رواه القراء، ولا قوة له في القياس» (٨).

فإذا علمنا أن السواء واللام في هذه القراءة يشتركان في الترتيق والجهر وأنهما لثويان (٩)، تبين لنا أن قياس أبي عمرو في هذه المسألة أدق من قياس ابن جني، فإن هذه الصفات المشتركة تجمع المائلة بينهما ممكنة، وبذلك تقسّم لنا قراءة أبي عمرو خدمة جليلة، إذ تدفع علماء الأسس والنحو، لدراسة جواهر الظاهرة اللغوية موتيا بالإضافة إلى دراسة جوابها الأخرى.

ومما يستدل على أنهما عمرو يدرس الظواهر الصوتية في حروف القراءة قول ابن جني: «عن أبي عبيدة قال: سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول: «لم يتسن» (١٠) لم يتغير، وهو من قوله تعالى: «من حيا مشنود» أي متغير، قلت له: «لم يتسن من ذوات الياء، و«مسنود» من ذوات الضميمة، فقال: هو مثل: «تطقت» وهو من

-
- (١) سورة الأعلى / آية ١٦، (٥) سورة الفتح / آية ١٤.
 (٢) سورة المطففين / آية ٣٦، (٦) سورة الأحقاف / آية ٣١.
 (٣) المقتضب / ج ١ / ص ٢٥٢، وكتب سيبويه / (٧) مع سوامع / ج ٦ / ص ٢٩٩.
 (٨) سر صناعة الأعراب / ج ١ / ص ١٩٣، (٩) انظر: دراسة الصوت السعوي / ص ٢٢٤.
 (١٠) البقرة / آية ٢٥٩، (٩) دراسة صوت السعوي / ص ٢٧٠ - ٢٧١.

اللقن. وأسلمه على هذا القول: «لم يتسن» ثم قلبت النون الأخيرة
 بباء مرياً من التضمين، فسار (يتسنّي) ثم أبدلت الياء ألفاً فسار
 يتسنّي، ثم حذفت الألف للجزم فسار: «لم يتسن» (١).

وفي هذه الدراسة الصوتية يتضح المنهج العلمي الذي كان
 سائداً، وهو تفسير اللغة باللغة، والقرآن بالقرآن، وقياس الظاهرة على
 ظاهرة ثبت فهمها، أو ثبتت قواعد القياس فيها (فيتسنّي) مأخوذ من
 (منون) مثلها أخذ (تظنّي) من (مظنون) أي أنّ كلا منهما من مصدر
 واحد وأن اختلاف البناء النهائي لاختلاف الدلالة واختلاف التركيب،
 وهذه إشارة إلى أنّ هذه اللغة اشتقاقية، فلا بد عند أبي عمرو من
 معرفة المصدر وهو الأصل لمعرفة الدلالة العاصمة، والاختلافات الصوتية
 تنجّت عن التغير الذي طرأ على الأبنية لتؤدي دلالات جديدة. وللتخذ
 مواقع إعرابية جديدة في التركيب اللغوي.

ولذلك نجد اللغوي يتبّع الظواهر الصوتية، وتغيراتهما في
 شوء الأصل، فتتضح الزيادة ويتضح الحذف، الذي يجري على
 أساس المقابلة والبقاينة بين الأصل والفرع. وقد رأينا هذا
 واضحاً عند عبد الله بن أبي إسحاق، فلا غرابة إذن أن نرى تطوره
 ونشج المنهج فيه على يدي أبي عمرو.

(١) اسطر ٠ شرح لمعمل / ج ١٠ / ص ٢٥٠.

الفصل الثالث (مرحلة التوسيع)

أ- القياس في النصوص المنسوبة إلى أبي الخطاب محمد
الحسين بن محمد الحسين، الأخفش الأكبر.

ب- القياس في النصوص المنسوبة إلى يونس بن حبيب

التياس في النصوص النوبية إلى الأخصش الأكبر (١)

أ- في اللغات:

نقل سيوييه عن أبي الخطاب بعض المفردات المربية التي تختلف في بنائها، أو في حركاتها عن المألوف فيها، ومبي هذه الأبنية (لغات)، فكان يستبي قبائلها تارة، ويكتفي بنسبتها إلى (العرب) تارة أخرى، من ذلك: «أقول بعض العرب في أقي: هذه أقي، وفي خلي: هذه خلي، وفي شلي: هذه شلي، فإذا وصلت سيرتها الفاء، وكذلك كل ألف في آخر الاسم. حدثنا الخليل وأبو الخطاب أنها لغة لفرارة وناس من قيس؛ وهي قليلة، فأما الأكثر الأعرف فإن تدع الألف في الوقف على حالها، ولا تبدلها ياء... وأما طيء فزعموا أنهم يدعونها في الوصل على حالها في الوقف، لأنها خفيفة لا تحرك، قريبة من الهمزة. حدثنا بذلك أبو الخطاب وغيره من العرب؛ وزعموا أن بعض طيء يقول: أقيمو، لأنها أبين من الياء، ولم يجئوا بغيرها لأنها تشبه الألف في سعة المخرج والمدا» (٢).

يلاحظ من النقص أن هذه (اللغة) التي حكم سيوييه بأنها قليلة، كانت تتخذ شكاً من التياس، فإن أهلها يحولون الألف في آخر الكلمة ياء ساكنة في الوقف، فإذا وسلوا سبورها ألفاً، وهم يتجمون في ذلك قاعدة ثابتة يدننا عليها قول سيوييه: «وكذلك كل ألف في آخر الاسم»، مما يشجعنا على القول بأن العربي كان ينسبته ميثاً إلى التياس في اللغة.

(١) هو عبد الحميد بن عبد الحميد، أبو خطابات الأخصش الأكبر، من أئمة بلغة والسحو، لقي الأعراب وأخذ عنهم، وأخذ عن أبي عمرو بن العلاء، أحد منه سيوييه وإكساني ويوس وأبو عبيده، وهو أول من ستر الشعر تحت كل لبيد، انظر ترجمته في (السيوطي، بغية لوعة، ج ٢ / ص ٧٤، والقفاقي، انباه الرواء، ج ٢ / ص ١٥٧، وابن الأباري، راحة الإلباء، ص ٤٤، والسعوى، مراتب النحويين، ص ٤٦، وربيدي، طبقات السحويين واللعويين، ص ٤٠).

(٢) كتاب سيوييه / ج ٤ / ص ١٨١.

ومن الواضح أن ميويه يختار القياس الأكثر احتشاراً: «فأما الأكثر الأعرف فإن تدع الألف في الوقف على حالها، ولا تبدلها ياء» ويجعله قياساً علياً، فيتحوّل من طبيعته اللغوية الظرفية، إلى شكل قاعدة عليّة، يقدّمها للعلماء لدراساتهم وللعامة لاتباعها في كلامهم.

ومع ذلك لم يرفض لغة طيء في (المعبر) فإِنَّه يُلجج إلى لغة الناطقين بها في قوله (بعض طيء)، وكأنه يشير بطرف خفي إلى أن مثل هذه اللغات القليلة تعفظ ولا تقام عليها.

ونسب أبو الخطاب إلى هذيل أنهم يكسرون فاء الكلمة فيقولون: (لَيْبٌ، وَيَمِمْ) في: (لَيْبٌ، وَيَمِمْ)، وخرج ميويه على هذه اللغة قراءة: «إِنَّ اللَّهَ يَمِينًا يَعْظُمُ بِهِ» (١)؛ «وَأَمَّا قول بعضهم في القراءات: «إِنَّ اللَّهَ يَمِينًا يَعْظُمُ بِهِ» فحرك اليمين فليس على لغة من قال يَمِمْ فأسكن اليمين، ولكنّه على لغة من قال: يَمِمْ فحرك اليمين، وحدثنا أبو الخطاب أنها لغة هذيل، وكسروا لما قالوا: يَمِمْ» (٢).

ويستخدم ميويه أسلوبه في القياس، لدراسة هذه الظواهر اللغوية، التي جرى فيها تغيير عن الأصل: «وحدثنا أبو الخطاب، أن ثاماً من العرب يقولون: يَمِمْ زيد يغفل، وما يُزِيل زيد يغفل، يريدون: زال وكاد؛ لأنهم كسروها في (فَس) كما كسروها في (قَلَّت) حيث أسكنوا اليمين وحولوا الحركة على قبلها، ولم يرجعوا حركة الفاء إلى الأصل كما قالوا: خاف، وقال، وباع، وهاب، لهؤلاء الحركات مردودة إلى الأصل، وما يمدّ من توابع لهن، كما يتبعن إذا أسكن الكسرة والضمة في قولهم: قد قيل، وقد قول» (٢).

(١) الباء / آية ٥٨ .

(٢) كتاب ميويه / ج ٤ / ص ٤٤٠ .

(٣) نفسه / ص ٢٤ - ٢٤٣ .

فسيويه يحلّ هذه اللغة، على أساس فكرة (الأسل) و (التحويل) عن هذا الأسل؛ لأسباب صوتية وبنائية، فالنقل (كاد) مثل (باع)، وزنه إذا بني على كَلْتُ يصبح (كَيْدَتْ) تمقط حركة الفاء، وتحول إليها حركة الين (الياء) لتيسر كَيْدَتْ، فيلتي ماكنان، ثم تحذف الياء لالتقاء الساكنين، ليصبح النقل (كَيْدَتْ). أمّا في وزن كَعَل فإنها (كَيْد) تعركست الياء وقبلها فتحة قلبت ألفاً، فصارت (كاد).

ويرى سيويه أن هؤلاء المرب، قاموا بحركة (كباد) فسي وزن (كَل) على حركتها في وزن (كَيْد) الذي أصله (كَيْدَتْ)، ولم يرحموا حركة الفاء إلى الأسس في (كَعَل) وهو الشح.

وقد أكثر سيويه من استعمال مصطلحي: (الأسل) و (التحويل) في هذا الباب (١)، فقد استعمل مصطلح (الأسل) اثنتي عشرة مرة، وكان يعني به أصل الحركة، أو أصل بناء الكلمة. أما مصطلح (التحويل) ومشتقاته فقد استعمله أربع عشرة مرة، وكان يعني (التغيير) الذي يطرأ على الحركة، أو على بناء الكلمة، وبذلك كان مصطلح (التحويل) عند يقابل مصطلح (الأسل).

وحفظ لنا أبو الخطاب لغات بعض القبائل، التي كانت تتخذ الواو والياء والألف علامات إعرابية، بدلاً من الضمة والكسرة والفتحة، فقد: «زعم أبو الخطاب أن أزد السراة يقولون: هذا زيدو، وهذا عمرو، ومررت بزيدي وبعمري جملوها قياماً واحداً، فأنبتوا الياء والواو كما أنبتوا الألف» (٢).

ومن الواضح أن كلمة (قياس) في هذا النص تعني: نظاماً ثابتاً يتبع بشكل متبر في الظاهيرة النغمية، وما شابهها في هذا النظام.

(١) كتاب سيويه، ص ٢٣٦ - ٢٤٥.

(٢) الأصول في نحو / ج ٢ / ص ٢٧٢.

ومما له علاقة بفكرة الأصل، وبفكرة الزيادة، وبهاجرة العذ، في بنية الكلمة العربية ما ذكره سيويه: «وحدثني أبو الخطاب أنه سمع من يقول: قد أراهم، يجيء الفعل من رأيت على الأصل، من العرب الوثوق بهم» (١).

مثل هذه اللغة شجعت العلماء، أن يؤكدوا بأن الأصل اللاتني لهذا الفعل (رأى) وأن مضارعه أراي، بسدليل استعمال العرب له (أراهم). وهذا جمل سيويه يجزم بأن الهزمة الوسطى حذفت للتخفيف في «أرى، وتري، ويرى، وتري» (٢).

ومن اللغات التي ذكرها أبو الخطاب: «أن شاماً من العرب يقولون: أدّيه من دعوت فيكسرون العين، كأنها لما كانت في موضع الجزم توهموا أنها مائنة إذ كانت آخر شيء في الكلمة في موضع الجزم، فكسروا حيث كانت الدال مائنة، لأنه لا يلتقي مائنان، كما قالوا: ردّ يا فتى، وهذه لغة رديئة، وإنما هو غلط، كما قال زهير:

بدالي أني لست مدرك ما مضي ولا سابق شيئاً إذا كان جانياً» (٣).

هذا النص يدل على أن سيويه ينسب إلى العربي قياماً صحيحاً، ولكن العربي في بعض الأحوال القليلة النادرة، قد يخطئ في هذا القياس الصحيح، فيتوهم تركيباً أو بناء، أو دلالة في جملة مايقع، فيجنس عليها كلاماً لا حقاً، وبذلك يخالف القياس الأميل.

لقد كان دور أبي الخطاب أنه عرف هذه اللغة، التي تخرج على القياس، أما سيويه فإنه قام بها على ظاهرة مشابهة، وهي عطف (سابق) بالسجور على توهم الجور في (مدرك) بتقدير:

(١) كتاب سيويه / ج ٣ / ص ٥٤٦ .

(٢) نفسه / ٥٤٦ .

(٣) نفسه / ج ٤ / ص ١٦٠ . ونظر اسبيت في: ديوان زهير / ص ١٠٧ .

لست بمدرِك ولا سابق، وكان هذا التفسير بإيجاء من الخليل، كما
تقدم (١) في هذا البيت، وفي تخريج الخليل للقيمة: «فأصدق
وأكن» (٢).

وكذلك في هذه اللغة؛ فقد تروى هم بأن المين ساكنة،
لأنه آخر حرف في الأمر المبني على السكون بتقديرهم، فالتقت
الساكنة بالمين الساكنة، فحرك بالكسر لالتقاء الساكنين (ادعه)
صارت (ادعه).

وبدلنا هذا الأسلوب في منهج سيبويه، كيف يستخدم اللوازم
المتشابهة أو المختلفة في تفسير مسائل اللغة، فهو يحشد كل
اللوازم اللغوية التي تجبعت لديه، لإثبات حكم أو لنفيه. وقد
حكم على هذه اللغة بأنها: (لغة رديئة، وهذا غلط). وفي
اعتقادي أن هذا لا يعني أنه يسرد اللغة وإنما يريد أن يرسمها،
ويبين خروجها على التماس لأسبابها أنفسهم.

وتعد أوجست بعض اللغات، التي ظلمها أبو الخطاب إلى سيبويه،
أحكاماً قياسية في التفسير وجمع التكثير، فقد جعل سيبويه
سألاً لما يفسر على جمع التكثير على التماس، مثل: «خاتم» الذي
يُفسر على «خواتيم»، و«طابق» على «طوييق»، و«ألق» على «دوينق»
«والذين قالوا: دواييق وخواتيم وطواييق إنما جعلوا تكبير
فأعال، وإن لم يكن من كلامهم. كما قالوا: كلاج والمستعمل
في كلامهم لغة، ولا يقولون ملحمة، غير أنهم قصدوا قالوا:
خاتام، حدثنا بذلك أبو الخطاب» (٣).

فيأبو الخطاب حفظ لنا هذا المفرد (خاتام) فاتخذ سيبويه
مقياساً (فأعال) استلما على أساسه تقدير مفرد لـ (خواتيم)،
ودواييق وطواييق) وإن كان هذا المفرد غير مستعمل، ولكن نظيره يدل

(١) كتاب سيبويه / ج ١ / ص ١٦٥.

(٢) نفسه / ج ٢ / ص ٤٢٥.

(٣) نفسه / ج ٢ / ص ٤٢٥.

على أنه (أصل) موجود في (البنية الميقة) للغة هؤلاء القوم، وفي لغة العرب ما يؤيد هذه الظاهرة، سرعان ما نجد سيويه قد استحضّر ذلك من مجموعات، فهناك (ملاحح) و (الملحمة) غير متعلّقة، وهي القياس، ولكن المستعمل للعبة.

تمكن سيويه من إصدار بعض الأحكام المطلقة، في بعض الظواهر التي تجمعت لديه فيها نماذج، تمكنه من إصدار هذه الأحكام المطلقة، إلا أن بعض اللغات التي أوردها أبو الخطاب، كانت تساعد سيويه في إصدار استثناءات في أحكامه المطلقة، من ذلك: «وليس في الكلام فيعلّس، ولا فَعْلَس، ولا فيعلّس... ولا يكون في الكلام فَعِيل، ويكون على فَعِيل، وهو قليل في الكلام، قالوا: المَرِيَّق، حدّ ثنابه أبو الخطاب عن العرب» (١).

وهذا يعني أن عمل أبي الخطاب، كان يتمم الاستقراء عند سيويه أو يجعله قريباً من الكمال.

وما يتعلق بفكرة الأسس ما ذكره أبو الخطاب في النسب، قال: «إنّ بعضهم إذا أضاف إلى أبناء فارس قال: بَنَوِي» (٢). فكلّمة أبناء مفردة (ابن) وأصله (بنو) بدليس أنهم نسبوا إليه (بَنَوِي). وقد جعل سيويه هذا النص مثبّثاً لما ذكره أبو عمرو بأنهم: «يقولون: ابني» (٣). وبذلك قدّم سيويه وجهي النسب في هذا الاسم، وقد اعتمدتهما كتب النحو فيما بعد، مما يدل على أن بعض القبائل، كانت ترد هذا الاسم إلى الأصل، وبعضها كانت تنسب إليه على لفظه، وهما لقان فيحان لم يقدّم سيويه إحداهما على الأخرى.

وفي النسب أيضاً ذكر: «أبو الخطاب أقره سمع من العرب من يقول في الإضافة إلى الملائكة والجن جميعاً: رُوحَانِي».

(١) كتاب سيويه / ج ٤ / ص ٦٨ .

(٢) نفسه / ج ٢ / ص ٢٦١ .

(٣) نفسه / ٢٦١ .

ولجميع رأيت روحانيين. وزعم أبو الخطاب أنَّ العرب تقول
لكل شيء فيه الروح من الناس والدواب والجن. وزعم أبو
الخطاب أنَّه سمع من العرب من يقول: شامي، وجميع هذا إذا سار
امناً في غير هذا الموضع فأخفت إليه جرى على القياس، كما
يجري تحقيق ليلة وإنسان ونحوها إذا حوتهما فجعلتهما امناً علماً^(١).

أورد سيوييه هذا النص ليبين أنَّ بعض الأسماء في
العربية نسب إليها على القياس، وصيغ بعض الأسماء لها نسباً لا
ينطبق على القياس مثل (يماني) وهذا النسب الذي خرج على
القياس فيج عري، واستدل على صحته بما نقله أبو الخطاب:
(روحاني، شامي). وقد أصدر سيوييه في نهاية النص حكماً
ربطه بحكم آخر يشبهه في التفسير، وذلك أن هذه الأسماء التي
خرجت على القياس، نسي النسب والتفسير، إذا سارت اعلماً فإنها
تنسب نسباً قياساً، أو تفسر تفسيراً قياسياً، بمعنى أن كمل علم منها
ينسب أو يفسر، حسب القاعدة التي ينسب أو يفسر عليها أمثاله
من الأسماء.

ووضع سيوييه ذلك بقوله: «وإذا سميت زينة لم تقل:
زيماني، أو دهرأ لم تقل: دهريني، ولكن تقول نسي الإضافة إليه:
زَيْنِي، ودَهْرِي فكلية زينة (علماً) كَسَيَّ إليها على قاعدة
(فيلة) فسَّرت (فيلِي) على القياس، وكذلك (دَهْرَ علماً) سار
(دَهْرِيَا) على القياس أيضاً».

ومن اللغات غير المألوفة التي ذكرها أبو الخطاب في
الكتاب: «أَنَّ ناساً يُدْعَوْنَ بِمَنْزِي» (٢). ومن ذلك أد: «بعض
العرب قال: رافعة في راية، حدثنا بذلك أبو الخطاب» (٣). و:
«زعم أبو الخطاب أن واحداً الطلي مُنْلاة» (٤). و «زعم أبو

(١) كتاب سيوييه / ج ٤ / ص ٣٣٨.

(٢) كتاب سيوييه / ج ٣ / ص ٦١٩.

(٣) نفسه / ص ٤٦٨.

(٤) نفسه / ص ٥٨٥.

الخطاب أنهم يقولون: أرض وآراض أفعال، كما قالوا: أهل وأهل^(١)،
وقد علق السيرافي على هذا بقوله: «والذي عندي أن
هذا غلط وقع في الكتاب من جهتين: أحدهما أن سيويه
ذكر فيما تقدم بلأقلام لم يقولوا: آراض ولا أرض. والآخر أن
هذا الباب إنما ذكر فيه ما جاء جمعه على غير الواحد. ونحن
إذا قلنا: إنه أرض وآراض. والآخر أن هذا الباب إنما ذكر فيه ما
جاء جمعه على غير الواحد. ونحن إذا قلنا: إنه أرض وآراض،
وأهل وأهل فهو على الواحد. كما يقال زبد وأزناد، ونرخ
وافسراخ، وإن الأكثر فيه أفضل. وقد ذكر سيويه من هذا فيما
تقدم من الأبواب، وألغى أرض وآراض، كما قالوا: أهل وأهل،
فيكون مثل ليلة وليل، فيشاكل الباب^(٢)».

ومع أني أميل إلى الأخذ برأي السيرافي؛ لأنه اعتمد
إماماً علياً في الحكم، إلا أنني أعتقد أن سيويه لم يكن قد
سمع أبداً الخطاب حينما قال: لم يقولوا: آراض ولا أرض، وهذا
يعني أن كتابه بالأسفل كان ملاحظات مكتوبة، وحينما نقل
الملاحظة عن أبي الخطاب أجهتها في مكانها، ولم تنح له
الفرصة إعادة النظر في مثل هذه الملاحظات الشاذة.

أمّا أن هذا الجمع لا يشاكل الباب، فما أظن سيويه أورد
في هذا المقام، إلا لأنه لا يشاكل، فهو لغة لبعض العرب كما ذكر
أبو الخطاب، وما أراد سيويه أن يفسر بذكرها، وإن كانت غريبة
حتى على العلماء أمثال السيرافي.

ب- في الشواهد:

في باب التنازع «هذا بساط الضاعين والمنمولين اللذين كل

(١) كتب سيويه ٦١٦.

(٢) بعينه / حاشية ٦١٦ - ٦١٧.

واحد منهما يفضل بفاعلة مثل الذي يفعل. وما كان شعور ذلك^(١). أشهد سبيويه ببيتين من الشعر للسرد الأسدي:
 فردَّ على الفؤاد هوى عيِّداً وموئيل لو يُيسِّر لنا سُؤالا
 وقد نقَّضَ بها وتَرى عُسُوراً بها يتدنَّس الخرد الخدالا

وقال: «حدثنا أبو الخطاب عن شاعره»^(٢). والشاهد في البيت الثاني عند سبيويه، على إعمال الفصل الأول (نرى) في المفعول به (الخرد)، فيكون أسهل التركيب: نرى الخرد الخدال يتدنَّس. وليس أصل الثاني (يتدنَّسنا) لرفع (الخرد)، وعليه يكون أصل التركيب: تتدنَّسنا الخرد. وهذا عند الكوفيين أولى. ولكن الأولى عند سبيويه إعمال الثاني: تقرب جواره ولأنه لا يتحق المبنى^(٣). وجعل سبيل سبيويه إعمال الأول جائزاً، وأشهد عليه بهذين البيتين:

فإذا علمنا أن أبا الخطاب كان تلميذ أبي عمرو وأنها كتابا من فينوخ البصريين، فهنا أن أشهدهم على فرع القاعدة دليل على أن أسهل كان قصد ضجعت دراسته لديهم، فأبو الخطاب يعلم أن الأولى إعمال الثاني، وهذا أمر بدعي لديهم، والدليل على ذلك أنه يقدم الدليل على ما هو جائز، ولا يذكر ما هو أولى. وهذا يكشف لنا جانباً من منهجهم، الذي لم تظهر معالمه متسوية إليهم في الكتاب، فالمسائل البديعية ماثرة سلمت منهومة، ينقلها العلماء نفوياً وكتابة عنهم، ولا يحتاج الناقل أن ينسب هذه الأصول كلّ إلى صاحبه، لأنها أصبحت عرفاً عاماً لدى كامل علمائهم.

ونبي هنا: «مألاً يكون الاسم فيه إلا نكرة»^(٤). وقال سبيويه: «حدثني أبو الخطاب أنه سمع من يونس بصريته من العرب ينشد هذا البيت:

(١) كتاب سبيويه / ج ١ / ص ٧٢ .

(٢) نفسه / ص ٧٨ - ٧٩ .

(٣) نفسه / ص ٧٤ ، وانظر ابن الأثير، الإتمام / ج ١ / ص ٩٢ - وقد ذكر صاحب الانصاف البيهقي الثاني فقط، دون سية .

(٤) كتاب سبيويه / ج ٢ / ص ١١٠ .

كَاتِبًا يَوْمَ قُرَيْ ! نَمَا تَقْتُلَ إِيَّانَا
تَقْتُلُنَا مِنْهُمْ كُتْلًا كَتَى أَيُّنَا خُتَانًا

نَجْمَلُهُ وَصَفًا لِكُلِّ (١) .

وقد استشهد ميبويه بهذين البيتين في صائتين؛ أولاهما أد
النكرة توسف بنكرة، وليذلك أجرى (خُتَان) ضماً لـ (كل) لأنه
نكرة مثله، فانيتهما استماله: قتل إيانا، بدلاً من: قتل
أفئنا، فامتثل الحيز المنفصل موقع النفس لأفئنا مترادفان.
وقول ميبويه: «نَجْمَلُهُ وَصَفًا لَهُ» دليل على أنَّ إيا الخطاب، كان
يمى موضع الاستشهاد في البيت، وأنه قدم البيت لتوجيه
القاعدة: النكرة توسف بنكرة.

وفي باب المصدر المؤول: «باب ما تكون فيه أنَّ وأنَّ مع
مليهما بمنزلة غيرهما من الأسماء» (٢) عرّف ميبويه قولهم:
ما منسى إلا أن يغضب علي فساد. والعجبة عنده أن المصدر في
موقع رفع: «أنَّ إيا الخطاب حدثنا أنه مع من العرب المؤولة
بهم» من ينشد هذا البيت وصفاً للكناني:

لم يمنع الشرب منها غير أنَّ تَلَّتْ حمامة في غمود ذات أوتال (٣)

فالمصدر المؤول (أن يغضب) في محل رفع فاعل للفعل
(منع) كأنه قال: ما منسى إلا غصباً فساد، وبذلك يكون
التركيب من الحرف والفعل معاً قصد مدح سيد الاسم (المصدر
المسرى) غصب، وقاس ميبويه هذا التركيب في المثال، على
الاسم (غير) في الشاهد الذي قدمه أبو الخطاب، خامسة وأن
الفعل في الشاهد هو الفعل ضمه في المثال، وأد كلمة (غير) في
الشاهد، قابلت (إلا) في الدلالة مع أن موقعها حكم بإثباتها

(١) كتاب سيبويه / ج ٢ / ص ١١١ ، نسبة ابن حمي في الخصائص / ج / ص ١٩٤ إلى أبي بهيلة ،

ونسبه ابن بختيش في شرح المعقل / ج ٢ / ١٠١ ، ١٠٧ إلى ذي الأصبع العدواني ، وانظر : ابن

الانباري ، الأسماء / ج ٢ / ص ٦٩٩ .

(٢) كتاب سيبويه ، ج ٢ / ص ٣٢٩ .

(٣) بعنه ، وسف البغدادي هذا البيت في الخزانة / ج ٧ / ص ٤٦ إلى أبي القيس بن الأسلم

لأسماري .

اسم، وأنها فاعل، وبذلك يتشابه التركيبان: ما مني إلا أن يغضب = لم يمنع الشرب غير أن طمئت. فكل منهما مكيّف من: (ضي+الفعل منع+مفعول به+حصر+فاعل) وقد سدد المصدر المؤول (أن يغضب) عن الفاعل، وسدد الاسم (غير) عن دلالة الحصر والفاعل معاً، وسار المصدر المؤول بمده (أن طمئت) فسي محل جزم مضاف إليه، وهو الذي أكسب المضاف (غير) معنى الفاعلية.

لقد قدم أبو الخطاب هذا الشاهد، لإثبات هذه الظاهرة، وليبان أن المصدر المؤول ينوب مضاف المصدر الصريح، في الدلالة والموقع الإعرابي، وهو ما ينسب إليه ميسويه عنوان الباب.

وقد أشار أبو الخطاب في مكان آخر إلى المصدر المؤول، وأن الحرف المصدرى مع الفعل بمنزلة الاسم، وذلك في قول ميسويه: «ومثل ذلك أيضاً من الكلام فيما حدثنا أبو الخطاب: ما زاء إلا ما تَقَمَّى، وما تَضَع إلا ما عَرَّ، فما مع الفعل بمنزلة اسم نحو التمسك والعمر، كما أنك إذا قلت: ما أحسن ما كلم زيداً، فهو: ما أحسن كلامه زيداً. ولولا (ما) لم يجوز الفعل بعد إلا في ذا الموضع كما لا يجوز بعد (ما) أحسن بغير ما، كأنه قال: ولكنّه عَسَرَ، وقال: ولكنّه تَقَمَّى. هذا منناه» (١).

فأبو الخطاب يقدم هنا شاهداً من (الكلام) وهو المصطلح الذي يشار به إلى الشر المأثور عن العرب. وقد استشهد ميسويه بكلام العرب هذا لإثبات أن (إلا) لا تكون في هذا التركيب إلا بمعنى ولكن، وهو ما ينسب إليه الباب: «هذا باب ما لا يكون إلا على معنى ولكن» (٢).

وحاصل ميسويه إثبات أن (ما مع الفعل) بمنزلة اسم هو

(١) كتاب ميسويه / ج ١ / ص ٣٢٦.

(٢) نفسه / ص ٣٢٥.

المصدر السريع (ضاد، وخرر) . قاس على تركيب يوضحه: ما أحسن ما كلم زيدا، فوضع المصدر المؤول (ما كلم) بالمصدر السريع (كلام) فهو يساوي: ما أحسن كلامه زيدا. وحجته التركيبية أن (إلا) أداة الحصر، لا تقع قبل الفعل. وكذلك في تركيب المتعجب: ما أحسن ما كلم، فإن المتعجب منه اسم وهو في موقع (المفعول به) لفعل المتعجب، وبناء عليه، فإن (ما كلم) تساوي (كلام) في الموقع والدلالة.

وهكذا يكون هذا الشاهد الثمري من (كلام العرب) . قد ساعد في إضاح فكرة المصدر المؤول، وتوجيه الحكم في موقعه، وإعراجه، ودلالته.

وفي باب عمل الصنفه المشبهة باسم الفاعل: «باب الصفة المشبهة بالفاعل فيما عملت فيه» (١)، قال سيوييه (٢): «واعلم أنه ليس في المربية مضاف يَدْخُلُ عليه الألف واللام غير المضاف إلى المصرفة في هذا الباب، وذلك قوله: هذا الحسن الوجه... فأما النكرة فلا يجوز فيها إلا: الحسن وجهاً... وزعم أبو الخطاب أنه سمع يوماً من العرب ينشدون هذا البيت للحارث بن قنهم:

فما قومي بشعبة بن سعد ولا بفزارة الثمري رقابا (٣)

وقد امتشهد سيوييه بهذا البيت على حسب (رقابا) بالثمري، على حد قولهم: الحسن وجهاً. وهو يتقدم هذا الشاهد، ليوجه القاعدة التي تقول: لا تضاف المصرفة إلى ذكوة، ولذلك اتسبت كلمة وجهاً ولم تجز على أنها مضاف إليه. أما القاعدة المطلقة التي أعلنها سيوييه في بداية النسخ: «ليس في المربية» محلى بها، يضاف إلى محلى سؤال، إلا في باب: «الحسن الوجه» . قد

(١) كتاب سيوييه / ج ١ / ص ١٩٤ .

(٢) نفسه / ص ١٩٩ - ٢٠١ .

(٣) يروي هذا البيت (الشمير الرقابا، ويعني البصريون وكوفيون حينئذ على أن انصابه على تشبيهه بالمفعول به، انظر: بن الانباري، لانصاف / ج ١ / ص ١٣٣ . وقد روه سيوييه في الصفحة نفسها (الشمير رقابا) مثنى بذلك على عمال الصفة المشبهة المقربة بال في منصوب مقرون بال، على حد قولهم: الصاد زيدا .

حاول سيويه تخريج هذا الخروج على القاعدة بأن المضاف فسي هذا الباب، ليس معرفة حقيقية، وإنما معرفة في اللفظ ذكره في المعنى، فهو في حكم إضافة النكرة إلى المعرفة.

ومن المؤكد أن شاهد أبي الخطاب، مكن سيويه من توجيه قواعده في هذا الباب، والوصول إلى أحكام تتبناها العلماء فيما بعد على أنها مسلمة، مما يدل على أنها قامت على احتراء قريب من التمام. من هذه المسلمة: تضاف النكرة إلى محلى بال، ولا يضاف المحلى بال إلا في باب الحزن الوجه، وتضاف النكرة إلى فكمرة، ولا يضاف المحلى بال إلى فكمرة، ولا تكون النكرة بعد المحلى بال إلا على أحد قوليه: الحزن وجهاً، والشعرى رقاباً، مثلاً مثل سيويه متمداً على شاهد أبي الخطاب.

وامتهد سيويه برواية أبي الخطاب، على أن الاسم بعد وار الميمية ينتصب حملاً على معنى الفعل: «وزعم أبو الخطاب أنه سمع بعض الموثوق بهم ينشد هذا البيت نصها:

أتوَعِدُنِي بِتَوَمِيمِهِ يَا ابْنَ حَبْلِ
بِمَا جُمِعَتْ مِنْ حَكَمٍ وَعَمَرٍ
أَشَابَاتٍ يُخَالِفُونَ الْمَسَادَا
وَمَا حَكَمٌ وَعَمَرٌ وَالْجِيَادَا» (١)

وقد طرح سيويه هذا التركيب: «وَمَا حَكَمٌ وَعَمَرٌ وَالْجِيَادَا» بمد تركيبي: مَا سَمِعْتَ وَزِيدَا؛ وَ مَا أَنْتَ وَزِيدَا؟ واتخذ الدلالة، والعلامة الإعرابية وميلتين توشيح العلاقات التركيبية والفعل: ففي جملة: مَا سَمِعْتَ وَزِيدَا، انتصب المفعول معه بالفعل (سمعت) المذكور فالمعنى: مَا سَمِعْتَ مَعَ زَيْدٍ. أما الجملة الثانية (مَا أَنْتَ وَزِيدَا؟) فقد حكى سيويه بأنها قليلة في كلام العرب، وقد رُفِعَ لا يَخُصُّ مَا أَرَادُوا مِنَ الْمَعْنَى، فالتقدير: مَا كُنْتَ وَزِيدَا؟ وعلق سيويه على ذلك بقوله: «لأن كنت ويكون يقمان هنا كثيراً ولا يقمان من معنى الحديث، فعلى

(١) كتاب سيويه / ج ١ / ص ٣٠٤ ، وأما لي بن الشحرى / ص ١٥٢ .

صدر الكلام وكأنه تمسك تكلم بها وإن كان لم يلفظ بها، لوقوعها
 هنا كثيراً (١) - وكذلك فسر التركيب في بيت الشعر، على تقدير
 فعل لا يتخص المضي، كأنه قال: «ما كان حَضَنَ وَعَمَّرُوا الجياد» (٢).

وهكذا كان شاهد أبي الخطاب أماما في توجيحه القاعدة
 النحوية اعتمادا على الدلالة، والعلاقات التركيبية، والإعراب.

وفكرة التقدير، التي كان هذا الشاهد وما شابهه دليلاً عليها،
 كانت نتيجة لاستقراء الظواهر اللغوية التشابهية، في خصائصها
 التركيبية والدلالية، وحيطة لدراسة العلاقات التركيبية، التي برزت
 على أسامها فكرة العامل أسيلة مع قدم النحو وأصلاته، وأنها
 كانت من المقاييس الرئيسة في منهج التيام، الذي اعتمده
 النحويون العرب لدراسة اللغة العربية.

ج - في التراكيب:

اعتمد سيبويه منهج أبي الخطاب، في الاعتماد على الاشتقاق
 والدلالة، لدراسة الظواهر التركيبية: فمحت عنوان: «هذا باب
 ذكر نيتك، وتعديه وما اشتقاقه»، يقول: «وإنما ذكر لي بين لك
 وجه شبه، كما ذكر معنى بجان الله. حدثنا أبو الخطاب أنه
 يقال للرجل المداوم على الشيء لا يفارقه ولا يقلع عنه: قد ألَبَّ
 فلان على كذا وكذا. ويقال: قد أمَّعَد فلان فلاناً على أمره
 وساعده، فبالإلحاق والمساعدة ذكر ومتابعة: إذا ألَبَّ على الشيء
 فهو لا يفارقه، وإذا أمَّعَد فقد تابعه. فيكادى إذا قال للرجل: يا
 فلان، فقال: ليتك وتمديته، فقد قال له: قُرْباً منك ومتابعة لك.
 فهذا تمثيل، وإن كان لا يشمل في الكلام، كما كان بمرارة الله تمثيلاً

(١) كتاب سيبويه / ج ١ / ص ٣٠٣.

(٢) نفسه / ص ٣٠٥ وقد مر محمد عبد السلام هارون: «وملابسهما بحيداً» أمّا تقدير سيبويه،

«ما كان حَضَنَ وَعَمَّرُوا» وهو مذكور في المتن / ص ٣٠٥.

لِسُبْحَانَ اللَّهِ وَلَمْ يَسْتَمْلِكْ (١) .

فأبوا الخطاب يصل إلى دلالة المصدر من دلالة الفعل، وهذا وعي متقدم، بأن الفعل ومصدره يشتركان في الدلالة على الحدث نفسه. وتفتح الروح المعجبة العلية في أسلوب أبي الخطاب؛ من عرض المادة اللغوية، والتشيل عليها من كلام العرب، والتوسّع في استعمالها، ومولا إلى معاني تجريدية موحدة: «فالإبواب والمساعدة: دسّ و متابمة»، واستحتاج أشمة من (البينة العيقة) تفسر الدلالة: «فكأنه إذا قال: ... لييك ومعديك، فقد وقال: قريباً منك ومتابمة لك» (فهذا تشيل)، وإن كان لا يستعمل في الكلام» .

وأعتقد أن النص المذكور كله من لفظ أبي الخطاب أو من إيجائه؛ لأنه هو الذي ذكر التشيل بـ(براءة الله، قوله: سبحان الله)، كما سيأتي، وبذلك تكون هذه الجملة: «هذا تشيل وإن كان لا يستعمل في الكلام» من مائسورات سيوييه عن شيوخيه، فقد تكررت في الكتاب حتى صارت جزءاً من منهجه في استعمال (البينة العيقة) تفسر الظواهر اللغوية الدقيقة؛ من زيادة، أو حذف، أو تقدير، أو إضمار، أو استثناء، أو غيرها. وفي هذا المجال قال سيوييه (٢): «زعم أبو الخطاب أن سبحان الله كقولك: براءة الله من سوء، كأنه يقول: أبرء الله من سوء، وزعم أن مثله قول الشاعر وهو الأعشى:

أَقُولُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ سُبْحَانَ مَنْ عُلِمَ الْفَاخِرُ (٣)

أي براءة منه.

وأما ترك التنوين في سبحان، فبأننا نترك مركبه لأنّه سار

(١) كتاب سيوييه / ج ١ / ص ٢٥٣ .

(٢) نفسه / ٣٦٤ - ٣٦٥ .

(٣) ديوان الأعشى الكبير / ص ١٧٩ .

عندهم معرفة، وانتصابه كانتصاب: الحمد لله. وزعم أبو الخطاب أن مثله قوله للرجل: سلاماً تريد تعلماً منك، كما قست: براءة منك، تريد: لا أتبص بشيء من أمرك. وزعم أن أبا ربيعة كان يقول: إذا قيت فلاناً قس له: سلاماً. فزعم أنه سأله فقصره له بمعنى براءة منك.

وزعم أن هذه الآية: «وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاماً» (١) بمنزلة ذلك؛ لأن الآية فيما زعم مكية، ولم يؤمر المسلمون يومئذ أن يسموا على المشركين، ولكنه على قوله: «براءة منكم» وتسلماً، لا خير بيننا وبينكم ولا شر.

وزعم أن قول الشاعر، وهو أمية ابن أبي الصلت:

سلامك ربنا من كذب فحري ربناً ما تفننك الدُومُ (٢)

على قوله: براءتك ربناً من كل سوء.

فكسل هذا يتسبب انتصاب حمداً وشكراً، إلا أن هذا يتصرف وذاك لا يتصرف.

ذكر سيويه هذا النحس، ليما لج في حوثة ظاهرة الإحصار والتقدير في (المصدر الثائب عن فعله) في مثل: سبحان الله، وعاد الله، وعنده أن هذه المصادر بدل من اللفظ بأفعالها: «وَحَسْبُ الْفعلِ هنا لأنه بدل من اللفظ بقوله: امججك...» (٣).

ويبين أن بعض هذه المصادر له فعل من لفظه، مثل: حمداً وشكراً، والبعض الآخر ليس له فعل من لفظه، مثل: ليبيك وحمديك، فاستعان بما نقله عن أبي الخطاب لتقدير مصدر مستعمل من غير

(١) سورة بقران / آية ٦٣.

(٢) ديوان أمية بن أبي الصلت / ص ٤٨٠.

(٣) سيويه / الكتاب / ج ١ / ٣٢٢.

لفظه، يلاقيه في الدلالة، فادتمتص المصدر المذكور بدلالة المصدر غير المذكور، وهذا ما أشار إليه مييوسيه بقوله: «ألا ترى أنك تقول للسائل عن تفسير متيّا وحيداً: إنما هو: متيّاك الله متيّا، وأحمد الله حمداً... ولا تقول: معداً يدل من أسعد، ولا لباً يدل من ألب، فلما لم يكن ذلك فيه التمس له شيء من غير لفظه معناه كبراءة الله حين ذكرناها لتبين معنى سبحانه الله. فالتست ذلك لليتك، ومعديك واللفظ الذي اشتقنا منه، إذا لم يكونا بمنزلة الحمد والسقي في فعلهما، ولا يتمسرفان تسمرفهما، فمعناهما القرب والمتابفة، فثقلت بهما الصب في لبيك ومعديك، كما مثلت ببراءة الصب في سبحانه الله» (١).

يتضح من هذا النص، منهج التبويب والتصنيف، والأسلوب الذي يمالج به مسائل الباب، وذلك بدراسة أوجه التشابه والاختلاف في الظاهرة اللغوية الواحدة؛ فما كان مشتركاً جعله أصلاً بني عليه الباب، وما كان مختلفاً في بعض مظاهره البنائية والتركيبية التمس له تفسيراً يتناسب مع طبيعته التركيبية والبنائية من جهة، ويتناسب مع الأصل الذي بني عليه الباب من جهة أخرى، وهو يلتزم في كل ذلك ما قدمه له أمثاؤه من شواهد، أو قواعد ثبتت صحتها لديه؛ و (متيّا، وحيداً، وليك، ومعديك) تنق في أنها مصاد، وهي في موائعها الاعرابية في التركيب تكون منصوبة، لكن (متيّا وحيداً) يمكن أن تُقدّر لها أمثالا من لفظها تصبها؛ لأن هذه الأنفال تظهر في الاستعمال اللغوي الفصح، وليس للمصادر (ليتك، ومعديك، وما شابههما) أمثال تنصبها في الاستعمال اللغوي، لذلك قدّر لها مصادر مستعملة تناسب المصادر المذكورة بدلالاتها. وبذلك تقاس فروع الباب على أصوله، وتنجم فيه التراكييب والدلالات مع الأصل، وهكذا يتسع مفهوم القياس ليشمل التقعيد لكل مسائل الباب.

وقد اعتمد ميسويه في هذا كله، على تحليل أبي الخطاب وتفسيره في النص الاول، اذ يتضح فيه كيف يعالج أبو الخطاب الظواهر اللغوية، فهو يعرضها على أساس أنها صالحة لديه: «سبحان الله كقولك: براءة الله من سوء»، ولكنها تحتاج إلى تحليل وتفسير ليثبت صحتها لغيره، فيشل لها من البنية العميقة: «كأنه يقول: أبرأ الله من سوء»، وهنا يلاحظ أن هذا الشال على صمد الأمثلة التي قدمها ميسويه في تفسيره لنصب المصادر النانبة عن فعلها: «أحمد الله حمداً، ومثاك الله مقياً»، وهذا يعني أن ميسويه يقتضي آثار شيوخه في هذا التقدير.

ويشهد أبو الخطاب على صحة مسليته بالشعر، كما يشهد بشعر الأعشى، ويشلل عليها بالشر المستعمل من كلام العرب، وفي النص إشارة إلى أنه يقيد العربية الدارجة في عصره: «مثله لقولك للرجل ملاماً»، ويختبر هذه اللفظة وتلك المسألة يعرضها على المسار (النموذج) وهو هنا (أبو ريعة) الذي أكد المسألة. ويشهد على ذلك بالآية القرآنية، فيستفيد من معرفته بمكان نزولها، وسببه، وملاحظات، ليثبت أنها تؤدي الدلالة التي عنها. ثم يعود ثانية ليشهد بشعر أمية بن أبي الصلت، تستقر هذه المسألة نيتقها ميسويه بالتبصير.

ويرتب عليها ميسويه حكمه: «فكسل هذا يتصبب انساب حمداً وشكراً، إلا أن هذا يتصرف وذاك لا يتصرف».

وهذا المنهج في محاكمة النصوص وأينما أسسه وأمثاله في النصوص النسوبة إلى أبي عمرو، وعبد الله بن أبي إسحاق، مما يدل على أنه منهج واحد متنام ومتكامل.

... ..

وفي مكان آخر من الكتاب نجد مبيوه يسأل أبا الخطاب، غير مرة، عن باب بأكمله: «وزعم أبو الخطاب- وسأله غير مرة - أن دأماً من العرب يسوق بعريتهم، وهم ينوئكم، يجعلون باب قلت أجمع مثل فلننت، (١)».

ونستخرج من النص أن أبا الخطاب كان على علم بمسألة بـا بي (قلت، وفتنت) وقد بين مبيوه في أول الباب أن ظن وأخواتها تستعمل وتلقى، وبني الباب على أساس ذلك، فسماء: «باب الأفعال التي تستعمل وتلقى» (٢) وذكر الأفعال: «فتنت، وحسبت، وخلت، ورأيت، ورعمست وما يتصرف من أفعالهن» (٣) ومثل لعلها تنصب كل منها مفعولين؛ أظن زيداً منطلقاً، وزيداً أظن أخاك، ومثل لا فاعلها؛ عبد الله أظن ذاهباً. وقد راعى مبيوه مسألة التقديم والتأخير في عمل هذه الأفعال، فذكر مصطلحاً عليها في قوله: «لأن الحد أن يكون الفعل مبتدأ إذا عمل» (٤) وهو مصطلح (الحد)، وهو قريب في دلالاته في هذا النص من معنى مصطلح (الأصل)، وهو هنا أصل ترتيب مواقع المفردات في التركيب، فالأصل أن يتقدم الفعل على مفعوله إذا كان عاملاً.

ثم بين مبيوه أن (قلت) يأتي بعدها كلام لا قول؛ فلا يكون ما بعدها إلا جملة تامة، وامتنع على ذلك بكمرة (إن) في قوله تعالى: «وإذا قالت الملائكة يا مريم إن الله اصطفاك» (٥)، وكذلك جميع ما تصرف من هذا الفعل.

أما (تقول) في الاستفهام فإدخالها شبهت ب(تظن) إذا لم يفصل بين الفعل وبين أداة الاستفهام بـأما: «وذلك قوله: متى تقول

(١) كتاب مبيوه / ج ١ / ص ١٤ .

(٢) نفسه / ص ١١٨ .

(٣) نفسه / ص ١١٨ - ١٠ .

(٤) نفسه / ص ١٠ .

(٥) القرآن / يه ٤ .

زيداً منطلقاً؟ واتحول عمراً ذاهباً، (١) .

وهكذا وقع سيويه الفرة بين بابي (قلت، وظننت) وأر (قلت) يستعمل استعمال (هتنت) في العمل والتركيب، في حالة محددة كما تبين.

ولكن أبا الخطاب يضيف إلى كل ذلك معلومة جديدة، عن لغة بني سليم، السديس يجعلون باب (قلت) في كل أحواله مثل باب ظننت. فيدل بذلك على أنه على علم بكل تفاصيل الباب الذي قدمه سيويه، وأنه إنما يزد عليه تضيئاً جديداً، من قيس ذكر الخاص بعد العام.

وقد اعتمد سيويه على أبي الخطاب مرة أخرى في الباب نفسه، فيبين أنه أبو الخطاب أن (أي) أداة استفهام، ودليل ذلك أنه لا تدخل عليها همزة الاستفهام، وأن لها الصدارة في الجملة: «ومأثبه عن أيهم» لم لم يقولوا: أيهم مررت به؟ فقال: لأن أيهم هو حرف الاستفهام، لا تدخلها عليه الألف، وإنما تسركت الألف استغناءً فصارت بمنزلة الابتداء، (٢) .

ويذكر سيويه مباشرة مصطلح (الحد): «ولا تسرى أن حد الكلام أن تؤخر الفعل فتقول: أيهم رأيت» كما تفعل ذلك بالألف، فهي فتوها بمنزلة الابتداء».

ومواء أكان المصطلح من لفظ أبي الخطاب - كما اعتقد - أو كان من كلام سيويه، فإنه هنا يؤكد أن القسود به: (أصل التركيب) في التركيب، فالأصل أن يتقدم الفعل إذا عمل، والأصل أن يتقدم الاستفهام بإسمائه وحروفه على الفعل. والدليل على ذلك أن سيويه يعتمد كلمة (الأصل) بدلاً منه للدلالة على أصل

(١) كـبـ سيويه / ج ١ / ص ١٩٣ .

(٢) نفسه / ١٩٦ .

الترتيب في مكان لاحق: "ومار أن يليها الفعل هو الأصل ، لأنها
من حروف الاستفهام" (١) .

... ..

ومن التراكيب التي قلها أبو الخطاب عن العرب، ما كان له
الفرنسي توضيح فكرتي (الأصل، والعامل) . ففي باب (اسم الفاعل)
الذي ساء ميويه (الفعل الحادث) قل ميويه أن العرب تقول:
حَيْهَلُ الثَّوْبِ: "وزعم أبو الخطاب أن بعض العرب يقول: حَيْهَلُ
الصَّلَاةِ، فهذا اسم أنت الصلاة" .

و (حَيْهَلُ) اسم فعل الأمر (أنت) يعمل عمل الفعل فينصب
مفعولاً به كما نصب الفعل، كما يظهر من اللفظة التي قلها أبو
الخطاب .

وقد بين ميويه أن أصل (حيهل): (حَيَّ هَلْ) وأنها جملة
اسماً واحداً كالمركب المزجي (معد يكسرب) ، فجعل (حيهل) اسماً
للموت مثلاً جعل (معد يكسرب) اسماً لشخص . فقد ذكر في مكان
آخر من الكتاب: "وأما حيهل التي للأمر فمن شيئين، يدل ذلك
على ذلك: حي على الصلاة . وزعم أبو الخطاب: أنه سمع من
يقول: حي هل الصلاة . والدليل على أنها جملة اسماً واحداً قول
الشاعر:

وَمَيَّجَ الْحَيَّ مِنْ دَارِ فَطَلَّ لَهُمْ يَوْمَ كَثِيرٍ تَنَادِيهِ وَحَيْهَلُهُ (٢)

والقوافي مرفوعة . وأنشدناه هكذا أغرابي من أفصح الناس،
وزعم أنه شعر أبيه (٣) . فهو يسرد الكلمة صرة على الأصل كما
قلها أبو الخطاب من كلمتين (حي هل) ويستأنس بقولنا ((حي

(١) كتاب ميويه / ج ١ / ص ١٢٦ .

(٢) نفسه / ص ٢٤١ .

(٣) المعجم / ج ٢ / ص ٢٠٥ - ٢٠٦ ، حمله بمعنى (بادر) ، وانظر : محضر / ج ١٤ / ص ٨٩

على) التسي لا خلاف أنها مكونة من كلمتين، ثم يوردها مرة أخرى من كلمة واحدة كما وردت في بيت الشعر.

وفي باب اسم الفعل المشغول عن ظرف أو جار ومجرور (١) قال سيويه: «وحدثنا أبو الخطاب أنه سمع من العرب من يقال له: إليك، فيقول: إلي، كأنه قيل له تنجح، فقال: أتتجس. ولا يقال إذا قيل لأحدهم: ودونك: دُونِي ولا علي. هذا النحو إنما معناه في هذا الحرف وحده. وليس لها قوة الفعل قياساً» (١).

فأسماء الأفعال مثل: إليك ودونك تقاس على أفعال الأمر في العمل والدلالة، وعلّة القياس فيها أنها موجهة إلى المخاطب، مثلاً أن الأمر موجه إلى المخاطب. أما أسماء الأفعال الموجهة إلى غير المخاطب فليس لها هذه القوة في القياس، ولذلك تحذف كما هي ولا يقاس عليها، ومثل ذلك اللفظة التي نقلها أبو الخطاب عن العرب فسي ((إلي)). واللفظة التي لم يسم سيويه نقلها: «وحدثني من سمع أن بعضهم قال: عليه رجلاً يُسَنِّي. وهذا قليل، شبهوه بالفعل». فأجرى اسم الفعل ((عليه)) مجرى فعل الأمر ونصبه مفعولاً به ((رجلاً)) مع أنه مضاف إلى ضمير الغائب والقياس ما كان مضافاً إلى غير المتكلم، ومثل ذلك لا يقاس عليه عند سيويه؛ لأنه قليل من ناحية، ولأنه ليس له قوة الدلالة التي في فعل الأمر، كما تقدم.

وقد اعتمد سيويه الحكم الذي قدمه أبو الخطاب وجعله عنواناً لباب في قوائمه (٢): «هذا باب ما يجوز فيه الرفع مما يتصحب في المعرفة؛ وذلك قولك: هذا عبد الله متعلق، حدثنا بذلك يونس وأبو الخطاب عن يونس به من العرب». فأصل التركيب عند أبي الخطاب: هذا عبد الله متعلقاً بالنصب على الحال، ولكن يصحف العرب طلق هذا التركيب بالرفع: هذا عبد

(١) كتاب سيويه / ج ٢ / ص ٢٤٩ - ٢٥٠.

(٢) ورد في كتاب سيويه بعنوان: «هذا باب من فعل سمّي فيه بأسماء مضافة» ج ١ / ص ٢٤٨.

(٣) مقصده / ج ٢ / ص ٨٢.

الله منطلق، فصار هذا التركيب فرعاً على التركيب الأول، وصار حكم الرفع جائزاً لمن يقيس على هذه اللغة الصحيحة.

وقد فتحت هذه اللغة التي نقلها أبو الخطاب، الباب على مصراعيه أمام الخليل، ليخرجها على أساس من الدلالة؛ فوجهها مرة على إضمار (هذا أو هو)؛ «كأنه قلت؛ هذا منطلق، فصار هذا التركيب فرعاً على التركيب الأول، وصار حكم الرفع جائزاً لمن يقيس على هذه اللغة الصحيحة.

أما الوجه الثاني عند الخليل، فقد جمل «عبد الله منطلق»، جملتها خبراً لـ ((هذا)) قياساً على: «هذا حملو حامض»؛ «لا تريد أن تنقن العذرة ولكنك تزعم أنه جمع الطمين» (١). وامتشهد على ذلك بقراءة قوله تعالى (٢): «كَذَّبُوا إِتَّهَاتُ لِلَّيْلِ شَرَّاعَةً لِّلشَّوَى» (٣). أما سيويه فإنه امتشهد على هذه اللغة وعندها بالقراءة التي ذهبها إلى ابن مسعود: «هَذَا بَعْلِي شَيْخ» (٤).

وقد أضاف السيرافي وجهين آخرين في توجيه الرفع؛ وذلك بأن تجعل عبد الله عطف يسان على هذا، والثاني بأن يكون منطلق بدلاً من عبد الله.

وفي اعتقادي أن الخليل كان أكثر توفيقاً في تمييزه وتحليله، لاعتباره الدلالة أكثر من اعتماد المنطق العقلي.

وهكذا يتبين كيف كانت المسائل تثقل من الاعتقادات إلى التباس، فالأسهل استعمال لوي مسوع، أو مقول نقلاً صحيحاً عن العرب، يُعتمد وتؤسسل له قاعداً، فإذا جسد في هذا الاستعمال جسد يد من نوعه، يوفق الاستعمال الجديد إلى جلداسي الأسيسل ثم يتناول له العلماء بالدراسة والبحث، يبيتون ما بينهما من أوجه

(١) كتاب سيويه / ج ٢ / ص ٨٢ .

(٢) سورة شعارج / آية ١٥ .

(٣) أسبغته في القرأت / ص ٦٥٠ - ٦٥١ ؛ قوله شرّاعه لشووى - روى حفص عن عاصم ؛ 'شرّاعة' نصاً وقرأ الباقر وأبو بكر عن عاصم ؛ 'شرّاعة' رفعاً .

(٤) سورة هود / آية ٧ .

الشبه والاختلاف، معتمدين على الدلالة والتركيب، فينبج من كل ذلك قاعدة أملية وأخرى فرعية، وحكم أصلي وآخر فرعي.

وكان الفضل الأول في كل ذلك، المنهج القراء الذي ما كان يهمل لغات العرب، حتى لو كانت في الانتشار قليلة أو نادرة. وهكذا نجد أنَّ أبنا الخطاب ويونس، سارا يتوَمَّكان في منهج القياس الذي قسلا أسلوبه عن شيخهمما أبي عمرو، مثلما قل أبو عمرو هذا المنهج ممن فيسوخه كما تقدم.

القياس في النصوص المنسوبة الى يونس بن حيبة (١)

١ - اثر يونس في أبواب الكتاب:

قال سيبويه، بعد ان عرض مفتحين من باب 'تصغير ما كان على ثلاثة احرف ونحته ألف التائيث بعد ألف ضار مع الألفين خمسة احرف' (٢)؛ 'والذي ذكرت لك في جميع ذا قول يونس'، ثم اورد قائلاً وهو يختم الباب: 'وجميع ما ذكرت لك في هذا الباب، وما اذكر لك في الباب الذي يليه قول يونس' (٢). وهذا يعني أنّ القياس في الباب يونس.

ففي الباب الأول يتيم الثلاثي المختوم بألف التائيث المسدودة مثل: حمراء، ومفراء، على الثلاثي المختوم بألف التائيث المقصورة مثل: حُلى وبُشرى، ووجه الشبه (الملة المشتركة) بينهما أننا لا نكسر الحرف الذي يلي ياء التصغير فيهما، فنقول: حَيْرَاء، ومُفِرَاء مثلاً نقول حَيْلَى، وبُشَيْرَى.

ويتيم (فعلان الذي مؤنثه فعلن) على الثلاثي المختوم بألف التائيث المسدودة، وعلّة القياس عنده أن النون في آخر فعلان بمنزلة الهمزة التي في آخر المسدود.

(١) روى الفرّاء عن ابن بن يربد العطار، وأبي عمرو بن اسلم، وأخذ سريه عنه وعن حماد بن سماعة، روى الفرّاء عنه ابنه حرمي بن يونس، وأبو عمر الجرمي، توفي بعد اثنين وثمسين ومائة غاية السهبة / بن الحزري / ج ٢ / ص ٤٠٦).

وكان يونس بارعاً في النحو، وقد سمع من سمع من قبله، وروى عنه سيبويه وأكثر، وله قيس في النحو ومداعب بمفرد بها، وقد سمع منه الكسائي وفرّاء. قال أبو عبيدة: 'احترف سي يونس أربعين سنة، أملاً كل يوم أسوحي من حفظه إياه الرواء / انقضي ج ٤ / ص ١٧٦'.

وانظر ترجمته في: أحبار المحويين البصريين / السمرقي / ص ٥١، والاعلام / الركني / ج ٩ ص ٣٤٤، وبعده نوحه / الميوطي / ج ٢ / ص ٣٦٥، وطبقات المحويين / السريدي / ص ٥١، ورواه الألباء / بن الأثيري / ص ٤٧، وتاريخ الأدب العربي / كرون بروكلمان / ج ٧ / ص ١٣٠.

(٢) كتاب سيبويه / ج ٣ / ص (٤١٩ - ٤٢٣).

(٣) نفسه / ص ٤٢٣.

ثم قاس المختوم بألف وثون زائدين، ما لم يكثر للجمع على وزن مقارع، على فعلان الذي مؤشده قلبي. وعلّة قياس هذا التصير، زيادة الالف والنون فيهما، وأنهما لا يكثران للجمع على مقارعيل.

أما ما كثر للجمع على مثال مقارعيل، فقد قاس تصغيره على تصير سيؤبال، وذلك قوله: مَرَّحِينَ، لأنه تقول: مَرَّحِينَ، وَيَتَمَنَّانَ خِيَتَيْنِ لأنه تقول خَبَاعَيْنِ ... وأما فَرَّيَكَ فتصيره على فَرَّيَكَ، كأنك كثرته على فَرَّيَا ولم تكثره على فَرَّيَا. ألا ترى أشبه تقول: فَرَّيَايَ (١).

ويلاحظ في الباب تسلسل القياس وتداخله، وهذا يعني أن العلماء في هذه المرحلة، كانوا يُشَبِّهُونَ المسألة الرئيسة في الباب، بعد تحليل خصائصها اللغوية، ويصنّفون بعدها المسائل التي تلتقي معها، حسب قربها أو بعدها، من خصائص المسألة الأولى.

ومما يدل على أن يونس يقتضي منهج شيوخه، أن ميوية يذكر رأي أبي عمرو في هذا الباب (٢) الذي أُنشد كل ما فيه إلى يونس. وهذا يعني أن يونس نفسه كان يستشهد برأي شيوخه، ويحمل ذلك جزءاً من منهجه في البحث.

وفي الباب الذي يليه "باب تحقير ما كان على أربعة أحرف فلعنته أمة التأنيث أو لعنته ألف وثون كما لعنت عثمان" (٣) يبدأ بالقاعدة مباشرة اعتماداً على ما تقدّم من أمثلة وقياس، في الباب السابق: "أما ما لعنته ألف التأنيث فخنفاء ... فإذا حقرت قلت: خُنَيْسَاء الذي لا يخلو من القياس: "وانما حذفتم لأنها حرف ميت، فجعلتها كالف مبارك" (٤).

ويقيس السباعي المختوم بألف التأنيث المدودة، على الثلاثي المختوم بتاء التأنيث، وعلّة هذا القياس عدة: "لان الألفين لما كانا بمنزلة الهاء في بنات الثلاثة لم تحذفنا ... فأما المدودة فإن آخره حي كحياة الهاء، وهو في المعنى مثل ما فيه الهاء والهاء بمنزلة اسم ضم إلى اسم، فجعلنا اسماً واحداً، فالآخر لا يحذف أبداً، ولا تيسر الحركة التي في آخر الأول كما لا تيسر الحركة التي

(٢) نفسه / ص ٤٢٣ .

(٤) نفسه / ص ٤٢٣ .

(١) كتاب سيوية / ج ٣ / ص ٤٢٤ .

(٢) نفسه / ص ٤٢٣ .

ولست منتهى الاسم، ولو كسرتها للجمع ثبتت^(١).

وقاس «أراييل» اسم رجل على «أدور»، لأنك أبدلت الهمزة منها كما أبدتها في أدور، وهي عين مثل واو أدور^(٢).

وبعد ذلك أخذ يهدد تجريد القاعدة، قاس «التور والتور» على القاعدة، فاختلفت العلة بالحكم؛ وكذلك التور والتور واشياء ذلك؛ لأنها همزات لازمة، لو كسرت للجمع الاسماء لموتهن حيث كن بدلاً من متصل ليس بمنتهى الاسم، فلما لم يكن منتهى، أجري من مجرى الهمزة التي من ضمن الحرف^(٣).

والقاعدة التي يريد تجريدها هي: أن الهمزة الباقية عن واو أو عن ياء، إذا كانت عينا في الكلمة فإنها ثبتت في التصغير، مثلما ثبتت في جمع التكثير.

ونلاحظ أن أسلوب القياس، الذي اتبعه الباحث في تحليله، اقتضاء أن يقيس على أمثلة القاعدة المستعملة، بدلاً من القياس على القاعدة المجردة.

فإذا كان جميع ما تقدم من قول يونس والغليل، كما ذكر مبيويه، فإن هذا يعني أن منهج القياس الذي مار عليه مبيويه، إنما رسمت أصوله، وتكشفت معالمه قبل أن يبدأ مبيويه بتأليف الكتاب، وأن كثيراً منصوص الكتاب، يمكن أن يكون من إملاء أماتذته، أو من حفظه الذي نقله مشافهة عنهم.

وممّا يدلُّ على الاهتمام البالغ، الذي كان يوجهه مبيويه لعلم أماتذته، أنه كان يفرق للمسألة الواحدة بساباً خامساً، مع أنها ما كانت تتجاوز مطوراً قليلة؛ مثال ذلك ما ذكره مبيويه في: «باب

(١) كتاب مبيويه / ج ٣ / ص ٤٦٣ .

(٢) نفسه / ص ٤٦٣ .

(٣) نفسه / ص ٤٦٣ .

ما تكون فيه في المستثنى الثاني بالخيار، (١) :

«وذلك قوله: مالي الآ زيدا سديق وعمرو، ومن لي الآ أباك سديق وزيدا. أما النصب فليس الكلام الأول، وأما الرفع فكأنه قال: وعمرو لي، لأن هذا المعنى لا يتقن ما تريد في النصب، وهذا قول الخليل ويونس ربهما الله» (٢).

ومما يلاحظ في هذا الباب، أنه قدّم الحكم فذكره في عنوان الباب، وهو يتمثل بقوله (بالخيار) وهو يعني أن المستثنى الثاني (يجوز) فيه النصب ويجوز فيه الرفع. ثم عرض الأمثلة مباشرة في أول الباب، وانتقل بعد ذلك إلى التحليل الذي جاء على شكل حلة بسيطة، فالنصب (على الكلام الأول) أي عطفاً على (زيداً) المنصوب، وأما الرفع فليس الاستئناف «فكأنه قال: وعمرو لي»، ولا تخفى آثار الدلالة في التحليل: «لأن هذا المعنى لا يتقن ما تريد في النصب»، وهذا يذكرنا أن الأصحاب فرع المعنى عند يونس والخليل، وقول سيويه: «هذا قول يونس والخليل»، يبيّن الأسلوب الذي كان يتبعه يونس والخليل في معالجة الظواهر اللغوية في باب مئّن.

وقد تقدم مثل هذا في باب «النصب فيما يكون مستثنى مبدلاً»، ففيه جعل (الحكم) في عنوان الباب، وتقبل سيويه محتويات الباب عن يونس وعيسى: «حدثنا بذلك يونس وعيسى جميعاً» (٣) وبعد ذلك يعرض الأمثلة، ويحلّها على غرار ما تقدّم في الباب الأول. وكلّ ذلك يدلنا على أنّ النهج واحد في أسامه، وأنّ كلّ عالم يتقنني أثر شيخه، فيخلف إليه ما يستجد من المتقول، ومعالجة في ضوء الدلالة والتركيب، ليؤكد فيه حكماً، سبق إليه الشيخ، أو يقدم حكماً جديداً، بناءً على حلة جديدة، ولكن النهج واحد.

(١) كتاب سيويه / ج ٢ / ص ٣٣٨ .

(٢) نفسه / ص ٣٣٨ .

(٣) نفسه / ص ٣١٩ .

ومن الطريف أن سيويه، لم يذكر في الأبواب العشرين الأولى من الكتاب، أحدا من شيوخه غير يونس؛ فقد اشتهر سيويه بالتركيب الذي قلته يونس عن روبة: "وزعم يونس أنك سمع روبة يقول: ما جاءت حاجتك فيرفع" (١). وذلك في باب نواسخ الجملة الاسمية الذي سماء سيويه: "باب الفعل الذي يتعدى اسم المفعول، و اسم الفاعل واسم المفعول فيه لشئ واحد" (٢). وفيه يقيس سيويه ترتيب الجملة الاسمية وترتيب الجملة الفعلية.

وفي بعض الأبواب، كان سيويه يذكر يونس، تنويق الشاهد الشعري الذي يؤيده به حكماً؛ كما فعل في باب "الأفعال التي تستعمل وتلفى" فقال: "وكما أردت الإلقاء فالتأخير أقوى. وكل عربي جيد. وقال اللعين يهجو المجاج:

أبلا راجيز يا ابن اللؤم توجدي وفي الأراجيز خلّت اللؤم والغور (٣)

أنشدناه يونس مرفوعاً عنهم" (٤)

ونلاحظ أن يونس ينقل الشاهد كما تنشده العرب، وقد صرح بذلك سيويه بقوله: "وحدثنا يونس أن العرب تنشد هذا البيت، وهو لمّدة بن المنيب: (٥)

فما كان قيس ملكك ملّك واحد ولكنّه بتيان قوم تهدّمساً" (٦)

وقد ينسب سيويه إنشاد البيت إلى يونس: "وقال الهذلي: (٧)

قلّبتُ حصّلتُ فوقَ ملوكك إنّها مُلَبَّعةٌ من يأتها لا يُجيرُها" (٨)

وقد ينسب يونس نفسه الإنشاد إلى الشاعر: (٩) "وزعم يونس

-
- | | |
|---|--|
| (١) كتاب سيويه / ج ١ / ص ٥١ . | (٦) كتاب سيويه / ج ١ / ص ١٥٦ . |
| (٢) نفسه / ص ٤٥ . | (٧) بظر : ديوان الهذليين / ج ١ / ص ١٥٤ . |
| (٣) بظر حماسه البحري، سمكعبر بضي، والحبوان | (٨) كتاب سيويه / ج ٣ / ص ٧٠ . |
| لحاحط / ج ٤ / ص ٦٦ - ٦٧ . | (٩) نفسه / ج ٢ / ص ٧٢ - ٧٣ . |
| (٤) كتاب سيويه / ج ١ / ص ١١٩ - ١٢٠ . | |
| (٥) انظر ديوان حماسة لابي تمام / شرح المبربري / ج ١ | |
| ص ٣٢٨ . | |

أَنَّهُ سَمِعَ الْفَرَزْدَقَ يَنْشُدُ: (١)

كَمْ عَمَةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٍ
فَدَعَاءُ قَدْ حَلَبْتُ عَلَيْ عِشَارِي

وفي باب (٢) «ما يُحْمَرُ فِيهِ الْفَعْلُ الْمُتَعَمِّلُ إِثْهَارُهُ بَعْدَ حَرْفٍ»
ذَكَرَ يُونُسَ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ؛ فَامْتَشَهَدَ بَيْتَ هَدْبَةَ بْنِ خَشْرَمٍ:

فَبَاذْ تَكَ نِي أَمَوَيْنَا لَا نَحْيُ بِهَا
ذِرَاعًا. وَإِنْ مَبْرُ فَنَصْبِرُ لِلْمَبْرُ

عَلَى حَذْفِ الْفَعْلِ، وَالتَّقْدِيرُ: وَإِنْ (وَقَعَ) مَبْرُ.

وَامْتَشَهَدَ بِقَوْلِ الْعَرَبِ: إِنْ لَا صَالِحَ فَنَالِحٍ، لِيَبَيِّنَ أَنَّهُمْ يَحْذِفُونَ
الْفَعْلَ وَحَرْفَ الْجَمْرِ، وَالتَّقْدِيرُ عِنْدَهُ: إِنْ لَا أَكُنْ مَرُوتَ بِصَالِحٍ، فَبَطَالِحٍ.

وَمِثْلُ ذَلِكَ قَدَّرَ قَوْلَهُمْ: امْرُءٌ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ إِنْ زَيْدٍ وَإِنْ
عَمْرٍو. يَعْنِي: إِنْ مَرُوتَ بِزَيْدٍ أَمْ مَرُوتَ بِعَمْرٍو.

وَقَدَّرَ قَوْلَهُمْ: «مَبْرُورًا مَاجُورًا» وَمَصَاحِبًا مَعَانَاكَ بِالنَّصْبِ:
رَجَعْتَ مَبْرُورًا، وَأَذْهَبَ مَصَاحِبًا.

وَقَدْ اتَّخَذَ سَبْيُويسَ آراءَهُ مَحْوَرًا، يَدُورُ حَوْلَهُ الْبَحْثُ فِي الْهَابِ
كُلِّهِ، كَمَا فَعَلَ فِي بَابِ «مَا يَتَسَبَّبُ أَقْبَهُ حَالٌ يَقَعُ فِيهِ الْأَمْرُ وَهُوَ
اِسْمٌ»؛ «وَزَعَمَ يُونُسُ أَنَّ وَحْدَهُ بِمَنْزِلَةِ عِنْدَهُ، وَأَنَّ خَمَتَهُمْ وَالْجَسَاءَ
الْغَيْرَ، وَقَتَّهْمَ كَقَوْلِكَ: جَمِيعًا... لِأَنَّ الْآخِرَ هُوَ الْأَوَّلُ عِنْدَ يُونُسَ فِي
السَّأَلَةِ الْأُولَى... وَجَمَلَ يُونُسَ نَصْبَ وَحْدَهُ كَأَنَّهُ قُلْتُ: مَرُوتَ
بِرَجُلٍ عَلَى حَيَالِهِ، فَطَرَحْتُ «عَلَى» فَمَنْ قَال: هُوَ مَشْ عِنْدَهُ» (٣).

وفي بعض الأبيواب كان دوره الثقل عن شيوخه، فيما يدور عليه

(١) ديوان الفرزدق / ج ١ / ص ٢٦١.

(٢) كتاب سبويه / ج ١ / ص (٢٥٩ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٧١) عسى السريجة.

(٣) نفسه / ص ٣٧٦ - ٣٧٨.

البحث في الباب، ولكنّه يتخذ رأيا موافقا لرأي شيخه، أو يقتل عن
المرب إضافة إلى ما أُثِر عن شيخه (١).

وقد تستأثر آراؤه باهتمام ميوييه، فيصرف اهتمامه في الباب
كله لمناقشتها، والتعليق عليها، مثال ذلك ما جاء في باب: "ما يجري
من الشتم مجرى التعظيم وما أثبهه" (٢). وفيه يتبنى يونس رأي
الحذف والتقدير: "وزعم يونس أنّه إن شئت رفعت اليتيم جميعا
عن الابتداء، تدبر في ذلك شيئا لو أظهرته لم يكن ما بعده إلا
رفسا".

ويجوز أن تُحلّى الحال بـ (الألف واللام): "وأما يونس، فيقول:
مررت به المكينّ على قوله: مررت به مكينا. وهذا لا يجوز، لأنّه
لا ينبغي أن يجعله حالا ويدخل فيه الألف واللام" (٣).

وفي الباب نفسه يتصدّى ميوييه لرأي يونس الذي يرفض
الإخبار في الترحم: "وأما يونس فزعم أنّه ليس يرفع شيئا من
الترحم على إخبار شيء يرفع، ولكنّه إن قال حريته لم يقل أبدا إلا
المكينّ، يحمله على الفعل. وإن قال حريته قال المكينان، حمله
أيضا على الفعل. وكذلك مررت به المكينّ؛ يحمل الرفع على الرفع،
والجور على الجور، والنصب على النصب. ويزعم أنّ الرفع الذي فسرنا
خلفا. وهو قول الخليل رحمه الله وابن أبي عمير" (٤).

ومكنا يتضح أنّ يونس كان يلتزم المنهج العام الذي سار عليه
شيخه في قياس النحو، إلا أنّه كان يتفرد برأي خاص في المسائل التي
ما كان يقتنع بها.

(١) انظر: كتاب ميوييه / ج ١ / ٢٨٩، ج ٢ / ص ٣١٩، ٣٧٤، ٣٨٩.

(٢) نفسه / ج ٢ / ص ٧٧.

(ب) : مظاهر القياس في النصوص المنسوبة إلى يونس في الكتاب .

١ - في المنهج العام :

اتباع يونس المنهج العام الذي اتبعه شيخه في القياس، فكان قياس يونس قائماً على فكرة «الأصل والفرع» التي قام عليها قياس عبد الله بن أبي إسحاق، وعيسى بن عمرو، وأبي عمرو بن العلاء، وكان يونس ينقل هذه الفكرة عنهم ويؤيدهم فيها، ولعلّ النص التالي يوضح ذلك :
«... لأنّ الأشياء كلها أصلها التذكير ثم تختص بعد، فكل مؤنث شيء والشيء يذكر، فالتذكير أول، وهو أشدّ تمكناً، كما أنّ النكرة هي أشدّ تمكناً من المعرفة، لأنّ الأشياء إنّما تكون نكرة ثم تصرف، فالتذكير قبل، وهو أشدّ تمكناً عندهم، فالأول هو أشدّ تمكناً عندهم، فالنكرة تصرف بالألف واللام، والإضافة، وبأن يكون علماً، والشيء يختص بالتأنيث فيخرج من التذكير كما يخرج المنكور إلى المعرفة».

فإن سميت المؤنث بمسرو أو زيد لم يجز الصرف، هذا قول ابن أبي إسحاق وأبي عمرو، فيما حدثنا يونس، وهو القياس.

لأنّ المؤنث أشدّ صلاحية للمؤنث، والأصل عندهم أن يسمى المؤنث بالمؤنث، كما أنّ أصل تسمية المذكر بالمذكر.

وكان عيسى يصرف امرأة اسمها مسرو، لأنّه على أخفّ الأهمية^(١)، فبعد الله بن أبي إسحاق الذي قدر أنّ «أصل الكلام على فعل»^(٢) يرى هنا أنّ التذكير هو (الأصل) والتأنيث فرع عليه، ويتيسر التذكير على التنكير، فالنكرة (أصل) والمعرفة فرع عليها، تختص النكرة بالألف واللام، والإضافة، والعلية، فتحول إلى معرفة، وكذلك يختص الشيء بالتأنيث فيتحول من التذكير، مثلما تتحول النكرة إلى معرفة.

ومن الواضح أنّ أبا عمرو يؤيد هذه الفلسفة النحوية، لأنّه يؤيد

(١) كتاب سيبويه / ج ٣ / ص ٢٤١ - ٢٤٢ .

(٢) مقدم في نصوص المنسوبة إليه .

القياس الذي بُني على أساسها، فجعل (زيداً وعمراً) متنوعاً من الصرف إذا سبقت به المؤنث، لأنَّ الأصل عنده وعند عبد الله، أن يسمى المؤنث بالمؤنث وأن يسمى الذكر بالذكر، وقد ورث يونس هذه الفلسفة، ولذلك رأيناه يقلها مؤتداً، ما أقنع سيويه فاختدهما: «هذا قول ابن أبي إسحاق، وأبي عمرو، فيما حدَّثنا يونس، وهو القياس».

فهي إذن مدرسة واحدة قائمة على فلسفة واحدة، ويونس خير من يعلم أنَّ عبد الله بن أبي إسحاق هو الذي ثبَّت أركانها، ولذلك نراه يلتزم قياسه، بل يقيس عليه: «قال ابن سلام: قلت ليونس، إياك زيدا، تجيزه؟ قال: أجاز ابن أبي إسحاق للمفضل بن عبد الرحمن:

إِيَّاكَ إِيَّاكَ الْإِرَاءَ فَإِنَّهُ إِلَى الثَّرِّ دَقَاءُ وَلِلشَّرِّ جَالِبٌ» (١)

وسارت فكرة (الأصل) أساساً يقوم عليه قياس يونس: «أقلت ليونس هذا صرفوه (يعني صديكرب) --- قال: إنما استثقلوا صرف هذا لأنه ليس أصل بناء الأسماء بذلك على هذا ... قلنا لم يكن هذا البناء أصلاً ولا متكاملاً، كرهوا أن يجعلوه بمنزلة التمكن الجاري على الأصل، فتركوا صرفه كما تركوا صرف الأعجمي» (٢).

بناء الاسم التمكن هو أصل بناء الأسماء، فلما تحول بناء المركب المزجي عن الأصل منموء من الصرف، قياساً على العلم الأعجمي، الذي منع الصرف لأنَّ بناءه خارج عن أصل البناء.

وتحولت فكرة الأصل لدى يونس، إلى قاعدة تهرمة يقيس، عليها، فالاسم «لا ينبغي له أن يكون في قول يونس إلا (يفزي) وثبات الواو خطياً، لأنه ليس في الأسماء واو قبلها حرف مضموم، وإنما هذا بناء اختص به الأنفال» (٣).

(١) طبقات النحويين / الربيعي / ص ٥٣.

(٢) كتاب سيويه / ج ٢ / ص ٢٧٣.

(٣) نفسه / ص ٣١٦.

فكلمة (يُكْرَ) في الأصل فعل، فإذا سيننا رجلاً «يُكْرُو» خرج من بناء الأفعال إلى بناء الأسماء، فلابد أن تجري عليه خصائص بناء الأسماء. وهنا يتقدم يونس مسألة تدل على صحة اطلاعه واستقرائه لفردات العربية: «ليس في الأسماء وأو قبلها حرف مضموم» ولذلك حوله إلى بناء من أبنية الاسم «يُكْرِي».

فإذا اختلفت فكرة الأصل إلى علماء الكوفة، أو اختلف الكوفيون مع يونس في بعض الأصول وبعض الأبنية: «يونس والكوفيون هم القائلون بأسالة (نون التوكيد) الشديدة وفرعية الخفيفة»^(١) فإن هذا لا يعني أن يونس هو مؤسس المدرسة الكوفية، بل يعني أن منهج التماس عند علماء الكوفة، كان اعتماداً للتماس الذي تأصل عند علماء البصرة، ومثلما اتقى علماء الكوفة مع فيسوخ يونس على المنهج العام، فإننا نجدهم يتفقون معهم في مسائل التماس أيضاً: «وذهب يونس وعيسى بن عمر والكمائى، إلى أن (تاس) اسم امرأة، و... يجري مجرى الصحيح وتثنيته، وجسه بمنحة ظاهرة، فيقولون: هذا يلى ويرمى وقاضي، وممرت يىلى ويرمى وقاضي»^(٢).

فإن حدث خلاف في بعض المسائل، فقد حدث خلاف مثله بين علماء البصرة، ولا يعني الخلاف في مسألة أو مسائل في بعض الفروع أن كل مخالف كان يتخذ مدرسة مستقلة، وإنما كان ذلك بسبب وفرة الأدلة الثابتة أو العقلية لدى كل عالم، وهذا ما يتضح في مكانه من هذا البحث إن شاء الله.

ومما يتصل بالمنهج العام الذي ورث يونس أصوله عن أستاذته ظاهرة (الحذف والتقدير). فقد ذكر سيبويه في باب «هذا باب ما يُحْكَر فيه الفعل التعميل إظهاره بعد حرف»^(٣): «ومن ثم قالوا: صاحب ممان، ومبرور مأجور، كأنه قال: أنت صاحب، وأنت مبرور، فإذا رفعت هذه الأسماء فالذي في ضلك ما أظهرت، وإذا نصبت فالذي

(١) شرح التمرحيم على التوضيح / ج ٢ / ص ٢٠٨.

(٢) شرح الاشموسي / ج ٢ / ص ٥٤١.

(٣) كتب سيبويه / ج ١ / ص ٢٥٨.

في نفسه غير ما أظهرت، وهو الفعل، والذي أظهرت الاسم.

وإذ ثبتت ثبتت قلت: مبرورا مأجورا، ومصاحبا معانا، حدثنا بذلك عن العرب عيسى ويونس، وغيرهما، كأنه قال: رجعت مبرورا، وأذهب مصاحبا^(١).

يتبين من النقص أن ظاهرة الحذف أو الإضمار مميزة من طبيعة العربية: «حدثنا بذلك عن العرب عيسى ويونس»، فالعرب يحذفون بعض الألفاظ من بنية الكلام الطبيعية، ويضمرونه في البنية المعينة، وقد تسج سيوييه إلى هذه (البنية المعينة)، بقوله: فإذا رفعت هذه الأشياء فالذي في (نفسه) ما أظهرت، وهو يعني: إذا رفعت (مصاحبا معانا) أضمرت البتة، وأظهرت الخبر، فالتقدير: أنت مصاحب، وإيتممه صاحب، وإذا ثبتت (مصاحبا معانا) أضمرت الفعل، فالتقدير حينئذ: رجعت معا، وأذهب مصاحبا. كما قرأ يونس قولا عن عيسى.

وبذلك يبدو جليا أن فكرة الإضمار والحذف، أسيلة في درس النحو قبل يونس، ولكن يونس نقلها وفترها وأيدها، وحرب لها الأمثلة من واقع اللغة، كما رواها عن الثقات من أساتذته وعن العرب.

ومثلما نقل يونس هذه الظاهرة عن عيسى، نقلها أيضا عن أبي عمرو في قوله: «أما أنت منطلقا معك، فرفع، وهو قول أبي عمرو، وحدثنا به يونس. وذلك لأنه لا يجازى بأن، كأنه قال: لأن صرت منطلقا أطلاق معك^(٢)».

وفي باب: «تحتير ما حذف منه ولا يورد في التعدير ما حذف منه»، يربط يونس فكرة الحذف بفكرة الأصل: «ومن ذلك قولهم في صار: هو يئس، وأما الأصل هائس، غير أنهم حذفوا الهمزة كما حذفوا ياء ميت، وكلاهما بدل من اليين. وزعم يونس أن ناسا يقولون

(١) كذب سيوييه / ج ١ / ص ٢٧١ .

(٢) كذب سيوييه / ج ٢ / ص ١٠١ .

هوئير، على مثال هوئير، هؤلاء لم يحتروا هاراً، وإنما حثروا هائراً، كما قالوا: رويجل كأنهم حثروا راجيد ٠٠٠٠ وأما يونس فحدثني أن أباه عمرو كان يقول في مري: مري مثل مريج، وفي مري: مريج يهز ويجر، لأنها بمنزلة ياء قاضي^(١).

فأبو عمرو كان يمد المحذوف في التصغير، بينما كان يونس يحذف الزوائد، إذا كانت لا تخرج الحرف، عن أوزان التصغير المستعملة، وهذا مستوى متطور من قياس يونس، فهو يقيس على الوزن الذي جردء العلماء من الاستعمال اللغوي، وإلى هذا أشار ميويه في أول القصة: لا من قبل أن ما بقي إذا حثريكون على مثال الحثري، ولا يخرج عن أمثلة التحثري^(٢).

وفي باب «ما يحذف من أواخر الأسماء في الوقف وهي الياءات» يبيي ميويه حديثه، على رأي يونس ونقله عن أبي الخطاب: «وذلك قوله: هذا قاضي، وهذا غاز ٠٠٠٠ أذهبوها في الوقف كما ذهبت في الوصل، ولم يرسدوا أن يظهروا في الوقف كما يظهر ما يثبت في الوصل، فهذا الكلام الجيد الأكثر».

وحدثنا أبو الخطاب ويونس أن بعض من يوفق بعريته من العرب يقول: هذا رامي وغازي ٠٠٠ أظهروا في الوقف حيث سارت في موضع غير تنوين، لأنهم لم يظفروا ههنا إلى مثل ما اضفروا إليه في الوصل من الامتنال، فإذا لم يكن موضع تنوين فإن الياء أجود في الوقف، وذلك قوله: هذا القاضي، لأنها ثابتة في الوصل^(٣).

يونس يعلل إثبات الياء عند الذين لا يحذفون في الوقف، فيقيس الوقف على الوصل، ففي الوقف يحذف التنوين، فلا يبقى سبب موجب لحذف الياء لأنها حذفت في الوصل لاتقاء الساكنين؛ الياء السائنة، والتنوين الساكن، فأصله (تأخين) وقد ثبتت الياء في قولنا القاضي

(١) كتاب ميويه / ج ٣ / ص ٤٥٦ - ٤٥٧ .

(٢) نفسه / ج ٤ / ص ١٨٣ .

لدخول (أ) فاحتفت على الحذف، وكذلك في الوقت احتفت على الحذف، فأثبتها هؤلاء العرب، الذين أشار إليهم يونس، وجعل لهم قياساً مشمداً.

ويسدو أن يونس كان لا يميل إلى الإخسار والتقدير في الترحم، فكان يوجه التركيب مرة على الحال، وأخرى على البذل: «وأما يونس فيقول: مرت به المسكين على قوله؛ مرت به مسكيناً. وهذا لا يجوز لأنه لا ينبغي أن يجعله حالاً ويدخل فيه الألف واللام»^(١) وبذلك يخرج على القاعدة التي تقول: لا تكون الحال إلا تكملة، ولذلك وجدنا ميبوسه يحتج عليه ويرفض قياسه. ويغل عليه قياس الذين أضمروا: «ولكنك إن شئت حملته على أحسن من هذا، كآفته قال: ليت المسكين ٠٠٠ وكان الذين حملوه على هذا إنما حملوه عليه فراراً من أن ينفوا الضمير، فكان حملهم على النسل أحسن»^(٢).

وهذا النص يدل على أن تكملة الحذف والتقدير كانت تناقض في زمن عبد الله بن أبي إسحاق. فمع أنه اكتفى بمجرد التلميح إليه في هذا النص بقوله: «الذين حملوه»، إلا أنه يصرح به في هذه المسألة، وهي التي وجه فيها يونس الترحم إلى البذل: «وأما يونس فزعم أنه ليس يرفع شيئاً من الترحم على إضمار شيء يرفع ولكنه ٠٠٠٠ يحمل الرفع على الرفع، والبحر على البحر، والنصب على النصب، ويذهب أن الرفع الذي فسرنا خطأ. وهو قول الخليل رحمه الله وابن أبي إسحاق»^(٣).

وبذلك يتضح أن الخليل، الذي رأينا يتبنى هذه الفكرة بشكل واضح في هذا الباب، إنما كان يتبنى قياس عبد الله بن أبي إسحاق، وهو أول من وجدناه يعرض فكرة (الحذف والتقدير) ويناقشها.

ولقد بينت النصوص التي قلها يونس عن أساتذته أن (فكرة العامل)

(١) كتاب سيبويه / ج ٢ / ص ٧٦ .

(٢) نفســـــــــــــــــه / ص ٧٧ .

قد امتنعت لديهم، ويونس في هذا الصدد يؤيد فكرة (العمل) كأصل عام من أصول القياس، لكننا نراء يؤيد أساتذته في بعض مسائل العمل، وقد يخالفهم في بعضها: «هذا باب النصب فيما يكون مستثنى بدلا: حدثنا بذلك يونس وعيسى جميعا أنّ بعض العرب الوثوق بحريتهم يقول: ما مررت بأحد إلا زيدا، وما أثنى أحد إلا زيدا، وعلى هذا، ما رأيت أحدا إلا زيدا، فينصب زيدا على غير رأيت، وذلك أنه لم تجعل الآخر بدلا من الأول، ولكنك جعلته متعلما مما عمل فيه الأول، والدليل على ذلك أنه يجي على معنى: ولكن زيدا، ولا أعني زيدا. وعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم إذا تمت: عشرون درهما» (١).

لفكرة العامل واحدة تماما، في ذهن عيسى بن عمر، وهو يقيس عمل (إلا) النصب في الاسم الذي بعدها، على عمل العدد النصب في المحدود، وعلّة هذا القياس أنّ زيدا منقطع مما قبل إلا، مثلما أنّ الدرهم منقطع في المعنى من العشرين، ثم جعله قياسا على المعنى: «والدليل على ذلك أنه يجي على معنى: ولكن زيدا» (٢).

وقد رأينا أن يونس يؤيد قياس عيسى، بن أنّ سيبويه يقلبه عنه على أساس أنّه قياسه: «حدثنا بذلك يونس وعيسى جميعا» - وقد تقدم تأييد يونس لقياس عبد الله بن أبي اسحاق، وهذا يرة ما توصل إليه الدكتور أحمد مكي الأنصاري، الذي ذهب إلى وجود: «الخلاص بينه وبين النحاة الذين يتمدون على (تجريد القياس) من أضرار (القياس التام)» بزمالة عبد الله بن أبي اسحاق الحارمي وتلويذه: عيسى بن عمر الثقفي ومن هذا حذوها من عشاقي القياس التجريدي» (٣).

وحجّة الدكتور الأنصاري في أن يونس يختلف عن الحارمي وعيسى لأنه: «يرتكز على أساس قوي من الأسالة والرواية والسامع، واحترام الوارد من الشواهد بوجه عام» (٤).

(١) كتاب سيبويه / ج ٢ / ص ٢١٩.

(٢) كتاب سيبويه / ج ٢ / ص ٢١٩.

(٣) يونس البصري / ص ٢٢٢-٢٢٣.

(٤) نفسه / ص ٢٢٣.

وقد رأينا في سفر ميسويه التقدم أن يونس وعيسى يعتمدان رواية واحدة، وسامعا واحدا عن العرب، وقد رأينا في التصور المنسوبة إلى عبد الله بن أبي اسحاق أنه يعتمد الشواهد القرآنية، وكلام العرب شعره وشعره. للأسول واحدة والمنهج العام الذي بني عليه يونس، هو المنهج الذي أسسه ابن أبي اسحاق وعيسى وأبو عمرو.

وقد يعرض يونس رأيا لأبي عمرو في فكرة العاقل، ولكنه لا يصرح بتأييده. للتوجيه الذي أسره عليه أبو عمرو:

«وحدثني يونس أن أبا عمرو كان يقول: الوجه: ما أعاني القوم إلا عهد الله» (١) فأبو عمرو يرى أن الاسم بعد إلا في الجملة التامة المثبتة لا يكون إلا بدلا. وقد رأينا يونس، يميز أن يكون مستثنى فيؤيد عيسى، ويعتمد قيامه، مع أن الدكتور الأنصاري يجعل يونس من أنصار القياس المنهجي، الذي أسسه أبو عمرو، وقد ثبت أن الموافقة والمخالفة في مسألة، لا تعني أن صاحبها يتخذ منها جديدا، وإنما هو منهج عام واحد، له أسول عامة، اعتمدها كل النحاة، ولكن كل عالم منهم يتميز بمستوى معين، بما تجميع لديه في المسألة من المقول، وبما اقتنع به من المعقول، فيتخذ في المسألة رأيا مخالفا لبعض العلماء، وموافقا لبعض الآخر، ولكن ذلك كله لا يخرج من منهج القياس، الذي أصبح طابعا عاما، يميز النحو العربي، بأسلوب القياس الذي يعتمد الموازنة والتقدير، وإبراز أوجه الشبه وأوجه الخلاف، بين الأصل والفرع، للوصول إلى قاعدة تنظم الأصوات، والأبنية، والتراكيب، والدلالات، في أشكالها وأحوالها المختلفة.

والدليل على ما ذهب إليه، أن بعض الأقيسة مسار يذكر في صوص ميسويه، على شكل معلمات متفق عليها، فهي لا تحتاج أن تستند إلى صاحبها، لأنها أصبحت قواعد ثابتة لدى الجميع:

(١) كتاب ميسويه / ج / ص ٣١١.

«هذا باب ما يتصّب من الأماكن والوقت: وذلك لأنها ظروف تقع فيها الأثياء، وتكون فيها، فاتصّب لأنه موقوف فيها ومكون فيها، وعمل فيها ما قبلها، كما أنّ العلم إذا قلت: أنت الرجل علماً، عمل فيه ما قبله، وكما عمل في الدرهم عشرون إذا قلت: عشرون درهماً» (١).

فهو يقيس العمل، في التركيب الذي تضمن الطرف، على العمل في التركيب الذي اشتمل على التمييز، فقد اتصّب الطرف بما قبله، كما اتصّب التمييز بما قبله. وقد تقدّم في قياس عيسى أنّ قياس العمل في جملة الاستثناء على العمل في الجملة التي تشتمل على تمييز، وامتخدم تركيب (عشرون درهماً) نفسه مقياساً عليه، فكان هذا التركيب أصبح مقياساً مناسباً لقياس العمل، إذا كان المعمول موزعاً للعامل مع أنه مختلف عنه في اللفظ والمعنى، ويبدو أنّ هذا القياس صار أصلاً للنصب على (المضاد) الذي برزت معالمه في الكتاب.

وقد وصل هذا القياس إلى أبي عمرو، فنقله عنه يونس وتبناه: (٢) «وقالوا: منازلهم بيننا وبياراً. قال الشاعر، وهو عمرو بن كلثوم:

سددت الكأْسَ عَنَّا أَمْ عَمْرٍو وَكَانَ الْكَأْسُ مَجْرَاهَا الْيَمِينَا (٣)

أي على ذات اليمين، حدثنا بذلك يونس عن أبي عمرو، وهو: رأيه».

ففكرة العامل تأملت واتضح معالمها قبل يونس، يظهر ذلك من الموازنة التي يجريها أبو عمرو، بين معمول كم الخبرية ومعمول ربّ: «واعلم أنّ كم في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه ربّ، لأن المعنى واحد، إلا أن كم اسم، وربّ غير اسم بمنزلة من. والدليل عليه أنّ العرب تقول: كم رجل أفضل منه، تجعله خير كم. أخبرنا يونس عن

(١) كتاب سيبويه / ج ١ / ص ٤٠٣ - ٤٠٤

(٢) نفسه / ص ٤٠٤ - ٤٠٥

(٣) شرح انصاف المشر / التبريري / ص ٢٢٢

أبي عمرو^(١).

فهو يقيس عمل كم الخيرية على عمل ربّ، ووجه الشبه بينهما أن المعمول في كل منهما اسم جنس نكرة مجرور، ولا ينسى أن يبين أوجه الاختلاف، فد(كم) اسم لأتباع من كليات العدد وهو اسم، وربّ حرف جرّ تشبيه (من) في العمل والمعنى، وكذلك تلتقي كم مع من في المعنى الذي تؤديه كل منهما في الميثاق، فقولنا: كم رجل يعني: كم من رجل، وكذلك: ربّ رجس يعني: ربّ رجل من الرجال.

وهكذا سار تحليل التركيب، وما يترتب على العلاقات التركيبية من دلالات، تفرض على العالم أن يتتبّع فكرة العامل في العربية؛ لأنها نابعة من طبيعة الاسناد في هذه الفكرة.

وتدلّ بعض النصوص المنسوبة إلى يونس في الكتاب، أن فكرة (التحويل) كانت واضحة في ذهنه وفي أذهان أقرانه من العلماء:

«هذا باب تغيير الأسماء البهية، إذا سارت علامات خاصة، وذلك: ذا، وذي، وتاء، وآلا، وآلاء... فهذه الأسماء لما كانت مبهمّة تقع على كل شيء، وكثرت في كلامهم خالفوا بها ما سواها من الأسماء في تحويرها وغير تحويرها، وسارت عندهم بمنزلة (لا) و (في) ونحوهما، وبمنزلة الأسوات دعوى غافق وحاء... فإذا سارت اسماً ما عمل به، لأنك قد حوّلتَه إلى تلك الحال كما حوّلت لا. وهذا قول يونس والغليل ومن رأينا من العلماء^(٢)».

فهذه الأسماء كانت في الأصل، أسماء لأشياء (في البنية

(١) كتاب سيبويه / ج / ص ١٦١ .

(٢) نفسه / ج ٤ / ص ٢٨٠ - ٢٨١ .

المعقبة) فتحوّلت إلى سورتها هذه، لتسدّ على البهيمات، وهذا التحول في الدلالة نجم عنه تحول في بنيتها وشكلها، فبنيت كما تبنى الحروف، وأسماء الأسوات، ومن مظاهر تحوّلها في (البنية السطحية) أنها تخالف الأسماء في تصغيرها، فتخرج على قياس قاعدة التصغير، الطّردة في الأسماء بضمّ الحرف الأول وتفتح الثاني وزيادة ياء ساكنة قبل الثالث، ويقال في تصغير (ذا) ذَيْلاً . وقد وضع ابن العاجب ذلك بقوله: «كان حق اسم الإشارة أن لا يفتّر؛ لفظة شبه الحرف عليه؛ ولأنّ أصله (ذا) على حرفين، لكنّه تصرف كما تصرف الأسماء المتمكنة فوسّط ورسم به وثني وجمع وأثك ما جرى مجراها في التصغير، وكذا كان حق الموسولات... قيل: إما كان تصغيرها على خلاف الأصل خوفاً بتصغيرها تصغير الأسماء المتمكنة» (١).

ومن مظاهر المنهج العام، الذي تلقاه يونيس عن أماتذته، وتبنّاه بعد دراسة وطول معالجة (التوجّه إلى تجريد القاعدة والتجسّد عليها): «إذا لقيت مفرداً بمفرد أضفه إلى الألفاب، وهو قول أبي عمرو، ويونس، والخليل، وذلك قوله: هذا ميمد كرز. وهذا قياس قلة قد جاء فإذا لقيت المفرد بمضاف والمضاف بمفرد، جرى أحدهما على الآخر كالومف، وهو قول أبي عمرو ويونس والخليل. وذلك: هذا زيدٌ وزن سبعة، وهذا عبد الله بطة يا فتى، وكذلك إن لقيت الحاف بمالحاف» (٢).

ومن تمام القول في هذا المكاد، أن تذكر أنّ (أمانة النقل) كانت رائد هذا الجيـس من العلماء المؤسّسين فيما يتعلوّه من القول والمعقول: «ومن قال: مررت برجل أمـد أبـوء قال: مورت برجل مائة إبله - وزعم يونيس أنّه لم يسمه من قلة» (٣). فهذه الأمانة التي يلتزمها يونيس كانت منهجها لأساتذته: «قال الأسمعي، قلت لأبي عمرو: ما الوُضوء؟ فقال: الماء الذي يُتوضأ به، قلت: فما

(١) شرح شافيه ابن الحاحد / ج ١ / ص ٢٨٤ .

(٢) كتاب سيبويه / ج ٣ / ص ٢٩٤ - ٢٩٥ .

(٣) نفسه / ج ٢ / ص ٢٩ .

الوخزوه ، بالضم ؟ قال : لا أعرفه^(١) .

وكسان هؤلاء الأساتذة موضح قصة تلاميذهم في أمارة القمل :
 « وزعم عيسى بن عمر أنه أناسا من العرب يقولون : اذن أضل في
 الجواب . فأخبرت يونس بذلك فقال : لا تبميدك ذا ، ولم يكن
 ليروي إلا ما سمع^(٢) .

....

....

....

(١) لسان العرب / وما .

(٢) كتاب سيبويه / ج ٢ / ص ١٥ - ١٦ .

٢- القياس في النصوص المنسوبة إلى يونس والخليل مما:

أ- المسائل التي اتفقا فيها:

في باب "تحقيق الأسماء التي تثبت الأبدال فيها، وتلزمها" وجد أن يونس والخليل يتفقان في تجرييد القاعدة، وما يوافق ذلك من تمثيل وتعليل؛ ففي تفسير الأسماء المتقلة بالهمزة، المقلبة عن واو أو ياء مشر: قائل وبائع، ثبت الهمزة؛ لأنها ليست في معنى الاسم، مثل ثقارة وخياوة، ويقسمان التفسير في هذه المسألة على جمع التكسير: "ألا تسرى أنك إذا كسرت هذا الاسم للجمع تثبت فيه الهمزة، قوائم، وبوائج، وقوائل. وكذلك تثبت في التفسير" (١). ويصرحان بلفظ العلة: "وكذلك فعائل؛ لأن علة كلمة قائل، وهي همزة ليست بمتى الاسم، ولو كانت في حاله لم كسرت للجمع لثبتت، وجميع ما ذكرت لك قول الخليل ويونس". والعلة كما نرى في النص، تستقرأ من واقع اللغة وتحولاتها. وفكرة التحويل لدى يونس والخليل واضحة في النص، فكلمة قائل أصلها (في البنية الميتة) قاول، وبائع أصلها بايع؛ "وذلك إذا كانت أبدالاً من الراوات والياءات التي هي عينات، فمن ذلك قائل وقائم وبائع، تقول قويم وبويم" (٢). والتحويل عندهما منسحق من فكرة (الأصل والفرع) التي قلنا على أساسها القياس التحويي كما تقدم في مسوس أساساً في الخليل.

وتجرييد القاعدة عند يونس والخليل لا يكون إلا بجمع المعلومات واستقراءها: "اعلم أنك إذا جمعت اسم رجل فكت بالخيار؛ إن شئت ألحقته الواو والنون في الرفع، والياء والنون في

(١) كتاب سيبويه / ج ٢ / ٤٦٣ - ٤٦٤ .

الجرّ والتمب، وإن شئت كسرتك للجمع على حمد ما تكسر عليه الأسماء للجمع ٠٠٠٠ فمن ذلك إذا سميت رجلاً بزيد أو عمرو أو بكر، كنت فيه بالخيار؛ إن شئت قلت: زيدون، وإن شئت قلت: أزياد، كما قلت: أيات، وإن شئت قلت: الزيتون، وإن شئت قلت: العمرون، وإن شئت قلت: العمور والأقمر، وإن شئت قلتها ما بين الثلاثة إلى العشرة ٠٠٠٠ والجمع هكذا في هذه الأسماء كثير، وهو قول يونس والخليل^(١).

وفي اعتقادي أنّ هذا الامتراء الذي قدمه يونس والخليل في مسائل اللغة المختلفة، سارت توطئة لأحكام المطلقة التي سار يطلقها ميويه فيما بعد في منصفات الكتاب.

وسار (الحكم) المشترك الذي يتوسلن إليه قاعدة يعتمدها ميويه، فيضي عليه الباب كله، ويكمل الحكم عنواناً للباب: «هذا باب ما لا يجوز أن يتدب: وذلك قوله: وأرجلاه وأرجلاه وزعم الخليل ويونس أنّه تبيح، وأنه لا يقال^(٢)». ولم ينس ميويه أن يبيّن أنهما يعتمدان النقل أساساً في هذا القياس: «فعلى هذا جرت النّديّة في كلام العرب»^(٣).

وفجد أنّ الامتراء سار يتحول فيما تلام عن العرب، إلى أحكام عامّة يتخذها ميويه قاعدة مطلقة، يشمل عليها بمفردات سارت تقليدية. وفي اعتقادي أنّ هذه الأمثلة أيضاً متقولة عن يونس والخليل: «وإذا لم تلحق الألف قلت: وأزيد إذا لم تحذف، وأزيد إذا أضفت، وإن شئت قلت: وأزيد. والإلحاق وغير الإلحاق عربي فيما زعم الخليل رحمه الله ويونس»^(٤).

وتد انتقلت فكرة (الزيادة) إلى يونس والخليل من أماتذتهما: «زعم يونس: أنك إذا سميت رجلاً بشارب من

(١) كتاب سيويه / ج ٣ / ص ٢٩٥ - ٢٩٦.

(٢) نفسه / ج ٢ / ص ٢٢٧.

(٣) نفسه / ٢٢٧.

(٤) نفسه / ج ٢ / ص ٢٢١.

قوله: ضارب وأنت تأمر فهو مصروف، وكذلك إن ميتة ضارب، وكذلك ضرب. وهو قول أبي عمرو والخليل^(١). وقد ذكر أبو عمرو الحكم في هذا النسخ دون تحليل أو تحليل، ولكنه يوضح ذلك في مكان آخر، ويذكر أثر شوع الحرف الزائد وموقعه في الحكم: «ولكنه تدع صرف ما آخره كأخسر غصبان، كما تدع صرف ما كان على مثال الفعل، إذا كانت (الزيادة في أوله) فإذا قلت: إسلت صرفته؛ لأنه لا يشبه الأفعال، وكذلك صرفت هذا لأن آخره لا يشبه آخر غصبان إذا صرفته، وهذا قول أبي عمرو والخليل ويونس^(٢)».

فإذا انتقلت الفكرة بين يدي يونس والخليل، تحولت إلى قاعدة تنقسم بالتجريد، ويؤيدانها بالتحليل والتحليل: «لأن حال التاء والنون في الزيادة ليست كحال الألف والياء، لأنهما لم تكثرا في الكلام زائدتين ككثرتهم، فإن لم تقل ذلك دخل عليه أن لا تصرف نهشلا ونهشرا، وهو قول الصرب والخليل ويونس^(٣)».

وفي باب «ما تكون فيه في المستثنى الثاني في الضارب» يناقش يونس والخليل أسلوباً من أساليب الاستثناء، يتقدم فيه المستثنى على المستثنى منه، ويعلق على المستثنى بعد ذكر المستثنى منه: «ما لي إلا زيداً صديقاً وعمراً وهمسراً ومن لي إلا أباك صديقاً وزيداً وزيناً، ويبيّنان في تحليل المثالين أثر (فكرة العامل) في إبراز الدلالة والعلاقات التركيبية: «أما النسب فعلى الكلام الأول، وأما الرفع فكأنه قال: وعمرو لي، لأن هذا المعنى لا ينقص ما تريدني النسب، وهذا قول يونس والخليل وجميعهم الله^(٤)». وتخرج علاقة فكرة العامل لديهما بالاضمار والتقدير في قولهما: «وأما الرفع فكأنه قال: وعمرو لي»، وهذا يؤيد وضوح فكرة (البنية المعينة) عند كل منهما، فالدلالة تنحصر

(١) كتاب سيبويه / ج ٣ / ص ٢٠٦ .

(٢) نفسه / ص ٢١٧ .

(٣) نفسه / ص ١٩٦ - ١٩٧ .

(٤) نفسه / ج ٢ / ص ٢٢٨ . هذا النص هو كل ما ذكر في الباب ، وهي اعتقادي أنه يمثل ممّا من أسلوب تأليف عبد سيبويه ، فالمصوّر التي بقلب عن شيوحيه ولم يجد عندها جديد في اسقرا أو النقل مركها كما هي دون تعليق لأنها عينة عن ذلك . واعتقد أن قوله "رحمهم الله" من تطبيقات لأعشى ، لأن "يونس توفي بعد سيبويه" .

هذا التقدير الذي لا يظهر في البنية السطحية (كأنَّه قال) ولكنَّ
المعنى الذي وشحته فكرة العامل في النصب كانت دليلاً على
وجود هذا المعنى في ذهنه عند الرفع: «لأنَّ هذا لا يتقضى ما تريد
في النصب»^(١).

وجاء حديث يونس والخليل عن لام الابتداء، بصورة حكم
عام، مما يدل على صحة استقراءهما لأصاليب اللغوية، وقاموا
مجيء الابتداء مع السلام بعد أقوال العلم والهن، على الابتداء
بعدهن به (أيهم): «وزعم الخليل ويونس أنه لا تحقق هذه السلام
مع كل فعل، ألا ترى أنه لا تقول: وعدتك إنه لخارج، إنما
يجوز هذا في العلم والظن ونحوه كما يبدأ بعدهن، فإن لم
تذكر السلام قلت: قد علمت أنه منطلق لا يتبدئه وتحمله على
الفعل لأنه لم يجيء ما يضطرك إلى الابتداء»^(١).

ومما له علاقة بالبنية العميقة في هذا النص، أنَّ يونس
والخليل يذكران الجمل الأسوية والجمل غير الأسوية، التي
تولدهما البنية العميقة وتنتهيا لا تظهر في السطح: «ألا ترى
أنه لا تقول: وعدتك إنه لخارج»^(١). وقد استخدم يونس
والخليل أسلوب النفي في الحكم «لا تحقق هذه السلام كنَّ
فصل» مما ساعد على التعميم في الحكم، واستخدما أسلوب الشرط
مع النفي لاستحضار أصاليب الظاهرة المحتملة: «فإن لم تذكر السلام
قلت: قد علمت أنه منطلق»، وهنا تظهر فكرة (العامل) كعامل
العلاقة التركيبية: «لا يتبدئه» وتحمله على الفعل: أي أنَّ المصدر
المسؤول في محل نصب مفعول به للفعل (علمت). وعليه ذلك
«لأنه لم يجيء ما يضطرك إلى الابتداء»^(١).

ويتيسر يونس والخليل تركيباً (الاستفهامية) مع تمييزهما،
على تركيب (عشرون) مع تمييزهما: «ولم يجوز يونس والخليل

رحبهما الله كم غلماناً له، لأنك لا تقول عشرون ثياباً له، إلا على وجه: له مائة يخطا، وعليه راقود خلا، فإن أردت هذا المعنى قلت: كم له غلماناً^(١).

ويبدو أن هذا القياس قد استقرّ في أذهان العلماء منذ أيام عيسى بن عمر، كما تقدم في النصوص المنسوبة إليه، ولذلك نجد سيبويه يعتمد كانه مسألة لا نقاش فيها، ويحلل عناصره موضحاً: «واعلم أن كم تعمل في كل شيء حسن للعربيين أن تعمل فيه، فإذا تبجح للعربيين أن تعمل في شيء تبجح ذلك في كم» وعلة هذا القياس: «لأن المشرين عدد منون، وكذلك كم هو منون عندهم، كما أن خمسة عشر عندهم بمنزلة ما قد لفظوا بتوينه... وموضع موضع اسم منون، وذهبت منه الحركة كما ذهبت من (إذ) لأنهما غير متمكين في الكلام»^(٢).

وقد استعمل ابن السراج هذا النص، ليؤيد القاعدة التي تنص على أن العامل، إذا كان معنى، لا يتقدم معموله عليه: «وقد بينا: أن العامل إذا كان معنى لم يجوز أن يتقدم معموله عليه»^(٣). وقد أشار سيبويه إلى ذلك في باب «ما يتصّب فيه الضم»^(٤) وفي نصّ يونس والخليل المذكور، يقيس سيبويه تركيب: (كم له غلماناً) على (عبد الله فيها قائماً) فيتبجح أن تقول: «كم غلماناً له؛ لأنه قبيح أن تقول: عبد الله قائماً فيها، كما تبجح أن تقول: قائماً فيها زيد»^(٥). فهذه الجمل الثلاث غير أصولية في (ترتيب) عناصرها، لأن العامل في صلب التمييز والحال فيها هو المعنى المستفاد من شبه الجملة (له) و(فيها). إذ المعنى: استقرّ عبد الله قائماً، وكم تملك غلماناً. وقد اعتمد سيبويه الحكم الذي اتفق عليه يونس والخليل: «ولم يجوز يونس والخليل كم غلماناً له»^(٦).

(١) كتب سيبويه / ج ٢ / ص ١٥٩ .

(٢) نفسه / ص ١٥٧ .

(٣) الأصول / ج ١ / ص ٣٢٢ .

(٤) كتب سيبويه / ج ٢ / ص ٨٨ .

(٥) نفسه / ص ١٥٩ .

ويلاحظ أن العلماء في محاكمتهم (للتراكيب)، يتشبهون أولاً من صحة استعمال التركيب في النقل أو السماع: «هذا باب كم: ...»
 ...ومثل هذا في الكلام كثير»^(١) ثم ينتقلون إلى المعنى: «وإذا قال لك رجل: كم لك، فقد ماله عن عدد»^(٢) ثم ينظرون إلى العلاقات التركيبية ويربطونها بالدلالة، مما يفتر لهم حركة الأعراب، فتكون العلامات الإعرابية مظهراً لذلك، ويجمعون ذلك كله في فكرة الصامل، ويتكلمون بمقاييسه وموازنه بين الظواهر المتشابهة في التراكيب المختلفة، يملأوا إلى قياس مشترك بينها أو قاعدة من مستوى معين، أو حكم. وقد بدأ هذا النهج في التحليل يتخذ طابعاً متميزاً في النصوص المنسوبة إلى يونس والخليل معاً.

ونجد هنا يصرّحان بـ(العمل، والعطف، والزيادة) في تحليلها للتراكيب، مما يدلّ على أنها مصطلحات مأخوذة، وأن مفاهيمها واضحة ولا خلاف فيها: «وسأنته عن قوله: كما أنه لا يعلم ذلك فتجاوز الله عنه، وهذا حق كما أنك هاهنا، نزع أن العاملة في أن الكاف، وما لول، إلا أن (ما) لا تعطف من هاهنا؛ كراهية أن يجيء لفظها مثل لفظ كأن ...» ويدلّك على أن الكاف هي العاملة قولهم: هذا حق مثل ما أنك هاهنا. ويعجز العرب فيما حدثنا يونس، وزعم أنك يقول أيضاً: «أنك لحق مثل ما أنكم تنطقون»^(٣) فلولاً أن ما لولم يرتفع مثل، وإن صبت (مثل) فما أيضاً لول»^(٤).

قد كان هذا التحليل، يثبت أن الكاف في هذا التركيب تعمل في المصدر، وهذا المصدر المؤول في محل جر بالكاف، وأن ما زائدة، والحاجة إلى ذكرها في التركيب؛ لتفريق بين الكاف وكأن، كراهية أن يتبس اللفظان.

(١) كتاب سيويه / ج ٢ / ص ١٥٧ .

(٢) نفسه / ١٥٧ .

(٣) سورة الداربات / آية ٢٣ .

(٤) كتاب سيويه / ج ٢ / ص ١٤٠ .

ويجد الخليل ويونس يفرقان بين (أصل التركيب) و(أصل الاستعمال) للتركيب في الكلام، وذلك في قول رؤبة: ما أحسن رأيهما وفي قول المرب: ما أحسن وجوههما في التركيب الأول عرض يونس قول رؤبة: يثبت من الاستعمال اللغوي أنّ الأصل تثنية المثنى مع المثنى (رأيهما)، وفي التركيب الثاني يعال الخليل استعمال الجمع في موضع التثنية (وجوههما): "قال: لأنّ الاثنين جميع" وتوخيح ذلك قامه على قول الاثنين: "نحن فعلنا ذلك". فالأصل في هذا التركيب التثنية ولكنهم خرجوا على هذا الأصل "كراهية لاجتماع تثنيين في اسم واحد" (١).

وقد جمع ميويه هذه المسألة، بأن عرض أصل الاستعمال لهذا التركيب في كلام المرب: "وقالوا: وعما رحالهما، يريد: رَحَلَي راحلتين"، ثم بين أنّ أصل التركيب أن يثنى المثنى مع المثنى: "وحد الكلام أن يقول: وطمعت رحلي الراحلتين" (٢).

ويعد المقايسة التي يجريها ميويه بين التركيبين: مررت برجل ضاربك، ومررت برجل ضارب زيداً، يجد أنّ التثنية حذف في (ضاربك) استخفافاً، وأنّ اسم الفاعل هنا يدلّ على الحال والاستقبال، ويقيم ذلك على قوله تعالى: "هذا عاقبٌ مطرئاً" (٣) ثم يتحج قاعدة مطلقة، بناء على هذا التماس: "واعلم أنّ كلّ مضاف إلى معرفة، وكأنّ للنكرة مئة فأدّسه بمنزلة النكرة المفردة" (٤) وبعد أن يعرض الأمثلة والشواهد في ذلك يتمّ قاعدته بشقها الثاني، الذي أسنده إلى يونس والخليل:

"وزعم يونس والخليل أنّ هذه الصفات الحافّة إلى المعرفة، التي سارت مئة للنكرة، قد يجوز منها أن يكون حرفة، وذلك معروف في كلام المرب، ويدلّ على ذلك أنه يجوز له أن

(١) كتاب سيويه / ج ٢ / حاشية ص ٤٨ .

(٢) نفسه / ص ٤٨ - ٤٩ .

(٣) سورة الأحقاف / آية ٢٤ .

(٤) كتاب سيويه / ج ١ / ص ٤٢٥ .

تقول: مورت بعبد الله شاربك، فجعلت شاربك بمنزلة
ساحبه^(١).

وفي اعتقادي أن دمر الحكم، الذي جرّده يونس والخليل
يتضمن القاعدة، التي ذكرها سيويه أولاً، نقولهما: "يجوز
فيهنّ أن يكنّ مرفوعة"، يعني أنّه (يجوز فيهنّ أن يكنّ ذكراً، إذا
كنّ مفعلة للذكورة، مثلما يجوز أن يكنّ مرفوعة، إذا كنّ مفعلة
للعرفية، وبذلك نجد أنّ سيويه يتخذ القواعد، التي توصل إلى
تجريدتها يونس والخليل، أسساً يبنى عليها أحكامه وقواعده
وقيامه.

... ..

وبعد هذه الجولة في النصوص، التي يتفق فيها يونس
والخليل، لا نجد أيّ خلاف بين الخليل ويونس في المنهج، فهما
يتفقان في (فكرة الأصل)، (وفكرة الزيادة)، (وفكرة الحذف)،
(وفكرة التقديم والتأخير) (إعادة الترتيب)، بل وجدناهما يتفقان
في المسائل العامة للتراكيب، كالترديد والتكرير، وكم الخبرية
والاستفهامية، والتمجيد، ويستخدمان أسلوباً واحداً في تحليل
التراكيب، باستخدام فكرة العامل، والإمضاء، والدلالة، ووجدناهما
يستخدمان علّة مشتركة، ويخرجان بحكم مشترك في كلّ المسائل
الترددية، ووجدناهما في كلّ ذلك يعتمدان على المقول والمسموع
من كلام العرب، ويجزّيان قاعدة واحدة مشتركة. فهما بذلك
يتخذان منهجاً واحداً، لم يخرجسا فيه عن المنهج العام، الذي ثبتت
أركانه في عهد العشرمي وعيسى وأبي عمرو، ولا أتنق مع من
قسم العلماء إلى مناهج، فجعل العشرمي وعيسى من أصحاب
(التيار القياسي) والخليل وسيويه من أصحاب (التيار الخليلي)
ويونس وأبا عمرو من أصحاب (التيار المنهجي): "حيث قلت: هناك

(١) كتاب سيويه / ج ١ / ص ٤٢٨

فرق كبير بين المنهجين ... غير أن النهج الأول يعتمد على (تجريد القياس) بينما النهج الثاني يعتمد على تصحيح هذا القياس ولما كان يونس يعتمد في مذهبه على الآثار المجموعة وقيس عليها سينأ هذا المذهب بالتيار المنهجي ذلك أنه اعتمد على طبيعة اللغة نفسها أكثر مما يعتمد على تحكم القياس^(١).

وقد ثبت فيما تقدم من النصوص، أن كل أساتذة يونس والخليل، كانوا يعتمدون الآثار المجموعة أساساً لقياسهم، ومن المسموع والمقبول من العرب، اثبتت فكرة الأصل، التي قام عليها قياسهم، وثبت أن يونس في قياسه، صار يجرّد القاعدة، وقيس عليها، وقد تقدمت أمثلة ذلك في النصوص المنسوبة إليه وإلى الخليل معاً، وقد تنوعت هذه النصوص، فشملت مستويات اللغة الصوتية، والمرفعية، والتركييبية، والدلالية، وهذا دليل كاف إلى أن النهج العام كان واحداً. ولكن الخلاف بين الخليل ويونس كان في بعض مسائل القياس الجزئية.

... ..

ب- المسائل التي اختلفنا فيها:

«وزعم يونس أن إليه اسم واحد، وتكنه جاء على هذا اللفظ في الإضافة، كقوله: عليه». وزعم الخليل أنها تشبيه بمنزلة حوالبك: لأننا معناهم يقولون: حنّان، وبعض العرب يقول: «البّ»، فيجري مجرى اسم وعاق، ولكن موحده صلب، وحوالبك بمنزلة حنّالك»^(٢).

تد اعتمد الخليل في قياسه على المسموع من كلام العرب: «لأننا معناهم يقولون: حنّان، وبعض العرب يقول: «البّ»». وقد

(١) يونس البصري / د. أحمد مكي الأنصاري / ص ٢٢٢ .

(٢) كتاب سيويه / ج ١ / ص ٣٥١ .

اعتمد الخليل في قياس لبيك على حنايك الدلالة والاستعمال اللغوي: ^(١) وقد زعم الخليل رحمه الله أن معنى التثنية أنه أراد تحكيًا بعد تعهن، كأنه قال: كلما كنت في رحمة وخير منك فلا يتطعن، وليكن مرسولا بآخر من رحمتك. وكذلك لبيك ومديك ^(٢) (١).

أما يونس فإنه قام (لبيك) على (عليك). وقد وجه الرماني قياس يونس (١) على أن المصادر يقل فيها التثنية والجمع. ومن الواضح أن حجة الخليل أقوى؛ لأنه اعتمد في تفسيره على المسموع والدلالة.

ويلاحظ أنه لا خلاف بينهما في دلالة لبيك ولا في استعمالها. وإنما الخلاف في أنها مفردة أو مثناة، وهذا لا يمس جوهر القياس، بقدر ما يتناول جانبها جزئيا منه لا يؤثر في المنهج.

ومثل هذا يقال في المسألة التالية:

^(١) وسالت الخليل عن قول الأعشى:

إِنْ تَرَكَبُوا فَرَكُوبَ الْخَيْلِ عَادَتُنَا
أَوْ تَتَزَكُونَ فَإِنَّا مَسْشَرٌ تُرْدُ (٢)

قال: الكلام هاهنا على قولك: يكون كذا أو يكون كذا، لما كان موصفا لوقال فيه: أتركبون لم ينقص المعنى، صار بمنزلة قولك: ولا سابق شيئا. وأما يونس فقال: أرفعه على الابتداء، كأنه قال: أو أنتم فاذلزون. وعلى هذا الوجه قرر الرفع في الآية، كأنه قال: أو هو يرسل رسولا (٢).... وقول يونس أهمل. وأما الخليل فجعله بمنزلة قول زهير:

(١) كتاب سيبويه / ج ١ / ص ٣٤٩. وانظر رأي الرماني، حاشية ص ٢٥١.

(٢) ديوان لأعشى / رقم ٦ / ص ٩٩، ومن لم يبق في ديوان:

قالوا بركوب، فقلت تلك عادت أو تزلون فإنا ممشرون

وعلى هذه الرواية يسفي الحلاف فيه.

(٣) إشارة إلى قوة مدعي "وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا، فيوحى إليه ما يشاء" - سورة الشورى / آية ٥١.

بَدَالِيَّ اَنْتِي لَسْتُ مَدْرَكَ مَا مَعْنَى وَلَا مَابَعِ شَيْءٌ اِذَا كَانَ جَانِبًا (١)

والإشراك على هذا التوهم بعيد كبعد 'ولا مابَعِ شَيْءٌ' ألا ترى أنه لو كان هذا كهذا لكان في الظاء والواو. وإنما توهم هذا فيما خالف معناه التمثيل. يعني مثل: هو يأتينا فيحدثنا' (٢).

فيونس يرفع (تنزلون) على أساس أن (أو) استثنائية، متعلقة عن جملة (إن تركبوا) في الارتباط التركيبي، وجعل جملة (تنزلون) في محل رفع خبر مبتدأ محذوف تقديره (أنتم). فهو يستخدم (فكرة العامن) و (فكرة الحذف والتقدير) لتتجمل الدلالة مع الإعراب، وما يدل على أن هذا الأسلوب أقرب إلى طبيعة اللغة قول سيوييه: 'وقول يونس أسهل'. وأما الخليل فقد حمل به على توهم الاشتغال في الشرط (إن تركبوا ← أتركبون) وجعل تنزلون عطفاً على هذا المعنى. وقد استبعد سيوييه هذا التفسير: 'والإشراك على هذا التوهم بعيد'. وموقف سيوييه هذا، دليل على أن الخلاف في المسائل وليس في المنهج أو المذهب، لأن الذين قسموا العلماء إلى مدارس ومشاهج جعلوا سيوييه تابعاً لمنهج الخليل، وكان الأولى به أن يؤيده لو كان الخلاف خلافاً في المنهج، على حد قولهم.

ومن المسائل التي تباين فيها رأي الخليل ويونس، النسبة إلى كلمة 'أخت'، وما شابهها: 'وإذا أحضت إلى أخت قلت: أَخَوِي'. هكذا ينبغي له أن يكون على القياس. وذا القياس قول الخليل.... وأما يونس فيقول: أَخَوِي، وليس بقياس' (٣).

وقد يتبادر إلى الذهن أن قياس الخليل، كان عقلياً نظرياً لا يعتمد على أساس من السماع، خاصة وأن التمثيل الذي عرضه سيوييه بعد نفي الخليل، يمكن أن يفهم منه ذلك: 'من قبل أنه

(١) ديوان رهير / ص (١٠٧) ومن البيت في الديوان (ولا ساقاً) وعلى هذه الرواية فليس فيه توهم.

(٢) كتاب سيوييه / ج ٣ / ص ٥١.

(٣) نفسه / ص ٣٦٠ - ٣٦١.

لما جعلت بالتاء حذف تاء التانيث كما تحذف، وردت إلى الأصل. فالإضافة تحذفه كما تحذف التاء. وهي أرد له إلى الأصل. وهذا يعني أن تاء (أخت) تحذف عند الجمع مما يدل على أنها ليست أصلية، ويرتد الحرف الأصلي (الواو) بدلا منها، وهو يقيس النسب على الجمع، لذلك حذف التاء ورد الواو الأصلية قبل ياء النسب. وهذا كلام نظري إلى الآن، ولكن الخليل أسس فيه على السماع: «وتصديق ذلك أن أبا الخطاب كان يقول: إن بعضهم إذا أضاف إلى أبناء فارس قال بَنَسَوِيٍّ» (١).

وكذلك اعتمد يونس السماع: «وزعم يونس أن أبا عمرو زعم أنهم يقولون ابْنِيٍّ» (٢).

وقد يتبادر إلى الذهن أيضا أن ميسويه، يقبل قياس الخليل ويعتمده ويرفض قياس يونس. والحقيقة أن هذا على السطح فقط، لأن ميسويه في بداية الباب، يعتمد القياس ولا يقدم أحدهما على الآخر، بل يميز القياس عليهما على حد سواء: «هذا باب الإضافة إلى ما فيه الزوائد من بنات الحرفين».

فإن (فُتت) تركبه في الإضافة على حاله قبل أن تحذف وإن فُتت حذف الزوائد وردت ما كان له في الأصل» (٣).

فقولاه: «على القياس» و «ليس بقياس» إنما يعني أن الأول له نظير يشبهه من الظواهر اللغوية، مما يساعد على التمييز والتفريق قياس عليه، وأما الثاني وإن كان (قياسا مسهيا نظاما) لغويا صحيحا، إلا أنه ليس له من النظائر اللغوية ما يقاس عليه.

ويونس يمتد (التاء) أصل في قياسه (٤)، ولا يجد أنه هذه الكلمة فيها حذف، ليرتد المحذوف في النسب. وهذا يعني أن

(١) كتاب ميسويه / ج ٣ / ٢٦١.

(٢) نفسه ٢٦١.

(٣) نفسه / ص ٢٦١.

(٤) نظر، كتاب ميسويه / ج ٣ / ص ٢٦٢. «ورغم أن أصل بنت وابن أصل اكما أن أحب (فعل) ويدل على ذلك (أحوك، وأحاك، وأحيك) وقول بعض العرب فيما رعم يونس أحاء هذا حم (فعل)».

منهج التماس واحد لانهما يتبدان (كسرة الأسفل) و (كسرة الزيادة والحذف والتقدير) في تحليلهما، وإن كانت نتائج التحليل مختلفة.

وقد اتفق يونس والخليل على أساس موضوع الندبة، وأن الندبة تكون للحرفة لا للكسرة: «هذا باب ما لا يجوز أن يندب؛ وذلك قوله: وأرجلاء» و«أرجلاء» وزعم الخليل ويونس أنه قبيح وأنه لا يقال» (١) وقد علل الخليل ذلك بقوله: لأنه «كنت نادياً ذكره وإنما كرهوا أن يتجمعوا على غير معروف» (١).

واتفقا على شكل التركيب في الندبة وما يقتضيه من تفسير، وأن ألف الندبة يمكن أن تذكر ويمكن أن تحذف، ويتنا حركتا آخر المندوب في الإضافة، وغير الإضافة: «وإذا لم تلحق الألف قلت: وأزيد إذا لم تحذف، و«أزيد إذا أضفت، وإن شئت قلت: وأزيد». والإضافة وغير الإضافة عريضة فيما زعم الخليل رحمه الله ويونس» (٢).

وقد اختلف يونس والخليل في إلحاق الألف للصفة: «وأما يونس فيلحق الصفة الألف، فيقول: وأزيد الظرفاء وزعم الخليل رحمه الله أنه هذا خطأ». وفي اعتقادي أن سبب الاختلاف سرده إلى عدم وصول مسموع أو مقبول، في هذه الظاهرة، إلى أي من العالمين، ومن هنا وجدنا الخليل يقيس الصفة على الخبر، فالصفة مع الموصوف بمنزلة اسم واحد، وكذلك فإن الخبر يتضمن في لفظه معنى الجداء، ولذلك قالوا «هو هو».

أما يونس فقد قاس الصفة على المضاف إليه في مثل: وأحر قلباء، فالمضاف مع المضاف إليه بمنزلة اسم واحد. وقد وضع ابن الأثير ذلك: «وإذا لم يكونا بمنزلة شيء واحد وجب ألا

(١) كتاب سيمويه / ج ٢ / ٢٢٧ .

(٢) نفسه / ٢٢١ .

تلحق الـمـة الندية الصفة بخلاف المضاف إليه، وقد ذهب بعض الكوفيين ويونس بن حبيب البصري إلى جواز إلحاقها الصفة حلا على المضاف إليه^(١).

إلا أنني أعتقد أن قياس يونس صحيح، وهو يتماشى مع النمو الطبيعي للغة، الذي ينشئ من ذاتها ويمالغ تناسلا الحياة المستجدة، وهذا الهدف من أمسي الأهداف، التي يمكن أن يعالجها القياس.

وفي باب الوقف عند النون الخفيفة، يتفق يونس والخليل على أن الضمير الذي حذف في الوصل في مثل: أخوين زيدا للمرأة، وأخوين زيدا للجمع، كُردَّ عند الوقف: «وذلك قوله للمرأة وأنت تريد الخفيفة: أخوين، وللجمع: أخوين»... فهذا تفسير الخليل، وهو قول السرب ويونس^(٢).

أما إذا كان ما قبل النون الخفيفة مكسورا، أو مضموما، ووقفت عندها، فإنها تحذف باتفاقهما، ولكن يونس يمحّض راوا أو ياء بدل النون الخفيفة: «وأما يونس فيقول: أخشبي واخشروا، يزيد الياء والواو بدلا من النون الخفيفة من أجل الضمة والكسرة»^(٣). ولكن الخليل لا يمحّض، قياسا على التوين، ويقول: «أخشي، واخشوا».

وتكررة التوين عن المحذوف، ليست جديدة في قياس العلماء، فقد رأينا أبا عمر يمحّض عن الألف المحذوفة في (جباري) تاء التانيث مريضة (حيثرة) للدلالة على المحذوف، ولذلك وجدنا الخليل لا يرفّض قياس يونس، وإنما حاول أن يوجهه على لغة قبيلة: «قال الخليل: لا أرى ذاك إلا على قول من قال: هذا عمرو، ومسروت بمصري»^(٤).

(١) أسرار العربية - ابن الأنباري / ص ٢٤٥ -

(٢) كتاب سيبويه / ج ٢ / ٥٢٢ -

(٣) نفسه ٥٢٢ -

(٤) نفسه / ص ٥٢٢ -

.....

وبعد، فهل اختلف قياس يونس عن قياس الخليل في المنهج العام، أو في أساليب الاستدلال؟

لقد استخدم كل منهما (فكرة الأصل) و (فكرة العامل) و (فكرة الحد والزيادة والتقدير) و (فكرة التقديم والتأخير) في معالجة القضايا النحوية، ووجدنا أنهما يفتقان في تبرير هذه القضايا لدرجة أن سيويه قدم أبواباً (١) كاملة باسمهما معاً، وأنهما يفتقان في أسلوب معالجة القضايا في الباب نفسه، فإذا اختلفا في مسائل معدودة، فإن هذا لا يمكن أن يستنتج منه، أن قياس يونس يختلف عن قياس الخليل وسيويه، وإنما ينبغي أن الذين ذهبوا إلى ذلك اعتمدوا آراء سابقة، حاولوا إثباتها بنسوس، فسلبت عن أبوابها، ودرست منفصلة عن الأصول التي اعتمدت عليها. ولذلك وجدنا أصحاب هذه الآراء يتناقضون مع أنفسهم حتى في الصفحة الواحدة؛ فالقياس عند المحررمي؛ ^(١) لم يكن ينبغي غير القواعد المستنبطة ^(٢) والقياس عند يونس له وظائف ثلاث؛ ^(٣) هي: استنباط القواعد أو الحكم، وتعليل ظاهرة، ورفض ظاهرة ^(٤) (٢). كيف يختلف قياس يونس عن قياس المحررمي إذا كان أهم شيء في قياسهما معاً استنباط القاعدة؟ وكيف يختلف قياس يونس عن قياس الخليل؟ ^(٥) فهو يقرن الظواهر بعضها إلى بعض، ويقيس أحكام هذه إلى أحكام تلك، وهو في ذلك يختلف عن الخليل ^(٦) (٢).

وهل خرج الخليل في قياسه، على منهج الوازنة بين الظواهر اللغوية، وقياس أحكام هذه على تلك؟ بل هل خرج أحد من أساتذة الخليل ويونس على هذا المنهج؟

(١) انظر مثلاً باب ما يكون فيه في المسحش اثباتي في الحيار : كذب سيويه / ج ٢ / ص ٢٢٨ .

(٢) محفل في تاريخ نحو عربي / ص ٢٢٦ .

لقد كان الاختلاف في مسائل جزئية محدودة، لا تؤثر في منهج القياس، ولا في النتائج الكلية التي كانت تتكامل بإزدياد الثروة اللغوية المجموعة، ومدارسة الآراء النحوية المتقدمة، والبناء عليها، وخير دليل على ذلك أدبنا محمد ميسويه، يستحسن رأي المالام في مسألة، ويرفض رأيه في مسألة أخرى، وهذا يتسحب على كل العلماء الذين جرت دراستهم في هذا البحث، وهم الذين أقاموا شرح النحو العربي على أساس من القياس.

.....

٢- القياس في النصوص التي نسبت إلى يونس وحده

١- في القل والساع؛

اهتم يونس بالافردات التي يمكن أن يمالج من خلالها، التخييلات التي تطرأ على بخية الكلمة؛ من زيادة، وحذف، وتحسول (قلب) في حالات الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، وفي حالات التعريف والتكيسر، والصرف ومنع الصرف، وفي حالات النسب والتعير بشكل خاص.

وهو يتخذ منهج قياس واضح في كل ذلك، وهو القياس على (التظير)؛ «وأما يونس فكان ينظر إلى كل شيء من هذا إذا كان معرفة كيف حال نظيره من غير المتعل معرفة، فإذا كان لا يعرف لم يعرف» (١).

ولذلك وجدناه يقيم ما ليس له واحد من لفظه، على ما كان له واحد من لفظه؛ «وإذا جاء الجمع ليس له واحد مستعمل في الكلام من لفظه يكون تكيسره عليه ولا غير ذلك، فتحقيقه على واحد هو بناءه إذا جمع في القياس. وزعم يونس أن من العرب من يقول في سكرانيل كُرَّيات ... وهذا يقوي ذلك، لأنهم إذا أرادوا بها الجمع فليس لها واحد في الكلام كثرت ولا غير ذلك» (٢).

قوليه «وهذا يقوي ذلك» ينسي أن هذا الاشتغال من العرب يقوي ذلك القياس.

(١) كتاب سيبويه / ج ٢ / ص ٣١٢ .

(٢) مقفه / ص ٤٩٢ .

وقاس ما كان آخره من الحروف (المتغيرة) على ما كان آخره من الحروف الثابتة: «هذا باب الإضافة إلى كل اسم آخره ألف مبدلة من حرف نفس الكلمة على أربعة أحرف ومالت يونس عن مئزٍ وذقري فيمن ذون». فقال: هما بمنزلة ما كان من نفس الكلمة» (١).

وحاول أن يعمل خروج بعض الاستعمالات البنائية على الأبنية الشائعة المطردة، فالعرب إذا ذهبوا إلى مثل (عديّ، وأميّة) يحذفون الياء الأولى، ويحوّلون (يتقلبون) الياء الثانية واواً، فيقولون: (عَدِيّ، وأَمِيّ)؛ «وذلك أنهم كرموا أن تتوالى في الاسم أربع ياءات»... فحذفوا الياء الزائدة.... وأبدلوا الواو من الياء التي تكون مقصورة.... وزعم يونس أن ثامناً من العرب يقولون: أميّي، فلا يغيرون» (٢).

وتقول يونس «فلا يغيرون» يعني أن هذه التغيرات كانت يفضل العربي وإرادته لإخطاع (البناء) لذوقه الصوتي، وهو يعني أيضاً أن يونس كان على علم بتعادة القياس الأولى، التي امتنطها مبيويه في أول الباب، ولكنّه هنا يحاول أن يملل (يفسر) هذا التفسير: «فلا يغيرون أمّا صار إعرابها كإعراب ما لا يقل، شبهوه به» (٣).

ويونس في هذا النص يلمح إلى أن هذه الظاهرة اللغوية، نشأت على أساس من القياس، في نفس من يتكلمها؛ فهذا العربي لاحظ أن المختوم بياء النسب يختلف في إعرابه (حركة آخره) عن المختوم بحرف العلة (الهاء)، فلم يغيروه كما يغيرون المشمل، وقامسوه على المعرب.

وهو يقيس تمثيل خاتم، وطابق (خويتم، ولويتم) على جمع

(١) كتاب سيبويه / ج ٢ / ص ٢٥٢ .

(٢) نفسه / ص ٢٤٥ .

التكيسير: «وذلك قوله في خاتم خويتم، وطابق طويق، ودائق
ثوينق. وزعم يونس أن العرب تقول أيضا خواتم ودوائق على
فاعل، كما قالوا: تأهل توابل» (١).

وقوله: «تقول أيضا خواتم» يعني أن العرب تقول غير
ذلك، وهو يشير إلى قولهم «خواتيم» الذي يلحق إلى
شدوذة ليثبت أن خواتم أقيم، ولذلك عوّذ هذه الإشارة
بالوزن، فقال (على فاعل) فهذه الجمع أقيمت، كادش جـ
ثابت (فاعل). ولم يرفض خواتيم، ولم يذكر أنها شاذة
مباشرة، ولكنه اكتفى بقوله: «ولو قلت خويتم لقلت أقيمتة...»
ولكنه «ومنا يصرح بقاعدة القياس: «ولكنك تعقرها على
تكيسرها على القياس» (١) فهو يقيم على القاعدة التي جرّدت على
أساس المفرد.

ومذا النوع من القياس عند يونس، ينبغي عنه أنه يختلف عن
الحطريسي وهيسس والغيليل، وأنه كان يقيس «على الشاهد الواحد
مهما كان مخالفًا للمألوف من القواعد» (٢).

ونجد يونس في بعض النصوص، يوازن بين الأبنية السموعة
ويحلّها، محاولاً تفسيرها والخروج بقياس مشترك فيما بينها:
«وزعم يونس أنهم يقولون: حرة وحرون يشبهونها بقولهم: أرض
وأرضون، لأنها مؤنثة مشها، ولم يفسروا أول أربين لأن التفسير لزم
الحرف الأوسط كما لزم التفسير الأول من منه في الجمع... وزعم
يونس أنهم يقولون: حرة وإحرون، يحنون الحمرار، كادش جمع
إحرة، ولكن لا يتكلم بها» (٣).

فهو يتوسل من الاستعمال الشاذ لكلمة (إحرون) إلى مفرداتها في
البنية الميتة (إحرة): «ولكن لا يتكلم بها».

(١) كتاب سيبويه / ج ٢ / ص ٤٢٥.

(٢) يونس البصري / ص ٢٢٩.

(٣) كتاب سيبويه / ج ٢ / ص ٥٩٩.

ونجده في بعض هذه النصوص، يستلزم في التحليل والموازنة ليصل في النهاية إلى قاعدة، أو إلى مسلمة على شكل أوزان مجردة: «وزعم يونس أنهم يقولون: مباح وكركامك، في مفتح ودمكك، فإذا حققت قلت: مباح..... وإن شئت قلت: ذريج هوشا كما قالوا: ذرايج. وكركاموا ذرايج..... ولم يقولوا في الموح: ذرايج..... ومع ذا أن قاريل وقاريل أكثر وأعرف من قاريل وقاريل» (١).

وهو يوازن بين ما يسمعه هو عن النموذج اللغوي: «وزعم يونس عن رؤية أنه قال: ثلاث أنفس، على تأنيث النفس» وبين الشائع المستعمل: «كما يقال: ثلاث أعين للعين من الناس» وبين ما كان مستعملا من قبل: «وكما قالوا: ثلاث أشخاص في النساء» (٢) فيوجه قاعدة القياس، ويتيسر على أصل الدلالة: «ثلاث أنفس، على تأنيث النفس».

... ..

وشلما اهتم يونس بالمسموع من الأدبية، وعالج التغيرات التي تطرأ عليها، رأيناهم يهتم بالمسموع من التراكيب، ويعالج التغيرات التي تطرأ عليها؛ على أساس من القياس.

ففي باب «ما يقدم فيه المثني»، يعرض سيوييه التركيب المذكور في الامتناع: ما فيها إلا أباك أحد، وما لي إلا أباك سديق. ليبيّن أثر التقديم والتأخير (إعادة التركيب) على الدلالة التي تكون الحركة الإعرابية مظهرها من مظاهرها. ويستعين سيوييه بإسراء هذه الظاهرة، بالقياس الذي أجراه الخليل بين تركيب الاستثناء المذكور، وبين تركيب الحال في قولنا: فيها قائما رجلا. وذلك أن الأصل في التابع أن يكون ترتيبه بعد المتبوع، فالبديل في

(١) كتاب سيوييه / ج ٣ / ص ٤٢٢ ، وانظر لأصول في نحو / ج ٢ / ص ٤٥ .

(٢) كتاب سيوييه / ج ٢ / ص ٥٦٥ .

الجملة الأولى لما تقدم على البندل منه، وجبب ضربه على الاستثناء مثلما تحولت الصفة في الجملة الثانية إلى (حال) عندما تقدمت على الموصوف.

ولكن يونس يعرض تركيباً شذوذاً عن هذه القاعدة: «وحدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون: ما لي إلا أبوك أحد، فيجملون أحداً بدلاً كما قالوا: ما مررت بمثل أحد، فجعلوه بدلاً» (١).

ويلاحظ من النص أن يونس لا يلزم بالقياس على مثل هذه التركيب، ولكنه يذكر بوجودها كجزء من الاستمالات اللغوية، التي يمكن أن يستفاد منه في التنظير والقياس، تبقى هذه النماذج في ذهن العالم، كما تركن التركيب ابتداءً في ذهن التكلم، يختار منها ما يناسب الامتثال في الهيئة الطبيعية، ووجود هذه الأبنية دليل على مراحل التطور، التي مرت بها اللغة في مواسم التركيب للدلالة، وما يقترن ذلك من تغيير، فأصل هذا التركيب: (أبوك لي) فصار: (ما أبوك لي)، (وما أبوك إلا لي)، تحول في البنية الطبيعية، مع إعادة الترتيب: مالي إلا أبوك، ومالي أحد، ويحذف ما يتكرر بلا معنى جديد وتجميع الجملتين: ما لي إلا أبوك أحد.

وقد حسّن سيبويه أن يجسري مثل هذا التحليل تقريباً في الفقرة التالية: «وإن شئت قلت: ما لي إلا أبوك مديناً، كأذك قلت: لي أبوك مديناً» فهو يحذف الحروف التي تحدد المعنى وتخصمه، ليوضح أصل التركيب، وتبسيطه يقبسه على تركيب بسيط: «كما جاز: فيها رجل قائماً» (٢).

ومما له علاقة بشكل التركيب، والموقع الإعرابي، ما نقله

(١) كتاب سيبويه / ج ٢ / ص ٣٣٧.

(٢) نعمة / ص ٣٣٧ ~ ٣٣٨.

يونس: ^(١) «وزعم يونس أن ناساً من العرب يقولون: مررت بماء قعدة رجل، والوجه الجر، وإنما كان النصب هنا بعيداً من قبل أن هذا يكون من صفة الأول، فكروا أن يجعلوه حالا كما كرموا أن يجعلوا الطويل والأخ حالا حين قالوا: هذا زيد الطويل، وهذا عمرو أخوك، وألزموا صفة النكرة النكرة، كما ألزموا صفة المعرفة المعرفة، وأرادوا أن يجعلوا حال النكرة فيما يكون من اسمها كحال المعرفة فيما يكون من اسمها» ^(٢).

ففي هذا النص يبين سيوريه أن الحال تأتي من النكرة، وتأتي من المعرفة، وهي تختلف في هذا عن الصفة بـ «تبيين» أولهما أنها لا تكون إلا نكرة، ولذلك لا تكون كلمة (الطويل، أو أخوك) حالا لأيهما مرفعان، فأنهما: أن الحال تكون من اسم صاحبها، ولذلك كان المثال الذي عرضه عيسى بن عمرو ^(٣) «هذا رجل مقبل» صحيحاً مقبولا لأن (المقبل) هو الرجل، وهذا يختلف في التركيب الذي قلعه يونس: مررت بماء قعدة رجل؛ لأن (قعدة الرجل) ليس من اسم الماء، وليس فيه رابط يمود على الماء، وهذه هي الطيبة اللغوية للحال، ولذلك قال سيوريه في التركيب المذكور: ^(٤) «والوجه الجر» على أنه صفة خاصة وأن صفة النكرة تؤدي دلالة الحال من النكرة، وإلى هذا أشار السيرافي بقوله: ^(٥) «غير أن الحال من النكرة تنوب عن معناها الصفة» ^(٦).

وكانسي بميوريه الذي لا يرفض هذا التركيب، ولكنه لم يدخله في القياس، بحسبه من التراكيب التي اطلعت من البنية المعينة في مرحلة من المراحل، واستقر على المنة أصحابه، دون أن يتناولوه الدهن بالمراجعة والدارسة، وحفظ مع التراث اللغوي كما تحفظ الأمثال.

وقريب من هذا التركيب ما قلعه يونس عن روبة: ^(٧) «وزعم

(١) كتاب سيوريه / ج ٢ / ص ١١٢.

(٢) نفسه / حاشية ص (١١٣).

يودس أنه سمع رؤبة يقول: ما جاءت حاجتك، فيرفع^(١).

استشهد سيوييه بهذا التركيب، في أثناء قياسه تركيب كان واسمها وخبرها، على تركيب الجملة الفعلية من فعل ومفعول به، وهو يبين في هذا القياس، أن تركيب كان يتريه من التقديم والتأخير، ما يتري الجملة الفعلية: «وتقول: من كان أخاك، ومن كان أخوك، كما تقول: من ضرب أباك، إذا جمعت (مَنْ) (الفاعل) ومن ضرب أبوك إذا جمعت (أب) (الفاعل)»^(٢).

ثم يقيس جملة (ما جاءت حاجتك، ومن جاءت حاجتك) على جملة (من كان أخاك، ومن كان أخوك) وعلى قول العرب: «ومن كادست أمك»^(٣) ليبين أن (جاء) وتمت في موقع كان وأدت منهاها: «وأمما»^(٤) فير جاء بمنزلة كان في هذا المعنى وحده لأنه بمنزلة الشل^(٥) (٢).

وبذلك يثبت أن كان وأخواتها، فيها خمائس الأفعال في أصل استعمال، قد دخل عليها علامات التأنيك، التي تدخل على الأفعال، كما قال بعض العرب «من كانت أمك» وكذلك في استعمال اللغوي الماسرليونس كما نقله عن النموذج: «سمع رؤبة يقول من كانت حاجتك» ويتري تركيبها من التقديم والتأخير ما يتري الجملة الفعلية.

وهذا يرة على من ادعى أن (كان وأخواتها) مجرد عناصر زمن لا غير: «فتقول في كان وأخواتها: ومن عناصر زمن لا غير»^(٦) (٣).

وفي ضمن سيوييه التقدم إشارة واضحة، إلى مفهوم الجملة الاسمية والجملة الفعلية، وتنبع إلى أن الجملة الفعلية

(١) كتاب سيوييه / ج ١ / ص ٥١ .

(٢) نفسه / ص ٥٠ .

(٣) في نحو اللغة وبراكيها / ص ١٠٠ .

٢٠٥

يمكن أن تحول إلى جملة اسمية، فقد ذكر سيويه أن (من) هي الفاعل في جملة: من ضرب أساك، مع أنها مبتدأ في الإعراب، فكأنه يبين أن الفاعل إذا تحول إلى صدر الجملة وسار موضوعا يبنى عليه الكلام، سيار مبتدأ، وسارت الجملة اسمية، فالابتداء في مثل هذه الجمل فاعل في المعنى، ولكنه يكتب خاتماً جديدة حينما يبنى عليه الكلام.

وفي هذا رد على من ادعى بأن هذا التقسيم فيه ((اعتماد كلي على الشكل أو البني دون المضمون أو المعنى)) وأنه: ((لا يجوز أن يعد الفاعل المتقدم فاعلاً للنفس المتأخر عند أهل البصرة)) (١).

وفي باب ((الأفعال التي تستعمل وتلفى)) يستشهد سيويه بما نقله يونس ليبن أثر التقديم والتأخير (إعادة الترتيب) في عمل الفعل: ((وكلما أردت الإلقاء فالتأخير أقوى. وكل عربي جيد، قال اللين، يهجو المعاج:))

أَبَا رَاجِيْنَ يَا ابْنَ اللُّؤْمِ تُوْعِدُنِي وَفِي الْأَرَاجِيْنَ خَلَّتِ اللُّؤْمُ وَالْخُورُ (٢)

أشدداء يونس مرفوعاً عنهم فإذا ابتداء كلامه على ما في ختبه من الشك عمل الفعل قدام أو أخيراً كما قال: زيدا رأيت، ورايت زيدا.

وكلما طال الكلام عند التأخير إذا عملت، وذلك قوله: زيدا أخاك أظن، فهذا ضعيف: لأن العدة أن يكون الفعل مبتدأ إذا عمل (٢).

وبلاحظ من كلام سيويه أن فكرة (التقديم والتأخير) محترمة

(١) في نحو اللغة وتراكيبها / ص ٨١ ، ٨٢ .

(٢) كتاب سيويه / ج ١ / ص ١٢٠ .

لدى العلماء، وتتهم على أساس فكرة (الأصل)، وعلى أساس الدلالة؛ فالأصل عندهم أن يتقدم الفعل في صدر الجملة إذا كان عاملاً، فإذا لم يكن الكلام على اليقين، وشوى الشك جواز العمل، وإن تأخر الفعل.

ومن الجدير بالذكر أن ميبويه يستخدم كلمة (الحدة) في هذا النص بمعنى (الأصل). وهو يعني بالأصل هنا أصل (ترتيب عناصر التركيب). والامتنعاد بما قبله يودس هنا، يعني أن العلماء قبل ميبويه بحثوا ظاهرة التقديم والتأخير، وأثرها في العمل والألفاء.

وفي باب «ما يتصلب على التعظيم» يترشد ميبويه برأي يودس فيما سمعه عن العرب: «ومعنا بعض العرب يقول: "الحمد لله رب العالمين" فسألت عنها يودس فزعم أنها عريضة» (١) «ما يدل على أن يودس، كان حجة في المسموع والمتقول من لغات العرب».

ويترشد ميبويه بفعل يودس وتفسيره، لا يثبت أن لا النافية للجنس، لا تعمل إلا في تكرة، وأنها وما عملت فيه، في موضع اسم مبتدأ:

«وأخبرنا يودس أن من العرب من يقول: ما من رجل أفضل منه، وهل من رجل خير منه، كأنه قال: ما رجل أفضل منه، وهل رجل خير منه» (٢). وهو يعني أن: لا رجل في الدار جواب لسؤال: هل من رجل في الدار؟ وهو بذلك يوازن بين تركيز النفي على عموم الجنس في (لا رجل) وبين الاستفهام الذي يستفرد عموم الجنس في (هل من رجل) وقد جاء هذا العموم بإدخال (من). وقد يسن يودس أن (لا رجل) في موضع المبتدأ

(١) كتاب ميبويه / ج ٢ / ص ٦٣ . وانظر لقوله تعالى: "الحمد لله رب العالمين" البحر المحيط / ج ٢ / ص ١٩ : "قرأ بالمصعب ابن علي وطائفة".

(٢) كتاب ميبويه / ج ٢ / ص ٢٧٥ .

مثل (هل رجل) و(ما رجل).^١ والدليل على ذلك أن الخبر مرفوع في قولنا: لا رجل أفضل منه.

وبلاحظ أن العلماء يستخدمون دلالات التراكيب والمفردات، والعلاقات الإنشائية، والمواقع الاعرابية، لتفسير ظاهرة العمل، وتحديد قضية دعوية محددة، لتوجيه القاعدة التي يراد لها أن تكون محكمة. وقد رأينا هذه القاعدة، تبدأ بقول الخليل: «فلا، لا تعمل إلا في ذكره، من قبل أنها جواب، فيما زعم الخليل، رحمه الله، في قوله: هل من جارية أو عبد»^(١). وقد أتم سيويه الشق الثاني من القاعدة بناء على قول يونس وتفسيره: «واعلم أن لا وما علت فيه في موضع ابتداء»^(١).

وفي باب «أما لفظ به مما هو شئى كما لفظ بالجمع» عرض الأمثلة واستشهد بقوله تعالى: «أن توبوا إلى الله فقد سلت قلوبكم»^(٢) و«والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما»^(٣) ليبين أن الأصل أن يشمل المفرد للمفرد، والمثنى للمثنى، والجمع للجمع، ولكن العرب تخرج على الأصل، في هذه الظاهرة اللغوية، لدرجة أن هذا الخروج يصبح أسوأ، واستشهد على ذلك بما نقله يونس: «وزعم يونس أنهم يقولون: قُغِرَ رَحَاَاهَا وَغِلْمَاهُمَا، وإِنَّمَا هَا إِنْتَانِ» وعرض الآيات التي اعتمدها يونس،^(٤) ثم عاد واستشهد بما سمعه يونس عن رؤية: ليبين أن القياس تشبیه المثنى مع المثنى:

«وزعم يونس أنهم يقولون: ضربت رأسيها - وزعم أنه سمع ذلك من رؤية أيضا، أجروا على القياس»^(٥).

وقول يونس «أجروا على القياس» يعني أنهم قاموا هذا التركيب على أصل الاستعمال اللغوي المألوف، وعلى المنهج المعروف

(١) كتاب سيويه ج ٢ / ٢٧٥ - ٢٧٦

(٢) سورة المحريم / آية ٤

(٣) سورة العائدة / آية ٢٨ .

(٤) انظر : كتاب سيويه / ج ٣ / ص ٦٢١ - ٦٢٢ .

(٥) نفسه / ص ٦٢٢ .

في تثنية المثني مع المثني، وهو قياس على المنهج المصام.

وهذا يعني أنّ مفهوم القياس على المنهج المصام كان واضحاً في أذهانهم. ومن الممكن أن تفسر كلمة قياس هنا، بمعنى (الأميل) دون أن يختلف المعنى، لأنهم قاموا على أصل الاستعمال اللغوي، الذي أصبح منهجاً عاماً وظاهرة لغوية متكررة.

.....

(ب) في الحذف والإشمار والتقدير:

عالج يونس في هذه الظاهرة ثلاثة أشكال من الحذف، هي حذف الحروف، وحذف الكلمة، وحذف التركيب.

والمشهد يونس على حقيقة وجود هذه الظاهرة في كلام العرب بقول ذي الرمة:

دِيَارُ مَيَّةٍ إِذْ مَيَّ تَصَاعَيْنَا وَلَا يُرَى مَثَلُهَا عَجْمٌ وَلَا عَرَبٌ (١)

«فزع يونس أنه كان يسميها مرة مَيَّة ومرة مَيَّا، ويجعل كل واحد من الاسمين أما لها في النداء وفي غيره»^(٢)، فظهرت أثناء الربوطة في (مَيَّة) وحذفت في (مَيَّ) وهما لفطان لاسم واحد.

وقد قام يونس حذف «الهاء» في: يَا أُمَّةَ لَا تَفْعَلِي، على حذف «الهاء» في: «يَا طَلْحَةَ»، وإذما أسل «الهاء» في أُمَّة أَتَهَا عَوْسٌ من «يساء التكلم» وهذا ما وضعه الخليل: «وإذما يلزمون هذه الهاء في النداء إذا أضفت إلى ضمة خامسة، كأنهم جعلوها عوضاً من حذف الياء»^(٣). وجاء ما سمعه يونس تكلمة لما سمعه الخليل: «وحدقنا يونس أن بعض العرب يقول: يَا أُمَّ لَا تَفْعَلِي، جعلوا هذه الهاء بمنزلة هاء طلحة، إذ قالوا: يَا طَلْحَ أَتَبَل، لأنهم رأوها متحركة بمنزلة هاء طلحة فعذفوها»^(٤).

ويلاحظ أن يونس يصرح بمصطلح «الحذف» ويذكر عثمه، وقد اختتم سيبويه الباب بنقش يونس ليرتب عليه حكماً، وهو أن هذا الحذف الذي يخرج الكلمة عن أصلها ليس قياماً في هذه الظاهرة اللغوية، بمعنى أنه لا يطرد في هذه الظاهرة.

(١) ديوان ذي الرمة / ص ٣٠. وقد تشهد سيبويه بسبب على حذف الفعل، فتقديره عنده "ادكر

ديار أمية / كتاب سيبويه / ج ١ / ص ٢٨٠ / وعبارة الحذف عنده كثره الاستعمال.

(٢) كتاب سيبويه / ج ٢ / ص ٢٤٧.

(٣) نفسه / ص ٢١١.

(٤) نفسه / ص ٢١٣.

فالأصل: يا أمّي لا تغلي، وقيل الخليل عن العرب: يا أمّة لا تغلي، وقيل يونس: يا أمّ لا تغلي، فتوصل الخليل إلى أنّ (الهاء) عوض عن ياء المتكلم، ووجد يونس أنّ حذف الهاء هنا كحذف هاء طلحة.

فتستنتج أنّ هؤلاء العلماء درسوا اللغة كما هي، فوجدوا أنّ الحذف حقيقة من حقائقها، ومظهر من مظاهرها، فتعاملوا معها بمنهجهم، منهج النوازلة والقياس.

ومن قياس حذف العسوق عند يونس، قياس حذف «إلياء» في: يا قاضي، على حذف الحرف الأخير (الترخيم) في نداء: يا حارث، ويا صاحب، وما شابهها: «وسألت الخليل عن القاضي في النداء، فقال: اختار: يا قاضي، لأنه ليس بمنون، كما اختار هذا القاضي».

وأما يونس فقال: يا قاضي - وقول يونس أقوى، لأنه لما كان من كلامهم أن يحذفوا في غير النداء، كادوا في النداء أجدر، لأنّ النداء موضع حذف، يحذفون التثنية، ويقولون: يا حارث، ويا صاح، ويا غلام أقبل^(١).

وهذا النص يبين أنّ الحذف من طبيعة العربية، وأنه يكون في بعض الأبواب أظهر وأبين كما يبدو في النداء: فيحذف التثنية: رجل — يا رجل، وفي الترخيم: يا حارث — يا حارث، وفي المضاف إلى ياء المتكلم: يا غلامي — يا غلام.

وكأن يونس يقيس: يا قاضي، على الحذف الذي يشيع في النداء، ولذلك جعل مبيوه قياسه أقوى، مع أنّ قياس الخليل

(١) كتاب مبيوه / ج ٤ / ص ٦٨٤ .

قويّ، فقد وجد أنّ «قاضي» صار معرفاً بالنداء، وأنّه ليس
بمفرد وأنّ ياءه تحذف عند تنوينه للتذكير، ولذلك قامسه على
استعماله معرفة: هذا القاضي. وهو قياس قويّ. وتقول الخليل:
اختار «يا قاضي» يعني أنّه يتصرف بقياس: يا قاضٍ، ويعني أنّ
هذه الأقيسة أصبحت شائعة معروفة لسائر النحويين، وأنها ما
ثبتت إلّا بعد دراسة وتحريص، وموازنة دقيقة مع الظواهر
اللغوية المشابهة.

وفي غاضرة قطع النعت على التحميم «هذا باب ما ينتصب
على التحميم والمدح» يقيس يونس إضمار الفعل، في آيات
الخرق، على إضمار الفعل، في ما ورد من القرآن الكريم: «وزعم
يونس أنّ من العرب من يقول: «النازلون بكلّ معترك والطيبين» (١)
فهذا مثل «والصابرين» (٢) وقد وضع سيبويه هذا القياس من قول
الخليل: «وتصّبّه على الفعل كآله قال: ادكسر أهمل ذاك... ولكنه
فعل لا يتمل إظهاره» (٣).

وفي باب «ما يجري من الشتم مجرى التحميم وما أفهيه»
يصرح يونس بإضمار المبتدأ: «وقال النابغة» (٤).

لعمري وما عمري عليّ بهي
أقارُع عوف لا أحاول غيرها
لقد شئتُ بطلاً عليّ الأقارُع
وجوّ ترودٍ تهني من تجادع

وزعم يونس أنّه إن شئت رفعت اليثين جميعاً على الابتداء،
تدبر في ضمك شيئاً لو أظهرته لم يكن ما بعد إلّا رفعا» (٥).

فوجد أنّ يونس جعل مصطلح «الإضمار» للفعل المحذوف، أو
للمبتدأ المحذوف، يثا جعل مصطلح «الحذف» لما يحذف من حروف
الكلمة، أو مما يضاف إليها، ومع أنّ هذا ليس غالباً في استعمال

(١) هذه الجملة إشارة إلى قول سحرى.

البارليي بكسر معترك والطيبون معقود الأور

انظر: كتاب سيبويه / ج ١ / ص ٢٠٢، ج ٢ / ص ٦٤، وحرمة الأدب / ج ٢ / ص ٢٠١، وانظر:

كذلك: شاعرات العرب / ص ٩٣، و: أمالي الفخالي / ج ٢ / ص ١٥٨.

(٢) هذه بكلمة إشارة إلى قوله تعالى: «والصابرون بعدهم إذا عاهدوا، والصابرون في سألته والضّر»

وحين لبأس - سورة لقمة / آية ١٧٧.

(٣) كتاب سيبويه / ج ٢ / ص ٦٥ - ٦٦

(٤) انظر ديوان النابغة / ص ٨١، وحرمة الأدب / ج ١ / ص ٤٢٦.

(٥) كتاب سيبويه / ج ٢ / ص ٢٠ - ٢١.

هذين المصطلحين في الكتاب، إلا أن استخدام يونس لمصطلح الإحصار
ختمه للكلمات المحذوفة التي لا يتم الكلام إلا بها.

وظاهرة الحذف التي تبذت معالمها واضحة في نصوص يونس،
لم تكن بدعة جاء بها يونس أو الخليل، وإنما ظهرت برادرسا في
النصوص المنسوبة إلى أساتذتهما القدماء، فيسعى ينشد بيت ذي
الرمّة:

أَخَاهَا إِذَا كَانَتْ عِيَاظًا مِمَّا لَهَا عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنْ دُلُولٍ وَمِنْ سَعْيٍ

ينسب «أخاه» . ويفسر الخليل ذلك بقوله: «ونصبه على
الفعل» (١).

وأبو عمرو كان ينشد «حضر» بالنصب كذلك في قول
الشاعر:

حَضَرَ كَأَمْ اتَّوَأَمِينَ تَوَكَّاتٍ عَلَى بَرْقِيهَا مُسْتَهْلَةً عَاشِرٍ (٢)

إشارة منه إلى أن النصب على تقدير فاعل ينصب، والرفع على تقدير
مبتدأ يرفع.

ويظهر في بعض النصوص المنسوبة إلى يونس، منهج العلماء في
تحليل البنية العيقة، والعلاقات الإيمادية والتركيبية التي تنجم عنها،
ليملوا إلى تقدير المحذوف: «ومن ذلك قول العرب: من أنت زيداً،
فزعم يونس أنه على قوله: من أنت تذكر زيداً، ولكنه كوفي
كلامهم، وامتمل، واستغنوا عن إظهاره، فإنه قد علم أن زيداً ليس
خبراً، ولا مبتدأ، ولا مبنياً على مبتدأ، فلا بد من أن يكون على فصل،
كانه قال: من أنت، معرفاً ذا الاسم، ولم يحمل زيداً على حق، ولا

(١) كتاب سيبويه / ج ٢ / ص ٦٥

(٢) نفسه / ٢١ ، والمحضر : العظيم البطل .

أنت. ولا يكون من أنت زيدا إلا جواباً، كأنه لما قال: أنا زيد.
قال: فمن أنت ذاكرة زيدا؟ (١).

فهو يحل البنية الميقتة، ويرفض الجمل التي تتنافى فيها مع
الدلالة: «لم يحمل زيدا على من» أي أن جملة: من زيد؟ مرفوضة
لأنها لا تناسب دلالة هذا الشل. وكذلك جملة: أنت زيد، فهي
مرفوضة للغة نفسها «ولا أنت»، والدلالة لا تأتي إلا بتقدير من
(تذكر)، ولذلك فترروا حذفه كما فترروا الأمثال، فقد كانت مستعملة
في الكلام دون حذف، ولكنها كثرت في كلامهم، حتى أصبح ما يذكر
منها، يفني عما يحذف، فحذفوا ما يُتفكّر عن إظهاره.

وذهب يونس إلى أن العرب تحذف تركيباً كاملاً: «وزعم
يونس أن من العرب من يقول: «إلا صالح فطالغ، علي: إن لا أكن
مررتُ بِصالح فطالغ، وهذا قبيح، حيف» (٢).

ويتم السيرافي أن ميويه قبح قياس يونس وعطفه، لأنه
يضمّر أكثر من شيء، وحكم الإجماع أن يكون لشيء واحد، وأن
حرف الجر لا يضمّر إلا إذا تحوّل (٣).

والصحيح أن ميويه، لا ينكر إخبار التركيب أو (الأشياء) كما
ذكر السيرافي، ولكنه يشترط لذلك أن يكون التركيب، أو حرف الجر
مقدمين (مذكورين) في التمر: «ولا يجوز أن يضمّر الجار ولكنهم لما
ذكروا في أول كلامهم شبهوه بغيره من الشل» (٤). ولذلك وجدنا
ميويه يقبل قياس من حذف في: مررت برجل إن زيد وإن عمرو
قياساً على البنية الميقتة: إن كنت مررت بزيد، أو كنت مررت
بعمرو (٤)، فيقدّر التركيب المضمر «كنت مررت به».

ويمكن تسمية قياس الحذف هذا (القياس على البنية الميقتة)

(١) كمدب سيمويه / ج ١ / ص ٢٦٢ .

(٢) نفسه / حاشية ص ٢٦٢ ، وانظر الأصول في النحو / ج ٢ / ٢٤٨ .

(٣) نفسه / ص ٢٦٣ .

(٤) نفسه / ص ٢٦٤ .

لأن العالم فيه يقيس الكلام المنطوق على كلام غير مستعمل، ولكن
الاستعمال اللغوي، والدلالة اللغوية يثبتان أنه موجود.

ج - القياس على العنسي؛

و «سألت يونس عن قوله: متى تقول أنه منطلق؟ قال: إذا
لم تُرد الحكاية، وجعلت تقول مثل تظن، قلت: متى تقول أنه
ذاهب. وإن أردت الحكاية قلت: متى تقول أنه ذاهب. كما أنه
يجوز له أن يحكي فتقول: متى تقول زيد منطلق، وتقول: قال
عمر أنه منطلق، فإذا جعلت الهاء عمرا أو غيره فلا تعمل قال،
كما لا تعمل إذا قلت: قال عمرو هو منطلق، فقال: لم تعمل هاهنا شيئا
وإن كانت الهاء هي القائل، كما لا تعمل شيئا إذا قلت قال وأظهرت
هو، فقال لا تغير الكلام عن حاله قبل أن تكسود فيه قال، فيما
ذكرناه» (١).

مطلع (الحكاية) ظهر من قبل، في النصوص المنسوبة إلى
عيسى، حينما نُسِرَ كسر همزة إن في قوله تعالى: «قدعا ربه إني
مطلوب فاتمسر»^(٢) قوله: أراد أن يحكي.

ولكن يونس يجعل (الحكاية) في هذا النص محورا قياسه،
لهو يقيس تركيب: متى تقول أنه منطلق، على تركيب: متى تظن أنه
منطلق، إذا كانت تقول بمعنى تظن، وهذا لا يكون إلا إذا جردت
تقول من منس الحكاية، والحكاية تعني: أن الجملة المذكورة بعد
القول، هي الألفاظ التي نطق بها المتكلم، وهذا ما وضعه يونس
بقوله: «قال لا تغير الكلام عن حاله قبل أن تكسود فيه قال».

فإذا أردت الحكاية كسرت همزة (إن)؛ لأن ما بعد القول حينئذ

(١) كتاب سيبويه / ج ٢ / ص ١٤١ - ١٤٢ .

(٢) سورة القمر / الآية ١٠ .

كلام مستقل، فإذا لم تسرد الحكاية فتحت همزة «أَنَّ» وحينئذ تعمل قال في المصدر المؤول، ويكون في محل نصب مفعول به لقول. في حين أَنَّ الجملة المحكية كلها، تكون في محل نصب مفعول به لقول، وهي حينئذ (مقول القول).

ويلاحظ أن إدراج (تقول) و(تظن) في التركيب، أغنى عن ذكر شروط قياس (تقول) على (تظن)، إذ يستفاد من دراسة التركيب أنها مبنوثة باستفهام (متى)، وَأَنَّ (تقول) بصفة المضارع غير المفعول عن الاستفهام، ويستفاد من قول يودس «إِنْ أَرَدْتَ الْحِكَايَةَ» أَنَّ هذا القياس من قبيل الجواز لا الوجوب.

وهو يقيس كلمة (زمن) على (إِذَا)، وذلك أَنَّ كلاهما تضاف إلى الجملة الاسمية أو الفصيحة إذا كانت (زمن) في معنى (إِذَا) في دلالتها على الماضي:

«رسائله عن قوله في الأزمنة، كان ذاك زمنٌ زِيدٌ أميرٌ؟ فقال: لما كانت في معنى إِذْ أضافوها إلى ما قد عمل بعضه في بعض، كما يدخلون إِذْ على ما قد عمل بعضه في بعض ولا يغيرونه، فشبهوا هذا بذلك. ولا يجوز هذا في الأزمنة حتى تكون بمنزلة إِذْ، فإن قلت: يكون هذا يسوم زِيدٌ أميرٌ، كان خطأ، حدثنا بذلك يودس عن العرب؛ لأنه لا تقول: يكون هذا إِذَا زِيدٌ أميرٌ» (١).

ويلاحظ أَنَّ هذا القياس، وإن كان على المعنى، فإنَّ النحوي يتخذ الترايب اللغوية المستعملة، وغير المستعملة، (الأسولية وغير الأسولية) لإثبات حقيقته، فهو قياس يثبت في أساسه الاستعمال اللغوي، ويلاحظ أيضا أَنَّ علة القياس هي الأخرى تابعة من ميم الاستعمال اللغوي، وفكرة المامل التي تظهر بوضوح، في هذا

القياس قائمة على أساس الإنباط "ما قد عمل بحسه في بعض"؛
أي على أساس الارتباط التركيبي والدلالي، بين ركني الجملة
الامية والفعلية، وهذا تابع من حقيقة لغوية كذلك.

وقد قاس يونس: صرت به المكين على معنى: صرت به
مكيناً. ولكن سيويه رفض هذا القياس: "وهذا لا يجوز لأنه لا
ينبغي أن يجعله حملاً ويدخل فيه الألف والسلام" (١).

والحقيقة أن سيويه لم يذكر، إذا كان يونس احمد السماع
أو النقل في هذا التركيب، أم أنه مجرد تخريج من يونس ليتخلص من
تقدير فصل في الترحيم. ولم يقدم يونس شاهداً أو لغة يؤيد
به هذا القياس، ولا مجرد إثبات بأن لفظ الحال المفردة، يمكن أن
يحل بالالف والسلام.

وفي بعض النصوص نجد يونس يصدر "الحكم" استناداً إلى
المعنى، ويكون ذلك عاملاً مساعداً في توجيه القاعدة: "وأما يا
تيم أجمعون، فأنت فيه بالخيار، إن شئت قلت أجمعون، وإن
شئت قلت أجمعين. وبذلك على أن أجمعين يتصب لأنه
وصف (٢) لتصوب قول يونس: المعنى في الرفع والتصب
واحيد" (٣).

وقد استنبطت من هذا النص القاعدة التي تنص على أن
تابع الضماد إذا كان توكيداً مفرداً، فإنه يجوز فيه الرفع
وجوز فيه التصب، إنباطاً للفظ الضماد أو لمحلله (٤).

ويقول يونس تركيب: علمت زيد أبو من هو، على تركيب:
إن زيدا فيها، وعمرو، وعلى قوله تعالى: "إن الله بصري من
المشركين" ورواه (٥).

(١) كتاب سيويه / ج ٢ / ص ٧٦ .

(٢) بقصد سيويه بكلمة (وصف) في هذا النص "التوكيد" .

(٣) كتاب سيويه / ج ٢ / ص ١٨٤ .

(٤) انظر مثلاً أوضح المسالك / ج ٣ / ص ٨٧ .

(٥) سورة التوبة / الآية ٢ .

وذلك أنّ كلمة (زيد) داخلية في جملة الاستفهام بمد (علمت) مما علق هذا الفعل عن نصب (زيد)، وكذلك كلمة «عمرو» منقطعة عن تركيب (إنّ زيدا فيها) فصار التقدير على الاستئناف: وعمرو فيها، وشبه كلمة (رسوله) في الآية صارت مبتدأ وخبره يفهم من التركيب السابق، فصار التقدير: «ورسوله برى» على الاستئناف.

وقد وضح ذلك سيوييه بقوله: «فابتدأ لأنّ معنى الحديث حين قال: إن زيدا متعلق: زيد متعلق، ولكنه أكد (بيان) كما أكد فأنه زيدا وأخبره، والرفع قول يونس» (١).

فكان الاستئناف هو قياس يونس على المعنى «فابتدأ لأنّ معنى الحديث حين قال ١٠٠٠ فهو يقيس: زيد أبو من هو، على معنى: زيد أبوك، أم أبو عمرو، وكذلك يقيس: إنّ زيدا فيها على معنى: زيد فيها، وكذلك: رسوله برى على: إنّ رسوله برى، بفارق الدلالة التخصيلية التي يفيدها معنى (التوكيد) الذي أفادته إنّ، كما وضح سيوييه.

٥ - القياس على التركيب والمعنى معا:

.....

«وزعم يونس أنّ وحده بمنزلة عند ١٠٠٠ وجعل يونس نصب وحده كناقصك قلت: مرت به على جلالته، فطرحته «على» فمن لم قال هو مثل عند ١٠٠ (٢)

فكلمة «وحده» تخصب قياسا على انصاف الظرف «عند» وقد استلج يونس ذلك من الموازنة بين التركيبين: مرت

(١) كتاب سيوييه / ج ١ / ص ٢٣٨

(٢) فلسفه / ص ٣٢٧ - ٣٧٨ وانظر: لاصول في نحو / ج ١ / ص ١٦٥ - ١٦٦ ،

وحاشية المبسوط لاشموني / ج ٢ / ص ١٢٢ ، وشرح المفصل / ج ٢ / ص ٦٣ .

به وحده، ومررت به على حيالسه، بمعنى (وحده) = (على حياله)،
وبمعنى حماية يطرح (على) تبقى كلمته (حياله) مساوية كلمة
(وحده). فهو يحلل التركيب، ويستعين بالمعنى ليصل إلى استنباط
الحكم. (١)

وفي اعتقادي أن قياس سيوييه والخليل في هذه المسألة أدق،
وإن اعتدنا أسلوب التيام نفسه الذي استخدمه يونس، فقد اعتد
التركيب والدلالة، ويتضح ذلك من الموازنة بين الجمل التالية:
مررت بهم جميعاً، مررت به وحده، مررت به مفرداً. ^{الكلمات}
(جميعاً، وحده، مفرداً) تنق تماماً في موقعها في التركيب، وفي
دلائها على الهيئة أو الصورة، التي كان عليها صاحب الضمير،
حين وقوع الفعل، وهذا لا يكون إلا في الحال.

ومن هذا النوع من التيام ما ذكره سيوييه: "وسمعت
يونس يقول ما أتيتني فأحدثك، فيما أقبّل، قست له: ما تريد
به؟ فقال: أريد أن أقول: ما أتيتني فأنا أحدثك وأكرمك، فيما
أقبّل. وهذا مش: أتيتني فأحدثك، إذا أراد: أتيتني فأنا
صاحب هذا.

ومأثبه عن: "ألم تر أن الله أنزل من السماء ماءً فصبغ
الأرض مخضرة" (٢) فقال: هذا واجب، وهو تنيه، كأنك قلت:
أسمع أن الله أنزل من السماء ماء فكان كذا وكذا. وإنما
خالص الواجب التني إذا صبغت وتغير المعنى، يعني أنك تنفي
الحديث وتوجب الإتيان (٣).

فيونس يحلل تركيب "أتيتني فأحدثك"، وقيس عليه تركيب ما
أتيتني فأحدثك، فالأمر في الجملة الأولى (أتيتني) يعني أن
الإتيان لم يحدث (ما أتيتني)، ولكنه في الجملة الأولى، يوجب

(١) هذا الأسلوب في تقاس يوضح بحسب اسعفي والريامي في قياس يونس، وفيه رد على من ادعى
"خلاف المذهب بيده وبين آرائه من سحابة" من عشاق القياس التجريدي أنظر: يونس

البصري / ص ٢٥ - ٢٥٣

(٢) سورة نوح / الآية ٦٣

(٣) كتاب سيوييه / ج ٢ / ص ٤٠

الإتيان يتم الحديث، فيكون الحديث الذي ما تم بعد نتيجة
الإتيان. أمّا في الجملة الثانية فإنّ عدم الحديث كان نتيجة لأنّ
الإتيان لم يتم في الماضي. هذا المعنى يتحمّس في التركيبن إذا
نصبت (فأحدّك).

أمّا إذا رفضت (فأحدّك) فإنّ الدلالة تختلف، ويكون
التركيب على معنى الاستئناف (فأنا أحدّك)، ويتعدد الزمن في الجملة
الاستئنافية للمستقبل.

وهو يقيس قوله تعالى في الآية (ألم تر) على (أسمع)
وعلى هذا التماس المعنى، فهو لا يريد أن ينفي، وإنّما أراد أن
ينجّه.

وفي هذا التماس يوجه يونس القاعدة النحوية، تأمّسا على
فهم العلاقات التركيبية والدلالية والإعرابية، فإذا كان الفصل الأول ميبا
للعمل الشامي، اتصّب الفعل الثاني بعد الفاء التي سميت فاء السببية،
ومثّل لذلك بحالتي الأمر والنهي، وإذا لم يكن الأمر كذلك، ارتفع
الفعل المضارع بعد الفاء، وصارت الفاء استئنافية.

وقد ذكر سيوييه في هذا الباب، جملة تدلّ على أنّه كان
يكتب ما يملّيه عليه شيخه حريفا: «وَزَعَمَ يُونُسُ أَنَّهُ سَمِعَ هَذَا
الْبَيْتَ بِأَلَمٍ. وَإِنَّمَا كُتِبَتْ ذَا لَمْ يَتَوَلَّ أَشْهَانُ، فَلَمَّ الشَّاعِرُ قَالَ
الْأَلَمُ» (١).

ومن قبيل التماس على التركيب والمعنى، ما نقله سيوييه عن
يونس: «وإذا قلت: مررت برجل مسلم وثلاثة رجال مسلمين، لم
يحصن فيه إلاّ البحر، لأنك جعلت الكلام اسمًا واحدا حتى صار
كأنّك قلت: مررت بقاتم، ومررت برجال مسلمين. وهذا قول

(١) كتاب سيوييه / ج ٣ / ص ٣٧ - ٣٨.

(١) (١٠) يونس

في هذا النص يبين يونس، علاقة الإسناد بالأعراب وبال دلالة، فالاسم الواحد لا يجوز فيه التمييز، وإنما يجوز التمييز في المثنى والجمع فنقول: كان أخواك راكعً وماجدً قياساً على معنى: أحدهما راكعٌ، والآخرُ ماجدٌ. فيكون كل (بعض) خبيراً لبشداً مقدر. ولذلك قال يونس في المفرد لا يجوز إلا الجسر، وهذا الحكم يعني أن ما بعد المفرد المذكور في التركيب «مت» ولا يجوز فيه الرفع على أنه خبر؛ لأنه لا يُعْمَض. ووضح ميوجه ذلك بالتركيب غير الصحيح الذي مثل به: «ولو جاز قللت: كان عبدُ الله راكعاً» مثلاً صح أن تقول: كان أخواك راكعً وماجدً.

فالجملسة الأولى غير صحيحة في تركيبها وحركة أعرابها، فلو تقاس عليها، أما الثانية فإنه يقاس عليها؛ لأنها صحيحة في التركيب والدلالة والحركة الأعرابية.

وبذلك كان هذا القياس، توطئة للوصول إلى المسئلة التي تقول: إن النعت والمنعوت بمنزلة الاسم الواحد، فلا بد من المطابقة بينهما.

وفي بعض الأقيسة التي عالجها يونس، نجد ملامح فكرة «إعادة التركيب» وما يترتب على ذلك، من تأثير في أداء النحس. ويونس يقول: هذا مثلك مقبلاً، وهذا زينة مثلك، إننا نقصه جملة معرفة، وإذا أخره جملة نكرة، ومن المرب من يوافقه على ذلك (١) (٢).

وقياس هذا التركيب عند يونس على المعنى، الذي تصح من تثير الموقع، فكلمة (مثلك) في الجملة الأولى خبر للبشداً، وبيها

(١) كتاب سيبويه / ج ١ / ص ٤٣٣ .

(٢) نفسه / ص ٤٩٣ .

في التركيب كموقع (محمد) في جملة: هذا محمد متبشلا. أما كلمة (مثلك) في الجملة فإثبات حال، ومعنى الجملة: هذا زيد في هيئة كهنتك، ومن هنا كانت الكلمة معرفة، عندما تقدمت، وكانت نكرة حينما تأخرت؛ لأن الحال لا تكون إلا نكرة، وإن جاءت معرفة فإنها تؤول بنكرة، لأنها تكون بمعنى النكرة.

ومن ذلك أيضا ما ذكره سيبويه في باب «ما يتصلب على أنه ليس من اسم الأول ولا هو هو» وذلك قوله: هذا عربي محض، وهذا عربي قلبا ضار بمنزلة دثيا وما أشبهه من المصادر وغيرها.

والرفع فيه وجه الكلام. وزعم يونس ذلك. وذلك قوله: هذا عربي محض، وهذا عربي قلبا، كما قلت: هذا عربي قح، ولا يكون القح إلا صفة (١).

ففي هذا النص يوازن بين التركيبين: هذا عربي محضا، وهذا عربي محض، ومثله: هذا عربي قلبا، وهذا عربي قلبا، ولا يوازن الفرق في الدلالة بينهما، قياس التركيب الأول على التركيب: هذا ابن عسي دثيا، وقياس التركيب الثاني على: هذا عربي قح.

ففي التركيب: هذا ابن عسي دثيا، كانت كلمة (دثيا) حال من المعنى المفهوم من «هذا ابن عسي» فأصله كما وضع السيرافي (٢): هذا ابن عسي دثيا، ومعناه: ينابني دثيا، فالمصدر «دثيا» حل في موقع اسم الفاعل «دثيا»، فاتصل به على الحال.

أما التركيب: هذا عربي قح، فكلمة «قح» صفة مشبهة مثل «حمر»، فهذا التركيب مثل: مَرَّ رجلٌ حمرًا، فكلمة حمر صفة للرجل، وليست صفة للتركيب (مرَّ رجل) وهكذا فإن «قح» صفة للعربي، والصفة تكون للاسم المفرد، ولا يعمل فيها معنى التركيب، ينما

(١) كتاب سيبويه / ج ٢ / ص ١٢٠.

(٢) نفسه / حاشية ص ١٢٠.

رأينا أن الحال يعمل فيه معنى التركيب.

وبلاحظ في عنوان الباب وفي تراكييه، تليج واضح إلى مفهوم (المخالفة) وعلاقة ذلك بالدلالة والإعراب: ليس من اسم الأول، ولا هو هو.

والطريف في هذا أن هذا المفهوم، انتقل إلى يونس وسيويه من الجملة التي استخدمها عيسى، وتكررت في قياس أبي الخطيب: هذه عشرة درهما، التي قيس عليها جملة: أنت الرجلُ علماً. وقيس عليها جيمها جملة: هو ابنُ عمي وثيماً. (١) التي قيس عليها جملة: هذا عربيٌّ محضاً.

فالغرض المشترك فيها جميعاً، أن الاسم المنسوب فيها، انتمى على (المخالفة) أو هو كما قال سيويه: «انصب لأنه ليس من الأول ولا هو هو»؛ فالإثني مخالف لابن العم، واليتم مخالف للرجل، والدرهم مخالف للمشرك، في حين أننا نقول: هذا زيدٌ قادمٌ، فيكون القادم هو نفسه زيداً، وهذا يفتقر القمود بالمخالفة. فإثبات جاءت هذه المفردات المخالفة في اللفظ والمعنى، لتوضح القوم في المفردات قبلها، أو توضح معنى التركيب.

ويعني هنا أن تشير، إلى أن هذا التداخل في القياس في المسألة الواحدة، وربطها بالظواهر اللغوية، والأماليب التركيبية الشابهة، يدل على أن هذا التمرات من التراكييب الوفيرة، كان يحتمل من مرحلة إلى أخرى، ومن جيل إلى جيل، بمد تعميق دقيق ونظير عبق، ودراسة أمينة، تلتزم فيها أيدي العلماء، خلاصة ما وصلت إليه، إلى الأمناء من العلماء التلاميذ، الذين يحملون الأمانة، فيعيدون دراسة ما وصل إليهم، ويضيفون إليه ما توافر لديهم من قبل جديد، وهذا يعني أنه منهج في القياس الواحد.

(١) انظر: كتاب سيويه / ج ٢ / ١١٨ .

هـ- القياس على القاعدة:

يقول سيويه في عرضه لخصائص (١٧) و(١٨) ولكن:

«واعلم أن هـ، ولا هـ، ولكن، يشتركن بين النعتين فيجريان على النعتين، كما اشتركت بينهما الواو والفاء، ثم... وتقول: ما سررت برجل مسلم فكيف رجل راغب في الصدقة، بمنزلة: فأين راغب في الصدقة».

وزعم يونس أن الجر خطأ، لأن أين ونحوها يتدا بهن ولا يضم بعدهن شيء... ولكن، و(١٨) لا يتدآن، ولا يكونان إلا على كلام، فثبهن بأما وأو، (١٩).

في هذا النص يوازن سيويه بين خصائص (١٧) و(١٨) ولكن، وخصائص أدوات الامتناع، فيستد (١٧) و(١٨) في حروف المطلق، ويستمد (كيف وأين) وما شابههما من المطلق، وهو يعتمد في ذلك قياس يونس.

وقد اعتمد يونس في قياسه على القاعدة، التي يبدو أنها أصبحت ثابتة لدى العلماء؛ وذلك أن أسماء الامتناع وحروف الامتناع لها الصدارة في الجملة، ولا يعمل ما قبلها فيما بعدها، فلا يقول: رأيت زيدا فأين عمرا، وفهل بشرا، وبناء على هذه القاعدة، لا يجوز أن تقول: سررت برجل مسلم فكيف (رجل) راغب في الصدقة، ف(كيف) لا تشرك ما بعدها بما قبلها كما تفعل حروف المطلق، ولا يتدر بعدها حرف جر، بناء على حرف الجر الذي تقدمها «لأن أين ونحوها يتدآن ولا يضم بعدهن شيء».

(١) كتاب سيويه / ج ١ / ص ٤٣٥ - ٤٣٦ .

خلاف (لا، وبل، ولكن).

ومن الجدير بالذكر أن يونس، وهو يقيس على القاعدة، لا يهمل الاستقراء والموازنة، بين التراكيب اللغوية المستعملة، وأنه يستنبط الحكم من القاعدة التي تثبت لديه بعد استقراء دقيق للخصائص التركيبية.

ويلاحظ أن مبيويه، يستخدم أسلوب التداخل في القياس، لإبراز أوجه الشبه بين الظير ونظيره، في السند الواحد من الظواهر، وأوجه الاختلاف بين ظاهرتين لغويتين، يبدو من النظرة السطحية للتركيب أنهما متشابهتان، في حين أنهما مختلفتان تمام الاختلاف. وهكذا نجد أن القياس في عهد يونس صار يتخذ طابعاً نظرياً، أو مع ما كان معروفاً لدى أئذته المؤسسين، مع أنه لا يخرج عن الأصول التي أرسوا قواعدهما، ولم يعتمد عن الأسس اللغوية الصحيحة. ونجد يونس في بعض النصوص يستنبط القاعدة، ويقيس عليها:

«وزعم يونس أنه إذا سئمت رجلاً طلحة أو امرأة، أو مَلَمَةً، أو جُبَلَةً، ثم أردت أن تجمع جمعه بآتياء، كما كنت جاعمه قبل أن يكون اسماً لرجل أو امرأة على الأصل. ألا تراهم ومنوا المذكر بالموث، ثم قالوا: رجلٌ رَيْثَةٌ وجموعها بآتياء، قالوا: ريماء، ولم يقولوا: ريمود.

وقالوا طلحةُ الطلحات، ولم يقولوا: طلحةُ الطلحين. فهذا يجمع على الأصل، لا يتغير عن ذلك، كما أنه إذا صار مثنى لمذكر لم تذهب الهاء» (١).

فالقاعدة التي لا تتغير التي امتثلها يونس، أن العلم المذكر

(١) كتاب مبيويه / ج ٢ / ص ٣٩٤.

المختوم بتاء التأنيث الربوطة، يجمع بالألف والتاء، كما يجمع المؤنث (على الأصل).

وهو يسترشد في ذلك بالاستعمال اللغوي لهذه الظاهرة، من ذلك أن (رئمة) صفة مؤنثة تأنيثاً لفظياً، مثل العلم (طلحة)، وقد جمعتها المرب على (ربعات) على الأصل كما يجمع المؤنث.

ويونس في هذا النمر، لا يقيس فحسب، ولكنه يدعونا إلى التماس، ويشجعنا عليه، فإذا ((أردت) أن تجميع جمته بالتاء))، ثم أنه يؤكد أن قاعدة هذه مطلقه: ((فهذا يجمع على الأصل، لا يتغير عن ذلك)) وهذا يعني أن الامتراء في هذه الظاهرة، قد وصل إلى غايته، وأن العالم بعد الامتضاء والوازنية، لم يجد استعمالاً لغوياً يخرج عن هذه القاعدة.

وقد استعمل يونس كلمة (الأصل) في هذا النمر، وهو يقصد أصل الدلالة، لأن الأصل في المختوم بتاء التأنيث الربوطة، أن يدل على مؤنث، وهذا المؤنث يجمع بالألف والتاء، فقيس عليه المؤنث اللفظي.

وفي بعض النصوص يُعلمنا يونس، كيف وصل إلى (أصل) حرف العلة، وهو يضع لذلك قاعدة محكمة، فالهمزة تكون منقلبة (متحولة) عن ياء أو واو، إذا كان لها شاهد في مشتقات الكلمة تظهر فيها ياء أو واو، فإذا لم يجد الشاهد، فالهمزة أصلية: ((وَأَمَّا الاء، وائامة فأليّة، وأشيّة، لأن هذه الهمزة ليست مُبدَلة، ولو كانت كذلك، لكان الحرف خليقاً أن تكون فيه آية كما كانت في عيساء عباية، وسلاء سلاية، ومحاءة محاية، فليس له شاهد من الاء والواو، فإذا لم يكن كذلك فهو عندهم مهموز ولا يخرجها إلا بأمر واضح، وكذلك قول العرب ويونس)) (١).

(١) كتاب سيبويه / ج ٢ / ص ٤٥٩ .

ومما يؤكد علاقة فكرة الأسفل بالقياس، عند يونس وشيوخه، أن المسائل التي تتناول (الأسفل)، سارت تتخذ شكل أحكام مطلقة، وقواعد ثابتة؛ شال ذلك القاعدة التي يعتمدها يونس في الوصول إلى (أسفل) الف المتقوس:

«فإن جاء شيء من المتقوس ليس تثبت فيه الياء، وجازت الامالة في ألفه، فالياء أولى به في الثنية، إلا أن تكون العسب قد ثنته كُتبتين لك ثنيتهم من أي الهابين هو، كما امتبان لك بقولهم تنوات وقطوات، أن القناة والقملات من الواو... فلما لم يستين كان الأقوى أولى حتى يستين، وهذا قول يونس وغيره» (١).

ومن أمثلة الأحكام المطلقة، التي سارت تتخذ شكل قاعدة يقياس عليها، قول يونس:

«وتحقيق فاعل كغمايل من بنات الياء والواو ومن غيرهما سواء» وهو قول يونس (٢).

وقوله:

«وليسست همزة تبدل من واو أو ياء أو ألف، من شيء لا يهملز أبداً إلا بعد ألف، كما يفعل ذلك هواو قائل... وهو قول يونس والغليل» (٣).

ومن المسلمات التي توصلوا إليها في هذا المجال: «فالتحقيق على أصله وإن لم يتصرف الامم، وجميع ما ذكرت لك في هذا الباب، وما أذكر في الباب الذي يليه قول يونس» (٤).

(١) كتاب سيبويه / ج ٢ / ص ٢٨٨ - ٣٨٩

(٢) نفسه / ص ٤٧٤

(٣) نفسه / ص ٤٧٤

(٤) نفسه / ص ٤٧٣

ومثل ذلك في الأموات: «المنصب والجور لا يوافقان الرفع في
الإشمام» وهو قول العرب ويونس والخليل^(١)

ويعد هذه الجولة في قياس يونس، نجد أنه اعتمد في منهجه
كل أماليب القياس، التي عرفت عند أساتذته؛ عبد الله بن أبي
إسحاق، وعيسى، وأبي عمرو، وهذا يدل دلالة قاطعة، على أن
منهج القياس عندهم جميعاً منهج واحد، إلا أنه في قياسه شمل
مجالاً أوسع من المقبول، واستفاد من كل ما تلقاه من أساتذته فتمت
رقصة التطبيق.

(١) لغة / ج ٤ / ص ١٧٢ .

الباب الثاني (مرحلة الاكمال)

الفصل الأول

القياس في (النموذج المتطورة) إلى الخليل بن أحمد

الفصل الثاني

القياس عند ميويه

مفهوم كلمة «قياس» عند الخليل:

قبس أن أحل كلمة «قياس» في النصوص المنسوبة إلى الخليل في كتاب ميويه، أجده من الأنسب أن أتناول كلمة «قياس» في كتاب العين، لعل ذلك يوضح مفهوم هذه الكلمة لدى الخليل بشكل أفضل.

فقد دلت كلمة قياس في بعض تلك النصوص على «الوزن» الذي يكون عليه بناء الكلمة في تصورها:

«واحساء فلان وادَمَ، أي: أقبَحَ، والفعل اللازم: دم يدم، ونفسه ثانية على قياس فعل يثقل» (١).

وعني بها في مكان آخر (القاعدة) التي تتبع في الاشتقاق: «وبَلَدُوا بها: لزموها قاتلوا على الأرض، ورجلٌ بالذ في القياس مقيس ببلده» (٢).

فهو يشير بكلمة قياس هنا، إلى القاعدة التي يشتق فيها اسم الفاعل من الجذر الثلاثي؛ فاسم الفاعل (بالذ) مصوغ من الجذر الثلاثي (ب ل د). وهذا هو القياس الذي أشار إليه الخليل.

وفي نص آخر يبين أن عالم اللغة يستطيع بالقياس، أن يستحدث مفردات جديدة، لم تسمع عن العرب على غرار مفردات مسموعة: «وقالوا: الأدمة في الناس شربة من سواد، وفي الأبل والقباء يباس، يقال: غليظة آدماء، ولم اسمع أحدا يقول للذكر من القباء آدم، وإن كان قياسا» (٣).

(١) كتاب العين / ج ٨ / ص ١٥ -

(٢) نفسه / ص ٤٢ -

(٣) نفسه / ص ٨٨ -

ففعله مؤثّر أفعس، وقياس أنفس من أدماء (آدم) وإن كان غير مستعمل.

ويقول مشيراً إلى المسألة نفسها: «البَيْط، يقال: ماء الرجل، ولم أسمع منه فعلاً، فإن جُوع قِيامه: اليُسوط والأبيال».

فللعربي، صاحب الكفاية اللغوية، أن يقيس ظاهرة لغوية غير مسموعة، على ظاهرة أخرى مسموعة، مراعيًا وجه الشبه بينهما.

ومش ذلك أيضاً: «والثَلث في الإبل: ظمُّ يومين بعد ثَريين، ولكن لم يستعمل، إذما يُخَرَّج في القِيام على الأظماء»^(١).

ومن الواضح أنّ الخليل يعني بهذا (القياس على الظفير)، فإذا اشترك بناء المفرد في الوزن والدلالة، وشُيخ جمع أحدهما، أمكن قياس الجمع غير المسموع على المسموع.

وفي بعض النصوص يشير إلى علاقة القياس بالأصل: «القَسَمِ والقَسَمَة: القَسَم والشَّابَّة، والقياس «ثَو» قَسَاء»^(٢).

فهو يتوصل إلى أصل الفعل، وحركة عينه ليصل إلى بناء مصدره، قياساً على ذلكاثره من الأفعال الصحيحة، ومصادرها المعروفة؛ فمن المعروف أن مَلَح مصدره مَلَاح، ومَقَر مصدره مَقَار، وكذلك «ثَو» فإن الأصل في «ثَو» متباعدة عن «الواو»، فهو من القَسَمَة، وحركة عينه مضمومة، قياساً مصدره على «قَسَاو»، قلبت الواو همزة؛ لأنها تطرقت بعد ألف، فأصبح «قَسَاء».

وإذا كان السماع مخالفاً للقياس، ذكره دون أن يشير إلى

(١) كتاب لميس / ج ٨ / ص ٢١٥ .

(٢) نفسه / ص ١٧٣ .

مُسَدَّوْذَه: «الدَّوَادَة: أَرْجُوحَة لِلصَّيَادَة وَالْجَمْع الدَّوَادِي ٠٠٠٠
ويقال على غير قياس: الدَّوَادِي» (١).

وهو يتمد وزن البناء ودلالته، ليتوصل إلى قياس الصدر:
«والدَّوَاءُ مَمْدُود: الشِّفَاءُ، ودَاوَيْتُهُ مَدَاوَاتُ، ولو قلت: دَوَاءُ جَارٍ
في القياس».

فهو يقيس دَاوَى دَوَاءَ، على شَفَايَ شِفَاءَ، وعَالِجٍ عِلَاجًا، ومن
المعلوم أن فاعل صدره النِّعال والمُغَالَة، ولذلك كان «دَوَاءُ»
قياسًا صحيحًا.

وفي بعض النصوص نجد أن «النحو» عند مرادى «القياس»:
«وَأَدَى فَعْلَان مَا عَلَيْهِ أَدَاءٌ، وَتَادِيَةٌ، وَفَعْلَانٌ أَدَى لِلْعَامَّةِ مِنْ فَعْلَانٍ، غَيْرُ
أَنَّ الْعَامَّةَ قَدْ لَهَجُوا بِالْخَطَا، يَقُولُونَ: فَعْلَانٌ أَدَى لِلْعَامَّةِ، وَهَذَا فِي
النَّحْوِ غَيْرُ جَائِزٍ» (٢).

فالعامّة قد خرجوا على القياس النحوي، حينما خرجوا على
القاعدة النحوية فقالوا أدى بدلا من أدى؛ ولأنه نجد أن اسم
التنظير من الثلاثي يكون على وزن أفضل، فتزاد همزة قبل همزة
(أدى) وتلفظان على شكل مدة فتصبح الكلمة «أدى».

وبلاحظ أن الغليل، نسب الخطأ للعامّة بهذا الخروج على
القياس، وهو هنا يطمئن في الأداء، ولا يطمئن في كفايتهم اللغوية، لأنّه
بنسبة الخطأ إلى العامّة دلّ على أن أصحاب الكفاية اللغوية
يلتزمون القياس في هذه الظاهرة.

وفي بعض النصوص، يوضح الخليل كيف يجري العلماء عملية
القياس على التنظير:

(١) كتاب العيب / ج ٨ / ص ١٠١ .

(٢) نفسه / ص ٩٨ .

«ومن الأئين يقال: أَثَّ، يَثِّنْ، أَثِنًا... ويقال للمرأة إَثِي... وإثما يقياس حرف التضعيف على الحركة والسكون بالأمثلة من الفصل، فحيثما مكنت لام الفصل، فأظهر حرفي التضعيف على ميزان ما كان في مثله، نحو قولك للرجل في الأمر: أَفْعَلْ مجزومة السلام، فتقول في باب التضعيف اغشش، وامدد، فإذا تحركت لام الفعل، فمثال ذلك من التضعيف مدغم الحرفين... يقال افطلي فتحركت السلام قلت عَطَّيْ، وقَرَّيْ، وإثي، وجثي، فهذا يقياس المجزوم كله في باب التضعيف» (١) .

فالخيل يس يقيس، حركة آخر الفعل المضعف، على حركة آخر نظيره من الصحيح، فإذا كان أمراً للمفرد المضعف، قيس على أمر المفرد الصحيح، وإذا كان أمر المضعف مستنداً إلى ياء المخاطبة، قيس على نظيره الصحيح، وهو الأمر المستند إلى ياء المخاطبة كذلك .

ويلاحظ الأسلوب التعليمي، الذي يضيفه الخليل على النص؛ فهو يقيس، ويطلب من المخاطب أن يقيس على قرار قياسه .

ويشير الخليل في بعض النصوص، إلى تكلف القياس: «وليس في كلام العرب «فِئِلٌ»، إلا أن يتكلف متكلف، فيبني كلمة محدثة على فِئِل فيتكلم بها، فأما ما جاء عن العرب فهو الذي جعناه» (٢) .

ففي قوله: ليس في كلام العرب «فِئِلٌ» إشارة إلى الاستقرار الذي يتسم بالشمول لكلام العرب، وإلى حركة جمع اللغة، التي حاول فيها العلماء استقصاء كل الظواهر اللغوية، وهذا ما أشار إليه بقوله: «فأما ما جاء عن العرب فهو الذي

(١) كتاب العين / ج ٨ / ص ٣٩٨ - ٣٩٩ .

(٢) نفسة / ج ٨ / ص ٨٥ .

وفي النص تصريح من (الخليل، بأن اللغة إبداع اجتماعي متطور، وذلك بأن يبني أحد أفراد المجتمع كلمة محدثة على وزن جديد لتعالج دلالة معينة، فيتكلم بها بقية أفراد المجتمع، وتصبح بعض لغتهم، فيصبح هذا الوزن الجديد، مقياسا لهذه الظاهرة.

وبالحفظ أنّ الخليل، يحاول تدريب المخاطب على استعمال الاشتقاق والقياس: ((إِنَّ الْأَسْمَاءَ الَّتِي فِي وَجْهِ الْآيَةِ مِنَ الْقُرْآنِ، وَالْآيَاتِ الْمَلَامَاتِ، هِيَ فِي الْأَوَّلِ يَاءٌ، وَكَذَلِكَ مَا جَاءَ مِنْ بَنَاتِهَا عَلَى بَنَانِهَا ضَمُّو: الْغَايَةَ وَالرَّايَةَ وَأَشْبَاءَ ذَلِكَ. فَلَمَّا تَكَلَّفْتَ اشْتِقَاقَهَا عَلَى قِيَاسِ عِلَاسَةِ مَعْلَمَةٍ قُلْتَ: آيَةُ مَأْيَاةٍ، قَدْ أُيِّتَتْ. فاعلم إن شاء الله)) (٦).

وهو في هذا القياس الإبداعي، يراعي أصل البناء، ويوازن بينه وبين أبنية النظم ودلالاتها، ثم يراعي الدلالة الجديدة، التي سيؤديها البناء الجديد، ويتخذ الخليل من نفسه رائدا في استخدام هذا القياس الإبداعي حينما يقول: قَدْ أُيِّتَتْ، وكأنه يقصد: علمك الله بآياته.

ومكنا يكون الخليل، قد فهم القياس، ومارسه بما يتفق مع أحدث المفاهيم، التي عرضها علماء النحو العرب المحدثون للقياس:

((ويتمدد به في علم اللغة والنحو أن يجعل كلامنا على مثال ما تكلم به العرب وثقلوا به، وأن جعل كل ما تدعو إليه الحاجة من استعمال جديد أو صيغة جديدة على ما سمع منهم، وروي عنهم، وعرفنا من طرائقهم في فنون القول)) (٣).

(١) يؤيد ذلك ما جاء في ((تهديب لتهديب / ج ٣ / ص ١٦٤)) ((عقد سئل سيويه مره ٠ هل رأيهم مع الحيين كبا يروى منها، فقال: لم اجد معه كبا الا عشرين رطلا فيهما يحط دقيقا ما سمعته من لعاهم العرب، وما سمعته من النحو فاعلم من قلية)).

(٢) كتاب سمين / ج ٨ / ص ٤٤١.

(٣) مكاسة الخليل بن أحمد في النحو العربي / ص ٥٩.

ووجدت، فيما استطلعت أن أشهر عليه، أدّ الخليل استعمال كلمة «قياس» في كتاب ميوييه عشر مرات. ورأيت أدّ منهجوم القياس عند له جابيان؛ فهو يعني به منهج التعميد والتنظير، الذي يقوم على أساسه النحو، ويعني به من الناحية الأخرى، التطبيق العملي لهذا المنهج على الظواهر اللغوية.

ويبدو أن هذا الفهم للقياس، هو الذي جعل كتاب ميوييه، من أفضل الكتب الخالدة في مكتبات العالم، وذلك لأنه وازن بين جابيهي التنظير والتطبيق، ولأنّ التنظير والتعميد فيه، قاما على أساس متين، من الواقع الاستعمالي للظواهر اللغوية.

ومن أجل إبراز مفهوم القياس عند الخليل، منبدأ بتوضيح الدلالة، التي استخدم فيها كلمة قياس في كتاب ميوييه:

ففي باب «الإضافة» إلى المركب المزجي (أي: النسبة إليه) وإلى العدد البني على فتح الجزأين: «كان الخليل يقول: تلقى الآخر منهما كما تلقى الهاء من حمزة وطلعة، لأنّ طلعة بمنزلة حمرصوت... فمن ذلك خمسة عشر، ومعديكرب، في قول من لم يصف، فإذا أعفيت قلت: معدّي وخمسيّ فهكذا سيسل هذا البساق.

وسأله عن الإضافة إلى رجل اسمه اثنا عشر فقال: ثنوي... وتحذف عشر كما تحذف ثون عشرين، فتشبه «عشر» بالثنون، كما شبهت عشر في خمسة عشر بالهاء... وسألت الخليل عن عبد مناف فقال: أما القياس فكما ذكرت لك، إلا أنهم قالوا: منافي مخافة الالتباس» (١).

فكلمة «قياس» في هذا النص تعني القاعدة العامة التي

تتطلب مسائل الباب بشكل عام . ونلاحظ أن الخليل يعالج في التعميد (القياس) : الإسناد، والحذف، والزيادة، والدلالة؛ ففي إسناد الاسم إلى ياء النسبة، يتكون بناء يؤدي به العريسي دلالة «النسبة»، فإذا كان الاسم المنسوب إليه مركباً من جيا أو جينا على فتح الجزأين، فإنّ العريسي يحذف الجزء الثاني من الاسم المركب. ومن أجل أن تستقر هذه القاعدة بين الخليل أنّ ظاهرة الحذف هذه من طبيعة اللغة، فامتدّس بالتراكيب البنائية، التي يحذف منها الجزء الثاني مثل ملحمة، وعشرين، قناس الظاهرة الأولى على الثانية، لإثبات القاعدة، التي أصبحت هي الأخرى مقياساً لهذه الظاهرة.

وتبيّن لل خليل أنّ العرب قد تحذف الجزء الأول؛ مخافة الالتباس، فذكر ذلك على شكل ملحق للقاعدة، أو على شكل فرع من فروعها، وبذلك سارت تظهر فكرة القاعدة الأصل، والقاعدة الفرع.

وقد وشّح الخليل نفسه، مفهومه للقياس في النص بقوله: «وهذا ميل هذا الباب» وهو يتصد: وهذا قياسه، ومنهج التعميد فيه.

وفي مكان آخر من الكتاب يقول سيبويه: «وإذا أنشئت إلى أخت قلت: أخوي، هكذا ينبغي له أن يكون على القياس. وإذا القياس قول الخليل، من قبل أنه لنا جعلت بالتاء حذفنا التاء التأنيث كما تحذف التاء، وهي أردّ له إلى الأصل» (١).

يتناول هذا القياس الحكم الذي يراعى إسناد كلمة (أخت) وما شابهها في الضمائم مثل (بنت) إلى ياء النسبة، ويمرّ الخليل أنّ القاعدة التي ينبغي أن تتبع في ذلك: أن تحذف التاء، وأن يسوّى إلى

الكلية الحرف الأصلي الذي حذف وهو «الواو». وهذا التغير في بناء الكلمة (حذف الزائد، ورد الحرف الأصلي) يظهر في جميعها إذ تقول: أخوات، وهنا يمتنع الخليل بالمسألة التي توارثها النحاة، وهي أن الإضافة أولى في رد الأبنية إلى أصلها من الجمع: «وهي أرد له إلى الأصل».

وهكذا نجد أن الخليل يدرس الخصائص الاستنادية لهذه الظاهرة اللغوية، ويتابع مراحل التغير التي تمر بها من «حذف» وإعادة ما حذف من «الأصل» قبل أن يصل إلى الحكم الذي يتخذه قاعدة، تختصم مائر أبنية الظاهرة، اللغوية، وهو لا ينسى أن يوازن بين ظاهرتيها التي يدرسها، وبين الظواهر التي يقترنها التغير نفسه، مبيّناً ما بين هذه الظواهر، من أوجه الشبه والاختلاف.

ويلاحظ أن الخليل في قياسه يهتم بـ(أصل) الأبنية، ليتمكن من معرفة ما يطرأ عليها، من مظاهر «الحذف»، و«الزيادة»، في بنائها أو إسنادها الجديد، الذي تؤدي فيه دلالة جديدة، ويظهر ذلك واضحاً في النص التالي:

«هذا باب لحاق الزيادة بنات الثلاث من الفعل: فأما ما لا زيادة فيه فقد كتب قمل منه ويقل منه، ويُسر ويُسن... وأما يُقَلُّ ويُفَعِّلُ فيهما فيمنزله من قمل، وذلك نحو يُخرِج ويُخرج. وزعم الخليل أنه كان القياس أن تثبت الهزمة في يُفَعِّلُ ويُفَعِّلُ وأخواتهما، كما تثبت البناء في تَفَعَّلْتُ وتفاعلت في كل حال. ولكنهم حذفوا الهزمة في باب أفعل من هذا الوضع فاعلرد الحذف فيه، لأن الهزمة تثقل عليهم كما وصفت لك. وكثر هذا في كلامهم فحذفوه واجتمعوا على حذفه، كما اجتمعوا على حذف قل، وتسر» (١).

وقد وضع البرد أصل هذه الظاهرة بقوله: ^(١) وأما (أفعلت) فتحو: أكرم يكرم وكان الأصل يؤكرم وحقق المشارع أن يتكلم ما في الماضي من الحروف، ولكن حذفت هذه الهمزة لأنها زائدة ومع هذا فقد حذفوا الهمزة الأصلية لالتقاء الهمزيين في: قُلْ، وحُذِ، فرارا من أوكل، وأوخذ ^(١) (١).

وقد أثبتت الدراسات اللغوية الحديثة، صحة النتائج، في ^(١) الأصول التي توصل إليها الخليل: ^(١) أما في إظهار مفاهيم المدرسة التوليدية، فيشتق الأمر بقاعدة واحدة عامة هي ^(١) حذف الطارعة ^(١) من المشارع المجزوم، أي حذف السابقة التي تتألف من الصحيح الأول في الفعل الطارع والملة التي تليه، ولكي يؤدي تطبيق هذه القاعدة إلى النتائج الصحيحة، يحتاج أولا إلى اعتبار سبعة ^(١) (أفعل) التي تطبق عليها القاعدة يؤفعل (لا يفعل) والأصل المتدر يؤفعل له ما يسرره: يسرره أن الأصل في المشارع أن تكون ميجسه (مجردا من حرف الطارعة) هي سبعة الماضي عينها بعد تحويل الصفة التي تلي عين الفعل كسرة: فاعل: يـ + فاعل: قُلْ؛ يـ + فاعل: فانها أن الملة التي تلي الصوت الأول في السابقة (حرف الطارعة) هي الملة. ولو لم يكن أصل يُفعل يُؤفعل لوجب أن تكون هذه الملة قحة كما في يجلس، مثلا ^(١) (٢).

ولي هذا ^(١) الأصل يقول هنري فليش: (٢) السابقة الهمزة أفعل يفعل (مختصرة من يؤفعل) ^(١) ويوضح ذلك الدكتور عبد الصبور شاهين بقوله: ^(١) يفعل من يؤفعل بوباطة الاختصار، الذي حدث عند الإنباء إلى المتكلم: أفعِلْ أفعِلْ، ثم سرى ذلك بالقياس إلى أحوال الإنباء الأخرى ^(١) (٢).

وهذا ما عناه الخليل في النص بقوله: ^(١) كان القياس أن تثبت

(١) المفتاح / ج ٢ / ص ٩٧ .

(٢) دراسات في علم أصول العربية / ص ٦٠ - ٦١ .

(٣) اسريرة العمحي / ص ١٤٥ وحاشيتها .

الهمزة^(١)، والقياس هنا يعني القاعدة التي تنظم تيسر هذا الأسل،
الأسل الأول فيه (فعل) ولكن طرات عليه زيادة يؤدي دلالة
جديدة؛ فمما الأسل «أفعل»، وطرا تعديل جديد على البناء
حينما تحول إلى سبعة (يؤفعل) «عذفت»، الهمزة للتوازن
الصوتي فصار يُفعل.

وعليه؛ فإن القياس، مجموعة من القواعد، تستنبط من تيسر
الظاهرة اللغوية، وفق خصائصها البنائية والدلالية، تنظم فيها
كل الأبنية التي امتنطست منها القواعد، فإذا اجتمعت هذه
الأمثلة تبين أنها تقوم على منهج واحد، وأنها ابشتت من
الخصائص العامة التي تقوم عليها اللغة.

ويبين الخليل أن «العذف»، ظاهرة لغوية، أجمع على وجودها
المعرب، في مستويات اللغة، ولذلك وجدناه يقيس (العذف) في
التحول من (أفعل مضمم) ينقل) على العذف في التحول من (الماضي
(أكل مضمم) الأمر (قُلْ). وهذا النوع الأخير من القياس هو
الذي اهتم به الخليل بالخاصة التطبيقية، ويستخدمه للربط بين
الظواهر اللغوية المختلفة في إطار المنهج العام للتعميد والتنظير.

ومما يدل على أن الخليل، عني بالقياس التعميد، الذي ينظم
البناء، ويسلكه في إطار المنهج العام للقياس، عنوان الباب الذي
بدأه ميوييه بقوله: «أقاما ما لا زيادة فيه قد كتبت منه فعل
وينقل، و«قيس»، ويبن» (١). وهذا يعني أن أقيسته هي قواعد
التي تمتثله باباً له قواعد، التي يكته بها ينسجم مع المنهج العام
للتنظير الذي تنبثق منه القواعد، التي تنظم الأسول والفروع،
والتييسرات التي تلمس على الظواهر اللغوية.

وقد حسب ميوييه هذا المفهوم العام للقياس إلى الخليل،

(١) كتاب ميوييه / ج ٤ / ٢٧٩ .

واعتمد، وذلك في تصنيفه لمصادر الثلاثي وفق إثنية أفعالها ودلالاتها: "ومما تقاربت فجاموا به على مثال واحد نحو الفوار والشراد... وشمل هذا ما يكون مناه نحو معنى الفخالة، وذلك نحو الأمانة... فجاء هذا لنا تقاربت معانيه... وقد جاموا بالتمكان في أشياء تقاربت، وذلك الطوفان والأوران... شهبوا هذا حيث كان قلبا بالقلبان والكيان... وقالوا العيدان واليعدن، فأدخلوا التمكان في هذا كما أن ما ذكرنا من المصادر قد دخل بعضها على بعض.

وهذه الأشياء لا تضبط بقياس ولا أمر أحكم من هذا. وهكذا مأخذ الخليل^(١).

فالتياس هنا، هو المنهج العلمي، المحكم، الذي تضبط به الظواهر اللغوية، باستغناء مجموعة من القواعد المستنبطة، من طبيعة هذه الظواهر وخصائصها.

ويُفصح من بعض النصوص، أن الخليل يعني بالتياس مجموعة القواعد (الأيمة) التي تشمل جوامع الباب كلها، وقد يعني به التياس على قاعدة واحدة من أيمة الباب؛

"واعلم أن يسامي الإضافة إذا ألحقنا الأسماء فإنهم مما يفرودنه عن حالة قبل أن تلحق ياء... قال الخليل: كل شيء من ذلك عدلته العرب تركته على ما عدلته عليه، وما جاء تاما لم تحدث فيه شيئا فهو على التياس^(٢). أي أن كل نوع من هذه الأسماء، التي لم تعدلها العرب، يتبع في التسمية إليه مقياس معين من أيمة النكس.

أمّا التياس الذي عني به اتباع قاعدة بينها، فذلك ما أشار إليه في الباب نفسه:

(١) كتاب سيبويه / ج ٤ / ص ١٥ .

(٢) نفسه / ص ٣٣٥ .

«وزعم الخليل أنهم بنوا البحر على قعانه، وأدما القياس أن يقولوا بـ«خري»» (١). وهذا قياس على القاعدة العامة في التسمي، وذلك أن المنيوب إليه إذا كان اسماً ثلاثياً يكسر الحرف الثالث فيه قبل إضافة ياء مشددة للدلالة على معنى التسمي.

وقد عنى الخليل بكلمة قياس، في بعض النصوص، الموازنة بين ظاهرتين لغويتين، لما بينهما من خصائص مشتركة، يتضح ذلك في قول سيويه:

«وكان الخليل يقول: واللوا أنه لمظيم جعلهم هو فساد في المعرفة وتسييرهم إياها بمنزلة «ما»، إذا كانت «ما» لفوا، لأن «هو» بمنزلة أبوه، لكنهم جعلوها في ذلك الوضع لفوا كما جعلوا «ما» بمنزلة ليم، وإن قياسها أن تكون بمنزلة «كأما»، وإننا» (٢).

فهو يقيس «هو» في الميل والالقاء على «إن»، و«كان»، وذلك أن «إن»، و«كان»، تكونان عاملتين، فإذا اتصلتا بـ«معد»، كُتبا عن الميل وكذلك «هو»، فقد كانت خيراً له في التركيب محل من الإعراب، فلما وقع للفعل بين الفت والخير بطل عمله.

وتأسيساً على ما تقدم، نجد أن الخليل استخدم كلمة قياس، تدل على ثلاثة مستويات من التعيد، هي: القياس العام، وهو التثنية والتعيد في المنهج العام للغة والنحو، وقياس التثنية والتصنيص، وهو التعيد للظواهر اللغوية في الباب الواحد، وقياس «المسائل»، وهو التعيد على مستوى مسألة واحدة من مسائل الباب.

وأما الله أن تمنح معالم هذه الأقيسة بجملته فيما يحاوله من صموس الخليل.

(١) كتاب سيويه / ج ٢ / ص ٣٣٧.

(٢) معجم / ج ٢ / ص ٣٩٦. ومصطلح (نحو) يعني في الدراسات اللغوية المبدئية.

(الزيادة) ، ولا يعني ما ليس له قيمة .

التياس في النصوص المنسوبة إلى الخليل في كتاب سيويه

أ- في النهج العام:

أبرز الظواهر اللغوية التي تناولها الخليل بالبحث، في هذا الاطار، هي ظاهرة الأصل، وظاهرة الامتداد، وظاهرة المبدل، وظاهرة الترتيب، وظاهرة الزيادة، وظاهرة الحذف. ومثناؤها فرادى لغوية الدراسة والبحث العلمي، مع أن الخليل كان يتناولها متداخلة حسب الطبيعة اللغوية للسئلة التي يحالجها.

ظاهرة الأصل:

اعتمد الخليل فكرة الأصل أساسا في معالجة الظواهر اللغوية. والنحوية، ظهر ذلك في معجمه (كتاب العين) وظهر جليا في النصوص المنسوبة إليه في كتاب سيويه.

فقد كان يعتمد (أصل الحرف) في دراسة الثنية، والجمع، والتصغير، والنسب، والإعلاء، والإبدال، وما شابهها من الظواهر:

«ولو طرح الهمز من (أدور) و(أسوق) لجاز، على أن ثرة تلك الألف إلى أصلها، وكان أصلها السواو، كما قالوا في جماعته أناب من الإسمان: أيت، بلا همز برة الألف إلى أصله، وأصله الياء، وأتسا يئيتن الأصل في اشتقاق النمل نحو أناب، وتصغير، ثيب، وجمعه: أيباب» (١).

(١) كتاب العين / ج ٨ / ص ٢٤٧ .

ويبين مفهوم الحرف الأصلي، بأنه الحرف الذي يلزم في
تصريف الكلمة: «فإذا أدخلت الياء في التثنية لزم التصريف لزوم
الحرف الأصلي» (١).

وأشار إلى (أصل الحروف المركبة): «فإذا قلت: إِمَّا ذَا وَإِمَّا ذَا
بكسر الألف فهذا اختيار في شيء من أمرين، وهي في الأصل: إِنْ
(ما) صلة لها، غير أن العرب تلزمها في أكثر الكلام» (٢).

واعتمد (أصل الفعل) لدراسة الأفعال التي تشترك في أوزانها
ودلالاتها العامة: «وما كان من نمت على مثال أَفْعَلَ فَعَلَهُ، في باب
التصريف فالنم منهما على (فَعَّ يَفْعُ) والأصل فعل يفعل» (٣).

وأشار إلى (أصل الدلالة): «الثلاثة: من العدد والاشلاء:
لَمَّا جعل اسمًا جعلت الياء التي كانت في العدد مَدَّةً كما
قالوا: حسنة وحسنة.. وكان في الأصل فتحًا فجعل اسمًا، لأنَّ حسنة
نمت، وحسنة اسم من الحسن موشوع» (٤).

وسرَّح الخليل بمصطلح (أصل البناء): «والأقسام في أصل
البناء: إِيْوَامٌ» «والنم أصل بنائه: الْفَوْءُ، حذفت الياء من آخرهما،
فاجتبرت الواو مروف النحو إلى ضمها» «والذال من ذاء، وته،
كل واحد هي نفس الكلمة، وما لاحتها من بعدها فإقنه عباد
للتاء، لكي ينطق به اللسان، فلما سقرت لم تجد ياء التمييز حرفين
من أصل البناء تبيها بعدها كما جاءت في سعيد وغير» (٥).

وهو يستخدم قواعد الصرف والنحو للوصول إلى هذا
الأصل: ففي «الأقسام» يقول: «إِيْوَامٌ، ولكنَّ العرب إذا وجدوا في
كلمة واوا وياء في موضع واحد، والأولى منهما ساكنة، أدخلوا،
وجعلوا الياء هي الغالبة» (٦).

(١) كندب الميس / ج ٨ / ص ٤٢٤، وانظر ٢٤٧.

(٢) نفسه / ص ٤٢٥.

(٣) نفسه / ص ٢١١.

(٤) نفسه / ص ٢١٤.

(٥) نفسه / ص ٤٢٣، ٤٠٧، ١٤٢ باسرنيب . (٦) نفسه / ص ٤٢٢.

وأشار الخليل إلى (أصل استعمال عناصر التركيب): «وإذا أضيفت إلى (إذ) كلمة جعلت غاية للوقت كقوله يومئذ ومناعثه تنسون ويجسرو كتابتها ملتزمة فإذا وصلتها بـ يكيـ لا يكون صلة ولا يكون خبراً كقول الشاعر:

«عشمة إذ يقول بنو لؤي»

كانت في الأصل حيث جعلت تقول صلة، أخرجتها من حدة الإضافة إلى قوله: «إذ تقول» جملة فإذا أفردتها فوثقها كقوله: عشيت بنو فلان يقولون كذا لأن تقول هاهنا خبر وفي البيت سفة (١) .

ويستج الخليل إلى أن فكرة (الأصل) كانت أصلاً في المنهج العام للدراسة النحوية عند غيره من العلماء:

«وأما بمنزلة (متى) ... يختلف في فروعها فيقال: هي أصلية ويقال: هي زائدة» (٢) .

وفي الصومس المنسوبة إلى الخليل في كتاب ميبويه جاءت فكرة (الأصل) متعممة تماماً بمسائل القياس:

«وقال الخليل رحمه الله: كأنهم لما أشاءوه ردوه إلى الأصل كقوله: إن أمك قد ضي» (٣) .

فهو يقيس النادى على الظروف والأصل في النادى أن يكون منصوباً كما أن الأصل في الظروف أن تكون منصوبة والإضافة تسمى الاسم إلى أصله لذلك وجدنا النادى يكون منصوباً إذا أضيف

* سم يربب البيت، وقال المحقق: لم يهد إلى الفاضل .

(١) كتاب العيس / ج ٨ / ص ٢٠٥ .

(٢) نفسه / ج ٨ / ٤٤١ .

(٣) كتاب ميبويه / ج ٢ / ص ١٨٤ .

مثلمها أنّ الخلف يتصب إذا أعيف. ووضّح سميويه ذلك بقوله:
 «وقال الخليل، رحمه الله: إذا أردت النكرة قوسفت أو لم تصف
 فهذه منصوبة؛ لأنّ التثوين لحقها قطاليت، فجعلت بمنزلة المضاف
 لها طال صب، وردّ إلى الأصل، كما فعل ذلك بقيل وبعد».

فإنما جعل الخليل رحمه الله المنادى بمنزلة قيل وبعد،
 وشبهه بهما مفردين إذا كان مفردا، فإذا طال وأضيف شبهه بهما
 مضافين، إذا كان مضافا، لأنّ المفرد في النداء في موضع نصب، كما
 أنّ قيل وبعد قد يكونان في موضع نصب وجرّ ولفظهما مرفوع، فإذا
 أحتهما رددتهما إلى الأصل.

وكذلك فداء النكرة لها لحقها التثوين وماليت، سارت
 بمنزلة المضاف^(١) (١).

وهكذا نجد التداخل في القياس لدى الخليل، بالإضافة تسمية
 المنادى إلى الأصل، قياسا على قيل وبعد، والتثوين كذلك يردّ إلى
 الأصل قياسا على الإضافة، لأنّ الاسم يطول بالتثوين كما يطول
 بالإضافة، ولذلك رأينا يمتد المنادى النكرة مع المضاف، لأنّه لها
 شأن سائر بمنزلة المضاف.

«وقال الخليل، رحمه الله: من قال: يا زيد والنمر، نصب،
 فأنما نصب لأنّ هذا من الواضع التي يردّ فيها الشئ إلى أصله»^(٢) (٢).

وهنا يبين الخليل أنّ التابع المفرد المعلوم على المنادى
 المفرد، يجوز صبه على محل المنادى؛ لأنّ الأصل في المنادى النصب،
 وهذا المفرد في محل نصب، ولذلك كان هذا الصنف في هذا التركيب
 يردّ التابع إلى أصل المتبوع. ومثل ذلك:

(١) كتاب سميويه / ج ٢ / ص ١٩٩ .

(٢) نفسه / ج ٢ / ص ١٨٦ - ١٨٧ .

«قلت: أرايت قول الصرب: يا أخانا زيذا أقبل؟ قال: عطفوه على هذا المصروب فصار نصبا مثله، وهو الأصل، في موضع نصب» (١) .

فقد انصب التابع (عطف اليان) على الأصل، عطفًا على التبسوع الذي جاء منصوبًا على الأصل كذلك .

وقد ارتبطت فكرة الأصل، في بعض النصوص، بأثر التجانس الصوتي في تحوّل الأبتية: «ومالت الخليل عن مؤير وبوير ما منهم أن يقلبوا الواو ياء؟ فقال: لأن هذه الواو ليست بلازمة ولا بأصل، وإذما سارت للزمة حين قلت: مؤعل. ألا ترى أنك تقول: سايير ويسايير، فلا تكون فيهما الواو، وكذلك ثفوعل، نحو: ثبورع، لأن الواو ليست بلازمة، وإذما الأصل الألف» (٢) .

ومن الطريف أن ترتبط فكرة (الخالفية) بفكرة (الأصل) عند الخليل: «ومالتة عن سقر من قوله الطسوي ومقر، قال: أسرف هذا في المعرلة، لأنه بمنزلة قبة وقب ولم يشبه بشي؛ محسود عن وجهه، قلت لما بال آخر لا يصرف في معرفة ولا ذكر؟ قال: لأن «آخر» خالفت أخواتها وأصلها، وإذما هي بمنزلة الطول والموسط والكبر، ولا يكن سنة إلا وفيهن الألف واللام... فلما خالفت الأصل، وجاءت سنة بغير الألف واللام، تركوا صرفها» (٣) .

وفي هذا النوع من القياس، نجد يراعي خمانس الأصل وخمانس التغير، ويسدر من خمانس البناء الصرفية والتركيبية .

وفي «باب ما لا يكون المستثنى فيه إلا صبا» تدفع خمانس القياس على الخالفية بشكل أكثر جلاء:

(١) كتاب سيبويه / ص ١٨٤ - ١٨٥ .

(٢) نفسه / ج ٤ / ص ٢٦٨ .

(٣) نفسه / ج ٢ / ص ٢٢٤ .

«لا يكون فيه المستثنى إلّا صبا؛ لأنّه (مخرج مما أدخلت فيه غيره، فعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم حين قلت له: عشرون درهما، وهذا قول الخليل رحمه الله» (١).

وقول الخليل «مخرج مما أدخلت فيه» يعني أنّ المستثنى مخالف للمستثنى منه في الحكم، ففي قوله أتأتي القوم إلّا أباك. فإنّ (الأب) لم يأت، والقوم (أتوا) فهو مخالف لهم في دخولته في الفعل الذي دخلوا فيه، وترتب على ذلك حركة خاصة، تدل على هذه المخالفة، هي الحركة التي ترتبت على الصب، وهي (الألمة) في المثال المذكور.

وقد جعل الدكتور مهدي المخزومي هذا النصّ مبحث القول (بالخلاف) عند الكوفيّين: «فمقالة الخليل في صبب المستثنى إلّا - عندي مبحث القول بالخلاف عند الكوفيّين، ولكنهم رسموا له حدودا، وعلّقوه في موضوعات أخرى» (٢).

وقد استغرب الدكتور جعفر عباينة رأي الدكتور المخزومي، ووجه الاستغراب عنده: «كيف يقول الكوفيّون بمامل الخلاف المنسوي متأريسن بالغيليل، ثمّ لا يكون الامتناء - مع ذلك - واحدا من المواضع التي قالوا فيها بالخلاف، ثمّ تستغرب ذهابه إلى أنّ الغليل لم ينسب صبب المستثنى إلّا إلى فعل أو عامل بنفسه، على الرغم من قول سيدييه نقلا عن الخليل: إنّ العامل فيه ما قبله من الكلام» (٣).

والأرجح عندي قول الدكتور المخزومي، مع أنّه يذهب إلى أنّ الكوفيّين لم يقولوا (بالخالفه) في صبب المستثنى (٤)، والحققة أنّ الكسائي قال ذلك (٥)، وهذا يطيل حجة الدكتور جعفر عباينة.

(١) ككتاب سيبويه / ج ٢ / ص ٢٣٠-٢٣١.

(٢) مدرسة الكوفة / ص ٢٩٤.

(٣) مكاتبة لحسين بن أحمد / ص ١١٦/١١٥.

(٤) مدرسة لكوفة / ص ٢٩٧.

(٥) نظير شرح الحمص / ج ٢ / ص ٢٥٣، شرح النمرسج / ج ١ / ص ٣٩٤.

والتياس في نفس الغليل يبرز فكرة (المخالفة) بوضوح: فهو يقيم العمل في هذا المنصب من الامتناء الذي مثل له بقوله: اتانسي القوم إلا أباك على العمل في: عشرون درهما.

وقد وضح سيوييه معنى قوله: «عمل فيه الكلام الذي قبله» في موضع آخر من الكتاب: «وذلك قولك: هو ابن عمي دينا» وهو جاري بيت بيت، فهذه أحوال قد وقع في كل واحد منها شيء. واتصّب لأن هذا الكلام قد عمل منها كما عمل الرجل في العلم حين قلت: أنت الرجل علما. وعمل فيه ما قبله كما عمل المشرون في الدرهم حين قلت: عشرون درهما: (لأن الدرهم ليس من اسم الشرين ولا هو هي) (١).

فالكلام الذي قبله عمل فيه لأنه خالفه في خصائصه التركيبية والدلالية، ولذلك خالفه هو في الحكم فاتصّب.

واستخدم الغليل مصطلح (الأسل) ليعالج به (أسل التركيب الذي تحول إلى شكل آخر ليؤدي دلالة جديدة):

«وزعم الغليل، رحمه الله، أن قولهم: بك الله درجو الفضل، ومبحاك الله العظيم، صبه كنصّب ما قبله وفيه معنى العظيم. وزعم أن دخول (أي) في هذا الباب يدل على إقسه محمول على ما حمل عليه النداء، يضي: أيّها العصابة، فكان هذا عندهم الأسل أن يقولوا فيه يا، ولكنهم خزلوها وأمطلوها حين أجبروه على الأسل» (٢).

فالأسل في قولهم: بك الله درجو الفضل، ومبحاك الله العظيم: بك - يا الله - درجو، ومبحاك - يا الله - العظيم. ولكن العذف اعترافا ليحولها إلى دلالة الاختصاص الذي يتضمن معنى

(١) كتاب سيوييه / ج ٢ / ص ١١٨ .

(٢) نفسه / ص ٢٣٥-٢٣٦ .

التعليق.

وتوضيح (أصل البناء والإعراب) عند الخليل، قال أبو القاسم الزجاجي: «قال الخليل وميويه وجميع البصريين: المستحق للإعراب من الكلام الأسماء، والمتحقق للبناء الأفعال والمضارعون... وكلّ اسم رأيت غير مصرب فهو خارج عن أصله... وكلّ فعل رأيت غير مبني فقد خرج عن أصله، والحروف مبنية على أصولها»^(١).

وهذا النوع من الأصول التي أشار إليها الزجاجي، يمكن تصنيفها في «أصل الوضع»، وهذا يعني أنّ الأسماء في أصل وضعها مربية، وأنّ الأفعال في أصل وضعها مبنية، وقد تخرج الأسماء على هذا الأصل قنص، وتخرج الأفعال على أصلها كمرب، ولكنّ الحروف باقية على أصل وضعها.

وقد أشار الدكتور تمام حنّان إلى نوعين من الأصول في تعريفه للأصل: «وهو ما جرّده النحاة بالاستقراء الذي أجروه على الكلام الفصح سواء أكان ذلك أصل وضع أم أصل قاعدية»^(٢).

ويؤيد هذا ما ذهب إليه ابن السراج، بأنّ المرب وخمت نوعاً من الأصول: «واعتلالات التحوين على ضربين: ضرب منها هو المؤدي إلى كلام المرب... وضرب آخر... ليس يكهن أن تكلم كما تكلمت المرب، وإثما تستخرج منه حكمتها في الأصول التي وخمتها»^(٣). فهذه الأصول التي وخمتها المرب هي التي ضمتها به (أصل الوضع).

أمّا أصل القاعدة، فقد أشار إليه ابن السراج بقوله: «التياسم إذا طرد في جميع الباب لم يمت بالمعروف الذي يشدّ منه... ولو اعتسرف بالشاذ على التيسام المطرود لطمت كلّ الشاعسات

(١) الإيضاح في علم النحو / ص ٧٧.

(٢) الأصول، دراسة ايمولوجية / ص ٢-٣.

(٣) لأصول في النحو / ج ١ / ص ٢٥.

والملفوظ، فتلى وجدت حرفاً مخالفاً لاشية في خلافه لهذا
الأسول فاعلم أنه شاذ^(١) .

وأنتهي لامتنع بعد هذا الوضوح في مفهوم (الأسول) لدى
علماء النحو القدامى والمحدثين أن تقول الدكتور منى اليسان:

«وعلى كثرة تردد كلمة الأسول في كلامهم فإن معناها لا يخلو
من شئ من الإبهام وعلى تشعب فكرة الأسول، فإنه يكاد المنى
الأول الذي تؤول إليه يشبه أن يكون فكرة مجردة أو صورة
ذهنية تتشبه هي وما يتفرع عنها في تطبيقاتها الخمسة»^(٢) .

وقد تكفل الخليل بالرد على هذا الاستنتاج؛ أما أن مفهوم
(الأسول) مبهم فقد ذكر الخليل أنواعاً من الأسول مباهاً؛ كأسس
البناء (وأسل الحرف) (والحرف الأصلي) ومما يؤكد فهمه الدقيق لكل
مصطلح من هذه المصطلحات قوله في (الحرف الأصلي) بأنه الحرف الذي
يلزم في تصريف الكلمة، كما تقدم، أي أنه الحرف الذي يلزم في كل
مشتقاتها كما يقول المحققون. وقد ورد في النصوص المتقدمة
(أسول البناء) و(أسول الإعراب) و(أسول القاعدة) وكلها مصطلحات
واضحة الدلالة دقيقتها.

وأما أن (الأسول) فكرة ذهنية مجردة؛ فإن هذا لا ينطبق إلا
على الجانِبِ المعنوي من (أسول القاعدة). فإذا قيل أسل البناء في
التملك (علم) فإن كلمة (علم) لفظ منطوق مسموع يكتب ويرى فهو
لفظ محسوس، وإذا قيل الحروف الأصلية فيه (الين، واللام، واليم)
فإن كثر حرف فيها يدره بالحوائش كما تقدم. وكان الخليل يجرده
البناء، ويجرده الحرف بالملحوظ الحسي الذي أشرنا إليه. وهذا
التجريد نفسه عملية حيّة يخلق فيها العالم البناء من الزوايد
ويسره إليه ما حذى من أسوله، وبذلك يرد إلى الأسول. وقد تقدمت

(١) الأسول في النحو / ج ١ / ص ٢٥ - وأنظر كذلك الأسول في النحو / ج ٣ / ص ٣٠٢ في عنوان
: (حمل الأسول التي لا بد من حفظها لاستخراج المسائل بجميع أقسامها، ويعمد بها
أصول قواعد اعلال الياء) .

(٢) العيان في النحو / ص ٣٢ .

الأساليب التي كان يتخذها الخليل، في ردّ الحرف إلى أصله، من إضافة أو تثنية، أو جمع، أو تصغير، أو نصب، وكلّ هذه الأساليب حسيّة إجرائيّة استخدمها علماؤنا في تحليل الأبنية.

وقبل أن أختم هذا الجانب من البحث، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ الخليل، كان يحدّد الحروف الأصليّة من الحروف العاملة، التي يقوم عليها الباب بأكمله، ويعلّل ذلك: «وزعم الخليل أنّ «إِنْ» هي أمّ حروف الجزاء، فسألته: لم قلت ذلك؟ قال: من قبل أنّي أرى حروف الجزاء قد يتسرّضون... ومنها ما تفارقه (ما) فلا يكون فيه الجزاء، وهذه على حال واحدة أبدا لا تفارق المجازاة» (١).

خاتمة الإنباد:

فهم الخليل اللغة من مبدأ صحيح؛ فالكلام لا يكون إلّا بين متحدث وسماع، واستدلّ على ذلك بتمام الجملة في اللغة، فإذا ابتدأ التكلم فذكر موضوعا للكلام، ولم يذكر الخبر، فسد كلامه، ولم يسغ؛ لأنّ المخاطب لا يفهم دلالة الجملة إلّا بالخبر، ومن هنا ثبتّ علماء اللغة الكلام، بالبناء المكوّن من عشرين متكاميين، أولهما هو الموضوع والأسماء، والمصدر الثاني ينشئ على الأول فيتمّ، ويكون بمنزلة الحكم الذي يصدر على قضية معروضة، ولذلك نجد المخاطب يتطلّع الحكم الذي يُغيّر به المتكلم لِيُنْثِي عليه الخبر، وهذا ما أشار إليه الخليل في قيامه: الإنباد في تركيب أفعال الرجحان واليتيم، والأفعال الناقصة على الإنباد في الجملة الاسميّة:

«هذا باب ما يكون فيه هو وأنت وأنا وحسن وأخواتهن فصلا؛ أعلم أهنّ لا يكتنّ فصلا إلّا في الفصل، ولا يكتنّ كذلك إلّا في كلّ فعل الاسم بصدء بمنزلة نفسه في حال الابتداء، واحتياجه إلى ما

بعد. كاحتياجه إليه في الابتداء إعلاما بأنه قد فصل الاسم، وأنه فيما يتلوه المحدث ويتوقفه منه، مما لا بد أن يذكره للمحدث؛ لأنه إذا ابتدأت الاسم فإدخاله تبدئه لها بعده، فإذا ابتدأت قد وجب عليك مذكور بعد الابتداء لا بد منه، وإلا فسد الكلام ولم يَسْمَعْ لك، فكانه ذكر هو ليستدل المحدث أن ما بعد الاسم ما يخرج منه مما وجب عليه، وأن ما بعد الاسم ليس منه. هذا تفسير الخليل رحمه الله^(١).

فهو يقيس الإسناد بين الاسمين في جملة: حسبت زيدا هو خيرا منك، وجملة: كان عبد الله هو الطريق، وفي قوله تعالى: «وَمَنْ يَرْى الَّذِينَ اتَّوْا الْعِمَّ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ»^(٢) على الإسناد بين المبتدأ والخبر في الجملة الاسمية. ووجه الشبه بينهما، أنه لا بد من ذكر الاسم الثاني، ثم الدلالة التي من أجلها وضع الاسم الأول، لأن فيها الحكم الذي يفهم منه السامع الدلالة، وهذا الحكم إما أن يكون إيجابا فيثبت الحكم للموضوع، وإما أن يكون ملبا فينفيه عنه.

والفيل في هذا التماس، يرسم صورة حية للتكلم يلغظه والسامع يفتح أذنه ويلتقط الاسم الأول، ثم يترقب الاسم الثاني التي تم به الدلالة. ومثلا خرج الاسمان عن وعي من ذهن التكلم، بطبيعة الإسناد والدلالة، يعيد السامع تركيب الاسمين؛ فتكون دلالة هذا الإسناد في ذهنه من جديد، مثلا أسد رها التكلم، ولذلك نجد التكلم يركب كلامه، أخذا في تقديره حال المستمع وتوقعاته من تركيب الكلام.

«وَرَعَمَ الْخَلِيلُ: أَنْ لَا جَرَمَ إِذَا تَكُونُ جَوَابًا لِمَا قَبْلَهَا مِنْ الْكَلَامِ. يَقُولُ الرَّجُلُ: كَانَ كَذَا وَكَذَا. فَقَوْلُ: لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ مَيِّسُونَ، أَوْ أَنَّهُ سَيَكْسُونَ كَذَا وَكَذَا»^(٣).

(١) كتاب سيبويه / ج ٢ / ص ٣٨٩ . (نُحْدَثُ أَوَّلَى الْكَلَامِ، وَاسْمُ الْحَدَّثِ النَّبِيَّةِ، انْهَاطُ).

(٢) الآية / ٦ / سورة ليل، والامثلة من سيبويه / كتاب سيبويه / ج ٢ / ص ٢٩٠ .

(٣) كتاب سيبويه / ج ٣ / ص ١٢٧ .

ولذلك وجدنا الخليل يهتم بالعلاقات الدقيقة بين الإسناد في التركيب والدلالة:

«وسألته عن قوله: الذي يأتيني فله درهمان، لمَ جاز دخول الفاء هاهنا، والذي يأتيني بمنزلة عبد الله، وأنت لا يجوز لك أن تقول: عبدُ الله فله درهمان؟ فقال: إنما يَخُصُّن في (الذي) لأنه جعل الآخر جواباً للأول، وجعل الأول به يجب الدرهمان، قد دخلت الفاء هاهنا كما دخلت في الجزاء..... إنما أدخل الفاء لتكون العطفية مع وقوع الإتيان... فإذا أدخل الفاء لمَّا يَجْمَع الإتيان مسبب ذلك، فهذا جزاء، وإن لم يجزم، لأنه صلة».

فهو يقيم الإسناد في تركيب الامم الموصول، الذي يقتضيه خبره بالفاء على الإسناد في تركيب الشرط، الذي يقتضيه خبره بالفاء، ووجه الشبه بينهما، كما أشار الخليل، الارتباط الدالالي بين ركني التركيب في كلٍّ منهما؛ إذ إنّ الركن الأول في كلٍّ منهما، مسبب للركن الثاني، بالإضافة إلى الدلالة الزمنية التي أشار إليها الخليل: «وإنما أدخل الفاء لتكون العطفية مع وقوع الإتيان».

ومن قِيَّاس الإسناد عند الخليل: «وقال الخليل: لو أنّ رجلاً قال: إِيَّاكَ نَفْسِيكَ لَمْ أَعْنَفْ، لأنَّ هذه الكاف مجرورة».

وحدثني من لا أتهم عن الخليل أنه سمع أعرابياً يقول: إذا بلغ الرجل الستين فإيتاء وإيّا الشَّوَابَّ» (٣).

فهو يبيِّن جرّ التوكيد المعنوي (نَفْسِيكَ) اتباعاً لموضع الكاف في إِيَّاكَ على أنه في محل جر مضاف إليه قياساً على إضافة (إِيَّا) إلى الاسم الظاهر (الشَّوَابَّ).

(١) كتاب سيبويه / ج ٢ / ص ١٢٧ .

(٢) نفسه / ج ١ / ٢٧٩ .

يلاحظ أنه الخليل ما ذكر أن هذا شاذ، ولا قليل، مع أن
مبويه لم يذكر تركيباً غيره يعضد ومع هذا رأينا الخليل
يجيز التماس عليه.

«وزعم الخليل، رحمه الله، أنه سمع بعض العرب يقول:
يا أبت، فزعم أنهم جعلوه موضع المفرد»^(١).

قال في ذلك ابن هشام: «والطبر ونداؤه شاذ، ويأتي على
مبهي المصوب والمرفوع، كقول بعضهم: «يا إيتاك قد كفيته»^(٢).

ولم يقل الخليل أنه شاذ، ويثبت بأن العرب الذين اتخذوا
إسناد ياء النداء إلى الضمير، إنما قاسوه على إسناد الياء إلى المفرد.

«وزعم يونس والخليل أن هذه الصفات المضافة إلى
المعرفة التي صارت صفة للنكرة، قد يجوز فيهن كلهن أن يكن
معرفة، وذلك معروف في كلام العرب. يدلك على ذلك أنه يجوز
لك أن تقول: مرت بمذ الله حاربك، فجعلت حاربك بمنزلة
صاحبك»^(٣).

وهذا له عاقبة بحال المخاطب، فإذا كان المتكلم يتصد علماً
بمعرفة المخاطب، فالعلم معرفة ومثبه معرفة، وإلى هذا أشار يونس
بقوله: «مرت بزيد مثلك، إذا أرادوا بزيد المرفوع
بشبهك»^(٤). وإن ذكر المتكلم العلم على أنه واحد من جماعة لا
يعرفه المخاطب فهو نكرة، وهذا تفسير السيرافي^(٥).

ومن قياس الإسناد عند الخليل، أنه قياس أفراد اسم الفاعل مع
فاعله الثني والجمع، على أفراد الفاعل مع الفاعل الثني والجمع:

(١) كتاب مبويه / ج ١ / ٢٩١ .

(٢) أوضح المسالك / ج ٢ / ص ٧٢ .

(٣) كتاب مبويه / ج ١ / ص ٤٢٨ .

(٤) نفسه / ص ٤٢٨ .

(٥) نفسه / حاشية ٢٤٨ .

«وقال الخليل، رحمه الله تعالى: فلي هذا المثال تجري هذه الصفات.... تقول: مررت برجل كهلي أمحايه، ومررت برجل شاب أبواه» (١).

وقد اعتمد سيبويه هذا القياس، وجعله فاتحة للباب، ووضحه: «هذا باب ما جرى من الأسماء التي من الأفعال وما أشبهها.... مجرى الفع، إذا أظهرت بعد الأسماء أو أضمرت، وذلك قوله: مررت برجل حسن أبواه.... فصار هذا بمنزلة: قال أبواك، وقال قوسك».

والخليل يقيس الصفات المشبهة على الأفعال في أفرادها قبل الفاعل؛ فإذا قصد التكلم تشبهاً حولها إلى دلالة الأسماء وأبدها عن التشبيه بالفعل، وعاملها معاملة الأسماء في الجملة، ولذلك وجدنا الخليل يقيسها في تشبهاً وجمعها (مررت برجل قرشيان أبواه، ومررت برجل كهلون أمحايه) على الاسم: مررت برجل خزمته، فتكون مبتدأة وما بعدها خبر، مثلما أذن (خزمته) مبتدأ وخبر.

أما من قال: مررت برجل حنين أبواه، ومررت بقوم قرشيين أبأؤهم، فإنه يجعل قوله هذا من لفظة: أكلودي البراغيث، ولم يذكر أنها لفظة شاذة. وقد شبه سيبويه (الفيهر) في: شريودي قومك، وشرياني أخواك، بناءً التائيث في قولهم «قالت فادنة»، فهي علامة تائيث، لا محل لها من الإعراب، وكذلك الفيهر في المثالين: «كانهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة، كما جعلوا للمؤنث، وهي قليلة» (٢).

ومن قياس الخليل، الذي تنضح فيه علاقة الاسناد بالدلالة قوله: «وزعم الخليل، رحمه الله، أنه يستصحب أن يكون كلهم مبنيًا على اسم أو على غير اسم، ولكنه يكون مبتدأ، أو يكون كلهم

(١) كتاب سيبويه / ج ١ / ص ٤٢.

(٢) نفسه / ج ٢ / ص ٤٠.

صفة... لأن موضعها في الكلام أن يُعَمَّ به غيره من الأسماء بعدد ما يذكر
فيكون كلهم صفة أو مبتدأ^(١) .

فالغليل يراعي في قياسه، طبيعة الدلالة للكلمة، وموضعها
الذي يلائمها في الإسناد، فمن الخصائص الدلالية للكلمة «كَلٌّ» أنها
تصلح لأن تكون موضوعاً للكلام، أو أن يوصف بها الموضوع؛
لأنها تدل على عموم الموصوف، وبذلك تصلح أن تكون في
التركيب مبتدأ، أو صفة لمبتدأ، لكنها لا تكون خبراً؛ لأنه ليس من
خصائصها أن يتم بها الكلام، والخبر به يتم الكلام.

ونجد الغليل في بعض النصوص، يحاول تحليل الإسناد مبيناً
دلالته: «وسألت الغليل، رحمه الله، عن: ما أحسن وجوهها؟
قال: لأنَّ الاثنين جميع، وهذا بمنزلة قول الاثنين: نحن فلنا
ذلك»^(٢) .

والأسفل: ما أحسن وجههما! والأكثر في كلامهم الخروج عن
الأسفل إلى الجمع، كراهية لاجتماع تثنيين في كلمة واحدة، وأراد
الغليل أن يبين أن الجمع في هذا التركيب يدل على التثنية قياساً
على قول العرب:

نحن فلنا ذلك، فأطلق ضمير الجماعة ليدل على المثني، وقد
استشهد على ذلك أيضاً بقوله تعالى: «قالوا لا نخف خصمان
بعضي بعضنا على بعض»^(٣) ليثبت أن العرب تلفظ الجمع (قالوا) وهم
يثنون المثني (قالا).

(١) كتاب سيبويه / ص ١١٦ .

(٢) نفسه / ص ٤٨

(٣) سورة ص / الآية ٢١، ٢٢ .

قال سيبويه في باب 'ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل ولم يتمكن تمكنه': 'وذلك قوله: ما أحسن عبد الله زعم الخليل أنه بمنزلة: شيء أحسن عبد الله، ودخله معنى التمجيب، وهذا تمثيل ولم يتكلم به' (١).

يقيس الخليل في هذا النحر، تركيب التمجيب: ما أحسن عبد الله على أصله في البنية المعينة: شيء أحسن عبد الله ليبين أمرين؛ أولهما أن (ما) في هذا التركيب اسم ذكرة بمعنى شيء، وثانيهما أن فعل التمجيب المذكور في التركيب (أحسن) فعل جاسد، ولكنه يعمل عمل الفعل المتصرف (أحسن) في المثال.

وهذا النوع من القياس (قياس البنية الطحوية على البنية المعينة) من أعلى المستويات العقلية في القياس. ولكننا نلاحظ أن الخليل حوّلناه إلى قياس ينشق من الواقع اللغوي الاستعمالي، حينما استعمل الدلالة والمعنى المستفاد من التركيب للوصول إلى البنية المعينة التي أشار إليها بقوله: 'وهذا تمثيل ولم يتكلم به'.

وقد ربط المبرد بين قول الخليل 'ودخله معنى التمجيب' وبين جمود فعل التمجيب وعدم تصرفه: 'فإن قال قائل: فإذا قلت: ما أحسن زيدا، فكان بمنزلة: شيء أحسن زيدا، فكيف دخله معنى التمجيب، وليس ذلك في قوله: شيء أحسن زيدا' (٢). فهو يعني أن جملة التمثيل ليس فيها دلالة على التمجيب، لأن الفعل فيها يتصرف على أصله. ولكن الفعل في صيغة التمجيب جند يلزم معنى التمجيب ولا يفارقه: 'وكل ما لزمه شيء على معنى لم يتصرف، لأنه إن تصرف بطل ذلك المعنى' (٣).

ويثبت الخليل أن حرف الجر (عامل) يظهر أثر عمله في حركة (المعول) بالتوازنة بين الإثبات والدلالة: 'وإذا قلت: صررت

(١) كتاب سيبويه / ج ١ / ص ٧٢.

(٢) المفتاح / ج ٤ / ص ١٧٥.

بزيد وعمراً مررت به، صببت وكان الوجه، لأنه بدأت بالفعل ولم
تبتدي اسماً تبيينه عليه، ولكنك قلت: قلت، ثم بيّنت عليه
المفعول وإن كان الفعل لا يصل إليه إلا بحرف الإضافة، فكأنك قلت:
مررت زيدا، ولولا أنه كذلك ما كان وجه الكلام: زيدا مررت
به ودعوا ذلك: حُشِّنْتُ بِصَدْرِهِ، فالتدريج في موضع نصب،
وقد علمت الباء، و«كفى بالله شهيدا يعني وبينكم» (١) إنما هي:
كفى الله، ولكنك لما أدخلت الباء علمت، والموضع موضع نصب،
وهذا قول الخليل رحمه الله (٢).

يوازن الخليل، مرة أخرى، بين إسناد التركيب في البنية
السطحية المستعملة في الكلام: مررت بزيد، وبين الإسناد في البنية
العميقة في اللغة غير الظاهرة: مررت زيدا، فيجد أن الاسم (زيد)
في البناء يمكن يحمل دلالة المفعولية، ولكن العامل الوحيد الذي طرأ
على التركيب في التركيب المستعمل هو حرف الجر، فهو السبب الوحيد
الذي تغيرت من أجله الحركة الإعرابية. واستشهد الخليل على ذلك
بأمثلة واضحة الدلالة لدى العربي، فدلالة الاسم على المفعولية في
إسناد: حُشِّنْتُ بِصَدْرِهِ واضحة تماماً، ويتطوّر العربي أن يستشعر
ببسر أن أصل الإسناد: حُشِّنْتُ صَدْرَهُ. وكذلك فإن دلالة
الفاعلية واضحة في إسناد «كفى بالله»، ولكن المفعول جاء
مجروراً في الأول مثلاً جاء الفاعل مجروراً في الثاني، وهذا يعني
أن حرف الجر هو العامل في كل ذلك.

وفي باب «ما يتصحب من المصادر لأنه حال ما فيه المذكور»،
قال سيوطي: «وذلك قوله: أما يشئنا فسين، وأما علماً فاعلم،
وزعم الخليل، رحمه الله، أنه بمنزلة قوله: أنت الرجل عسماً
وديناً، وأنت الرجل فهناً وأدباً، أي أنت الرجل في هذه الحال،
وعمل فيه ما قبله وما بعده، ولم يحسن في هذا الوجه الألف
واللام، كما لم يحسن فيما كان حالاً، وكان في موضع فاعل حالاً».

(١) سورة لاسراء / الآية ٩٦ .

(٢) كتاب سيوطي / ج ١ / ص ٩٢ .

وكذلك هذا، فأحسب المصدر لآتة حال مَعرِفِيه^(١).

وأدنى استدراك ما قلته المحقق عن السراشي والرجاس في هذا الباب: "قال السراشي: هذا الباب فيه سموية... وقال الزجاج: هذا باب لم يفهمه إلا الخليل وسيبويه"^(٢) (١). وذلك لأن الخليل فسّر ذلك في قياسه: أما يمتا فسيّن، وأما علما فمالم، على: أنت الرجل علما وديننا، وأنت الرجل فمتا وأدينا. ويصبح التركيب الأول حسب تفسير الخليل: أنت الرجل صمتا (أي: في حالة السمن) فأنت ميمّن. وأنت الرجل علما (أي: في حالة الطم) فأنت عالم^(٣).

وفي قول الخليل: "عمل فيه ما قبله وما بعده"، جاذبان أولهما: أنّ العامل يعمل ملفوظا ومحدّوظا من اللفظ (مقدرا). فأما الملفوظ فمثاله عمل (أنت الرجل) النصب على العالِيّة في (علما). وأما المقدّر فمثله عليه، وهو عمل (أنت الرجل) المقدّرة في (صمتا). وثانيهما، فيما أرى، أن الخليل يبيّن أن يعمل العامل ولو تأخر عن معموله (وما بعده). ومع أنّ الخليل لم يمثّل لذلك إلا أن ذلك إشارة إلى تقدّم الحال عن الفعل أو عن صاحبهما في مثل قولنا: ضاحكا رجس محمّد؛ أو: رجس ضاحكا محمّد. وهذا الفهم يخلّص التركيب من تقدير لا صوّغ له كما أرى.

وقول الخليل: "وكان في موضع فاعل حالا"، إشارة إلى أنّ المصدر يقع في موضع اسم الفاعل، ويؤدي دلالة يكون حالا، أي أنّ عوامل الحال تؤثر فيه حينئذ، ويعرب إعراب الحال. وإلى ذلك أشار ابن السّراج بقوله: "واعلم أنّ في الكلام مصادر تقع موقع الحال فتدّعي عنها، وأصابتها أصاب المصدر نحو قوله: أتاني زيد مشيا"^(٤) (٢).

وبعد هذا التفسير يقيس الخليل (المصدر: صمتا) في تركيبه،

(١) كتاب سيبويه / ج ١ / ص ٢٨٤. ولم يشر المحقق إلى المرحع الذي اعتمده.

(٢) رسم عشر على تركيب ((أما يمتا فسيّن)) في كتابي (المقضب للمبرد، والأصول لأبي السّراج).

(٣) الأصول في النحو / ج ١ / ص ١٦٢. وانظر: المقضب / ج ٢ / ص ٢٦٨.

على تلك المصادر التي فسرهما في تركيبها. ويوضح ذلك بقوله (وكذلك هذا) أي أنه انصب احكامها: "لأنه حال صيرفيته" مثلها.

وفي باب "الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده:" وزعم الخليل أنها عملت عمليتين: الرفع والنصب. كما عملت كان الرفع والنصب حين قلت: كان أخاك زيد. إلا أنه ليس له أن تقول: كأن أخوك عبد الله. تريد: كأن عبد الله أخوك؛ لأنها لا تسمى تسمى الأفعال، ولا يضمن فيها المرفوع كما يضمن في كان. فمن لم يفرقوا بينهما كما فرقوا بين ليس وما، فم يجرهما مجراهما. ولكن قيل هي بمنزلة الأفعال فيما بعدها وليست بأفعال^(١).

يتمس الخليل في هذا النص عمل الحروف الخمسة "إن، وإن، وليت، ولعل، وكأن" (٢) في الجملة الاسمية بعدها، على عمل كان وأخواتها، ويمن أن هذه المواضع (إن وأخواتها، وكان وأخواتها) تعمل عمليتين، هما: الرفع، والنصب. فتصحب (إن) الاسم الأول، وترفع الثاني، بينما ترفع (كان) الأول، وتنصب الثاني. وعلى هذه المخالفة في العمل بينهما كما يذكر الخليل: أن هذه الحروف الخمسة لا تصرف تصرف الأفعال، فلا يقال: إن يئن، ولا يضمن فيها المرفوع؛ فلا يقال: محمد إن ناجحاً، فلذلك تقدم فيها النصب وتأخر الرفع، فخالفت الأفعال في ترتيب حركتها معولها؛ لأنها ليست أفعالا وإنما أشبهت الأفعال. أما (كان) وأخواتها فإن معولها يلتزمان الرفع والنصب حسب ترتيب الرفع والنصب في الفاعل والمفعول في الجملة الفعلية؛ فلما ثبت خصائص الأفعال فهي أفعال.

وهذا النص يشير إلى أن الخليل هو أول من قام بعمل الأفعال الناقصة على عمل الفعل التام، مع أن ميوسه حينما أجرى هذا القياس لم يذكر الخليل، وربما كان ذلك لأنه يعلم أن هذا القياس

(١) كضاب سيبويه / ج ٢ ص ١٢١ .

(٢) نفسه / وهي الحروف التي ذكرها سيبويه في الباب .

تلقاء الخيل عن غيرهم: "تقول: كان عبد الله أخاك" فأتى أردت أن تعبر عن الأخوة. وأدخلت كان لتجعل ذلك فيما مضى. . . . وإن شئت قلت: كان أخاك عبد الله. قدمت وأخرت كما فعلت ذلك في حروب: لأنه فعل مثله. وحال التقديم والتأخير فيه كحاله في حروب. . . . وتقول: كناهم كما تقول: حربناهم فهو كأنه ومكون كما تقول: حارب ومحروب" (١).

فهو يعتمد في هذا القياس: التمسك، والصبر، والتقديم والتأخير، وهي العناصر التي اعتمدها في قياس (إن) على (كان) في عملها، وفي إشارته إلى قياس (عمل كان) على عمل الفعل.

وذكر سيبويه أن (الابتداء) هو عامل الرفع في الابتداء، وأن الابتداء هو عامل الرفع في الخبر: "فأما الذي ينشئ عليه شيء فهو فإنة النبي عليه يرتفع به، كما ارتفع هو بالابتداء" (٢).

وقد وثق الخليل، بمد هذا الكلام دون فاصل، مفاهيم الإنباء التي وردت في نص سيبويه، مما يدل على أن نص سيبويه منقول عنه:

"وزعم الخليل، رحمه الله أنه يستحب أن يقول: قائم زيد، وذلك إذا لم تجعل قائما مقدما مبنيا على الابتداء، كما تقدم وتؤخر فتقول: حارب زيدا عمرو، وعمرو على حروب مرفوع، وكان العدة أن يكون مقدما ويكون زيد مومرا. وكذلك هذا العدة فيه أن يكون الابتداء فيه مقدما" (٣).

ففي هذا النص يجسري الخليل (قياس ترتيب) يبين فيه أصل الترتيب الأول (٣) للجملة الاسمية وللجملة الفعلية، فالأصل أن يتقدم الابتداء وأن يتأخر الخبر في الجملة الاسمية، مثلما أن الأصل أن

(١) كتاب سيبويه / ج ١ / ص ٤٦٤٥ .

(٢) نفسه / ج ٢ / ص ١٢٧ .

(٣) فتر مصطلح ((الحدث)) على أنه (الأصل الأول) .

يتقدم الفاعل على المفعول به في الجملة الفعلية. ولكن قد يخرج الترتيب عن هذا الأصل؛ فيجوز أن يتقدم الخبر على مبتدأ إذا أُسْرَ اللبس، مثلاً يجوز أن يتقدم المفعول على الفاعل كذلك، وعليه يجوز أن يكون «قائِم» خبراً مقدماً على المبتدأ زيد، لكن لا يجوز أن نَجْمِلَ «قائِم» مبتدأ، زيد فاعله على أساس أنه اسم فاعل يعمل عمل الفعل، لأنه غير مسبوق بنفي أو استفهام ولا هو مسبوق باسم يكون اسم الفاعل له خبراً أو صفة أو يكون حالاً منه. وإلى هذا أشار الخليل في تكملة النمر: «وَأَمَّا حَسَنَ عِنْدَهُمْ أَنْ يَجْرِيَ مَجْرَى الْفِعْلِ إِذَا كَانَ صِفَةً جَرَى عَلَى مَوْصُوفٍ، أَوْ جَرَى عَلَى اسْمٍ قَدْ عَمِلَ فِيهِ» (١).

وقال سيبويه: «وقال الخليل: «قائِمًا» لا تعمل فيها بعدها، كما أنَّ (أرى) إذا كانت لغوا لم تعمل، فجمالوا هذا نظيرها من الفعل، كما كان نظير إنَّ من الفعل ما يعمل» (٢).

ففي هذا النص يقيس الخليل عمل (إنَّ) على عمل الفعل العامل؛ ويقيس (إِثْمًا) التي كَتَمَهَا (ما) عن العمل على الفعل (أرى) إذا بطل عمله.

وفلاحظ أن أسلوب القياس في التحليل مكنه من الجمع بين ظاهرتين لغويتين تشابهان في العمل، وظاهرتين أخريين تشابهان في عدم العمل، ويَتَنَ لنا بقياسه هذا أنَّ بين الحروف والأضال علاقات ارتباطية في العمل بالإضافة إلى علاقات الاستناد التي ظهرت في النصوص السابقة.

ويَتَن الخليل أنَّ العامل قد يحذف ويبقى أثر عمله بعد الحذف، واستشهد على ذلك، بقول الشاعر:

(١) كتاب سيبويه / ج ٢ / ص ١٢٢ - وانظر 'كتاب الحمن في النحو' / ص ٨٤ - ٨٥ - وانظر

'وضح المبالك' / ج ٢ / ص ٢٤٨ -

(٢) كتاب سيبويه / ج ٢ / ص ١٣٨ -

إِنَّ بِهَا اكْتَلَّ أَوْ رَزَامَا خَوِيرِينَ يَنْتَقِدُ الْهَامَا (١)

ويقوله تعالى: «وَأَمْرَاتُهُ حَمَالَةٌ الْخُلُوبِ» (٢).
فالخيل يرى أَنَّ العامل الذي نصب (خويرين) في البيت، و(حمالة) في الآية، فعل محذوف تقديره (أدَمَ، أو أَشْتَمَ).

ويرى الخليل أَنَّ العامل قد يذكر، ولكن عمله يبطل لأسباب لغوية في التركيب أو في الدلالة:

«وقال الخليل: إِنَّ من أفضلهم كان زيدا، على إلغاء كان...
وقال: إِنَّ من أفضلهم كان رجلا يتبع... حتى تعرفه بشي» (٣).
فكان في التركيب المذكور ملغاة لا عمل لها، ويتبع أن يكون اسم
إِنَّ فكرة؛ لأن موضوع الكلام ينبغي أن يكون معرفة.

«وقال: كذا وكأين علمتا فيما بعدهما كعمل أفضلهم في رجل
حين قلت: أفضلهم رجلا، فسار (أي) و (ذا) بمنزلة التنوين، كما كان
(هم) بمنزلة التنوين. وقال الخليل: رحمه الله: كأهم قالوا: له
كالمعد درهم، وكالمعد من قرية، فهذا تمثيل وإن لم يتكلم به» (٤).

يعالج الخليل في هذا التماس ظاهرة العمل في (كذا، وكأين)
فيفسرها بموازنة التركيبين (٥) (له كذا درهم، وكأين من قرية،
بالتركيب: أفضلهم رجلا، وبقیام التركيبين على تركيبين تفسيرين،
اختارهما الخليل من البنية الميتة:

١- له كذا درهم = له كالمعد درهم (في البنية الميتة).

٢- كأين من قرية = كالمعد من قرية (في البنية الميتة).

فالكاف حرف تشبيه في كل الأمثلة، وتوضح ذلك اتخذ أسلوب

(١) كتاب سيبويه / ج / ص ١٤٩. ذكر المحقق في حاشيته أنه من الشواهد الخمسين
واضطر: الكامل: ٤٥٤.

(٢) سورة الحمد / الآية ٢.

(٣) كتاب سيبويه / ج / ص ١٥٣.

(٤) نفسه / ج ١٧١.

(٥) ذكرهم سيبويه في أول الباب معاً يَدَّ عسى أنهم من لأمثله وشواهد المندوحة
بیس العملاء من قبل، نفسه / ص ١٧٠.

المقايسة والموازنة: «والما تجي الكاف للتشبيه» فتصير وما بعدها بمنزلة شيء واحد. من ذلك قوله: كأن أدخلت الكاف على أن للتشبيه^(١) (٣). (الكاف + ذا = الكاف + أي = الكاف + أن). و(ذا = العدد، و: أي = العدد). فاختار كلمة العدد من البنية الميتة، كما قال: «فهذا تمثيل، وإن لم يتكلم به» ليوازن بين التركيبين، مما جعلهما على شكل معادلتين دقيقتين، وخرج من هذه المقايسة بالتأنيج التالية:

- الكاف في هاتين الكلمتين المبهمتين (كذا، كأي) كلمة مستقلة بالأصل، ولكنها طمّت إلى كل كلمة منهما، فصارَت معها بمنزلة كلمة واحدة، ودلت الكاف على التشبيه.

- ذا، وأي: دلالة كل منهما على العدد البهم، ولذلك فهما: (كناية عن العدد).

- وبالموازنة بين (أفعلهم) و(كذا، وكأي) جعل (أفعل - المضاف) يتماثل حرف الجرّ في (كذا وكأي)، وهو عند العلماء حرف إضافة، (هم) في (أفعلهم) بمنزلة التنوين في الاسم المتّون (كتاب - كتابهم). يستتج بأن (هم) بمنزلة التنوين في التركيب، وإن جاء بعده تمييز متّون (رجلا) يتماثل (درهما، من قرية) فصار:

(أفعلهم رجلا = كذا درهما = كأي من قرية) في التركيب مثلما صار (له كذا درهما، وكأي من قرية = له كالعدد درهما، والعدد من قرية) في الدلالة والإسناد.

وقد وقفت أمام هذه المسألة، لأيقن أن القياس كان الأساس الذي يعتمد الخليل في معالجة الظواهر اللغوية، مثلما كان عند شيوخه القدماء. لكن الخليل أخفى على المنهج طابع الأسلوب العلمي الدقيق، الذي يمكن خطمه كما تضبط المسائل الرياضية. ولكنه مع هذا لم

(١) ذكرهم سيبويه في أول باب مما يدل على أنهما من أمثلة والشواهد المتداوله بين العلماء من قبل. نفسه / ص ١٧١.

يخرج عن الحقائق اللغوية، وانطسق في تنظيره وقياسه من الاستعمال اللغوي وكلام العرب.

ومثلما تلقى الخليل النحو من شيوخه على أنه قياس، تلقى سيبويه ذلك عن شيوخه، وعن يونس والخليل بشكل خاص. وخير دليل على ذلك في هذا الباب، أنه بعد أن فصل شرح مسائل هذا الباب كما فصل الخليل ويونس في قياسهما، اختار لبيان عنوانها يرمزها بالأسباب النحوية الأخرى، على أساس من القياس أيضاً، فسمّاها: «هذا باب ما جرى مجرى كم في الاستفهام». وذلك من أجل أن يوازن بين (كذا، وكأين) في استعمالهما التركيبية والدلالية. واستعمال (كم الاستفهامية) في تراكيبها الاستفهامية والدلالية؛ وما هذه الموازنة إلا قياس نحوي، اعتمد سيبويه في كل باب من أبواب الكتاب.

وبيّن الخليل علاقة العمل بالدلالة، بقياس التركيب المنطوق، على أسسه في البنية العميقة، فهو يرى أن تركيب لا النافية للجنس؛ لا رجلاً في الدار، مثلاً هو جواب لسؤال مقسّد: هل من رجل في الدار؟ إلا، لا تعمل إلا في ذكره، من قبل أنها جواب، فيما زعم الخليل رحمه الله في قوله: هل من عبد أو جارية؟ فصار الجواب ذكراً، كما أنه لا يقع هنا إلا ذكره (١).

ولاحظه أن الخليل اختار (من) في تركيب السؤال، ليكون السؤال مستغرقاً جنس المسؤول عنه، ولا يسأل به عن فرد، أو أفراد منهم محددين، ولذلك كان جوابه فيه دلالة نفي الخبر عن أفراد الجنس، كما في قولنا: لا طالباً راسباً، فقد دُفِنَا الرسوب عن جنس الطالب.

وقد اعتمد سيبويه ذلك، وجعله أساساً قدسه على شكل

(١) كتب سيبويه / ج ٢ / ص ١٧٥ .

قاعدة قياسية في بداية الباب: «هذا باب النفي بلا: ((لا))» تعمل فيما بعدها فتصبه بـ «تثوين» وصبها لما بعدها كـ «ب» إنَّ لما بعدها. وترك التثوين لما تعمل فيه لازم، لأنها جعلت وما تعمل فيه بمنزلة اسم واحد، نحو (خمسة عشر) وذلك لأنها لا تشبه مائر ما ينصب مما ليس باسم، وهو الفعل وما يجري مجراه، لأنها لا تعمل إلا في ذكره (١) (١).

فسيبويه في قياسه هذا يمتد (لا) مع (إنَّ) من حيث العمل، لكنَّ منها ينصب الاسم الذي يرتبط به.

ولكنه يمتد مع (خمسة عشر) من حيث الإنباء، فهي مع اسمها بمنزلة اسم واحد (بناء واحد) قياساً على (خمسة عشر) التي بنيت من اسمين، ولذلك خالف مائر الواصل (من حروف وأفعال). وصبب المخالفة أنَّ معمولها لا يكون إلا ذكره تدل على امتزاج الجنس، وهو ما أشار إليه الخليل. وبذلك يكون قياس العمل الذي قدمه الخليل، أساساً لقياس التثنية والتفديد الذي أجراه سيبويه.

ومن الأقيسة التي يربط فيها الخليل، بين العمل والإنباء والأسفل: «هذا باب ما جرى على موضع النفي لا على الحرف الذي عمل فيه النفي؛ فمن ذلك قول ذي الرقة:

بها العين والآرام لا عهدَ عندها ولا كرعُ إلاَّ الطاراتُ والريمُ (٢)

فزعم الخليل أنَّ هذا يجري على الوضع، لا على الحرف الذي عمل في الاسم (٣) (٣).

وأعتقد أنَّ قول الخليل (على الوضع) يعني به (على موضع

(١) كتاب سيبويه / ج ٤ / ص ٧٤ .

(٢) ديوان سيرة / ص ٤٥٨ .

(٣) كتاب سيبويه / ج ٤ / ص ٧٩١ - ٧٩٢ .

المتنفي) كما جاء في عنوان مبيويه، وليس على (موضع لا مع اسمها) كما ذهب إلى ذلك الشيخ عبد الخالق عزيمة (١). ودليل ذلك قول مبيويه (لا على الحرف الذي عمل في المتنفي) وإنما أراد الخليل أن يميز بالأعراب أسلوب الاستناد في التركيب، إذا تكررت لا مع المطلق (لا مبي ولا اب) و(لا عند عندها ولا كرع) وما يترتب على ذلك من تأثير في الدلالة.

فقد ردّ هذا التركيب، اسم لا النافية للجنس هنا، في موضع رفع على الأسفل، وامتنع عليه المطلق فمطلق عليه بالرفع، وهو ما قصد الخليل بقوله: (هذا يجري على الموضع لا على الحرف) فهو عمل مختلف، عن العمل في تركيب لا النافية للجنس، الذي تميزت دلالاته باستفراق الجنس، وبالتنكير التام:

«وقال الخليل، رحمه الله: يدلّك على أنّ لا رجل في موضع اسم مبتدأ، قوله: لا رجل أفضل منك، كأنك قلت زيد أفضل منك... وقال الخليل، رحمه الله، كأنك قلت: رجل أفضل منك حين مثله» (٢).

يؤكد الخليل هنا، أنّ (لا مع اسمها) في موضع رفع، ويتيسر تركيب: لا رجل أفضل منك، على تركيب: زيد أفضل منك تقريب مفهوم الموضع من الأعراب (لا رجل -- في موضع: زيد) مع فارق التعريف والتنكير بينهما. وتجاوز هذا الفارق في الدلالة لجا إلى البنية العميقة، ليقس: (لا رجل أفضل منك -- على: رجل أفضل منك). وكان الخليل بأسلوب التمثيل من البنية العميقة يصرّح بأنّ الأبنية حينما تتولد في البنية العميقة، لا يشترط أن تكون أسلوبية، على النحو الذي تظهر فيه في البنية المتطوّقة: وهذا واضح من جملة (التمثيل) التي استخدمها (رجل أفضل). فهذا التركيب في البنية المنطوقة غير قياسي: لأنّ المبتدأ يجب أن يكون معرفة هنا، ولكنّ هذا التركيب كان

(١) المقتضب / ج ٤ / حاشية ص ٣٧١.

(٢) كساب سبيويه / ج ٢ / ص ٩٩٣.

أقرب إلى الدلالة حينما انبثق في الذهن (تولّد) في الأصل.

وفي بعض الأقيسة يبين الخليل، أنّ بعض الحروف العامة إذا اتصلت بها (ما) أبطلت عملها، وتغيّرت خصائصها: «وسألت الخليل عن قول العرب: انظروني كما آتيه، وأرقيني كما الحقّه، فزعم أنّ (ما) و(الكاف) جعلتا بمنزلة حرف واحد، وسيّرت للفعل، كما سيّرت للفعل (رَبِّما) والمعنى: لعلّي آتيه، فمن ثمّ لم يعبوا به الفعل، كما لم يعبوا برَبِّما» (١).

فهو يقيس عمل (الكاف) والقاءها في تركيبها، على عمل (رَبِّ) وإفانها في تركيبها، فالكاف تعمل الجوّ في الاسم مثلاً تصل (رَبِّ)، فإذا اتصلت (الكاف) بـ(ما) يطل عملها، وتحوّل اختصاصها بالاسم فدخلت على الفعل، مثلاً يطل عمل (رَبِّ) إذا اتصلت بـ(ما) وصارت تدخل على الأفعال.

وفي كتاب «إتما وإتما» يوازن سيبويه بينهما، لإبراز موضع كلّ منهما وعملها: «أعلم أنّ كل موضع تقع فيه أنّ تقع فيه (إتما)، وما ابتدئ بعدها صلة لها، كما أنّ الذي ابتدئ بعد الذي صلة له، ولا تكون هي عاملة فيما بعدها كما لا يكون الذي عاملاً فيما بعده».

فإتما (إتما) فلا تكون اسماً، وإتما هي فيما زعم الخليل بمنزلة فعل ماضٍ، مثل: أشهد زيدا خيرٌ منه، لأنها لا تعمل فيما بعدها ولا تكون إلاّ مبتدأ، بمنزلة إذا، لا تعمل في شيء» (٢).

فسيبويه يقيس (إتما) على (أنّ) لبيان موقعها في التركيب، ويقيسها على الاسم الوصول (الذي) لبيان أنها لا تعمل فيما بعدها، وأنّ الجملة بعدها صلة لها، مثلاً أنّ الجملة بعد الوصول صلة له.

(١) كتاب سيبويه / ج ٢ / ١١٦.

(٢) نفسه ص ١٢٠.

ويتمس الخليل (إنّما) على (إذا) لبيان موضعها في الجملة، فهي في صدر الجملة مثل (إذا). ويتمسها على الفصل المنطقي؛ ليعين أنها كانت عاملة فبطل عملها. ومثل لذلك بالتركيب: أشهد لزيد خير منك: (إنّ + ما) (زيد خير منك) = أشهد + (زيد خير منك) فإنّ عاملة دخلت عليها (ما) فكفها عن العمل (١). وكذلك الفعل (أشهد) ينصب مفعولا به، فلمّا دخلت (لام الابتداء) ألغت عمله.

ونجد الخليل في بعض هذه الأقيسة التي يحل فيها أماليب العمل، عمل العمل أو يملك الإلقاء:

«وقال الخليل: أشهد بأنك لذهاب غير جائز، من قبل أنّ حروف الجر لا تعلق. وقال: أقول: أشهد أنّه لذهاب، لأنّ اللام لا تدخل أبدا على (أنّ)» وأنّ محمولة على ما قبلها، ولا تكون إلاّ مبتدأة باللام (٢).

قالباء لا تجوز في التركيب الأول، لأنّ المصدر المؤول في محل نصب بأشهد، فإذا دخلت الباء فإنها تتمم الجرّ فيه، والباء تجرّ حتى لو كانت زائدة، فهذا يتناقض مع طبيعة الإيناد والعمل في العربية.

فتمّ يمرض مسلمة لغوية: «اللام (لام الابتداء) لا تدخل أبدا على أنّ» ويملك ذلك (أنّ محمولة على ما قبلها)، بمعنى أنّ التركيب الكون من (أنّ وأسمها وخبر) مصدر مؤول يقدر بمفرد يكون هذا المفرد مرتبطا مع ما قبله في الإعراب. أمّا لام الابتداء فإنّما يدخل على المبتدأ في الجملة الاسمية، ويتحول إلى الخبر إذا دخلت (إنّ)، ولكن التركيب جملة وليس مفردا كتركيب (أنّ). فالخليل في هذا القياس يجعل العمل نتيجة لخصائص التركيب والإيناد والدلالة.

(١) انظر: معني اللبيب / ج ١ / ص ٢٤٠.

(٢) سيبويه / ج ٢ / ص ١٢٧.

ويتيسر الخليل (إنما) على (إذا) لبيان موضعها في الجملة، فهي في صدر الجملة مثل (إذا) . ويتيسر على الفصل الملقى؛ لبيان أنها كانت عاملة فبطل عملها . ومشد لذلك بالتركيب: أشهد لزيد خير منك: (إنّ + ما) (زيد خير منك) = أشهد + لـ (زيد خير منك) فإنّ عاملة دخلت عليها (ما) فكتبت عن العمل (أ) . وكذلك الفعل (أشهد) ينصب مفعولا به، فلما دخلت (لام الابتداء) ألقت عليه .

ونجد الخليل في بعض هذه الأقيسة التي يحل فيها أساليب العمل، يعمل العمل أو يعمل الإنشاء:

«وقال الخليل: أشهد بأنه لذهاب غير جائز، من قبل أنّ حروف الجر لا تملك، وقال: أقول: أشهد أنه لذهاب، . . . لأنّ الهم لا تدخل أبدا على (أنّ)» وأنّ محمولة على ما قبلها، ولا تكون إلا مبتدأة باللام^(١) (٢) .

قالباء لا تجوز في التركيب الأول، لأنّ المصدر المؤول في محل نصب بأشهد، فإذا دخلت إزاء فإنها تتعمل الجر فيه، والباء تجرّ حتى لو كانت زائدة، فهذا يتنافى مع طبيعة الإسناد والعمل في العربية .

ثمّ يعرض مسألة لغوية: «اللام (لام الابتداء) لا تدخل أبدا على أنّ» ويمك ذلك (أنّ محمولة على ما قبلها) ، بمعنى أنّ التركيب المكوّن من (أنّ واسمها وخبر) مصدر مؤول يقدر بمفرد يكون هذا المفرد مرتبطا مع ما قبله في الإعراب . أمّا لام الابتداء فإنما يدخل على المبتدأ في الجملة الاسمية، ويتحول إلى الخبر إذا دخلت (أنّ) ، ولكن التركيب جملة وليس مفردا تركيب (أنّ) . فالخليل في هذا القياس يجعل العمل نتيجة لخصائص التركيب والإسناد والدلالة .

(١) انظر: مفاتيح اللبيب / ج ١ / ص ٢٤٠ .

(٢) سيدييه / ج ٣ / ص ١٢٧ .

وفي بعض النصوص يبين الخليل جواذب المل والإلقاء في تركيب واحد، ويمثل ذلك في قياس متداخل:

«وسألته عن قوله: كما أنه لا يعلم ذلك فتجاوز الله عنه، و: هذا حق كما أنك هاهنا، فزعم أن العاملة في أن الكاف، وما لقو - إلا أن (ما) لا تحذف من هاهنا، كراهية أن يجيء لفظها مثل لفظ كأن، كما ألزموا النون لأفعلن، واللام قولهم: إن كان ليفعل، كراهية أن يلتبس اللفظان».

ويدل على أن الكاف هي العاملة قولهم: هذا حق مثل ما أنك هاهنا^(١).

يبين الخليل في هذا القياس أن (ما) هنا لا تحذف، لأنها تلزم لإزالة اللبس بين (كما أنك هاهنا) و(كأنك هاهنا)، وقيس هذا الإلزام بذكر الحروف، على إلزام سبق ذكره في باب القسم: «فلم ألزمت النون آخر الكلمة؛ قال: لكي لا يشبه قوله: إنه ليفعل، لأن الرجل إذا قال هذا يخبر بفعل واقع فيه الفاعل، كما ألزموا اللام؛ إن كان يقول: ... ، مخافة أن يلتبس بما كان يقول ذلك، لأن (إن) تكون بمنزلة (ما)»^(٢).

فالتراكيب التي فيها إلزام الحروف كما ذكر الخليل: (كما أنك هاهنا، لأفعلن، إن كان يقول)، والتراكيب التي يمكن أن تلتبس بها:

(كأنك هاهنا، إنه ليفعل، ما كان يقول)

والحروف التي يلزم ذكرها: «ما، والنون الشدة، واللام»^(٣) وسبب إلزام ذكر هذه الحروف في التراكيب الأولى، مخافة الالتباس في التراكيب الثانية، بمعنى أن هذه الحروف لازمة لتبين الدلالة.

(١) كتاب سيبويه / ج ٢ / ص ١٤٠ .

(٢) نفسه / ص ١٠٧ .

وهكذا نجد أنّ الخليل يستخدم هذه الأسلوب الرياضي في
المقايسة ليصل إلى حقائق علمية، هي واقع الخصائص البنائية
والدالية للظواهر اللغوية.

ظاهرة الحذف:

في باب ١١ ما يحذف في التعبير من بنات الثلاثة من
الزيادات^(١) . يقيس الخليل الحذف في التعبير على الحذف في
جمع التكسير، ففي تعبير (معلم) تحذف (الهاء) الزائدة قياساً على
حذفها في جمع التكسير (معلم). ومثلاً يعوّضون عن المحذوف في
جمع التكسير (معلم) عوضوا في التعبير فقالوا (معلمين). ويستخدم
الخليل موازنة بين بناء التعبير، وبناء هذا النوع من التكسير،
وهو المسمى (صفة متهى الجموع):

١١ فإذا لم يكن ذا فيما هو بمنزلة التعبير؛ في أن ثالثة حرف
لين، كما أن ثالثة التعبير حرف لين، وما قبل حرف لينه مفتوح،
كما أن ما قبل حرف لين التعبير مفتوح، وما بعد لينه مكسور، كما أن
ما بعد حرف لين التعبير مكسور، فكذلك لا يكون في التعبير، فمى
هذا قسم. وهذا قول الخليل^(١) .

ومما هو جدير بالذكر، أنّ الخليل وأساتذته العلماء تعاملوا
مع ظاهرة (الحذف)، فحلّسوها وفسّروها كما وجدوها في اللغة،
ووضعوا المقاييس التي تحبّلها باستقراء خصائصها وأوجه الشبه
والاختلاف بين أبنيتها وتراكيبها، ففي الموازنة بين بنامين يحدّد
الحرف المحذوف.

(١) كتاب سيبويه / ج ٢ / ص ٤٢٦ .

فالخيل يوازن بين (المقدم، والمؤخر) وبين تصغيره (مقدم، ومؤخر) وجمع تكثيره (مقدم، ومؤخر) فيجسد أن حذف الدال (المذكور في اسم الفاعل) حذف في التصغير وجمع التكثير؛ لأنه غير مذكور فيهما، ويستدل من تكثيره على (مقاديم، ومؤخير) على أن الياء (عوض) على الحرف المحذوف.

وكادوا يتحددون الحرف الزائد الذي يمكن أن يحذف بالنظر إلى جمع التكثير، وكذلك إلى الزائد الذي لا يحذف لاجبة دلالة أو لفوية. فكان الخيل يعبد الزائد الجدير بالحذف في التصغير بالنظر إلى الصدر، وذلك كما فصل بـ (مرمرين، وعشرين) فمرمرين من (المراصة)؛ ولذلك سارت اليم أولى بالحذف من الراء، وتحقيقه (مرمرين) لأن الياء تصير رابطة، وسارت اليم أولى بالحذف من الراء، لأن اليم إذا حذفت تبين في التحقير أن أصله من الثلاثة، كآله حشرت مرام^(١).

ويجري الخيل قياماً بين المرقب والمنسوب إليه من ناحية وبين المختوم بتاء التأنيث والمنسوب إليه وتصغيره، من ناحية أخرى؛ «فزع الخيل، رحمه الله» أنه حذف الكلمة التي حُتت إلى الصدر رأماً وقال: أراء بمنزلة الهاء، ألا ترى أني إذا حُشرت لم أغير الحرف الذي يليه، كما لم أغير الذي يلي الهاء في التحقير، عس أني حاله التي كان عليها قبل أن يحشر، وذلك قوله في تمرة: تُمَشَّرَة. وكذلك التحقير في حشر موت: حُشِرَ موت، وقال: أرادني إذا أظفت إلى الصدر وحذفت الآخر، فأقول في مديكرب: مديي، وأقول في الأضافة إلى أربعة عشر: أربعي، فحذف الاسم الآخر بمنزلة الهاء^(٢)، ويمكن تمثيل ذلك كما يلي:

(١) كتاب سيمويه / ج ٣ / ص ٤٢٠.

(٢) نفسه / ج / ص ٢٦٢.

(النسب إلى حضرموت = حَضْرَمِيّ - حذف الجزء الثاني من التركيب المزجي). (النسب إلى تمرة = تَمْرِيّ - حذف التاء المربوطة). (تفسير حضرموت = حَضْرَمُوت - ثبت فيه الجزء الثاني من التركيب المزجي). (تفسير تمرة = تَمْرَة - ثبت فيه التاء المربوطة). قاعدة القياس التي استعملها الخليل من هذه الموازنة:

يُحذف في النسب إلى المركب المزجي ما يُحذف من الثلاثي المختوم بتاء التانيث. ويثبت في تصغيره ما يثبت في الثلاثي المختوم بتاء التانيث.

ونجد الخليل في بعض النصوص يذكر (علة) الحذف: «لزم الخليل، رحمه الله، أنهم حفظوا هذه الأسماء التي ليست أواخرها الهاء، ليجعلوا ما كان على خمسة على أربعة، وما كان على أربعة على ثلاثة، فأنما أرادوا أن يقرّبوا الاسم من الثلاثة، أو يسيّروه إليها، وكان غاية التخفيف عندهم؛ لأنه أخفّ شيء عندهم في كلامهم ما لم ينتهتسم، فكرهوا أن يحذفوا إذا صار قصارهم أن يتهاوا إليه» (١). فقد بين الخليل أن الحذف (الترخيم) في النداء للتخفيف، وقد اعتمد النحويون من بعده هذه العلة بالإجماع: «وذلك أنا أجمعنا على أن الترخيم في عرف النحويين، إنما هو حذف دخل في الاسم المنادى إذا كثرت حروفه، طلبا للتخفيف» (٢).

ومن الأدلة التي تثبت أن علماء البصرة والكوفة، لم يخرجوا عن اسم القياس التميمي وبنّتها العلماء ووجهها الخليل بشكل خاص؛ أننا نجد علماء الكوفة يستخدمون الاسم الذي اعتمدها الخليل في مصحح المصاحف، فهم يستخدمون فكرة (الأمس) في جواز ترخيم الثلاثي: «أمّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما

(١) كتاب مبيوبة / ج ٢ / ص ٢٥٥ - ٢٥٦ .

(٢) لاصناف / ج ١ / ص ٢٥٩ .

جوزنا ترخيم الثلاثي إذا كان أووسطه متحركاً إذا كان في الأسماء
ما يماثل له ويضاهيه، نحو: يسد، دم، و(الأسل) في يسد: يسدي،
وفي دم: دمو^(١) (١).

وفضلاً عن أنهم يستفهمون فكرة (الأسل) لإثبات فكرة
(الحذف)، فإنهم يعتمدون الأصول نفسها التي ذكرها الخليل،
ويستفهمون منه على ترخيم الخماسي، والرابعي للتخفيف. فالخلاف إذن
فسي ترخيم الثلاثي، ومع هذا نجد الكسائي يؤيد الخليل بأن
الثلاثي لا يجوز ترخيمه: «وذهب البصريون إلى أن ترخيم ما كان
على ثلاثة أحرف لا يجوز بحال، وإليه ذهب أبو الحسن علي بن
حمزة الكسائي من الكوفيين»^(٢) (٢).

وهذا خير دليل، على أنها مدرسة نحوية، اعتمدت نظرية
نحوية واحدة، فإذا حدث خلاف، فإما يكون في الفروع أو في
فروع الفروع.

وكان الخليل يقدّر (المحذوف)، وفقاً لمتنّي الحال، فهو يقدر
المحذوف في قولهم: «مرحبا، وأهلاً» قياساً على مثالي
شربه: «وزعم الخليل أنه حين مثله بمنزلة رجل رآه قد
سدد به، فقلت: القرمطاس، أي: أصبت القرمطاس»^(٣) (٣) وعليه فإن
التقدير في المسألة الأولى: أدركت مرحبا، وأصبت سهلاً: «فحذفوا
الفعل لكثرة استعمالهم إياه»^(٤) (٤).

ومما فسدّر وفقاً لمتنّي الحال، قول سيبويه: «دوناك قوله:
أسميتاً مرة وقيتاً أخرى؟ وإما هذا أنه رأيت رجلاً فسي حال
تلون وتقل، فقلت: أسميتاً مرة وقيتاً أخرى، وكأنه قلت:
أتحولت أيضاً مرة وقيتاً أخرى. وزعم الخليل، رحمه الله، أن رجلاً
لوقال: أتييتي؟ يريد: (أنت) وضمها لأما،»^(٥) (٥).

(١) الانصاف / ج ١ / ص ٢٥٧.

(٢) نفسه / ج ١ / ص ٢٥٧.

(٣) نفسه / ص ٢٩٥.

(٤) كتاب سيبويه / ج ٢ / ص ٢١٣ - ٢١٤.

تقدّر ميبويه فعلا يصيب (تميمًا) اختياره مناسبًا لواقع الحال؛
ليتناصب مع دلالة التركيب. وقدّر الخليل (اسماء) يتناسب الرفع
في الاسم، ويتناسب الدلالة، لَمَّا تيسّر واقع الحال.

ويوازن الخليل بين تركيبين مستعملين، ليعرّض (المحذوف) ويعمل
المحذوف؛ فأسس التركيب: (يا ابن أقي، ويا ابن عمّسي) والعرب تقول:
(يا ابن أمّ، ويا ابن عمّ) فهم يحذفون (ياء المتكلم) من التركيب
الثاني، ويرى الخليل أن هذا التركيب الجديد صار بمنزلة اسم
واحد: «كانهم جعلوا الأول والآخر اسماء ثم أضافوا إلى الياء
كقولهم: يا أحد عشر اقبسوا»^(١) فهو عنده بمنزلة الاسم المثنوي
على فتح الجزأين، وتعليل هذا عند الخليل: «لأن هذا أكثر في
كلامهم من: يا ابن أبي، ويا غلام غلامسي» فكثرة استعمال هذا
التركيب جعلت ما يذكر منه يطنس عن ذكر المحذوف، ولذلك
وجمدهاء يذكر تركيب (يا غلام غلامسي) دون حذف؛ لأنّه أقل
استعمالًا من التركيب الأول. والخليل يفتصد في كل ذلك
الأساليب اللغوية التي سمها من العرب: «وجميع ما وصفناه من
هذه اللغات، سمّاه من الخليل، رحمه الله، ويونس، عن
العرب»^(٢).

ويعرّض الخليل الأساليب الاستعمالية المختلفة للتركيب
الواحد، ليجيّن المحذوف، ويذكر ما شاع من ذلك، وكثيرًا، وما قيل
وقدّر: «ومألت الخيل، رحمه الله، عن قولهم: يا أبه، ويا أبت لا
تفص، ويا أبتاه ويا أمّاه، فزعم الخليل، رحمه الله، أن هذه الهاء
مثل الهاء في عمة وخالة. وزعم الخليل، رحمه الله، أنّه سمع
من العرب من يقول: يا أمّة لا تفطسي، ويدلّ على أن هاء بمنزلة الهاء
في عمة وخالة أمّا تقول في الوقت يا أمه، ويا أبه، كما تقول:
يا خاله. وتقول: يا أمّاه كما تقول يا خالتاه. وإنما يلزمون هذه

(١) كتاب ميبويه / ج ٢ / ص ٢١٢ - ٢١٤ .

(٢) نفسه / ٢١٤ .

الهاء في النداء إذا أضفت إلى نفسك خاتمة، كأنهم جعلوها عوضاً عن حذف الياء، وأرادوا ألا يُخْلُوا بالاسم حين اجتمع فيه حذف الياء، وأنهم لا يكادون يقولون: يا أباء ويا أماء، وهي قليلة في كلامهم (١) .

ويمكن ترتيب تراكيب النداء التي ذكرها الخليل كما يلي:

- يا أبسي، يا أبت، يا أبتاء، يا أباء .
- يا أمي، يا أمه، يا أماء، يا أماء .
- ويا عتي، ويا عمة، ويا عتاء .

ويستخرج الخليل من الموازنة بين (يا أبسي ويا أبت) وما جاء مثلها من التراكيب أن (اليا) حذفت فسي التركيب الثاني، وأن اتاء فسي التركيب الثاني عوض عنها، ودليل هذا الحذف أن دلالة التركيبين واحدة، ومثل ذلك (يا أمي، ويا أمة) و (يا عتي، ويا عمة) .

أمّا التركيب الثالث (يا أبتاء، ويا أماء، ويا عتاء) فإدما ذكره ليوين من الموازنة بين تراكيبه، أن اتاء في التركيب الأول (يا أبت، يا عمة، يا أمة) إما كانت عوضاً عن الياء المحذوفة، وقد ظهرت بشكل أوضح في التركيب (الثالث) (يا أبتاء) . وأن هذه اتاء ذات وظيفة تركيبية (أرادوا ألا يُخْلُوا بالاسم) فكان هذه اتاء، لحفظ توازن البناء. ودليله على ذلك أنها لا تحذف إلا في النسخة القليلة (يا أباء، ويا أماء) .

وهكذا نجد الخليل يوازن بين التراكيب المستعملة ذات الدلالة الواحدة، ليسهل إلى الحزن المحذوف، ثم يذكر على الحذف، ويبين أن هذا الحذف لا يؤثر في أداء البدالة لكثرة هذه

(١) كتاب سيوييه / ج ٢ / ص ٢١٠ - ٢١١ .

التراكيب في كلامهم واستعمالهم اللغوي. فأصبح المذكور يعني عن المحذوف: «وزعم الخليل أن قولهم: لا أبوك... إنما هو على: لله أبوك، ولكنهم حذفوا الجار والألف واللام تخفيفاً على اللسان. وليس كل جارٍ يُضمر؛ لأن الجورور داخل في الجار فصار عندهم بمنزلة حرف واحد، فمن ثم قُبِح، ولكنهم قد يضمرونه ويحذفونه فيما كثر من كلامهم؛ لأنهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أخرج» (١).

وفسي بعض النحويين يحشد الخليل الشواهد الشعرية والقرائية، لإثبات ظاهرة الحذف فسي الكلام العربي المستعمل. فقد: «روى الخليل رحمه الله، أن ثامناً يقولون: إنَّ به زيدٌ مأخوذاً» (٢) قياسه على قولهم: إنَّه بك زيدٌ مأخوذاً، ولم يختلف الدلالة، فاستنتج أن المسرب حذفت ضمير الشأن في التركيب الأول، وعطد ذلك بقول الشاعر (ابن سريم اليشكري):

ووما توافيئنا برحمة مُتَّعٍ كأن قَلْبِيَّةً تقتلر إلى وإلا التَّعَمُّ.

ويقول الفرزدق:

فَلَوْ كُنْتُ نَبِيًّا عَرَفْتُ قَرَابَتِي وَلَكِنْ زِدْجِي عَظِيمُ الْمَشَارِقِ

والتقدير عند (كأنه غيبة، ولكنَّ زِدْجِي) فحذف ضمير الشأن في البيتين قياساً على حذف الخبر في قوله تعالى: «طاعة وقول معروف» (٣): أي: طاعة وقول معروف أمثل» (٤). ويلاحظ أن الخليل يستعمل أسلوب العوازلة في هذا القياس؛ متدرجاً من استعمال العرب المعاصرين له إلى الشعر، ليعبر عنه ذلك على القرآن الكريم في خاتمة المطاف، ليثبت أن هذه الظاهرة طبيعية فسي الاستعمال الصحيح من كلام العرب.

(١) كتاب سيبويه / ج ٢ / ص ١٦٢ - ١٦٣.

(٢) نفسه / ص ١٣٥ - ١٣٦.

(٣) سورة محمد / آية ٣.

(٤) كتاب سيبويه / ج ٢ / ص ١٣٥ - ١٣٦.

وميبويه يفتل النصب في التركيب المذكور؛ لكثرة
نسي كلام العرب، ولأن الإضمار يكسرون مع المخففة أكثر: «والنصب
أكثر في كلام العرب، كأده قال: ولكن زنجياً عظيم الشافى لا يعرف
قرايشي» (١) .

ونلاحظ أن قياس ميبويه لم يخل من التقدير أيضاً. وفي
اعتمادي أن تقدير الخليل أقرب إلى الدلالة، وإلى واقع الاستعمال
اللغوي؛ فمن المألوف أن ضمير الشأن يحذف مع المخففة، وقد أفتت
الشواهد أنه ممكن مع الثقيلة.

ويوازن الخليل بين التراكيب، ليبيّن موضع المحذوف في
الجملة وعلاقته الإعرابية والدلالية: «هذا باب (لا يكون وليس) وما
أشبههما: فإذا جاءتا وفيهما معنى الاستثناء كان فيهما إضماراً... وذلك
قولك: ما أثناسي الترم ليس زيداً... فكأنه قال: ليس بهم
زيداً. وترك إظهار (بضم) استثناء، كما ترك الإظهار فسي (لات حين)
... وقد يكون سفة، وهو قول الخليل، رحمه الله، وذلك قولك:
ما أثناسي أحد ليس زيداً، وما أثناسي رجل لا يكون بشراً، إذا
جعلت: (ليس، ولا يكون) بمنزلة قوله: ما أثناسي أحد لا يقول ذلك،
إذا كان (لا يقول) في موضع (قائل) ذلك» (٢) .

جملة (لا يقول ذلك) في محصل رفع نمت؛ لأنها حلت محلّ المفرد
(قائل) وكذلك جملة (ليس زيداً) وجملة (لا يكون بشراً) فهما في محل
نمت، وبذلك تكون جملة (ليس زيداً) موازنة لجملة (لا يقول ذلك)
فالفعل الناقص (ليس) يوازي الفعل التام (لا يقول) واسم ليس
المحذوف يوازي ما عمل يقول المحذوف (الضمير) وخبر ليس (زيداً)
يسوازي المفعول به (ذاك) .

وقد استعمل ميبويه هذا القياس، ليرتب عليه قياساً

(١) كتاب ميبويه / ج ٢ / ص ١٢٦ .

(٢) نفسه / ج ٢ / ص ٢٤٧ - ٢٤٨ .

جديداً. فهو يقيس الحذف بعد (ليس ولا يكون) في جملة الاستثناء على حذف اسم (لات) التي تعمل عمل ليس.

ويوضح الخليل علاقة الحذف بالدلالة: «وسألت الخليل عن قولهم: أقسمت عليه ألا فعلت، ولما فعلت، لم جاز هذا في هذا الموضع، وإنما أنست ما هنا كقوله: واللّه؟ فقال: وجه الكلام (لتفعلن) ما هنا، ولكنهم إنما أجازوا هذا لأنهم شبهوه ب: تكذبتك الله إذا كان فيه معنى المطلب» (١).

فالأصل أن يتسرن جواب القسم بنون التوكيد الخفيفة أو اللينة، ولكن جاز حذفها من التركيب لدلالته على المطلب، ويوضح الخليل ذلك بموازنة التراكيب الأولى بتركيب «نشدتك الله» الذي دلّ على المطلب.

ويفسر الخليل (لتفعلن) إذا لم يذكر قبلها ما يعلف به، بأنها جواب قسم محذوف (مقدّر): ((وسألتك عن قوله كتفعلن إذا جاءت مبتدأة ليس قبلها ما يعلف به، فقال: إنما جاءت على هيئة اليمين، وإن لم يتكلم بالمحذوف به))^(٢) فالقسم (مقدّر) في البنية العيقة للتكلم، والمخاطب يفهم من التركيب أن القسم محذوف، لأن الدلالة واضحة ودوماً حاجة إلى ذكره.

ويرى الخليل أنه لا يجوز: ((والله تفعل)) بمعنى (تفعل) لأن هذا التركيب يشتمل بدلالة: ((والله لا تفعل)) ويحذفون منه ((لا)) فلا يستخدم للدلالة على المتقبل حتى لا يتبس بالانفي.

ويفسر إلزام النون في آخر جواب القسم، بأنه لا زالة اللبس بين التركيبين (يفعلن) و (إنه ليفعل)، فالتركيب الأول للمتقبل، والثاني للمحاضر المستمر (٣). ويقيس ذلك على إلزام الهم مخافة

(١) كتاب سيوسه / ج ٢ / ص ١٠٥ - ١٠٦ .

(٢) نفسه / ج ٢ / ص ١٠٦ .

(٣) نفسه / ص ١٠٦ - ١٠٧ .

الالتباس أيضاً: ((كما ألزموا الكلام: إن كان ليفعل، مخافة أن يتبسس به (ما كان يقول ذلك) لأن (إن) تكون بمنزلة (ما))) (١٠) فاللام تدل على أن (إن) هي المخففة من (إن) فتبيّن أنها من (إن) النافية التي تكون بمعنى (ما) .

وهكذا نجد الخليل يتابع مقاييس الحذف، موازناً بين الأماليق اللغوية، المتشابهة والمختلفة، في التركيب والدلالة لإبراز خصائص ظاهرة الحذف.

وفي أسلوب الشرط، نجد يقيس حذف جواب الشرط على حذف جواب (ربّ): ((وسألت الخليل عن قوله جلّ ذكره: ((حتى إذا جاءوها وقدّحت أبوابها)) (٢) أين جوابهما؟ وعن قوله جلّ وعلا: ((ولو يرى الذين ظلموا إذ يرون المذابح)) (٣) و ((ولو ترى إذ وقفوا على النار)) (٤) قال: إن العرب قد تترك في مثل هذا الخبر في كلامهم، لعلمهم بالخبر لأي شيء وضع هذا الكلام. وزعم أنه قد وجد في أشعار العرب (ربّ) لأجواب لها، من ذلك قول الشاعر (٥):

وَدَوِيَّةٌ قَفَرٌ تُمَشِّي نَعَامَهَا كَمَشْيِ النَّصَارَى فِي خَفَافِ الْأَرْدَنْجِ

ومذة القيسية التي فيها هذا البيت لم يحسم فيها جواب (ربّ)، فلم المخاطب أنه يريد: قَلَعْتُهَا، وما فيه هذا المعنى)) (٦) .

فالخليل يؤكد أن الحذف ظاهرة لغوية يستخدمها العربي الفصح في كلامه: ((إن العرب قد تترك في مثل هذا الجواب)) ويستشهد على ذلك بأسلوب لغوي آخر، هو الحذف في جواب (ربّ) . وعلّة الحذف عند أن المخاطب يعلم المعنى في مثل هذه التراكييب، من الجزء المذكور في كلام المتحدث: ((لأنّ المُخْبَرَ يعلم

(١) كتاب سيبويه / ج ٢ / ص ١٠٦ .

(٢) الزمر / آية ٧٤ .

(٣) سورة بقرة / ٦٥ .

(٤) سورة أنعام / ص ٢٧ .

(٥) ديوانه / ص ٨٣ ، ولسان العرب (ردج) .

(٦) كتاب سيبويه / ج ٢ / ص ١٠٣ - ١٠٤ .

لأي شيء وجميع هذا الكلام)).

ويرى الخليل أن حذف التنوين في أسلوب لا النافية للجنس كان لإضافة. وامتشهد على ذلك بأن السرب تقول: لا أبأأه، و لا أبأأه، بمعنى واحد. وامتدل على ذلك بإلحاق الألف في (لا أبأ): ((وزعم الخليل، رحمة الله، أن النون إنما ذهبت لإضافة، ولذلك ألحقت الألف التي لا تكون إلا في الإضافة)) (١). فهو يقيس الألف في (لا أبأأه) على الألف في الأسماء الخمسة التي ألحقت في حالة النسب للإضافة. وقيس إقحام الهم في (لا أبأأه) على إقحام (يهم) في قولهم: يا قيسم تيم عدي، وإقحام الهاء المربوطة في (يا طلحة): ((وسارت الهم بمنزلة الاسم الذي قسي به في النداء... وبمنزلة الهاء إذا لحقت طلحة في النداء، لم يقرأ طلحة عتاً كان عليه قيل أن تلحق)) (٢). فهذه العناصر اللغوية عند الخليل زوائد، دخلت التركيب لدلالات إضافية، ولم يفسر شكل التركيب من أجلها. وفي اعتقادي أن تفسير الخليل هو الرأي الصحيح في تفسير هذه الطواهر اللغوية، وهو رأي جمهور النحاة (٣).

وفي بعض النصوص يوازن الخليل بين التركيبين، ليحدد المحذوف بدلالة المذكور؛ وسألت الخليل عن قوله جعل ذكره: ((وأن هذه أمثكم أمة واحدة وأما ربكم فاتقون)) (٤) فقال: إنما هو على حذف الهم، كأنه قال: ولأن هذه... وقال: وذهيرها: ((لا يلاف قريش)) لأنه إنما هو لذلك (فليبدوا) فإن حذف الهم من (أن) فهو مسبب، كما أنه لم حذف الهم من (لا يلاف) كان مسبباً - هذا قول الخليل)) (٥).

فهو يستخدم الدلالة والإعراب في موازته بين الآيتين؛ فلو حذف الهم في التركيبين لتصبح (إيلاف) وكان المصدر المؤول كذلك في محل نصب مفعول لأجله، ليست مسبة الهم المحذوفة،

(١) كتاب سيبويه / ج ٢ / ص ٢٢٦.

(٢) نعه / ص ٢٧٧.

(٣) مني الذهب / ج ٢ / ص ٦٦٨ - ٦٧٥، وانظر - ظاهره الحذف في الدرس النوي / ص ١٥٠.

(٤) سورة الانبياء / الآية ٢٩.

(٥) كتاب سيبويه / ج ٢ / ص ١٢٦ - ١٢٧.

لأنها تعني (من أجل) - فيكون المعنى على رأي الخليل: فأتقون ٥
هذه أمتكم أمة واحدة، وكذلك: قليمبدا رباً هذا البيت لا يلاقي
قريش.

واعتمد أن المعنى يتم بشكل أفضل، لو قدرنا الفعل (اعلموا)
فيكون المعنى: واعلموا أن هذه أمتكم أمة واحدة، وأنا ربكم
فاتقون.

وفي بعض النصوص، نجد ميوجه يتفعل التامع التي توصل
إليها الخليل في قياس الحذف، ليرتب عليها قياساً جديداً،
مستخدماً الأسلوب ذاته في الموازنة بين التراكيب؛ فسيوجه
يرى أن جملة: لولا عبد الله لكان كذا وكذا، جملة اسمية مثل
جملة: أزيد أخوك، فارتفع زيد بالابتداء مثلاً يرتفع إذا لم
يكن مبدئاً بحرف الاستفهام في الجملة الخبرية: زيد أخوك،
وكذلك ارتفع عبد الله بالابتداء؛ لأن حرف الشرط غير عامل مثل
حرف الاستفهام، وتوصل إلى أن خبر المبتدأ محذوف: ((فكانه
قال: لولا عبد الله كان بذلك المكان... ولكن هذا حذف حين
كثر استعمالهم إتياء في الكلام كما حذف الكلام من ((إصلاً))، زعم
الخليل، رحمة الله، أنهم أرادوا: إن كنت لا تفصل غيره فافصل
كذا وكذا... واكتهم محذوفوا لكثرة في الكلام)) (١).

فكرة الحذف والتقدير من الخليل، وكذلك علة الحذف،
وهي كثرة استعمالهم إتياء، وهم يثبوتون بذلك أن المخطئ يستغني
بالمذكور من الكلام عن المحذوف؛ لأن الأخبار في هذه التراكيب ذات
دلالات عميقة، يفهمها السامع من مجرد ذكر جزء منها، فقد ألفها
لكثرة الاستعمال.

وتؤكد النصوص المنسوبة إلى الخليل في الكتاب، أنه اعتمد

(١) كتاب سيبويه / ج ٢ / ص ١٢٩ ، وانظر : الألفاظ / ج ١ / ص ٧٢ (لحذف الفعل لكثرة الاستعمال
وربما (ما) على (ان) عوضاً عنه ، فصارا بصرفه حرف واحداً) . وذهب ابن الأنباري إلى أن الاسم
بعد لولا يرتفع بفعل محذوف تأييداً لرأي الكوفيين ، وفي اعتقادي أن الأصل الذي اعتمدته كل فريق
في تقدير البنية العميقة يلتزم بفكرة الحذف والتقدير . وقد اعتمد العريقان أدلة في الوصول إلى
البنية العميقة ، فسيبويه مثلاً له : لولا عبد الله كان في مكان كذا لكان كذا وكذا ، وابن الأنباري
مثلاً له برأي الكوفيين : لو لم يمتعني عبد الله لكان كذا وكذا ، فكل فريق اعترف بوجود محذوف ،
وكل فريق قدر المحذوف بما يناسب مع المعنى نفسه . فلا فرق إذا كان المقدر اسماً أو فعلاً ،
فإنه ج واحد .

فكرة حذف العامل، التي أشار إليها شيوخه في النصوص المتقدمة، ولكنّه أبرزها ووضحها بالموازنة بين التراكيب، وقياس الظواهر اللغوية بعضها على بعض. ((هذا باب يجوز فيه الرفع مما يتصّب في المعرفة؛ وذلك قوله: هذا عبد الله منطلق، حدثنا بذلك يونس وأبو الخطاب عن يونس به من العرب.

وزعم الخليل، رحمة الله أن رفعه يكون على وجهين؛ فوجه أنّه حين قلت: هذا عبد الله (أضرت) (هذا) أو (هو) كأنّه قلت: هذا منطلق، أو: هو منطلق، والوجه الآخر أن تجعلهما جميعاً خبراً لهذا. فتولاه: هذا حلّو حامض^(١))). فالدلالة هي التي تقرّر إن كان في التركيب حذف أم لا، وإذا كان التركيب يحتمل دلالة لا تحتاج إلى تقدير، أشار إليها الخليل وفسرها بقياس، كما قاس تركيب (عبد الله منطلق) على (حلّو حامض) فيحصل الاعمين بمنزلة اسم واحد هو الخبر.

وقد يكون العامل المحذوف اسماً كما تقدّم، وقد يكون فعلاً، وقد وضع الخليل في أقيسة الحذف، كيف يحذف الفاعل في أساليب الثناء والتعطيل: وفي أسلوب الشتم، وفي بعض التراكيب الموروثة التي شاعت دلالتها: فهو يرى أنّ (أخاهما في بيت ذي الرمة:

أَخَاهَا إِذَا كَانَتْ عَصَاخًا سَمَّاهَا عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنْ ذُلُولٍ وَمِنْ صَعْبٍ (٢)

((زعم الخليل أنّ صعب هذا على أنّه لم ترد أن تحدث الناس... بأمر جهلوه... فحطه ثناءً وتعظيماً، ونصبه على الفعل، كأنه قال: أذكر أهمل ذلك، وأذكر اليقين، ولكنّه فعل لا يستعمل إلهاء)) (٣).

(١) كتاب سيبويه / ج ٢ / ص ٨٢ .

() ملحقات ديوان ذي الرمة / ص ١٨٤٨ .

(٣) كتاب سيبويه / ج ٢ / ص ٦٥ - ٦٦ .

وقال في قول حسان بن ثابت (١):

لَا بَأْسَ فِي التَّوَمِّينِ طُولِي وَمِنْ عِظَمِي
جِئْتُ الْبُعَاثِ وَأَخْلَدْتُ الصَّافِسِ

((وقال الخليل: رحمه الله، لو جعله شتماً فنصّته على الفعل
كان جليلاً)).

ومن التراكيب الموروثة التي عالجها الخليل قولهم:
((الله خيراً لك)) و ((وراءك أوسع لك)) و ((حبك خيراً لك)):

((وقال الخليل: كأنهم قلت: الله، وادخل فيما هو خير
لك، فنبته لأنه قد عرفت أنك إذا قلت له: الله، أنه تحببه
على أمر آخر، فلهذا اتصّب، وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم
إياه في الكلام، ولطم المخطئ أنه محمول على أمر حين قال
له: الله، فصار بدلاً من قوله: أنت خيراً لك، وادخل فيما
هو خير لك)) (٢)

ومما يدل على أن المنهج العام للقياس واحد قول الكسانسي في
هذه المسألة: ((معناه: اظهروا يكن الانتهاء خيماً لكم)) (٣) فهو
يقدّر فعلاً كما قدر الخليل امتداداً إلى فكرة العطف، ويتوصل إلى
المحذوف من المعنى الذي يؤديه التركيب. ومع أن التمدد من الذي
قدّمه الكسانسي أقرب، فيما أعتقد، إلى المعنى الذي يؤديه
التركيب فإن المنهج واحد.

ظواهر التمدد والتأخير (إعادة التركيب):

يكن الخليل أن أصل التركيب في الجملة الاسمية: أن تبدأ

(١) ديوان حسان بن ثابت / ٢١٣

(٢) كتاب سيبويه / ج ١ / ص ٢٨٢-٢٨٣

(٣) نفسه / حاشية ٢٨٤

بالمبتدأ ويأتي بعده الخبر، وأن أصل الترتيب في الجملة الفعلية؛ أن تبدأ بالفعل ويأتي بعده الفاعل، ويكون المفعول تالياً لهما، ويجوز أن تقدم الخبر على المبتدأ، وأن تقدم المفعول على الفاعل، وسوف هذا التقديم بأنه عربي جيد:

((وزعم الخليل، رحمه الله، أنه يستحب أن يقول: قائم زيد، وذلك إذا لم تجعل قائماً متقدماً مبنياً على المبتدأ، كما تقدم وتؤخر فتقول: ضرب زيداً عمرو، وعمرو على ضرب مرتفع، وكان الحد أن يكون مقدماً ويكون زيد مؤخراً، وكذلك هذا الحد فيه أن يكون الابتداء فيه مقدماً، وهذا عربي جيد، وذلك قوله: تومي أنا، ومثنوه من يثنوه، ورجل عبد الله، وغر سقته)) (١) .

فهو يقيس إعادة الترتيب في الجملة الاسمية على إعادة الترتيب في الجملة الفعلية، والخليل لا يعني أن الجملة النامية هي الأصل، لكنه يريد أن يبين الأصل في ترتيب عناصر كل من الجملتين. وذكر الخليل مصطلح (الحد) وهو يعني به، فيما أرى، الأصل الأول، وأساس التركيب أو البناء، وهو بذلك يربط ظاهرة التقديم والتأخير بمكرة الأصل، مثلما فعل في كل الظواهر المتقدمة، وكما يفعل في كل أقيمته، وهو بذلك يشير إلى أن القياس هو نظرية النحو التي أحسنها في تفهده وتنظيره. ذلك لأن الأصل هو أساس القياس، وهو الركن الذي يعتمد منظر النحو مقياساً دقيقاً، يعود إليه في الظواهر المشابهة والمخالفة، ويعتمد عليه في بناء كلام جديد.

وقد بين المبرد علاقة التقديم والتأخير بالمعنى، فقال: ((إنما يصلح التقديم والتأخير إذا كان الكلام موثقاً عن المعنى)) (٢) . وقد اخبر ابن السراج ما يجوز فيه التقديم بقوله:

(١) كتاب سيويه / ج ٢ / ص ١٢٦ .

(٢) المقمض / ج ٢ / ص ٩٥ - ٩٦ .

((وأما ما يجوز تقديمه فكل ما عمل فيه فعل متصرف، أو كان خبراً لابتداء، سوى ما استثناه)) (١) .

وفي ((باب ما يقدم فيه المستثنى)) قال سيبويه: ((وذلك قوله: ما فيها إلا أباه أحد، وما لي إلا أباه صديق، وزعم الخليل، رحمه الله، أنهم إنما حملهم على صلب هذا، أن المستثنى إنما (وجهه) عندهم أن يكون بدلاً، ولا يكون بدلاً منه، لأن الاستثناء إنما (حده) أن تداركه بعدما تنفي قبده، فلما لم يكن وجه الكلام هذا، حملوه على وجه قد يجوز إذا أخبرت المستثنى، كما أنهم حيث اتبعوا أن يكون الاسم مفعلة في قولهم: فيها قائماً رجل، حملوه على وجه قد يجوز لو أخبرت المفعلة، وكان هذا الوجه أمثل عندهم من أجل أن يحسوا الكلام على غير وجهه)) (٢) .

يقيس الخليل، في هذا النقص، تقديم المستثنى على المستثنى منه، في جملة الاستثناء على تقديم النعت على المفعول، ووجه الشبه بينهما أن المستثنى حينما تقدم امتنع أن تجوز فيه البدلية؛ لأن موقع البدل يكون بعد المبدل منه، وكذلك لما تقدم النعت صار حالاً؛ لأن موقع النعت أن يكون بعد المفعول. ويشير الخليل إلى أن العرب، هم الذين غيروا هذا الترتيب؛ لأنهم ((حملوه على وجه قد يجوز إذا أخبرت المستثنى)) وكذلك في النعت: ((حملوه على وجه قد يجوز لو أخبرت المفعلة)) . وذلك لأن العرب رتبوا الترتيب الأول ليكون له وجه من الدلالة، وكان الإعراب مظهرًا لهذه الدلالة، فلما تغير وجه الترتيب، اتخذ التركيب الجديد وجهاً جديداً من الدلالة والإعراب (٣) .

وقد وازن الخليل بين الترتيب في عناصر التركيب بعد (أن) الشرطية، وبين ترتيب عناصر التركيب بعد (أن) الناصبة

(١) الأول في نحو / ج ٢ / ص ٢٢٢، وانظر تفصيل ذلك / ص ٢٢٢ وما بعدها .

(٢) كتاب سيبويه / ج ٢ / ص ٢٢٥ .

(٣) انظر : المقنن / ج ٤ / ٣٩٧ .

لفعل المضارع . فهو يرى أنه : ((فيصح أن تفصل بين (أن) والنفس كما قبح أن تفصل بين كي والفعل)) (١) . واستشهد على ذلك بقول الفرزدق :

أَتَعْضَبُ إِنْ أَدْنَا قُضَيْبَةَ حُرَّتَنَا جَهَارًا وَلَمْ تَعْضَبْ لِقَتْلِ ابْنِ خَازِمٍ (٢)

فهو يرى أنه حصل على (أن) : ((لأنه قد تقدم فيها الأسماء قبل الأفعال)) (٣) .

وقد وضح ذلك الميرز بقوله : ((أما ((إن)) إذا لم تجز فالفنن بينهما وبين ما عملت فيه بالظاهر جائز بالاسم وجاز هذا الفنن في حروف الجزاء دون مائر عوامل الأفعال : لأنه يقع بعدهن المستقبل والماضي . ولا يكون ذلك في غيرهن من (الموامل)) (٤) .

ويرى الخليل أن (كلهم) يكون مبتدأ ويكون (صفة) : ((لأن موضعه في الكلام أن يعم به غيره من الأسماء بعدما يذكر ، فيكون (كلهم صفة أو مبتدأ) . فالاسم في ترتيبه ، عند الخليل ، أن يقع بعد اسم قبله ، فيكون مبتدأ ؛ مثل : إن قسوماً كلهم ذاهباً . والصفة كقوله : أكلت ثاة كل ثاة .

ويصفه مع الفاظ التوكيد المعنوي ، لدلالته وترتيبه في التركيب : ((لأنهم لا يمتون هكذا فيما زعم الخليل ، رحمة الله . وذلك أن كلهم إذا وقع موقعاً يكون الاسم فيه مبتدأ على غيره ، شبه بأجمعين ، وأضيقهم ، ونضيقه ، فالحق بهذه الحروف ، لأنها إما توصف بها الأسماء ولا تنس على شيء)) .

ومع هذا فقد أجاز الخليل أن يقع (كلهم) خبراً ، وإن كان في

(١) كتاب سيبويه / ج ٢ / ص ١٦١ .

(٢) ديوانه / ص ٨٥٥ .

(٣) كتاب سيبويه / ج ٢ / ص ١٦٢ .

(٤) المقنن / ج ٢ / ص ٧٤ - ٧٥ .

ذلك صنف: ((إلا أنّ كلهم قد يجوز فيها أن تنس على ما قبلها، وإن كان فيها بعض الضعف)).

ويقسم (كلامها وكتابها وكلهن) على (كلهم) في الترتيب وفي الدلالة: ((وكلامها وكتابها وكلهن يجري مجرى كلهم)).

أما (كل شيء، وكل رجل، فإنما ينس على غيرهما؛ لأنه لا يوصف بهما. والذي ذكرت له قول الخليل، وأينما العرب تواقفه بعد ما سنعاء منه) (١).

وقد مثل ابن السراج للخبر بقوله: ((ولو قلت: زيد كل الرجس، فجعلته خيراً مئج: لأنه ليس بتأكيد شيء، ولكنه ثناء خالص)) (٢).

وأجاز النجد أن يكون (كلهم) أمماً، وإن لم يكن عنده جيداً، وهو قوله: رأيت كلهم، وصرت بكلهم (٣).

ظاهرة الزيادة:

تعلق ظاهرة الزيادة عند الخليل بفكرة الأصل، فهو يعدّ الحروف الأساسية في الكلمة، ليثبت الدلالة الجديدة التي جاء بها الحرف الزائد؛ ولذلك نجد يبحث عن الأساس الأول في بناء الكلمة وهو الحرف، فيجد أنه مقترن بحركة، ويكتشف أنّ الحركة جاءت بدلالة جديدة، فيجعل الحرف الساكن أصلاً، ويعدّ الحركات زوائد:

((وزعم الخليل أنّ الفتحمة والكسرة والضمة زوائد، وهنّ

(١) كتاب سيبويه / ج ٢ / ص ١١٢ - ١١٣.

(٢) الأصول في النحو / ج ٢ / ص ٢٢.

(٣) المفصل / ج ٢ / ص ٢٨٠، وانظر: شرح الأتجوبي للألفية / ج ٢ / ص ٢٩٤.

يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به، والبناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه، فالفتحة من الألف، والكسرة من الياء، والضمة من الواو، فكل واحدة شيء ما ذكرت لك)) (١).

وتأسيساً على ما قدمه عبد الله بن أبي إسحاق، من أن ((أصل الكلام على فعل)) نجد الخليل يتوهم في ذلك كثيراً، فيعالج على أساسه أصل المصدر، والأصل في التثنية والجمع، والأصل في التذكير والتأنيث، وقد اعتمد تلميذه سيبويه على هذه الدراسة الدقيقة لمفردات اللغة، واعتقل الموازين التي قدمها الخليل للأصول والفروع، يعالج على أساسها كل مظهر التغير في العربية، وسارت موازين الخليل قواعد ثابتة، يعتمدها كل علماء النحو من بعد:

((قال أبو عثمان: وقال الخليل في مصدر بنات الثلاثة التي تصدئ: إن أصلها على (فعل)، مثل: ضرب ضرباً، وقس قسلاً، وجعل ما خالفه ليس بأصل لاختلافه، فهذا الإلحاق عن الأربعة نظير هذا المصدر من الثلاثة، فعليه قس، واجعل بنات الثلاثة الملحقة بالخمسة على ما ذكرت لك، تكون قد قست على كلامهم ولم تعد)) (٢).

وقد فسر المازني هذا التمثيل من الخليل على أساس من القياس، فهو يرى أن الخليل قاس وزن المصدر (فعل) على وزن مصدر المزة (فعلسة) الذي جمعه على (فعل): مزة مزة، وقس، وذلك لأن هذا الجمع يدل على الجنس، والمصدر يدل على الجنس، جعل (فعل) أصلاً؛ لأن (فعلسة) ثابت لا يتغير؛ فمفرد الضرب ضربسة، ومفرد الفعل فعلسة، مثلما أن مفرد المزة مزة، ومفرد النخل نخلة.

(١) كتاب سيبويه / ج ٤ / ص ٢٤١ - ٢٤٢ .

(٢) المصنف / ج ١ / ص ١٧٨ - ١٧٩ .

وقد بين ابن جنبي أن هذا القياس من الخليل أساسه السماع: ((قال أبو الفتح: أما كان الأصل في مصادر ينات الثلاثة المتعدية عند الخليل (قللاً) بعد كثرتة في السماع: لأن كل فعل ثلاثي فالمسرة الواحدة منه قللة... وجعل ما خالفه ليس بأصل... ولا تطرد إيراد القتل والضرب: لأن (قللاً) لا يمنع من جميعها فهو الأصل، وعليه مدار الباب)) (١).

ويستند الخليل الجموع على أساس حروف الزيادة: ((اعلم أنه إذا جمعت (رجل) فانت بالخيار: إن شئت ألحقته الواو والنون في الرنح، والياء والتون في الجرح والنصب، وإن شئت كثرتة للجمع... وإن شئت قلت: زيدون، وإن شئت قلت: أزساد، كما قلت آيات، وإن شئت قلت: الزبود، وإن شئت قلتها ما بين الثلاثة إلى العشرة... والجمع هكذا في هذه الأسماء كثير، وهو قول يونس والخليل)) (٢).

وفي التفسير تزداد التاء على الثلاثي المؤنث، وقد بين الخليل أن الفرغ من الزيادة هنا التفریق بين المؤنث والمذكر.

((اعلم أن كل مؤنث كان على ثلاثة أحرف فتحقيره بالهاء... وزعم الخليل أنهم إما أدخلوا الهاء يفرقوا بين المؤنث والمذكر، وذلك: قدم: قديمة، ويد: يديّة)) (٣).

وكان الخليل يتعين بتصريفه الفصل في الماضي والمضارع، ليحدد أصل الحرف الزائد: ((ومأثت الخليل عن سوير ويويغ: ما منهم أن يقلبوا الواو ياء؟ قال لأن هذه الواو ليست بلازمة، ولا بأصل، وإنما سارت للضمّة حين قلت: فوعل، ألا ترى أنه يقول: ماير ويأير، فلا تكون فيهما الواو)) (٤).

(١) المنصف / ج ١ / ص ١٧٩ .

(٢) كتاب سيويه / ج ٢ / ٢٩٥ - ٢٩٦ .

(٣) نفسه / ص ٤٨١ - ٤٨٢ .

(٤) نفسه / ص ٢٦٨ .

والخيل خير بأنواع الزيادة، وأماكن الزيادة في بنية الكلمة، مما يكشف عن خبيرة واسعة بخمانس متردات المربية. وهذا العلم الواسع مكّنه من معرفة خصائص الأوزان التي تنظم المتردات:

((سألت الخيل قلت: مُلِّمَ أَيْتِهَا الزائدة؟ قال: الأولى هي الزائدة؛ لأنّ الواو والياء والألف يقمن ثوانسي في: قوعل، وفاعل، وكُعد، وقال في فَعَلَل وفَعَّلَ ونحوهما: الأولى هي الزائدة، لأنّ الواو والياء والألف يقمن ثوانث دعو: جَسَدُول، وعَير، وشَال...)) (١).

ويترتب على كثرة زيادة الحرف وقسمة زيادته أحكام صوفية عند الخليل ويونس وسيبويه: ((وأما ما جاء دعو نهشل وقولس، فهو عندنا من نفس الحرف، مبروف، حتى يجيء أمر بيّنه، وكذلك فعلت به العرب، لأنّ حال التاء والنون في الزيادة ليست كحال الألف والياء؛ لأنهما لم تكثرا زائدتين ككثرتيهما. فإن لم تقبل ذلك دخل عليك أن لا تصرف نهشلاً ونهسراً، وهو قول العرب، والخليل ويونس، فصرفوا (نهشلاً ونهسراً، وتولباً) كما فعلت العرب، وعللوا ذلك بأن الزيادة، وإن كانت في أول الكلمة، لم تمنع من الصرف كما منعت الألف والياء؛ لأنّ حاليهما في الزيادة أكثر)) (٢).

ويؤي الخليل أنّ الزيادة تدخل بعض الأبنية والتراكيب عوضاً عن المحذوف، وتوضح ذلك بعده يوازن بين الزيادة والتمويض في (يا عجباً) (يا للعجب) ججاجيجـ ججاججة، يجمسيـ (يمان) فاللام في (للعجب) عوض عن الألف والهاء والتاء الربوطة في (يا عجباً) إذا أخفت وسارت (يا عجيبي) . و في ججاججة عوض عن الياء في ججاجيج، والألف في (يمان) عوض

(١) كتاب سيبويه / ج٤ / ص ٢٢٩ .

(٢) معجم / ج٢ / ص ١٩٦ - ١٩٧ .

وعد تقدم أنّ عيسى كان يصنع للمحرد وزر الفعل ، والصواب ، فيما اعتقد ، اعتماد ما جاء عن

العرب .

عن الياء في (يمني).

ومن الواضح أنه يعتمد الدلالة الواحدة للبناءين، أما
تحديد الزائد والعوض: ((وزعم الخليل، رحمه الله، أن هذه
اللام بدل من الزيادة التي تكون في آخر الاسم إذا أُنثت، نحو
قوله: يا عجباً، ويا بكراً إذا استعشت أو تمجست. فصار كل
واحد يعاقب صاحبه، كما كانت هاء الجحاجة معاقبة ياء
الجحاجيح، وكما عاقبت الألف في يمان الياء في (يمني)) (١).

ويستدل الخليل على أن اليم في (ابنم) زائدة بالنسبة إليه،
لأن النسبة إضافة، والإضافة ترفع إلى الأصل: ((وسألت الخليل عن
الإضافة إلى (ابنم) فقال: إن شئت حذف الزوائد قلت: بنوي،
كأنه أُنثت إلى ابن وأُنثت تركته على حاله قلت:
ابنوي)) (١). وهكذا يتضح لديه أن أصل (ابنم) بنو، وأن
اليم زائدة لأنه يجوز أن تحذف في الإضافة ولو كانت من
أصول الكلمة ما حذفت.

وبين الخليل أن الزيادة في بعض الأوزان تكون للمبالغة والتكثير
والتوكيد: ((هذا باب افعلت... قالوا: خُشِّنْ، وقالوا:
اخشوشن، وسألت الخليل، فقال: كأنهم أرادوا المبالغة
والتوكيد، كما أنه إذا قال: اعشوشيت الأرض فبأنما يريد أن يجمع
ذلك كثيراً عاصاً، قد بالغ. وكذلك أحلولى)) (٢).

وأشار الخليل إلى أن بعض الحروف تزداد للتوكيد: ((وإن قلت:
مررت برجل حبيبك به من رجل، رفعت أيضاً. وزعم الخليل،
رحمه الله، أن (به) هنا بمنزلة (هو) ولكن هذه الياء دخلت
للتوكيد)) (٢).

(١) كتاب سيبويه / ج ٢ / ص ٢١٨.

(٢) نفسه / ج ٤ / ص ٧٥.

(٣) نفسه / ج ٢ / ص ٢٦.

ويتوصل الخليل إلى بعض المسلمات في الزيادة يقدمها على شكل قاعدية: ((والسند أرتب زائدة، ولا تجيء كلمة في أولها ألف فتكون أصلية، إلا أن تكون على ثلاثة أحرف مع الألف، مثل: الأرض، والأمير)) (١).

ومثل ذلك قوله: ((اعلم أن النون إذا كانت فائتة مائنة، وكان الحرف على خمسة أحرف، كانت النون زائدة)) (٢).

وذكر أن العرب تزيد (لا) في القسم: ((وقد تجيء زائدة، وإنما تزيدها العرب مع اليمين، كقوله: لا أقسم بالله لأكرمتك، إنما تزيد: أقسم بالله، وقد تفرحها العرب وهي منوثة، كقوله: والله أخريك، تزيد: والله لا أخريك)) (٣).

ومن المسلمات التي لها علاقة بظاهرة الزيادة قول الخليل: ((اعلم أن كل هاء كانت في اسم للتأنيث، فإن ذلك الاسم لا يمتص في المعرفة، ويصرف في النكرة، قلت: فما بهالعه يصرف في النكرة، وإنما هذه للتأنيث، هاء ترك صرفه في النكرة، كما ترك صرف ما فيه ألف التأنيث؟

قال: من قبل أن الهاء ليست عندهم في الاسم، وإنما هي بمنزلة اسم ضم إلى اسم فجعلوا أمياً واحداً نحو: حرموت)) (٤).

فهو يقيس زيادة (ة) في مثل (دجاجة) على زيادة (موت) في آخر الاسم (حرموت). ووجه الشبه بينهما أن كلا منهما مكون من كلمتين ضمت إحداهما إلى الأخرى، فصارتا بمنزلة اسم واحد، مثل (خمسة عشر).

(١) كتاب العين / ج ٨ / ص ٢٦٨ .

(٢) كتاب سيبويه / ج ٤ / ص ٣٢٢ - ٣٢٣ .

(٣) كتاب العين / ج ٨ / ص ٣٤٩ .

(٤) كتاب سيبويه / ج ٢ / ص ٢٢٠ .

وقد أَيْسَدَ سيبويه هذا القياس، وفُتِرَ: ((ويدلّه على أنّ الهاء بهذه المنزلة أنها لم تلحق بثلاث بنات الأربعية، ولا الأربعية بالخسة، لأنها بمنزلة (عشر، وموت، وكرب) . وإنما تُلْحَقُ ببناء المذكر، ولا يُنْصَى عليها الاسم كالأسماء، ولم يصرفوها في المعرفة)) (١) . وهذه الأدلة كافية لإثبات قياس الخليل.

إلا أنّ فكرة ضمّ الزائد إلى الأصل استهوت الخليل، فأخذ يحلّ الحروف والأدوات، ويقرض أنّ جزءاً من الحرف أصل، و الجزء الثاني زائد ضمّ إلى الأصل، دونما حاجة لقوية تدعوا إلى ذلك، لأن هذه الحروف والأدوات مبنية على بناء ثابت لا يتغير، ولكلّ منها دلالة ثابتة لا تتغير، فلا حاجة إلى تفسير القول في دقائق عناصرها؛ مثال ذلك (لن) :

((فأما الخيس فزعم أنّها: (لا آن) ، ولكنهم حذفوا لكثرة في الكلام، كما قالوا: ويلُسه، يريدون: ويّ لأّسه، وكما قالوا يوسّذ، وجعلت بمنزلة حرف واحد، كما جعلوا (هلاّ) بمنزلة حرف واحد، فأقما هي (هسل، ولا)، وأما غيره، فزعم أنّه ليس في لن زيادة... وأنّهما في حروف النّصب بمنزلة (لم) في حروف الجزم، في أنّه ليس واحد من العرفين زائداً)) (١) .

وتولّ سيبويه: ((أما غيره)) يشير إلى أنّ مسائل القياس في النحو، كانت تُلجّح على المأ وتناقش من قِبَل العلماء، دليل ذلك أن هؤلاء العلماء الذين لم يذكر سيبويه أسماءهم ردّوا رأي الغير، واحتجوا عليه بأملوب لا يخلو من القياس؛ فهم يقيسون ببناء (حروف النسب) على (بناء حروف الجزم) .

وقد ينجم تحليل الخليل، لبعض هذه الأدوات، مع طبيعة عناصرها في البناء والدلالة في مثل (كان، وكأى) : ((وسألت

الخليل عن كاذب فزعم أنها (إن) نعتها الكاذب للتشبيه، ولكنها صارت مع (أن) بمنزلة كلمة واحدة، وهي نحو (كأي) رجلاً و (له) كذا وكذا درهماً)).

((والت الخليل عم (مهما) فقال: هي (ما) أدخلت معها (ما) للوأ، بمنزلة (مع) (متى) إذا قلت: متى ما تأتي أتك، وبمنزلة (مع) إن، إذا قلت: إن ما تأتي أتك، وبمنزلة (مع) أي إذا قلت: أي ما تدعوا قلبه الأساء الحسنى)) ولكنهم استبعدوا أن يكرروا لفظاً واحداً فيقولوا: ماما، فابعدوا الهاء من الألف التي في الأولى، وقد يجوز أن يكون منه كاذب ضم إليها ما)) (١).

ويتضح في نهاية النسخ أن الخليل نفسه، لم يكن راغباً عن اقتراحه (٢) لئلا رأينا بعده باحتمال آخر ((وقد يجوز أن يكون منه...)).

وهذا النسخ يكشف بوضوح، كيف كان الخليل يستعمل الأمثلة التي تخدم الظاهرة التي يناقشها، ثم يعرضها ويتناولها بالتحليل، ويوازن بين عناصرها، ثم يستنتج الحكم الذي يجعله جزءاً من قياسه في الباب الواحد.

(١) كتاب سيبويه / ج ٢ / ص ٥٩٠ - ٦٠.

(٢) سيده افساراً لأن المقيس فيه (مهما) يخلف عن المقيس عليه (متى ما، أن ما، أين ما، أين ما)، لأن (ما) هي المقيس عليه رائدة والادوات قبلها (متى، أن، أين، أي، مسددة بداسه في التركيب والدلالة قبل دخول (ما) في حين أن (ما) هي (مهما) جزء من تركيبها، ولا حاجة لافتراض أنها رائدة لأن التركيب والدلالة لا يصدقان إلا بها. قال ابن هشام: 'وهي بسيطة، لا مركبة من (مه و ما الشرطية) ولا من (ما الشرطية وما الرائدة)' خلافاً لرغمي ذلك.

مفاتيح اللبيب / ج ١ / ص ٣٣١.

• التثنية والتبوية:

اعتمد الخليل في تصنيف (كتاب العين) على أساس علمي صحيح، فتم حروف المعجم وفقاً لخارج أصواتها. وكان بذلك أول عالم عربي يدرس اللغة على أساس أنها أصوات، ورتب أبواب معجمة بناء على أن كل مفردة منها مجموعة من الوحدات الصوتية ذات دلالة معينة. وهذا واضح من أسلوب التلخيص الذي جعله بابطاً لحركة الوحدات الصوتية، في الكلمة الواحدة، مما يدل على أنه كان يعي أن الوحدة الصوتية لها قيمة لغوية تتغير بتغير موقعها في الوحدة الصرفية.

وقد تأثر سيويه (في كتابه) بمنهج الخليل في التصنيف، فاعتمد في دراسته لأصوات اللغة ترتيب حروف المعجم، كما اعتمدها الخليل مع غارح يبر: «هذا باب عدد الحروف العربية، ومخارجها، ومهموسها ومجهورها وأحوال مجهورها، ومهموسها واختلافها» (١).

وقد اعتمد ابن جني (١) ترتيب سيويه، وبين ما في ترتيب الخليل من «الخطأ والخطأ» ومخالفة لها رتبته سيويه. وفي اعتمادي أن أبنا الفتح نسي دور العالم المكتشف البعد السذي قام به الخليل، ودور التلخيص المجدد الذي أتبعه سيويه.

وقد وزن الدكتور تمام حمان، بين الدراسة الصوتية التي وردت في كتاب سيويه: وبين النظام الصوتي للعربية، كما يدرسه العلماء المعاصرون من قراء القرآن في مصر (٢). فوجد أنها تتفق اتفاقاً تاماً، في كثير من جوانبها، من وجهة النظر الحديثة.

(١) كتاب سيويه / ج ٤ / ص ٤٣١، وانظر تفصيل ذلك (ص ٤٣١ - ٤٣٦).

وانظر: سر صاعية الاعراب / ج ١ / ص ٤٥ - ٤٨.

(٢) اللغة العربية، معاهها ومبداها، (٥٩، ٦٢، ٧٩).

وقد ظهر أثر النهج الذي اعتمد الخليل في التصنيف
ففي صومس الكتاب، إذ تجسد في كتاب ميوييه أبواباً كاملة
قائمة على آراء الخليل وأقيسته: قباب (١) 'مايلزم الواو فيه
بدل الياء' قائم على الحوار بين ميوييه والخليل، بدءاً
ميوييه بالسؤال عن (أغزيت وغلازيت) وجرى فيه الحوار على
(تفازينا وترجيناً) و(أوضيت ووقويت) والإبدال في دهاديت
واختتم ميوييه الباب بالسؤال عن أفية. فأجابه الخليل بأنها
'أفلية فبين قال: أأفست، وأفولة فبين قال: قيت' (٢).

وفي باب (٣) 'ما جاء على أن فقلت منه مثل بعت، وإن
لم يتمل في الكلام' أقام ميوييه ماثل الباب على
النوازته بين رأي الخليل وبين مجموعة من التحوين، أشار
إليهم بقوله (غيره) ولم يذكر أماءهم:

'فما جاء في الكلام على أن فقلت منه مثل بعت : آي،
وغاية ، وآية... ولم يشذ هذا في فقلت لكثرة تصرف
الفعل، وتقلب ما يكسرون فيه قتل ويقل. وهذا قول الخليل.

وقال (غيره): إنما هي آية وأج قتل...
وأما الخليل فكان يقول: جاء على أن فقلت محتل، وإن لم
يكن يتكلم به....

وقال (غيره): لما كثرت في كلامهم، وكناشاً يامين
حذفوها....

وأما الخليل قال: جاءت على حيث...
وقالوا: حيوة كانه من حيوت، وإن لم يمل...

وفي بعض النصوص يصرّح الخليل، بأنه يوجه ميوييه

(١) كتاب ميوييه / ج٤ / ص ٢٩٢ - ٢٩٥

(٢) نفسه / ص ٢٩٥ .

(٣) نفسه / ص ٢٩٨ - ٤٠٠

في تصنيف الأبواب: "ومالت الخليل عن قولهم في عبد مناف منافي" قال: أما القياس فكما ذكرت لك، إلا أنهم قالوا منافي مخافة الالتباس" (١).

والقياس الذي ذكره الخليل، هنا في التسمي اعتماداً على ميبويه في "باب الإضافة إلى الأسماء اللذين هم أحدهما إلى الآخر فجعلنا اسماً واحداً: كان الخليل يقول: تلقى الآخر منهما كما تلقى الهاء في ملحه؛ لأن ملحة بمنزلة حنرموت، وقد بينا ذلك فيما ينصرف وما لا ينصرف" (٢).

وقد اعتمد ميبويه على قاعدة الخليل هذه وقياسه في باب "تحقيق كسب اسم كان من شيئين هم أحدهما إلى الآخر فجعلنا بمنزلة اسم واحد: زعم الخليل أن التحقيق أنهما يكون في المصدر؛ لأن المصدر عندهم بمنزلة المضاف والآخر بمنزلة المضاف إليه؛ إذا كانا شيئين وذلك قولك في حنرموت: حنرموت... وكذلك جميع ما أشبه هذا كأنه حنرموت: عبد عمرو، وملحة زيد" (٣). فنحن نجد الخليل في هذه الأبواب يبحث مسألة واحدة، هي (الاسم المركب تركيباً مزجياً) يعالجه في حالات (النسب) والتصغير، والمنع من الصرف) وبعد تحليل أمثاله في هذه الأحوال، يجد أن التمييز بين الجزأين الأول منه فحسب في كل حالة، فينسب إلى جزئه الأول، ويُسَمَّى جزؤه الأول، ويُتَمَّعُ جزؤه الأول من الصرف، ويتبعه الجزء الثاني على بناءه، ولا ينسب الخليل أن يبين بأن هذا الاسم، يشبه في أحواله تلك، الاسم المركب الإضافي.

ويلحق ميبويه، إلى أن بعض النحويين قبله، كانوا يهتمون بالقياس وتصنيف الأبواب النحوية والصرفية: "هذا باب ما بنى العرب من الأسماء والصفات والأفعال غير المقتلة، وما يسمون من

(١) كتاب ميبويه / ج ٢ / ص ٢٧٦.

(٢) نفسه / ص ٢٧٤.

(٣) نفسه / ص ٤٧٥.

المقتل الذي لا يتكلمون به ولم يجيء في كلامهم إلا نظيره من غير بابيه، وهو الذي يميّزه النحويون التصريه والفعل (١).

لقد كان قبله اذن علماء، يتاملون مع الظواهر اللغوية على أساس من القياس، فهم يقيسون المقتل على نظيره من غير المقتل، ويصنفون مفرداته حسب أنواعها وأوزانها، والتفصيلات التي تطرأ عليها. وهذا يُفهم من معطّج (التصريح والفعل) الذي أطلقه العلماء على هذا الباب.

ويؤكد سيويه ذلك في باب "هذا بناء الأفعال التي هي أعمال تعبدك التي غيرك وتوقعها به ومصادرها".

فهو يصنف الفعل الثلاثي التعدي، أول الباب، على ثلاثة ابنية: "فعل يفتل، وفعل ويفل، وفعل يفتل" ويجعل مصدرها (فعل) هو الأصل: "ويكون المصدر قتلًا" فيمثل لذلك، ويذكر بعد ذلك ما جاء من تلك الأفعال، على غير من المصادر، وهذا التصنيف يذكروا بتعريف الخليل لهذا الباب: "قال أبو عثمان: وقال الخليل في مصدر بنات الثلاثة التي تعدي: إن أصلها (فعل) نحو: ضرب ضربًا، وقتل قتلًا، وجعل ما خالفه ليس بأصل لاختلافه" (٢) واعتمد سيويه هذا التصنيف، وجمع (فعل) هو القياس "وقالوا: أتيا على القياس وقالوا حقًا على القياس ... والقياس ضربًا" وذكر ما ذكره الخليل تمامًا في هذا الباب: "فما جاء منه على (فعل) فقد جاء على الأصل وسموه عليه". وبعد ذلك يصرح سيويه بأن هذا التصنيف من قياس الخلل:

"وهذه الأشياء لا تطبق بقياس ولا بأمر أحكم من هذا".

(١) كتاب سيويه / ج ٤ / ص ٢٤٢ .

(٢) المصنف / ج ١ / ص (١٧٨ - ١٧٩) .

وهكذا ماخذ الخليل (١) .

وهذا يعني أن الخليل كان معنيا بتصنيف المبادر، في مقاييس محكمة، تضبط أشكالها وتغيراتها في أوزان دقيقة، وأن علم الخليل هذا، كان ذا أثر واضح في قياس ميويه وتصنيفه.

وفي باب "تكميرك ما كان من الصفات عدد حروفه أربعة أحرف"، يذكر ميويه أمثلة من مشاركة شيوخه، في تصنيف هذا الباب: "وَزَعِمَ أَبُو الْخَطَّابِ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: أَيَسَلُّ وَأَبَالُ، وَعَدُوٌّ وَأَعْدَاءُ، ثَبَهَ بِهِذَا لِأَنَّهُ لَا يَشْبَهُهُ قَوْلٌ فِي كُلِّ شَيْءٍ، إِلَّا أَنْ زِيَادَةَ قَوْلِ الْوَاوِ... وَزَعِمَ الْخَلِيلُ أَنَّ قَوْلَهُمْ: قَلْرِيفٌ وَقَلْرِوفٌ لَمْ يُكْتَرِ عَلَى قَلْرِيفٍ، كَمَا أَنَّ الْمَذَاكِيرَ لَمْ تَكُتَرِ عَلَى ذَكَرٍ - وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو: أَقُولُ فِي كُلِّ لُفُوفٍ هُوَ جَمْعُ قَلْرِيفٍ، كَثُرَ عَلَى غَيْرِ بَنَائِهِ، وَلَيْسَ مِثْلُ مَذَاكِيرٍ. وَالِدَلِيلِ عَلَى ذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا مَقَرْتَ قَلْرِيفًا قَلْرِيفُونَ، وَلَا تَقُولُ ذَلِكَ فِي مَذَاكِيرٍ" (٢).

ونجد الخليل، متجسما مع منهجه في القياس؛ فهو يتناول الظاهرة على أساس فكرة (الأصل والفرع) ويحاكم مفردات الباب وفقا لأبنيتهما ودلالاتها الأصلية، وما تخرج إليه من أبنيته ودلالات فرعية، يمتثلها في الباب على هذا الأساس:

"وقال الخليل: إِنَّمَا قَالُوا: تَرَقَّى وَهَنَكَى وَمَوْتَى وَجَمَرَى، وَأَشْبَاهَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ أَصَرُّ يُتَلَوْنَ بِهِ، وَأَدْخِلُوا فِيهِ وَهَمَ لَهُ كَارِهُونَ وَأَسْبَبُوا بِهِ، فَلَمَّا كَانَ الْمَعْنَى مَعْنَى اسْمِ الْمَفْعُولِ كَسَرُوهُ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى. وَقَدْ قَالُوا: هُنَاكَ وَمَا لَكُونَ، فَجَاءُوا بِهِ عَلَى قِيَاسِ هَذَا الْبَنَاءِ وَعَلَى الْأَسْـلِ، فَلَمْ يَكُتَرَوْهُ عَلَى الْمَعْنَى إِذْ كَانَ بِمَنْزِلَةِ جَالِسٍ فِي الْبَنَاءِ وَفِي الْفِعْلِ. وَهُوَ عَلَى هَذَا أَكْثَرُ فِي الْكَلَامِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ قَالُوا: دَامِرٌ، وَدَمَّارٌ، وَدَامِرُونَ، وَخَامِرٌ، وَخَمَرٌ، وَلَا يَقُولُونَ خَشَرَى،

(١) كتاب ميويه / ج ٤ / ص ٥٠، وانظر الباب كله .

(٢) نفسه / ج ٣ / ص ٢٢١ - ٢٢٦ .

فهذا يجري مجرى هذا، إلا أنهم قد قالوا ما سمعت على هذا المعنى^(١).

فالأسل في هذه الابنية أن تكون على وزن (قِيل - قِيلُوا - وقَال) ومثله (هَالِك - هَالِكُونَ - هَالِكًا). وهو التماس، كما يرى الخليل، وهو على هذا أكثر في الكلام.

ولكن هذه المفردات، اكتسبت دلالة جسدبدة؛ فالمريض أدخل في المرض وهو كاره له، صار مثل الجريح والقييل، والطريد، وهذه مفات مشبهة تؤدي دلالة اسم المفعول، الذي يقع عليه الفعل من غير، قيست عليها حملا على الدلالة والمعنى، صار جمع (مريض - مَرَضَى) مثلما كان جمع (جريح - جَرَحَى، وقَتيل - قَتَلَ) وهكذا: هَلَكَى وَهَوَى وَجَرَى، وأشباه ذلك كما سنن الخليل.

وفيما يلي من مرض ألسوب العالجة، الذي تناول به سيمويه أحد الأبواب النحوية الأمامية في الكتاب، ليعين أثر الخليل في تعيين مسائله، وتحليلها، والتشيل لها:

افتح سيمويه باب (النداء) بالحكم؛ فكل منادى مضاف فهو منصوب بفعل منمر^(٢) على إحصار الفعل المتروك إظهاره^(٣)، والنادى المفرد مبني على ما يرفع به (رفع) في موضع اسم منصوب.

وأوكيل تفسير ذلك لل خليل، الذي وضعه وبألسوب التماس^(٤)،
٥ «وَزعم الخليل، رحمة الله، أنهم نصبوا المضاف، نحو: يا
عبد الله، يا أخانا، والكرة حين قالوا: يا رجلاً صالحاً، حين طال
الكلام، كما ذهبوا: قبلك، وبعدك.
ورفعوا المفرد، كما رفعوا: قبل وبعد، وموشمها واحمد،
وذلك قولك: يا زيد ويا عمرو، وتركوا التنوين في المفرد كما

(١) كتاب سيمويه / ج ٢ / ص ٢٤٨ .

(٢) بعينه / ج ٢ / ص (١٨٢ - ١٨٣) .

تركوب في قبل (١) .

فهو يوازن بين المنادى والظرف (قبل وبعد) ، فالظرف في الأصل منصوب لأنه مفعول فيه ، وكذلك الأصل في المنادى النصب لأنه مفعول به «وموضعها واحد» إذا انقطع الظرف عن الإضافة بنى على الضم ، وكذلك إذا انقطع المنادى عن الإضافة فأسبغ مفردا ، فهو مبني على ما يرقع به .

وقد اعتمد المبرد وابن السراج هذا القياس ، وبني كل منهما باب النداء في كتابه عليه (٢) .

وعالج سيبويه (توابع المنادى) بالمطوب الحوار الذي أجراه مع الخليل ، حلل فيها الخليل مجموعة من الأمثلة ، تغطي توابع المنادى وإعرابها : ففي قولهم : يا زيدا الطويل ، وما زيدا الطويل ، قال الخليل في (الطويل) مفعول منصوب أي أدت المنادى المفرد إذا كان محلى بأن يجوز فيه النصب على المحل ، وفي (الطويل) يجوز فيه الرفع على لغة المنادى . وعكس رفع مفعول المنادى المفرد بقياسه على المتدا والفاعل : «فلما طرد الرفع فسيكـل مفرد في النداء» صار عندهم بمنزلة ما يرفع بالابتداء ، أو بالفعل ، فعملوا وسقاه إذا كان مفردا بمنزلته (٣) .

وقال الخليل : «المنادى إذا وصف بالمحذف فهو بمنزلة إذا كان في موضعه» . وعكس سيبويه على ذلك بقوله : «ولو جاز هذا قلت : يا أخونا ، تريد أن تجعله في موضع المفرد ؛ وهذا كقن» ، وقال مستحضا : جملة الخليل : «المضاف إذا وصف به المنادى فهو بمنزلته إذا ناديته» (٤) .

ويمكن تحديد نقطة الخلاف بينهما في الجملتين التاليتين :

(١) كتاب سيبويه / ج ٢ / ص ١٨٢ .

(٢) قال المبرد : «وبينه على الضم ، لنحالف به حجة ما كان عليه معرب ، لأنه محلى في باب العايات ، ألا ترى أنك تقول : جئت قبلك ، فلما صار غايه قلت : جئت قبلي يا فتى (المقضب / ج ٤ / ص ٢٠٥ ، وقال ابن السراج : ((فادغم شبهوه بأسماء ، اد ، اصعب سول جئت قبلك ، ولما أتيا غير اعراب . فقلوا : جئتك من قبل)) الأصول / ج ١ / ص ٢٢٣ .

(٣) كتاب سيبويه / ج ٢ / ص ١٨٢ . (٤) نفسه / ص ٨٤ .

(فهو بمنزلة إذا كان في موحه) و(فهو بمنزلة إذا ناديه) ويتحدد بشكل أدق إذا حزناء بين: "في موحه" و"إذا ناديه"؛ قد تبادر إلى ذهن سيويه أن الخليل، يجعل الحاف، في موضع رفع. وهذا التصور من سيويه غريب؛ لأن الخليل هو الذي أرسى قاعدة النسب للمنادي الحاف، ولكنه يتصد أن التابع الحاف يكون منصوباً كما لو كان مضافاً في مكان المنادي؛ كأنه منادي مضاف. والدليل على ذلك أن كلامه هذا هذا جاء في تعليقه على قولهم: "أزبد أخا ورقاء" الذي لا يجوز فيه إلا النسب.

ووجه الالتفات عندي، جاء من التساؤل التالي: لماذا كان سيويه بهذا المستوى من الدقة في محاكاة الانطباع ما دام يحاور الخليل ويشافهه؟ أما كان الأولى أن يناقشه في هذه المسألة كما ناقشه في المسائل التي سبقها والتي تلتها؟ أم أن سيويه يتصل هذا الحوار من إملاء الخليل، حينما كان يتلقى النحو على يديه؟ هذا ما أرجمه.

ويؤكد ما ذهب إليه من أن الخليل يتصد بأن بالتابع إذا كان مضافاً، فهو منصوب كما لو كان منادي. تطبيق الخليل بعد ذلك: "وقال الخليل رحمه الله: كأنهم لما أخافوه ردؤوا إلى الأصل. قوله إن أمه قد مكى" (١).

ويطالع الخليل تأكيد المنادي، مستخدماً الأمثلة التالية: (يا زبد نفه، يا تيمم كلكم، يا قيس كلهم) وقال الخليل: "هذا كله نصب، كقولك: يا زبد ذا الجنة) ومعنى أن هذا التوكيد منصوب لأنه مضاف كنصف (ذا الجنة). أما "يا تيمم أجمون، فانت فيه بالخيار، إن شئت قلت: أجمون، وإن شئت قلت أجمين" (٢). واستدل سيويه على أنه توكيد في الرفع والنصب، يقول يونس: "المعنى في الرفع والنصب واحد" (٣).

(١) كتاب سيويه / ج ٢ / ص ١٨٤ .

(٢) نفسه / ١٨٤

(٣) نفسه / ١٨٤

وطالرج الخيل تابع المنادى إذا كان عطفاً بياناً بتحليل جملة: «يا أخانا زيدا»، قال: «عطفوه على هذا المنسوب فصار صبا مثله وهو الأسفل، لأنه منسوب في موضع نصب» (١).

وفي تحليل جملة النداء، التي يكون فيها التابع مطلقاً «اقال الخيل، رحمه الله: من قال: يا زيدا والتضرع فنصب، قائما نصب لأن هذا كان من الواضع التي يُكرَّر فيها الشيء إلى أصله: أما العرب فأكثروا رايئاهم يقولون: يا زيدا والتضرع... ويقولون: يا عمرو والمارك. وقال الخليل: هو التماس، كادته قال: ويا حارث» (٢).

فالتماس الرفع، لأن تابع المنادى (المطوف) إذا كان مفرداً يماثل ماملة المنادى المفرد. وهذا ما يؤيده كلام أكثر العرب كما سمعهم الخليل. وداحظ أنه لا يمت لغة ممن نصب بالتشذوذ، ولكنّه قامها على لغة من قال: كسل ضجة وسخلة، فنصب، وهو يريد المطف، وهذا لا يجوز؛ لأن النصب يفسر دلالة المطف إلى المية والمقود المطف، أما من رفع فادع على نية من قال: يا كسر، وهذا يشبه قولهم: كن شاة وسخلة بدرهم، لأنه على نية وسخلة لها، فهذا معرفة في اللفظ، نكرة في المعنى، وكذلك (ال) في التضرع؛ فادع على نية العطف؛ لأن الامم معرفة قبل أن يدخل.

واعتمد ميوييه رأي الخليل في نداء (المحلى بال) وبين الخليل أن (أي) في قولك يا أيها الرجل «قولك: يا هذا» فهو يعني أنها منادى مثل اسم الإشارة، وأن المحلى بال بعدها تفسر لأنها اسم مبهم مثل (هذا): «وإنما صار وصفه لا يكون فيه إلا الرفع... لأنه مبهم يلزمه التفسير» فصار هو والرجل بمنزلة

(١) كتاب ميوييه / ج ٢ / ص ١٨٥.

(٢) يقيه / ص ١٨٦ - ١٨٧.

اسم واحد، كانه قلت: يا رجل^(١).

فأتى مع المحلى بال، وكذلك هذا مع المحلى بال، بمنزلة الصفة والوصف، ولا يعامل المحلى بال معاملة المنادى المستقل، فلا يحمل على الحل وإنما يحمل على لفظ المفرد.

وعمل الخليل امتناع دخول (يا) النداء على المحلى بال، بأن (يا رجل، يا قاص) سار معرفة بالنداء؛ فلا يحتاج إلى الاسم واللام، فبناء كمنى: يا أيها القاص، ويا أيها الرجل... وامتضى به عنهما كما امتضيت بقوله اشرب عن تشرب^(٢)، فهو يقيس العلاقة بين التركيبين (يا رجل، ويسألهما الرجل) على العلاقة بين (اشرب، وتشرب)، إذ لا يمكن مياغة الأمر من المضارع إلا بزيادة لام الأمر كوسيلة للتوصل إلى هذا المعنى، وكذلك لا يمكن نداء المحلى بال، إلا بزيادة (أي، أو هذا) كوسيلة لتوصل بها لنداء المحلى بال، ولذلك اختلفت العلاقات التركيبية في التركيبين وإن كان المعنى واحداً.

وموازن الخليل بين قولهم: «يا زيد الحسن الوجه» ويا زيد الحسن، ويا زيد ذا الحجة^(٣)، ليبين أن الصفات المشتقة (الصفات المشبهة) تكون الإضافة فيها لفظية: «كان الخليل يقول: يا زيد الحسن الوجه، قال: هو بمنزلة قوله: يا زيد الحسن، ولذلك يكون حكمها كحكم نعت المنادى المفرد المحلى بال. وقد تقدم أنه يختار فيه الرفع، كما اختاره في قوله تعالى: «يا جبال أوبي معه والطير»^(٤). وأجاز المبرد النصب: «على قراءة الناس» وقال في قولهم: يا زيد والعارث، بمسند أن يستعرض رأي من اختار الرفع ومن اختار النصب: «وكلا القولين حسن» فأجاز الرفع والنصب، وهو الصواب في نظري.

(١) كتاب سيبويه / ص ١٨٨ .

(٢) نفسه / ص ١٩٢ .

(٣) سورة سبأ / الآية ١٠، وانظر . أوضح المائل / ج ٢ / ٨١ ، وجامع لدروس العربية ج ٢ / ص ١٥٢ . وفارن بما جاء في كتاب سيبويه / ج ٢ / ص ١٩١ .

وكذلك يوازن الخليل بين قولهم: «يا هذا زيد» و«يا هذا
زيداً» و«يا تيم أجمون» و«يا تيم أجمين» ليتبسط القاعدة: لا تُجْرى
ما يكون عطفاً على الاسم مُجْرى ما يكون عطفاً^(١). وهذا يعني
أن تابع المنادى إذا كان عطف بيان أو مضافة، فإنه يجوز فيه الرفع
وجوز فيه النصب، كما يجوز في لفظ (أجمون، وأجمين) من
الفاظ التوكيد المعنوي.

وفي باب «ما يتصلب على المدح أو الثم» عالج قولهم:
«ياها الرجل وزيد الرجلين الصالحين» فوجد أنه لا يجوز ثمت
(الرجل، وزيد) بثمت واحد، لأن (الرجل مصرّب) و(زيد مبني):
«وذلك أن زيدا على النداء» والرجل ثمت^(٢). ولذلك جعل
(الرجلين) منصوباً بفعل محذوف تقديره: أمدح.

فهو يعتمد الإسناد، والأعراب، والمعنى في الوصول إلى قياس
دقيق.

و: «قال الخليل: اللهم نداء» واليَم ما هنا بدل من يا،
فهى ها هنا فيما زعم الخليل، رحمه الله، آخر الكلمة بمنزلة يا
في أولها، إلا أن اليَم ما هنا في الكلمة كما أن نون المسلمين في
الكلمة بيّت عليها، فاليم في هذا الاسم حرفان أولهما مجزوم،
والهاء مرفوعة؛ لأنّه وقع عليها إعراب^(٣).

فبالوازنة بين (اللهم، ويا الله) يسن أن اليَم عوض عن
حرف النداء، ودليله على ذلك أن الهاء في (اللهم) بيّت
مضمومة كما كانت في: يا الله، مما يبدل على أنها أخسر حرف
في الاسم المنادى، وقاس زيادة اليَم في آخر الاسم واتحاماها
في بنائه على زيادة نون (المسلمين) واتحاماها في بنائه، ولما كان
قولهم (اللهم) يساوي في دلالة تماماً: يا الله، توصل إلى

(١) كتاب سيبويه / ج ١ / ص ١٩٢ .

(٢) نفسه / ص ١٩٥ . ويرى اسعادي الدكتور سمير سمّينيه أن هذه الظاهرة انقلب إلى
عبرية والعبرية من أصول سامية كما اثبت علم النحو المعاصر، وأن عدم معرفة الاتجاه
انقلب إلى لغات السامية هو الذي قادهم إلى اعتبار هذه اليم عوضاً عن حرف النداء .

(٣) كتاب سيبويه / ج ٢ / ص ١٩٦ .

الحكم على هذا الأسلوب ضمنه بقوله: "اللهم نداء".

وفي تصنيف النكارة، يقدمها الغيل على شكل قاعدة مشروعة بالغة، ويربطها بأصل القياس:

"وقال الخليل: رحمه الله: إذا أردت النكارة وصفت أو لم تصد فهذه منصوبة؛ لأن التنوين لفتحها فطالت، فجعلت بمنزلة المضارع لما طال نصب ورُدَّ إلى الأصل، كما قيل بتبيل وبعد" (١).

ومن الواضح أنه يتعمد بالنكارة (النكارة غير المتصودة) لأنه جعل النكارة في مثل (يا رجل) معرفة بالنداء. وقد وَكَّح ذلك المبرر بقوله: "والفصل بين قولك: يا رجل أتبيل... وبين: يا رجلاً أتبيل... أنه إذا صمت، قادمًا تريد رجلاً بينه تشير إليه دون مانع أمته، وإذا صبت وثقت، قادمًا تقديره: يا واحداً ممن له هذا الاسم" (٢).

ويوضح الخليل ذلك بقوله: "لأن التنوين لفتحها"، وقام النكارة على الضافة. وعلّة ذلك نداء، أنها طالت بالتنوين مثلما طال بالإضافة. لم يسط ذلك بأصل النداء، فهو منصوب أو نسي محصل نصب قياساً على قبيل وبعد.

وعالج الخليل (الاسم المكرّر في النداء) في مثل (٣):
(يا زيدَ زيدَ عمرو، يا زيدَ زيدَ أخينا، يا زيدَ زيدَنا،
وقام إقحام المكرّر فيه، على إقحام الاسم في (لا أبا لك)، وعلى زيادة (الاء) في طلحة، وقد تقدم ذكر هذا في خصوص الغيل.

وقد تقدم كذلك كيف عالج المتأدي الضاف إلى ياء

(١) كتاب سيبويه / ج ٢ / ص ١٩٩.

(٢) المقنن / ج ٤ / ص ٢٠٦.

(٣) كتاب سيبويه / ج ٢ / ص ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧.

المتكلم، إذا حذف الياء، وعوض عنها، في مثل: **يَا أَبَا**، و**يَا** ابت، و**يَا** ابتاء، و**يَا** ابتاء، وعلة التصويح عند الخليل لحذف توازن الاسم: **«وَأَرَادُوا أَلَّا يُخْلَوْ بِالْأَسْمِ حِينَ اجْتَمَعَ فِيهِ حَذْفُ الْيَاءِ»** (١).

وقدم الخليل مع يونس جميع اللغات التي نقلت عن العرب في النداء المضاف إلى ياء المتكلم: **«يَا ابْنُ أَبِي، يَا ابْنُ أُمِّي، يَا ابْنُ أُمِّ، يَا ابْنُ عَمِّ، يَا ابْنُ عَمِّ، يَا ابْنُ عَمَّا»**، وجميع ما وصفناه من هذه اللغات معناه من الخليل، رحمه الله، ويونس (٢).

وفي باب **«ما يكون النداء فيه مضافاً إلى النداء بحرف الإضافة»** وذلك في الاستكاثرة والتعجب، وازن الخليل بين قولهم **(يَا لَعَجِبُ، وَيَا لَلْمَاءِ)** وبين قولهم **(يَا عَجَباً، وَيَا بَكْرَاءً)** وقاس الزيادة والتعويض فيهما على الزيادة والتعويض في **(يَا حَاجِجَةً، وَيَا حَاجِجِجً)** وعلى الزيادة والتعويض في **(يَا بَنِي، وَيَا بَنِي)**.

«وَزَعِمَ الْخَلِيلُ، رَحِمَهُ اللَّهُ، أَنَّ هَذِهِ الْإِلَامَ بِمَدَلٍّ مِنَ الزِّيَادَةِ الَّتِي تَكُونُ فِي آخِرِ الْأَسْمِ إِذَا أُضِفَتْ، نَحْوُ قَوْلِكَ: يَا عَجَباً، وَيَا بَكْرَاءً، إِذَا امْتَحَنَتْ أَوْ تَعَجَّبْتَ، فَسَارَ كَسَلٌ وَاحِدٌ مِنْهُمَا يَمَاقِبُ مَا حِيهِ، كَمَا كَانَتْ هَاهُنَا الْإِجْحَاجَةُ مَاقِبَةً لِيَاءِ جِحَاجِجٍ، وَكَمَا عَاقَبَتْ الْأَلْفُ فِي يَمَانٍ الْيَاءُ فِي يَمْنَى» (٣).

وهكذا وجد الخليل يتقل في تصنيفه من الأصل إلى الفرع، ويصنف فروع الباب مقبداً على لغة العرب، والأمثلة السدارجة في كلامهم، ومواظباً بين التشابه والمختلف من هذه الأمثلة، ويصدر أحكاماً كلية يرتبط فيها الفرع بالأصل (٤).

(١) كتاب سيبويه / ج ٢ / ص ١١٠ .

(٢) نفسه / ص ٢١٤ .

(٣) نفسه / ص ٢١٨ .

(٤) ولمزيد من الأمثلة في عباس النضيف، وفي أثر الخليل في تصنيف أبواب كتاب سيبويه انظر مثلاً: باب الترخيم / ج ٢ / ص ٢٢٩، وباب الإحصاء / ج ٢ / ص (٢٣٠ - ٢٣٩)، وأبواب البنية / ج ٢ / ص (٢٢٠ - ٢٢١) .

ونظر كذلك: باب النقي بلا / ج ٢ / ص (٢٧٤ - ٢٨٠)، وباب الحراء / ج ٢ / ص ٥٦ - ١١٤ .

كان الخليل في قيامه هذا، يربط ويضم، وهو يعني ما يفعله. دليل ذلك أدته في الأبواب التي تقوم تراكيبها على الحروف مثل (باب الجوزاء، وباب المضارع المنسوب) كان يختار حرفاً مناسباً، يجعله أصلاً لباقي الحروف، يتضمن تركيبه عموم الدلالة، التي يقوم عليها الباب، ويمتد بقية الحروف تؤدي الدلالات الفرعية للباب:

«وزعم الخليل أنَّ «إن» هي أم حروف الجزاء، فسأله: لم قلت ذلك؟ قال: من قبل أنَّي أرى حروف الجزاء تصرفن فيكون استهماً، ومنها ما يفارقه فلا يكون فيه الجزاء، وهذه على حال واحدة أبداً لا تفارق الجوزاء» (١). وهذا يعني أنه درس الاحوال التي تصرف فيها أسماء الشرط حينما تفارق الشرط، فدرسها في الاستفهام، وفي الاسم الواسع، وفي استعمالات بعضها ظرفاً وغير ذلك من الاستعمالات، قبل أن يستنها في تراكيبها الشرطية، ووجد أن (إن) لا تستخدم إلا في الشرط فجعلها (أم البواب).

وكذلك جعل (أن) أم حروف النصب: «وكان الخليل يقول: لا يتنصب فمن البتة إلا بأن مضمرة أو مظهرة» (٢). وصح أن الجرد كان يسرة هذا القول. ورأي اليسر هو الصواب، فيما أرى، إلا أن هذا النص، يؤيد أن الخليل كان يسمي إلى تبويب النحو وتصنيفه على أساس من القياس قائم على فكرة الأصل والفرع.

ومن الأمثلة الواضحة، على أثر الخليل في تبويب الكتاب وتصنيفه، وأن هذا التصنيف كان قائماً على القياس: «باب من الجزاء ينجز فيه الفعل» (٣).

ويستعرض فيه سيبويه: الجوزم (فسي جواب الامر، وفي جواب النهي، وفي جواب الاستفهام، وفي جواب التمني، وفي جواب

(١) كتاب سيبويه / ج ٢ / ٦٤-٦٣.

(٢) المحقق / ج ٢ / ص ٦.

(٣) كتاب سيبويه / ج ٢ / ص (٩٣ - ٩٤).

✓ (المرشد) ، ويمثل لذلك بأشله واحدة يسيرة ثم يقول: "وإنما
أجزم هذا الجواب كما أجزم جواب: إن تأتي آتية، جعلوه
مطلقاً بالأول... كما أن إن تأتي غير متكس عن آتية" ثم يبين
أنه يعتمد في تصنيفه هذا على قياس الخليل: "وزعم الخليل أن
هذه الأرائيل (يعني جواب الأمر، وجواب النهي... الخ) كلها
فيها معنى (إن) لذلك أجزم الجواب: لأنه إذا قال: أنتسي آتية، فهو
إن يكن منك إتيان آتية... (١)".

(١) كتاب سيبويه / ج ٢ / ص (٩٣ - ٩٤) .

ج : قياس المسائل

خير أسلوب لمعالجة مسائل القياس، أن تُدرس وتحلّل في أبوابها، لأنّ كلّ باب له مسائل، يرتبط بعضها ببعض، ويتم بعضها بعضها، بخاتمة إذا كانت الأبواب التحريّة، قائمة في أساسها على القياس، كأنهوا العربي، الذي قامت أبوابه على فكرة الأصل والفرع، فبعض مسائل الباب تمثّل الأصول وباقي المسائل فروع، فلا تستلزم الفروع في توضيحها عن الأصول، ولا يكفي مجرد ذكر الأصل عن معرفة تفصيلات الباب وفروعه.

وقد تناولت في دراسة المنهج العام قياس الخليل، وفي دراسة قياس التبريد والتصنيف عند ما يكفي من مسائل القياس التي تُبرز الأسلوب الكليّ في تناول الخليل للنحو، ولا بُدّ من تناول بعض المسائل بشكل مستقل، بهدف التحليل لإبراز خصائص هذا النوع من القياس عند الخليل.

ففي باب «ما يُصَبّ في الألف»، ذكر سيّويه الأمثلة التالية: «عبد الله ضربه؟ أزيداً مررت به؟ أعمراً قتلت أخاه؟ أعمراً اثريت له ثوباً؟» وقال: «لتفسيره: ألك تضمير فصلاً هذا تفسيره، إلاّ أنّ الصبّ هو الذي يُختار هنا، وهو حدّ الكلام...» ومثل ذلك: «عبد الله كنت مثله، لأنّ كنت نفساً والمثل يحاف إليه وهو منصوب، ومثله: أزيداً لست مثله؟ لأنّ لست مثله، فمل، صار بمنزلة قوله: أزيداً قيت أخاه؟ وهو قول الخليل» (١).

يرى الخليل، أنّ «زيداً»، يتصّب بعد همزة الاستفهام في هذه التراكيب، بفعل محذوف يفسره الفعل المذكور. فأسل

(١) كتاب سيّويه / ج ١ / ص ١٠١-١٠٢.

هذا التركيب في ذهن المتكلم (أو في البنية العميقة كما يقول المحدثون): أقيمت زيدا أقيمت أخاء؟ أضررت عبد الله ضرته؟ أمررت بزيد مررت به؟ وهكذا في كل القراكيب واستدل الخليل على أن المحذوف هو الفعل، من خصائص همزة الاستفهام.

قد أشار سيويه^(١) إلى أن حروف الاستفهام لا يليها في الأصل إلا الفعل، والسند الاستفهام عنده، أصل حروف الاستفهام (١).

وبقيس الخليل، هنا تركيب الاشتغال، الذي يتضمن فعلاً ناقصاً: أزيداً كنت مثله؟ أزيداً لت مثله؟ على تركيب الاشتغال الذي يتضمن فعلاً تاماً: أزيداً أقيمت أخاء؟ وعُلِّت القياس عنده: أدَّه فعلٌ مثله. ولذلك اكتسب الحكم الذي وجب للفعل التام، وقد تقدّم أن الخليل، قاس الفعل الناقص واسمه وخبره، على الفعل التعدي وقاعله ومفعوليه، واشتد بعلاقات الأعراب، أنه يعمل عمله؛ فكل منهما، يرفع الاسم الأول بعده وينصب الثاني. وبقياس الفرع على الأصل فإنه في جملة الاشتغال التي تتضمن فعلاً ناقصاً، يقدّر فعلاً تاماً، ينصب الاسم بعد همزة الاستفهام، كما يقدّر في الجملة التي تتضمن فعلاً تاماً.

وبلاحظ أن الخليل في قياسه هذا، يعتمد فكرة الأصل والفرع، ويعتمد الاستناد، ويعتمد فكرة العامل، ويعتمد فكرة الحذف والتقديم، بالإضافة إلى أنه يعتمد دلالة التركيب، ودلالة مفرداته في الموازنة بين التراكيب.

وفي اعتقادي، أن أسلوب الخليل في معالجة هذا الباب، كان ناجحاً في تناول كلِّ جوابه، بالإضافة إلى أنه يتناسب مع أحدث الأساليب العلمية في معالجة التراكيب اللغوية (٢).

(١) كتاب سيويه / ج ١ / ص ٩٨ ، ٩٩ ، وانظر ، أوضح المسالك / ج ٢ / ص ٩ / حاشية ، وانظر المقنصب / ج ٢ / ص ٧٦ .

(٢) انظر : ظاهرة الحذف / ص ١٢ .

ويعتمد الخليل في بعض آيسته، على عمق النظر في تحليل
أبنية التراكيب، وإبراز خصائصها الاستنادية:

«وأما ما يتيح أن تشركه الظهور، فهو الخبر في الفصل
المرفوع، وذلك قوله: فَعَلْتُ وَعَبَدُ اللَّهَ، وَأَفْضَلُ وَعَبَدُ اللَّهَ.

وزعم الخليل أن هذا إنما كَبُح من قِبَل أن هذا الاختصار يُنسب
عليه الفعل، فاستقبحوا أن يُشركه المظهر مخمراً يغير الفصل عن حاله
إذا بُعِد عنه» (١).

فلا يجوز أن يُسَلَف الاسم الظاهر، على خبر الرفع التَّسْلٍ،
أو المستر، في مثل: فَعَلْتُ وَعَبَدُ اللَّهَ، وَأَفْضَلُ وَعَبَدُ اللَّهَ،
فهذه التراكيب لا تصلح مقامين ثابتة عند الخليل، وعلّة ذلك
عنده، عدم التجانس في أبنية التركيب، فالفعل (فَعَلْتُ) بُني على
الكون لئلا يفسد خبر الرفع المتحرك (تُ) ضار (فَعَلْتُ)، وهذا صحيح
في بناء هذا الفصل في طيمة اللفّة، لكنّ الفعل مع الاسم الظاهر
يكون بناءً على (فَعَلْتُ) . ويظهر عدم التجانس إذا مثلناه كما يلي:

(فَعَلْتُ وَقَلَّ عِبْدُ اللَّهَ) فتكون قد مثلنا (شاركنا) بين (فَعَلْتُ)
المبني على التَّسَج (وَفَعَلْتُ) المبني على الكون، وهما بناءان غير
متجانسين.

ومثل ذلك يقال في: (أَفْضَلُ أَنَا، وَفَعَلْتُ عِبْدُ اللَّهَ) فلا
يقال: أَفْضَلُ عِبْدُ اللَّهَ؛ لأنّ بناء الفعل لايجانس، مثلما لا يقال: فَعَلْتُ
لأنّ بناء الفعل لايجانس.

ولذلك أكتدوا خبر الرفع التَّسَل والمستر، بخبر رفع
منفصل يستقيم البناء، كما جاء في قوله تعالى: «أَمْكُنْ أَنْتَ

(١) كتاب سيميويه / ج ٢ / ص ٢٧٨ .

وزنه الجثة (١).

ولما كان البناء لا يتغير مع ضمان الصب، جاز العطف عليه دون حاجة إلى الفصل.

وقال سيوييه: «ومالت الخليل، رحمه الله عن قول الصرب: ولا ميما زيد، فزعم أنه مثل: ولا مثل زيد، وما لحو- وقال: ولا ميما زيد، كتولهم: دع ما زيد، وكقوله: «شذ ما يموضة» (٢) في هذا البوضع بمنزلة (مثل) فمن ثم عملت فيه لا كما تعمل رب في (مثل): وذلك قوله: رب مثل زيد.

وقال أبو محجن الثقفي:

ورب مثله في السماء غيرة بيضاء قد شتتها بطلاد (٣)

توحي الخليل بالوازنة بين التركيب والدلالة، إلى أن (ما) في التركيب الأول زائدة (لحو) وأنها في الثاني أم نكرة، وذلك باستخدام تراكيبه التمثيل: (ولا ميما زيد = ولا مثل زيد)، و (ما) زائدة. (ولا ميما زيد = دع ما زيد، مثلاً ما يموضة) و (ما) اسم نكرة. (مي = مثل) فنتج أن (مي) اسم لا النافية للجنس قياس عمل (لا) في (مي) على عمل (رب) في (مثل)، وعلى القياس أن المعمول فيه نكرة في كل منهما، وامتشيد على دخول رب على النكرة (مثل) في بيت أبي محجن، وقد امتشيد سيوييه بهذا البيت (٤) على مكيان آخر من الكتاب لبيان أن محذور (رب) نكرة، لا يكتسب تعريفاً، حتى لو أضيف إلى معرفة، وأن كلمة (مثل) نكرة وإن أضيفت إلى معرفة، ولذلك كان اختيار الخليل لكلمة (مثل) لإسراز طيبة اسم لا النافية للجنس؛ فهو نكرة لدلالته على عموم الجنس.

(١) سورة البقرة / آية ٣٥ . ولطرس أمشة سيوييه / ج ٢ / ص ٣٧٨ .

(٢) سورة البقرة / آية ٣٧ .

(٣) كتاب سيوييه / ج ٢ / ٢٨٦ .

(٤) انظر . كتاب سيوييه / ج ١ / ص ٤٢٧ . والبيت غير مذكور في ديوان أبي محجن .

وهكذا وجدنا الخليل، يتناول ما في التركيب من زيادة،
وعمر، وإمناذ، ووجدناه يقيسه على غيره، قياس تمشيل، أو قياس
موازنة، لإبراز دقائق خاصته. ونلاحظ أن اللمة التي يستعملها
عنة دأمة من خاص من مفردات التركيب.

ولو حللنا الأمثلة التي قدمها الخليل، لوجدنا أنها تبرز دلالة
الأبينة كما تقدم، ووظيفة عناصر التركيب النحوية، كما أشار إلى
(ما) التي جاءت في محصل جسر مضاف إليه، والتي الحذف الذي
يُستتبع من حركات الأعراب التي اختارها، قوله: دع ما زيدا؛
يعني أن (زيد) بعد (ما) خير لبدأ محذوف تمديس (هو). وهكذا
يستلوع الخليل بالتمثيل والقياس أن يطالع كل خاص من التركيب.

وفي باب: «ما ينتمى من الأسماء التي ليست بنفسه ولا
مصدر لأنه حال يقع فيه الفعل» قال ميويه:

«وزعم الخليل أنه يجوز: بعث الشاة شاة ودرهم، إذا
يسر يد شاة بدرهم، ويحمل بدرهم خبراً للشاة، وصارت الواو
بمنزلة الباء في المعنى، كما كانت في قوله: كسل رجل وضيمته،
ففي معنى مع، وزعم الخليل رحمه الله، أنه يجوز أن تقول: بعث
الدار ذراع بدرهم، كما جاز له في الشاة، وزعم أنه يقول:
بعث داري المذراعان بدرهم، وبعث البئر القفيزان بدرهم، ولم يشبه
هذا بقوله: فاء إلى في، لأن هذا بمنزلة المصادر التي تكون حالا
فيها الأمر، نحو قوله: تيممه كفاحاً، ونحو قوله: أرسلها المراك،
وفعلت ذلك طاقسي» (١).

يقيس الخليل في هذا التمس تركيب: بعث الشاة شاة ودرهم
على تركيب: كسل رجل وضيمته، ليبين أن (الواو) في التركيب

(١) كتاب ميويه / ج ١ / ٣٩٢ .

الأول تؤدي دلالة الباء (بمعنى الباء) مثلما تؤدي (الواو) في الثاني دلالة مع (في معنى مع) . ورتب على ذلك حكماً، بأن كلمة (شاة) مرفوعة على أنها مبتدأ، و(ودرهم) التي بمعنى (بدرهم) في محل رفع خبر المبتدأ وقياس على هذا التركيب الذي توسل إليه بالقياس، تراكيب جديدة: (ذراعان بدرهم، القفيزان بدرهم) .

ويشير الخليل في ختام هذا القياس، إلى أنه لا يجوز أن تقول بعت داري الذراعين بدرهم، فتجمل (الذراعين) حالاً، لأن الحال نكرة، ولا يجوز قياس هذا على: كلمته فاء إلى نفسي، أو: أرسلها المراك، لأن التعريف في هذه الكلمات بمنزلة التنكير، فمضى (فناء إلى نفسي) مثافهة، ومعنى المراك ماركاً، وإنما دخلت الألف واللام مصادر محددة، وأضيفت بعض المصادر إلى الضمير، وكانت حالاً لأنها تؤدي معنى النكرة، مثل: رجوع فمك عسوء على بدنه، وحمل عليه فاء إلى في، لأن هذا التركيب مما يؤدي معنى الحال (مثافهة) فهو ذكرة في المعنى، فلا يقاس عليه (الذراعين)؛ لأن الألف واللام لا تدخل الأسماء تؤدي بها دلالة (الحال)، كما دخلت تلك المصادر.

ومن أهم ما يلاحظ في النص، أن الخليل يقيس على الفرع الذي أثبت صحة تركيبه بالقياس، فهو يقيس (بعت الدار ذراع بدرهم، على: بعت الشاة شاة ودرهم، الذي قام به على كسل رجل وضيئته، وهو بذلك يفتح الباب أمام علماء اللغة، ليتخذوا القياس وسيلة لتجديد اللغة، اعتماداً على العلاقات التركيبية والبنائية والدلالية للظاهرة التي يتعاملون معها. وهذه العلاقات هي التي كان الخليل، يعتمدها في أقيمته وعلل القياس فيها.

وقياس الخليل هذا، له علاقة بأقية أخرى في أبواب

الكتاب، مما يؤيد شولية النظرية عند الخليل، وكيفية الفلسفة التحريية، التي ادّعى منها قيامه. وهذه الأقيسة تتفرع كما تتفرع الأجزاء من الكل تماماً كطبيعة اللغة العربية، التي تقوم على أسلين بسيطين هما الجملة الفعلية، والجملة الاسمية؛ يتفرع منهما ما لا يتهي من التراكييب والدلالات.

قال سيبويه: «مررت بهم الجماء الفخير، والناس فيها الجماء الفخير، فهذا يتناسب كاتساب العراق».

وزعم الخليل، رحمه الله، أنهم أدخلوا الألف واللام في هذا العرف ولكلوا به على نية ما لا تدخله الألف واللام» (١).

وذلك أن الخليل، رأى الحال ذكرة فسي لفصله، ووجد الألفاظ معرفة فسي اللفظ ذكرة فسي المعنى، مثل: مررت به وحده، ومررت بهم خمستهم: «فزعم الخليل، رحمه الله، حيث مثل ضبب خمستهم ووحده، أنه كقولك أفردتهم إنراداً، فهذا تمثيل، ولكنه لم يتمم في الكلام» (٢).

فهو يلجأ إلى البنية الميتة، يتمسك أسمل التركيب وأمل الدلالة في الذهن، ليستند هذه الألفاظ في بابها الصحيح، بما يتناسب مع الدلالة التي يراد أن تؤد بها.

ومن تداخل القياس في هذه المسألة، ما فسره الخليل: «إذا كان الاسم حالاً يكون فيه الأمر لم تدخله الألف واللام ولم يُضف، فلما كان كذلك جعلوا ما أضف وضبب نحو خمستهم بمنزلة طاقته وجهده ووحده وجعلوا الجماء الفخير بمنزلة العراك، وجعلوا قاطبة وطيراً إذا لم يكونا معينين بمنزلة الجيسع وعامة، كقولك كفاحاً ومكافحة وفجأة، فجعلت هذه المصادر المعروفة

(١) كتاب سيبويه / ج ١ / ص ٢٧٥.

(٢) نفسه / ص ٢٧٤.

الْبَيْتَةُ كَمَا جَعَلُوا عَلَيْهِ وَرَوَيْدُكَ كَالْقَمَلِ الْبَتَّانِ وَكَمَا جَعَلُوا مَبْعَانَ
اللَّهِ وَلِيِّكَ، بِمَنْزِلَةِ حَمْدًا وَمَقِيًّا. فَهَذَا تَفْسِيرُ الْخَلِيلِ رَحِمَهُ اللَّهُ
وَقَوْلُهُ (١) .

وَيُمْكِنُ تَوْضِيحُ ذَلِكَ بِمَا يَلْسَمِي:

- فالأسفل في الحال أن تكون ذكرية في اللفظ والمعنى
- يقع المصدر في موقع الطال ويكون ذكرية في اللفظ والمعنى، مثل كذا، مكافحة،
وفجأة.
- وقعت بعض المصادر في موقع الحال، وكانت ذكرية في المعنى مع
أنها معرفة في اللفظ، مثل: المراك، ومثل: طائفة، وجهدك.
- وقعت بعض الأسماء في موقع الطال، وكانت ذكرية في المعنى مع
أنها معرفة في اللفظ، مثل: الجبارة الفيسر، ومثل: وحده.
- ويرى الخليل أن هذه الأسماء وتلك المصادر، تحولت من التنكير
(في المعنى - في البيت المعقبة) إلى التثنية اللفظي، فسي
الكلام المنطوق (البيت الطحينة) كما تحولت أسماء الأفعال
(عليك، ورويدك) (من الجار والجرور) (ومن المصدر) إلى شكل
اسم له دلالة النمل. وكما تحولت المصادر من (تبيحاً لله، وتلبية
له) ذكرية في البيت المعقبة (قياساً على حمداً ومقياً
المستعملة) إلى (مبعان الله، وليك) معرفة في اللفظ والشكل.

وهذا التحويل هو تفسير الخليل كما تقدم، وهو صورة
من أدق صور القياس، التي توصل إليها علم اللغة الحديث.
وقول الخليل: "اتكلوا به على (ية) ما لا تدخله الألف
واللام"، وقولته: "فهذا تمثيل وإن لم يتكلم به" (٢) دليل

(١) كتاب سيبويه / ج ١ / ص ٢٧٧ .

(٢) نفسه / ص ٢٧٥ ، ٢٧٦ .

واضح على أنه كان يعني علاقة الكلام المنطوق، بأصل الكلام في
الذهن (البنية المعينة) . وعلى هذا الأساس يمكن أن نحمل
أقيسته في العطف، والزيادة، وإعادة الترتيب، إذ كان يوازن بين
أصل الكلام في كل ذلك، ويمثل له من ذهن، مستعملاً تركيبه
المأثور: "وان لم يُتكلَّم بِهِ" فتأمل مع هذه الظواهر اللغوية،
على أساس هذا التحويل الذي صار أساس التعميد في علم
اللسان الحديث (١) .

(١) أنظر : جوانب من نظرية النحو / ص (٢١ - ٢٢) .

موقف سيبويه من قياس النحويين غير الذين تقدّم ذكرهم

ذكر سيبويه في كتابه مجموعتين من هؤلاء النحويين، منهم من سرح باسمه، كأبي الأسود الدؤلي، والأعرج، وابن مروان النحوي، وهارون بن موسى، وأبي زيد، ومنهم من لمج إليه بقوله: «قال النحويون» أو «قال بعضهم» أو «قال فاس».

وبلاحد أنه سرح بأسماء المجموعة الأولى، يستشهد (بأشعار) بعضهم، أو بما نسب إلى بعضهم من (قراءات)، أو بما نقله عنهم من (لغة) العرب.

أما المجموعة الثانية «النحويون»، فقد عرض ما نسب إلى أصحابها من قضايا شعرية، ويبدو أنّ هذه القضايا لم تكن رأي عالم بعينه فيصرّح باسمه، أو أنّها قضايا نقلت عن السلف ولم تنسب إلى أحد من العلماء، ولكنها قناعات أو تساؤلات شعرية عامة، انتقلت من التراث النحوي. وقد تناولها سيبويه بالتحليل والمناقشة؛ فأيد بعضها وجعله ضمن القياس الصحيح، وردّ بعضها الآخر، وعدّه في القياس المتكرر القبح.

الشواهد الشعرية:

استشهد سيبويه بشعر أبي الأسود أربع مرّات؛ ففي باب «الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول» قال سيبويه: «وتقول: كنّاهم، كما تقول شربناهم، وتقول: إذا لم تكنهم فمن ذا يكونهم، كما تقول: إذا لم يضربهم فمن يضربهم» قال أبو الأسود الدؤلي:

فَإِنْ لَا يَكْنُهَا أَوْ تَكُنْهَ فَإِنَّهُ أَخْوَعًا غَدَّتْهُ أُمُّهُ بِبَلَادِهَا^(١)

فهو يقيس (كان) على الأفعال التامة في تصرفها وعملها، وما يطرأ على جعلتها من تقديم وتأخير؛ فقام (كان) في العمل على (كُنْتُ) فلا يجوز في كان الاقتصاد على اسمها، كما لم يجوز في كُنْتُ الاقتصاد على المفعول الأول^(٢)، وقام التقديم والتأخير في جملة (كان) على جملة: شرب أخاه عبد الله: «وإن شئت قلت: كان أخاه عبد الله، فتقدمت وأخرت كما ضلت ذلك في شرب؛ لأنه قيل مثله، وحال التقديم والتأخير فيه كحال في شرب^(٣)».

وامتهد بيت أبي الأسود المذكور؛ ليبين أن (كان) يتصل بها ضمير خبرها (يكنها، تكنه) كما يتصل ضمير المفعول بالفعل (شربه، يشربه).

وفي باب «الأمر والنهي» استشهد سيوريه «بيت أبي الأسود الدؤلي فقال: «وقال أبو الأسود الدؤلي»:

أَمِيرًا كَادَا أَخِيَانِي كَلَامًا فَكَلَّا بِحَزَاءِ اللَّهِ عَنِّي بِمَا فَعَلَا^(٤)

والشاهد فيه صيب (كل) بإعمار فعل يضمره ما بعده (جزاء). وقد أراد سيوريه بالأمثلة والشواهد التي عرضها في هذا الباب، أن يربط (الأمر) والنهي، والامتنع، والدعاء، بقياس واحد؛ لأن (الأسل) أن يتبدأ فيها جيمعا بالفعل قبل الاسم:

«والأمر والنهي يختار فيهما الصيب كما اختير ذلك في باب الامتنع؛ لأن الأمر والنهي إقناعا هما للفعل، كما أن حسروا الامتنع بالفعل أولى، وكان الأصل فيها أن يتبدأ بالفعل قبل الاسم»

(١) كتاب سيوريه / ج ١ / ص ٤٦ . واطر - المقطع / ج ٢ / ص ٩٨ . وخراسة لاتب / ج ٢ /

ص ٤٢٦ وأبو الأسود الدؤلي / ص ١٤٧ .

(٢) كتاب سيوريه / ج ١ / ص ٤٥ .

(٣) نفسه / ص ٤٥ .

(٤) نفسه / ص ١٤٢ .

واعسم أن الدعاء بمنزلة الأمر والتهيء. وإذما قيل «دعاء» لآله استعمل أن يقال: أمر أو هئي».

فهذا القياس (قياس ترتيب) و(قياس عمل) و(قياس حذف) ترتبت الحركة الاعرابية عليها جميعا.

فالأصل في هذه الأساليب اللغوية، أن يتقدم الفعل على الاسم، ولكنّ الفعل (يحذف) فيها استثناء بالفعل المذكور بمبدء، فإذا اتصل الاسم، فاقما يتصل بالفعل المحذوف، والفعل المذكور تفسر له.

وفي باب «اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع» استشهد سيويه بالبيت «الذي ديسه عيسى بن عمر» إلى أبي الأسود الدؤلي:

فأنيته غير مستحسنٍ ولا ذكر الله إلا قله (١)

والشاهد فيه حذف التنوين من (ذاكر) لاتقاء الساكنين، وقد عدّ سيويه (أخطارا): «ولكنه حذفه لاتقاء الساكنين» وهذا أخطار (٢).

وقد عرف سيويه هذا البيت «ضمن الأمثلة والشواهد» التي عالج بها جوانب القياس «الذي بنى في أول الباب» قد قام اسم الفاعل في المعنى والعمل على الفعل الخارج:

«وذلك قوله: هذا حارب زيداً غداً، فبناءً وصله مثل: هذا يحارب زيداً غداً فهذا جرى مجرى الفعل الخارج في العمل والمعنى متوكفاً» (٣).

(١) كتاب سيويه / ج ١ / ص ١٦٩ - وانظر ديوان أبي الأسود / ص ٢٩ .

(٢) نفسه / ص ١٦٩ .

(٣) نفسه / ص ١٦٤ .

وفي باب «ما يتصب على إسماء الفل التروك إلهاره»^(١)
استشهد سيوييه ببست أبي الأسود:

إِذَا جِئْتُ بِوَابٍ لَهُ قَالَ: مَرْحَبًا أَلَّا مَرْحَبًا وَادِيكَ غَيْرُ مَخِيضٍ (١)

والشاهد فيه قوله (مرحبًا) على تقدير فعل محذوف، وقوله
(مرحبًا) على تقدير مبتدأ محذوف.

وقد جعل سيوييه هذه المسألة واحدة من ست مسائل
عرضها في مئة تراكيب هي: «وأخذتكم بدرهم فصاعدا» و: يا عبد
الله، والنداء كله، و: من أنت زيداً، و: أما أنت منطلقاً انطلقت
معه، و: إنا لا فاعل كذا وكذا، وإن تأتني فاعل الليل والتهار،
و: مرحباً وأهلاً^(٢)، ووجه الشبه بين هذه التراكيب أن الأسماء
النسوبة فيها محمولة على أفعال «محذوفة» لا تظهر في
المنطوقة، وقد سئنها سيوييه (بقياس حذف) خاص: لأنها لا تبدل
على أمر أو نهي، كما دلت التراكيب في (أمية الحذف) في الأبواب
التي تقدمت هذا الباب.

وذكر الدكتور فوزي محمود أن كتاب سيوييه حوى «كثيراً
من النقول النسوبة لأبي الأسود الدؤلي» وكان بعض هذه النقول
خاصة بالمسائل النحوية^(٣) وهو ينسب مسألة (الخير المتصل
بمد لولا) إلى أبي الأسود اعتماداً على ما نقله عن ابن عبد ربه
في العقد الفريد ثم رتب على ذلك حكماً عاماً على
سيوييه، ونجده من النحاة المتقدمين جاء فيه:

«والراشح ممّا بق أن سيوييه وغيره من النحاة كانوا
يأخذون عن غيرهم، ويتخلون منهم، ولا ينسبون ذلك لأهلته

(١) كتاب سيوييه / ج ١ / ص ١٦٩ ، وانظر أبو الأسود الدؤلي / ص ٢٩ .

(٢) كتاب سيوييه / ج ١ / ص ٢٩٠ - ٢٩٥ .

(٣) سيوييه ، جامع المحو / ص ٩٧ - ٩٩ .

وذويهم، وتلك عادة القدماء، ساعدتهم على ذلك مذهب الحنظ
عن شيوخهم^(١).

ويبدو لي أن الأدلة التي اعتمدها هذا الباحث، لا تقوى
على إثبات الاستنتاج الذي توصل إليه.

فقد جاء في النسخ الذي حققه عن ابن عبد ربه: "وقال أبو
الأسود: من العرب من يقول: لولاي لكان كذا وكذا"^(٢).

فأبو الأسود عروس (لغة) بعض العرب الذين يندون (لولا) إلى
(يأه) التكلم، ولم يعمر فيها رأيا نحويًا. ولكن ميوييه فمّل
هذه المسألة؛ فقام (الخير) بعد (لولا) على الاسم الظاهر،
فالقياس أن يقع ضمير الرفع بعد لولا؛ لأن الاسم الظاهر بعدها
مرفوع، واستشهد على ذلك بقوله تعالى: "لولا أقم لكنا
مؤمنين"^(٣). وبعد أن عرّض اللغة "وذلك: لولاك ولولاي"
وأجازها، وإن لم تكن على القياس، عرّض دليله في أن (يأه)
(والكاف) لا تكونان من ضمائر الرفع، ثم نسب كل ذلك إلى الخليل
ويونس: "وهذا قول الخليل، رحمه الله ويونس"^(٤).

فهل يقال بعد هذا، إن ميوييه ما كان ينسب الآراء إلى
أهلها؟ وكيف يقال ذلك عن يونس، الذي كان مرجعاً في نقل
أخبار ابن أبي إسحاق، وعيسى بن عمر، وأبي عمرو بن العلاء،
وغيرهم من النحويين؟ وقد ظهر ذلك جلياً في النصوص
النسوبة إليه في الكتاب كما تقدّم.

وقد استشهد ميوييه بيت من الشعر له (ابن مروان
النحوي): (٥)

(١) ميوييه، جامع المحو / ص ٩٧ - ٩٩.

(٢) العقد الخريد / ج ٢ / ص ٢١٣.

(٣) سورة سبأ / الآية ٣١.

(٤) كتاب سيوييه ٢٧٣ - ٢٧٤.

(٥) قال عبد السلام محمد هارون: الصواب أنه مروان النحوي، واعتمد ترجمته في معجم الأدباء، ج ١٩، ص ١٤٦، وبعيه، بوعام / ج ٢ / ص ٢٨٤، وذكر السيوطي في بعيه الوعاء أنه "أحد أصحاب الخليل المتقدمين في المحو" وانظر كتاب سيوييه / ج ١ / ص ٩٧.

أَهْلَى الصَّحِيفَةِ كَيْ يَخْتَفِ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى مَعَهُ أَقَامَهَا (١)

وقد وثَّج ابن هشام أنَّ هذا البيت «صالح» «لأنقسام حتى»
الثلاثة... فله أن تخفي على معنى (الى) «وأن تنصب على معنى
(الواو) وأن ترفع على الابتداء... وأدَّ النصب من وجهين: أحدهما
المعنى، والثاني إضمار العامل على شريطة التفسير» (٢).

وقد استشهد به سيوطي، ليربط (حتى) و: الواو و: الفاء و:
ثم، في قِياس واحد: «ومما يختار فيه النصب لينصب الأول ويكون
الحرف الذي بين الأول والآخر بمنزلة الواو والفاء وثم قوله: تقيت
القوم كلهم حتى عبد الله تقيته --- وقد يحسن الجسر في هذا
كلمة، وهو عربي، وذلك قوله: تقيت القوم حتى عبد الله تقيته
--- والرفع جائز كما جاز في الواو وثم، وذلك قوله: تقيت القوم
حتى عبد الله تقيته» (٣).

القراءات القرآنية:

ذكر الأعرج (٤) في كتاب سيبويه ثلاث مرات؛ فقد استشهد
سيوطي بقراءة الأعرج «ليعمد رأي الخليل في تابع المنادى المحلى
بأل (٥)»؛ «وقال الطبري، رحمه الله: من قال: يا زيد والتضرع
فنصب، فاتى نصب لأن هذا كان من المواضع التي يرد فيها الشئ إلى
أصله - فاتى العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون: يا زيد والتضرع.
وقرأ الأعرج: «يا جبال أوبي معه والطير» (٦) فرفع».

وقد تقدّم أن عبد الله بن أبي اسحاق قرأ هذه الآية بنصب
(الطير)، وتبعه في ذلك عيسى بن عمر، وقد يمين الجرّد أن تابع
المنادى المحلى بأل إذا كان علماً مثل (المسارح) في قولنا: يا

(١) قال ياقوت في معجم الأدباء / ج ١٩ / ص ١٤٦. «سمعت بعض المحويين ينصب هذا البيت إليه،

ولا أعلم من أمره غير هذا».

(٢) معنى البيت / ج ١ / ص ١٣٩.

(٣) كتاب سيبويه / ج ١ / ص ٩٦ - ٩٧.

(٤) هو عبد الرحمن بن هرم الأعرج، تابعي حبيب، أخذ بقرّة عن أبي هريرة وابن عباس، توفي

(١١٧هـ) وقيل (١١٩هـ). نظر ترجمته في عاية السهية / ج ١ / ص ٣٨١ - وطبقات سحويين /

ص ٢٦، وبيه بروة / ج ٢ / ص ١٧.

(٥) كتاب سيبويه / ج ١ / ص ١٨٦ - ١٨٧.

(٦) سورة سبأ / الآية ١٠.

زيد والحارث ، فالوجه فيه الرفع ، لأن الألف واللام لا يحولان العلم عن عليته في (حارث) . وإذا لم يكن التابع علما مثل (الرجل) فالوجه فيه النصب ، لأن الألف واللام أقادت معنى ، وهو معاقبة الإضافة ، والمحذف واجب النصب ، وكذلك ما كان بمنزلة ، واختار المبرد النصب ؛ لأنها قراءة العامة . (١)

وقد اختار الخليل وسيبويه قراءة الأعرج (الرفع) ، واتخذاهما مقياسا في المحلى بآل ، إذا كان معطوفا على الشاذى المنرد :
 "ويقولون : يا عمرو والحارث ، وقال الخليل ، رحمه الله : هو القياس" (٢) .

وحجتهم أن : يا زيد والحارث بمنزلة : يا زيد ويا حارث . وترتب على ذلك جواز الرفع ، مثلما أجاز أبو عمرو وعيسى ويونس والحضرمي النصب .

وهكذا كانت قراءة عبد الرحمن بن هرمز أصلا ومقياسا اعتمدوا النحاة في توجيه القاعدة النحوية .

ولم يباب ما تكون فيه "أن بدلا من شيء ليس بالآخر" ، وذكر سيبويه قوله تعالى : "وإذ يعدكم الله إحدى الطائفتين أنها لكم" (٣) . يرتب عليها قياسا ، بأن المصدر المؤول يبدل من الاسم الظاهر قبله ، كما أبدل المصدر "أنها لكم" من الاسم الظاهر (إحدى) الطائفتين ، قياسا على إبدال الاسم من الاسم في قوله : رأيت متاعك بمعه .

وقوله في العنوان (ليس بآخر) يعني أن هذا البديل لا يكون بدلا مطابقا ، ولذلك كان البديل في التركيب الذي قساس عليه غير مطابق (بمعناه) .

(١) معجم ص ٤٦ / ص ٢١٢ - ٢١٣ ، ويعتمد بقراءة العامة ، قراءة جمهور القراء .

(٢) سيبويه / ج ٢ / ص ١٨٧ .

(٣) سورة الأنفال / الآية ٧ .

وعرض جوعاً ثانياً، يكون فيه المصدر المؤول بدلاً من المصدر المؤول المذكور قبله، وامتشهد على ذلك بقوله تعالى: «أيعدكم أنكم إذا متم وكنتم تراباً وعظاماً أأنكم مخرجون» (١).

ويسرى البرء أن المصدر المؤول في هذا كسبه: «تكرير وتوكيد» (٢) وفي اعتقادي أن رأي سيوييه أرجح؛ لأن البدل أدق في الأداء المعنى، في مثل هذه التركيبات خاصة وأن البدل هنا لا يطابق البدل منه.

واختتم سيوييه هذا الباب بقراءة «لأعرج» قوله تعالى: «أأنه من عمل منكم سوءاً بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فأنه غفور رحيم» (٣) ليجعلها مقياساً لمواز كسر همزة إن في مثل هذا التركيب، وذلك لأنها مبنوكة بشرط (من عمل).

ومن الواضح أن الخليل اعتمد قراءة الأعرج في تفسير كسر همزة إن في قوله تعالى: «ألم يعلموا أنه من يحسد الله ورسوله فأإن له نار جهنم» (٤) بقوليه: «ولو قال: «فإن» كانت عريضة جيدة» (٥).

وقد وثق الأخفش ذلك بقوليه: «فكسر الألف (يتسبب همزة إن) لأن الفاء التي هي جواب المجازاة، وما بعدها مستأنفة» (٦) أي أن جواب الشرط بعد الفاء يكون جملة تامة، ولا يسلمج المصدر المؤول أن يكون جواباً للشرط بعد الفاء.

وبذلك كانت قراءة الأعرج، مقياساً لتوجيه القاعدة في هذا الباب.

(١) سورة مؤء-سور / ص ٣٥ .

(٢) المقتضب / ج ١ / ص ٣٥٦ ، ٣٥٧ .

(٣) سورة الاحقاف / الآية ٥٤ .

(٤) سورة لقوبة / الآية ٦٣ .

(٥) كتاب سيدييه / ج ٢ / ص ١٢٣ .

(٦) معاني القرآن / ج ٢ / ص ٣٢٤ . وقد جعل أبو حيان هذه القرءة من لشواد : البحر المحيط ج ٥ / ص ٦٥ .

وفي باب «ما تكسرفيه الهاء التي هي علامة الإضمار» أقام
ميبويه على قراءة الأعرج، قياساً في المماثلة: «وتقال بعضهم
عليهم، أتبع الياء ما أشبهها، وترك ما لا يشبه الياء، وهو اليم، كما
أنك تقول في الإدغام «صدر» فتقربها من أشبه الحروف من
موضعها بالمدال، وهي الزاي ٠٠٠٠ وزعم هارون أنها قراءة الأعرج
وقراءة أهل مكة اليوم: «حتى يصدر الرعاء» بين الصاد
والزاي» (١).

وذكر ابن جني أن قبيلة (كلب) تقلب السين والصاد زايماً
فيتولون في (مقر: زقر) ويقولون: «شاة زقعا في: سقعا» وزدق
في: مدق، ومزدرا في: صدر» (٢).

وبذلك نجد أن قياس المماثلة الذي أجراه بين الكسرة والياء
في (عليهم)، حملاً على المماثلة بين الصاد والزاي في قراءة
الأعرج، إنما كان أسسه من لغة قبيلة عربية، وأن اختيار الأعرج
لهذه القراءة، كان سبباً في إحياء تلك اللغة.

.....

أما هارون بن موسى (٢) فقد اعتمد له ميبويه، فيما عثرت
عليه، خمس روايات في القراءة: منها الرواية التي مر ذكرها
عن الأعرج، أما الروايات الأربع الباقية فمنها روايتان في الإدغام،
ومنها رواية في المضارع المنسوب بعد القاء، والرواية الرابعة في
إعراب (أثم) الموسولة على القياس.

وسميتها روايات؛ لأن هارون يقلد القراءة عن غيره، ولا يتبنى
نفسه قراءة منها.

(١) كتاب ميبويه / ج ٤ / ص ١٩٦ .

(٢) سر صناعة الاعراب / ج ١ / ص ١٩٦ .

(٣) هو هارون بن موسى القاري الأعور النحوي . سمع من طابوس اليمني، وثابت، وروى عن أبي عمرو
بن العلاء . وكان يهودياً مسلماً . وطلب القراءة، وهو أول من تنبى وجوه القرآن وألفها، وسمع
شاذاً منها، مات في حدود السبعين ومائة . انظر: غاية النباهة / ج ٤ / ص ٢٤٨، وبعية
نوعاه / ج ٢ / ص ٢٢١ .

فقد امتهد سيبويه بالقراءة التي قلبها هارون، ليؤكد لغة من كانوا يقلبون الطاء سادا، ويدغمولها في الصاد، في قولهم: صبر بدل صطبر(١): «وأراد بعضهم الإدغام حيث اجتمعت الصاد والطاء، فلما امتنعت الصاد أن تدخل في الطاء، قلبوا الطاء سادا، فقالوا: صبر. وحدثنا هارون أن بعضهم قرأ: «فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحا»(٢).

وذكر قراءة الإدغام الثانية، التي قلبها هارون: «وحدثني الغليل ومارون أن ثامنا يقولون: «مرقةين»(٣) فيمن قال هذا، فأنه يريد: مرتقين»(٤). فقلب أهل هذه اللغة التاء دالا، وأدغموها في الدال بعدها. وتبع عن ذلك أن تحركت الراء فوضوها فيما لحركة الضمة قبلها. وهذا النوع من الإدغام يسمى المماثلة الرجعية، عند الحديث، كما يسمى الإدغام في القراءة الأولى المماثلة التقدمية(٥). لأن التأثير في الرجعية، يكون من الصوت اللاحق على السابق، وفي التقدمية من السابق على اللاحق.

وفي «باب الفاء»(٦) يستشهد سيبويه بالقراءة التي رواها هارون، على أن التركيب: «وَدَّ لو» فيه دلالة النفي، لذلك اتصفت الفعل المضارع في جوابه بعد الفاء: «وتقول: وَدَّ لو تأتبه فتحدثه، والرفع جيد على معنى النفي. ومثله قوله تعالى: «وَدَّ لو تدهن فيدهشون»(٧) وزعم هارون أنها في بعض المصاحف «وَدَّ لو تدهن فيدهشوا».

وبذلك نجد سيبويه، يتيسر المشال الذي عرشه، على لغة الآيتع أنها ليست قراءة الجمهور(٨). وليثبت سيبويه أن القياس في (أي) الموصولة هو الإعراب امتهد بالقراءة التي فيها هارون للكونيين: «وحدثنا هارون أن ثامنا وهم الكونيين يقرءونها: «ثم

(١) كتاب سيبويه / ج ٤ / ص ٤٦٧ .

(٢) سورة النساء / الآية ١٢٨ ، وفي : القراءات الشاذة ، لاس حالويه / ص ٢٩ : « وقراءة الإدغام هذه قراءة عاصم الجحدري » وفي السبعة في القراءات / ص ٢٣٨ : « قرأ ابن كثير وبلغ وأبو عمرو : يصلحا ، بعثح الياء والتشديد » فيعملون بعد الحاد ألع .

(٣) سورة الانفال / الآية ٩ . (٦) كتاب سيبويه / ج ٢ / ص ٢٦ .

(٤) كتاب سيبويه / ج ٤ / ص ٤٤٤ . وانظر : (٧) سورة القلم / الآية ٩ .

الاصول في النحو / ج ٢ / ص ٤٠٩ . (٨) انظر . البحر المحيط / ج ٨ / ص ٢٠٩ . وشرح .

(٥) انظر : دراسة الصوت اللغوي / ص ٥ . الكافية / ج ٨ / ص ٢٩٩ .

لنزعزعة من كس شيعتي أيهم أشد على الرحمن عتيًا^(١)، وهي لغة جيدة، تسبوهما كما جرّوها حين قالوا: أمرر على أيهم أفضل، فأجراها هؤلاء مجسرى الذي إذا قلت: احرب الذي أفضل، لأنه تنزل (أيًا) ومن منزلة الذي في غير الجزاء والاستفهام^(٢).

ونجد أنّ القياس الذي اعتمد سيويه هذه المرة، هو قراءة منصوبة للكوفيين، والمتمسود بالكوفيين هنا هم علماء القراءات من أهل الكوفة، ممّا يدل على أنّ مدرسة النحو واحدة، وأنّ منهجها كان واحدًا.

وهذا يؤيد ما ذهبنا إليه، من أنّ علم النحو، قام على نشأته وتأسيسه علماء القراءات، فكلّ الذين ذكر سيويه أسماءهم في الكتاب، كانوا من القراء^(٣)، وهذا يفتر كثرة الاستشهاد بالقرآن الكريم في الكتاب، وقلة الاستشهاد بالحديث الشريف.

وممّا يدلّ على أنّ منهج القراء هو الأساس، الذي قام عليه منهج النحاة، أنّ النحاة اعتمدوا القول عن العرب أسسًا، في كلّ قياس بنسب، وكان هذا القول من العرب، هدفًا للنحاة من القراء يخرجون على أساسه، ما اختلف في قراءاتهم؛ لأنّه وتر في أذهانهم أنّ معنى قوله صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ»^(٤) أنّ القرآن الكريم نزل «بلغة كلّ حمي من أحياء العرب»^(٥)، ولذلك وجدناهم يحنون بالرجلة، في طلب هذه اللغات، في أرجاء بلاد العرب الخلف، يجمعون لغاتهم، ويصنفونها حسب كثرة ورودها أو قلتها، ويضمون للمفسر منها الأقيسة التي تميلها، ولا يهلون شيئًا مما تدّ عن ذلك، بل يعفون عنه كما هو، وإن لم يسمّحوا بالقياس عليه.

وممّا يؤكّد هذا، أنّ العلماء حينما توجهوا إلى علم آخر،

(١) سورة مريم / آية ٦٩ .

(٢) كتاب سيويه / ج ٢ / ص ٣٩٩ .

(٣) ما عدا مروان، سجوى الذي لم أعثر على ترجمة واضحة لحياه وعلمه . انظر : معجم الادباء / ج ٩ / ص ١٤٦ .

(٤) انقراءات وأثرها في علوم العربية / ج ١ / ص ١٧ .

(٥) نفسه / ص ١٧ .

ليست علاقته بالترادة علاقة التعميم، وجدناهم يكتبون من الامتثال بالحدِيث الشريف: قالخيل بن أحمد لم يذكر، فيما أعلم، حديثاً واحداً في كتاب مبيوته، في حين نجد يستشهد بالأحاديث بلا حدود في كتاب العين (١).

....

....

....

اللمعة

وقد متى مبيوته في هذه المجموعة 'عالمنا لغويًا هو (أبو زيد الأنصاري، قل لفة عنه في السب، وأخرى في تبادل الدلالة بين حروف الجر.

ففي باب 'الإضافة إلى الجمع' عرض مبيوته القاعدة الأولى: 'أعلم أنه إذا أضفت إلى الجمع أبداً، أنه توقع الإضافة على واحد' (٢) واعتمد على قول العرب، وأمثله الخليل فجعلها قياساً: 'لو أضفت إلى صاجد قلت: مسجدي، وإن أضفت إلى الجمع، قلت: جُمعي... فكذلك ذا وأشباهه. وهذا قول الخليل، وهو القياس على كلام العرب' (٣).

ورتب مبيوته قياساً فرعياً على القياس الأول، حينما عرض قاعدة 'اسم الجمع' متمداً على كلام العرب 'الذي نقله عن 'أبي زيد' وعلى السمع الدارج من كلام العرب: 'وتقول في الإضافة إلى نفس: تقري لأن تقر بمنزلة حكر لم يكثر له واحد، وإن كان فيه معنى الجمع... وقال 'أبو زيد': التسمية إلى ماسن ماسني، لأنه لا واحد له، فصار بمنزلة ذر' (٤). فهو يقيس (ماسن) على (ذر) لأن كلا منهما ليسه

(١) انظر مثلاً كتاب العين / ج ٨ / ص : ١٢ ، ٢٩ ، ٣١ ، ٧٧ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٦ ، ١١٦ ، ١٢٠ ، ١٤٣ ، ١٥١

١٦٤ ، ١٦٦ ، ٢٠٠ ، ٢٢٠ ، ٢٢٢ ، وغيرها .

(٢) كتاب مبيوته / ج ٢ / ص ٢٧٨ .

(٣) نعمه / ص ٢٧٨ .

— (٤) كتاب مبيوته / ج ٢ / ٢٧٨ - ٢٧٩ . نمذ / ٦ ص ٧٨ - ٧٩ .

معنى الجميع، وليس له من فرد من نفعه، ولذلك يُنسب إليه على نفعه فيعاملُ صاملة الفرد.

وبالحفظ أن أبا زيد يقيس (النسبة إلى محامن ماضي، صار بمنزلة: نفر) ويعلل: «لأنه لا واحد له» وقد اعتمد ميرويه قيامه، لأنه يتناسب مع كلام العرب، ومع أقيسة العلماء السابقين، وبالتالي فإنه يثبت صحة القياس الذي اعتمد ميرويه.

وقد ميرويه عن أبي زيد أن ناساً من العرب يستعملون حرفاً يؤدّي دلاله حرف آخر في التركيب:

«قال أبو عمرو: سمعت أبا زيد يقول: رميت عن القوم، وناس يقولون: رميت عليها» (١). وقد اعتمد ميرويه هذه الرواية لأن ما نقله «الثقة» عن العرب يعتمد كما هو.

واعتمد أن «أبا عمرو» الذي أسس عليه ميرويه هذه الرواية، هو أبو عمرو الشيباني الكوفي (٢)، ذلك لأن أبا عمرو بن العلاء شيخ أبي زيد، ولم يذكر، فيما أعلم، أنه روى عن أبي زيد. وقد شكك ابن الجزري أبا عمرو الشيباني (٣)، وأبا زيد (٤) الأمازيغي مع القراء وهذا يؤيد ما ذهبت إليه: بأن منهج القراء، وما اتسم به من أمادة ودقّة، هو الأساس الذي بنى عليه النحويون منهجهم، لأن الذين أسسوا أقيسة النحويين من القراء، لا فرق في ذلك بين قراء الكوفة، وقراء البصرة.

... ..

(١) كتاب ميرويه، ج ٤ / ص ٢٢٦.

(٢) هو سحاق بن مرار أبو عمرو الشيباني، كوفي بربر بعداد، به كتب كثيرة في اللغة، منها (الوادع) والحروف بنى عليه بالحيم أبلغ مائة سنة وعشر سنين، وقيل مائة وثمانية عشرة، ويوفي سنة ست أو خمس ومائتين، انظر: أسبحة برواة / ج ١ / ص ٢٥٦ - ٢٦٥.

(٣) غايه النهاية / ج ١ / ص ٣٠٢ - ٣٠٣.

(٤) نفسه / ص ٢٠٥، وقال فيه "أبو زيد الأمازيغي الحوي - روى القراءه عن المعقل، وعن عاصم وعن أبي عمرو بن سلاء - مدت سنة خمس عشرة ومائتين ببصرة، عن أربع، أو خمس وتسعين سنة".

النحويون:

عرض ميرويه أقيسة لجماعة من النحويين، لم يذكر أسماءهم، ويتصد بهم جمهور النحويين في بعض النصوص، ويبدو أنّ هذا كان متبعاً قبل ميرويه، فقد: «قال الخليل: لو كنت محققاً هذه الأسماء، لا أحذف منها شيئاً، كما قال بعض النحويين، قلت: شئيرجل كما ترى، حتى يصير بؤنه دثييراً، فهذا أقرب، وإن لم يكن من كلام العرب» (١).

فالخليل ينسب إلى هؤلاء النحويين قياساً في الحذف، يلتزمون فيه كلام العرب، وهو يترح قياساً، يتمد فيه الأوزان القياسية، وإن خالفت الكلمة القيسة كلام العرب، ومنرى أنّ ميرويه يرفض بشدة كل قياس، لا يكون فيه كلام العرب، هو الأصل الذي يقياس عليه.

ولذلك نجد يرفض «قياس الترتيب» الذي نسبته إلى جماعة من النحويين، لأنهم قدّموا ضمير القاسم، على ضمير المتكلم، وعلى ضمير المخاطب، إذا تعدى إليها الفعل، في مثل قولهم: «أعطا هودى، وأعطا هوك، فأعطا هو شيء كسوء»، لم تكلم به العرب، ووعظوا الكلام في غير موضعه، وكان قياس هذا لمو تكلم به العرب كان هيئاً» (٢).

فهو يتمد قول العرب: «أعطيته، وأعطاك»، ويعتمد في كل ذلك قوله عزوجل: «أذلزمكوها واتم لها كارهون» (٣). وهو يؤكد القياس في هذا للنحويين، ويعيد قياساً قبيحاً: «قال: قد أعطا هودى، فهو قبيح، لا تكلم به العرب، ولكن النحويين كسوء» (٤).

(١) كتاب ميرويه / ج ٣ / ص ٤١٨ .

(٢) نفسه / ج ٢ / ص ٢٦٢ - ٢٦٤ .

(٣) سورة هود / الآية ٢٨ .

(٤) كتاب ميرويه / ج ٢ / ص ٢٦٣ .

ومن الأقيسة التي وصفها ميسويه بالقبح، قول النحويين: تبا له وريحاً: «هذا باب استكرهه النحويين، وهو قبيح، فوضوا الكلام فيه على غير ما وضعت العرب» (١) ووجه القبح فيه أنهم استخدموا (ريح) استخدام (تب)؛ «ولا تشبهها، لأن (تباً) تستغني عن (لك) ولا تستغني ربح عنها» (٢) فهو قياس حذف قبيح لأنه لا يتفق مع استعمال العرب.

وقد استكره ميسويه قياس النحويين السذيين جملوا (ضمير الضل) مئة: «وقد زعم قاس أن (هو) ما هنا مئة، فكيف يكون مئة وليس من الدنيا عربياً يجعلها هاهنا مئة للمظهر، ولو كان ذلك كذلك لجاز: مررت ببني الله هو نفسه، و(هو) هاهنا مستكرهه لا يتكلم بها العرب» (٣).

وهو يتناول قياس النحويين من ثلاثة جوانب: موافقته لكلام العرب قبل كل شيء، وإجماع النحويين عليه، وطبيعة التركيب الذي ينتهي إليه، ويحلل التركيب المبرور، على هذا الأساس.

ففي الفصل لا يقع مئة في هذا الوضع، واحتج على ذلك بقولهم: إن كان زيدٌ لهو الفريسي، وإن كنا لنحسن الصالحين، قالهم لا تدخل على المنة في هذا الوضع، ولو صح ذلك الجاز: إن كان زيدٌ للفريسي عاقلاً، ولا ينسى أن يقرن إجماع النحويين «بالسموع المتقول من كلام العرب: «والعرب تنصب هذا والنحويون أجمعون» (٤).

وقد رفض ميسويه قياس بعض النحاة، وعدّه ردئياً، وذلك لأنهم جملوا ضائر الجر تقع في موضع المرفوع، في قولهم: لولاي:

(١) كتاب ميسويه / ج ١ / ص ٣٣٤ .

(٢) نفسه / ص ٣٣٤ .

(٣) نفسه / ج ٢ / ص ٣٩٠ .

(٤) نفسه / ص ٣٩١ .

ولولاك: "وَزَعِمَ نَاسٌ أَنَّ الْيَاءَ فِي لَوْلَايَ وَعَادِي فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ...
وهذا وجه ردي لما ذكرت لك، ولأنك لا ينبغي لك أن تكسر الباب
وهو مقفول، وأنت تجد له ظاهراً" (١).

في قوله
لولاك

وحجة سيبويه، أن الاسم الظاهر بعد لولا مرفوع، والقياس أن
يقع في موضعه (غير رفع) وجعل مقياس ذلك، قوله
تعالى: "لَوْلَا أَتَمَّ لَكُنَا مُؤْمِنِينَ" فإذا وقعت (الياء) و(الكاف) بعد لولا:
لولاك، ولولاي، فهما في موضع جر، لأنهما لا تكونان هادئة مضمرة
مرفوعة، وهذا لا يعني أن ضمائر الجر، لا تقع في موقع
المرفوع في غير هذا، ولذلك استتبع أن هذا الاسم حينما أتم
كان مجروراً، ولذلك وقعت موقفه ضمائر الجر "وقال الأخفش، وهو
رأي الفراء أيضاً: الكاف والياء في لولاك ولولاي في موضع رفع" (٢).

في قوله
لولاك

ومن الواضح أن الأخفش والفراء، اعتمدا رأي الصحويين الذي
أشار إليه سيبويه، ولكن سيبويه رفضه؛ لأنه قياس لا يطرد في
كلام العرب، وليس لهذا الاعتبار نظير، فنتج حينئذ حجة
بضمائر الرفع، تقع في موضع الاسم الظاهر المرفوع، فأننا لا نجد
ضمائر الجر، تقع في موضع المرفوع في غير هذا الاعتبار، مما
يسدل على أنها في موضع مجرور مضمرة، ولذلك فهي في
محل جر عند سيبويه، وهو رأي شيخه يونس والخليل (٣).

وأما البرد فإنه يرفض كل هذا القياس، ويقول: "إن
هذا خطأ، لا يجوز إلا أن تقول: لولا أدت، كما قال تاليس: "لولا
أتمم لكننا مؤمنين" (٤).

وفي اعتمادي أنه لا يجوز رفض هذه اللغة، وقد ثبتت
عن العرب، وفي ذلك يقول السمرقاني: "ما كان لأبي القاسم أن
ينكر ما أجمع الجماعة على روايته عن العرب"، وهو بهذا

(١) كتاب سيبويه / ج ٢ / ص ٣٧٦ .

(٢) نفسه / حاشية ص ٣٧٤ .

(٣) نفسه / ص ٣٧٤ . وانظر المختص / ج ٢ / حاشية ص ٢٧٣ .

(٤) الكامل / ج ٢ / ص ٣٤٥ .

يشير إلى بيت يزيد بن الحكم (١):

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طَحَّتْ كَمَا هَوَى
بِأَجْرَاهِ مِنْ قَلَّةِ النَّيْقِ مُتَهَوِي

ولا أرى أن تكون (الياء والكاف) في محدد جر، كما ذهب ميبوية، لأننا نجد الاسم الظاهر بمقد لولا مرفوعاً، والأولى أن نقيس على الاسم الظاهر، كما فعل ميبوية في قياس ضمير الرفع على الاسم الظاهر بمقد لولا، أما الية الميتة، فليس شرطاً أن يكون ما فيها، مطابقة فصي مضافاته التركيبية والبنائية للاسم الظاهر، لذلك فلا يسح أن نقترح أن الاسم بمقد لولا حينما حذف فهو مجرور، وبذلك فاندسي أوكد ما ذهب إليه الأخفش والفراء وجماعة النحويين، الذين يتوهم، بأن هذه الضائير وأن كانت ضائير جر، إلا أنها "هنا" وقعت في موضع رفع.

ومن الأئمة التي نسبها للنحويين قولهم: أمّا العلم واليهك فذو علم وذو عيب، وقد قام هذا التركيب في (الرداءة) بقولهم: ويل لهم وتب.

و (تباً) تستغني عن (لك) إذا صبتها، لذلك حينئذ تكون قد قطعتما عما قبلها، وهي في التركيب المذكور معطوفة على ما قبلها معولة عليه، وكذلك (البيد) في التركيب الأول عطفاً على الأول فتحملها على ما حمل عليه المصدر، لكن المصدر يختلف في أنه قد دلل له ما قبله من لفظه أو معناه، واسم الذات ليس كذلك؛ لأن ما ذكرت لك في هذا الباب أسماء والأسماء لا تجري مجرى المصادر^(١) (٢).

وفي ذلك يقول ميبويه: "قال النحويون: أمّا العلم

(١) كتب ميبويه / ج ٢ / ص ٢٢٤ ، وانظر الخصائص / ج ٢ / ص ١٥٩ ، والمصنف / ج ٢ / ص ٧٢

وحاء فيه : 'مبهوى' مطاوع هوى ٠٠٠ وآما بى من هوى وغوى مفعلاً لضرورة الشعر.

(٢) كتب ميبويه / ج ١ / ص ٢٨٨

والعبد فذو علم وذو عيب. وهذا قبيح؛ لأنه لو أفسدته كان الرفع الصواب، فحيث إن أجرى غير المصدر كالمصدر، شبهوه بما هو في الرداءة مثله، وهو قولهم: ويلّ لهم وتبّ. (١).

وإذا أئمننا النظر في النمر، وجدنا أن هذا القياس، والحكم عليه بالتبجح والرداءة كان رأي جمهور النحاة، قبل مبيويه؛ دليل ذلك قوله: «شبهوه فسي الرداءة بما هو مثله: ويلّ لهم وتبّ». وقد اعتمد مبيويه وأئمنه بالتعليل والتشيل.

وقد عرض مبيويه للنحويين «قياس تسيب» ولكنه حكم عليه بأنه قياس غير مستقيم: «وأما قول النحويين: يجازي بكل شيء يستفهم به، فملا يستقيم، من قبل أنه تجازي بأن وبهيشما وإذما، ولا يستقيم بهن الاستفهام» (٢).

هذا النمر، فيما أرى، يشير إلى مراحل الاستفهام التي سوت بها الظاهرة النحوية، فقد وجد هؤلاء النحاة أن (مَرَّ) و(مَا) و(مَتَى) و(أَيْنَ) و(أَيَّ) وهي تشمل الفاعل وغير الفاعل، والزمان والمكان، ووجدوا أنها تشمل في الشرط فتكون أسماء شرط، مثلما تشمل في الاستفهام، فوضعوا لذلك قياسا وضعوا له قاعدة عامة، مع أن استفهامهم كان ناقصا، وقد استجذبت لدى مبيويه معلومات كثيرة، مما نقله عن شوخه، أو توصل إليه بنفسه، مما مكّنه من تعديل هذا القياس غير المستقيم، فجعله كما يلي: «ولكن القول فيه كقول في الاستفهام، ألا ترى أنك إذا استفهمت لم تجعل ما بعد صلة، فالوجه أن تقول: ليس النمل في الجزاء بسلة لما قبله، كما أنه في حروف الاستفهام ليس صلة لما قبله» (٣).

فبعد وجد مبيويه أن بعض أدوات الاستفهام لا تصلح للشرط،

(١) كتاب مبيويه / ص ٣٨٩ .

(٢) نفسه / ج ٢ / ص ٥٩ .

(٣) نفسه / ج ٢ / ص ٥٩ .

وذلك مثل (كم، وكيف، وهل، والهمزة) ووجد كذلك أن بعض أدوات الشرط لا يُستفهم بها، مثل (إنَّ وحاشا، وإذما) فلا يستقيم أن تعمَّم القاعدة في قياس أدوات الشرط، على أدوات الاستفهام، كما فعل قدامى النحويين.

و لكنَّ وجعاً انشبه بين الشرط والاستفهام، يكمن في طبيعة الارتباط والامتناع في التركيبين: فالفعل بعد أدوات الشرط، لا يتعلق بما قبل أدوات الشرط، وإنما يرتبط بها ويكون صلة لها، لا صلة لما قبله وكذلك الأفعال بعد أدوات الاستفهام ليس لها ارتباط بما قبل أدوات الاستفهام، وإنما ترتبط بالأداة نفسها، فتم بها دلالة الاستفهام.

وميسويته في هذا المقام، يريد أن يميز أدوات الشرط، وأدوات الاستفهام، من أدوات المطلق، التي تربط ما بعدها بما قبلها. ومما يتسوّى هذا عندي، أن ميسويته جعل «باب الجزاء»، بعد «باب الحروف التي تُشرك» وهي الواو، والفاء، وثم، واو، (١).

وقد اكتفى ابن السراج في هذا السدد بقوله: «اعلم أن النعم في الجزاء ليس صلة لما قبله، كما أنَّه في حروف الاستفهام ليس صلة لما قبله» (٢) وهذا لا يعدو أن يكون إعادة للقياس، الذي عرضه ميسويه في النعم المتقدم.

وإذا كان ميسويه يعمدُ بعض الأقيسة متكررها ردينا، أو قبيحا، فإن هذا لا يعني أنَّه يتمسك بمذهب ميسن، أو ينحاز إلى فئة من العلماء دون فئة، وإنما هو حكم، يستند به القياس، دون النظر إلى صاحبه، وغير دليل على ذلك، أنه كان يصنف بعض أقيسة الخليل بأنها نعتن، وأنه في بعض المسوس، يَسْرُكُ

(١) كتاب ميسويه / ج ٢ / ص ٥٢

(٢) لاصول في النحو / ج ٢ / ص ١٦٠ .

قياس الخييل، وقياس يونس، ويسكت على قياس هؤلاء النحويين، مما يدل على أنه يستحسنه، قصد جعل الخليل (أيهم) مرفوعاً على الحكاية في: اضرب أيهم أفضل، وأما يونس فقد قامه على قولهم أشهد أنك لتطلق: أي إن الفضل (اضرب) مطلق عن العمل مثل الفضل (أشهد) قال مبيوه:

«وتفسير الخليل، رحمه الله ذلك الأول بمبدأ... وأما قول يونس فلا يشبه: أشهد إنه لتطلق... وأما غيرها فيقول: اضرب أيما أفضل، وقياس ذا على الذي، وما أشبهه من كلام العرب، وسلك في ذلك المتألف إلى قول العرب ذلك؛ يعني: أيهم، وأجروا أيما على القياس» (١).

فالقياس في (أي) النصب في هذه الجملة، كما قال هؤلاء النحويون، ذلك لأن (أي) معربه في كل أحوالها، وقد عدّ هؤلاء النحويون هذه الجملة لغة تحفظ كما هي، ولكن مبيوه قدّم لها قياساً فهي عند مسؤوله، والضمة فيها (أيهم) حركة بناء، قياساً على حركة الفتحة في (خمسة عشر)، وبسبب البناء أنها خالفت أماليب استعمالها بالوفسة، حينما حذف صدر ملتها فالتقدير: اضرب أيهم هو أفضل: «وأرى قولهم: اضرب أيهم أفضل على أنهم جعلوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة في خمسة عشر... فظنوا ذلك بأيهم حين جاء مجئاً لم تجسم أخواته عليه إلا قليلاً... وذلك أنه لا يكاد عربي يقول: اضرب من أفضل، حتى يدخل هو... وأما الذين ذهبوا فقاموه».

لم يختص مبيوه هذه المسألة بمرحى قاعدة في القياس، لا يجيز فيها القياس على الشاذ، ويشل بعض التراكيب الشاذة التي لا ينبغي القياس عليها: «ولا ينبغي لك أن تقيس على الشاذ المنكر في القياس، كما أنك لا تقيس على: أمين أميك، ولا

(١) كتاب مبيوه / ج ٢ / ص ٤٠٠ - ٤٠١ .

(٢) نفسه / ص ٤٠٠ - ٤٠١ .

على: اتقول ايقول، ولا مانر امثله القول، ولا على: الآن آتته.
واشياء هذا كثير^(١).

ويجمل سبويه رأي هؤلاء النحويين، فسي بمخر السانسل
هو القياس، ويرتب عليه قياس حذف؛ ويملاء للحذف، بأن ما بقي
من الكلام يدل عليه: «وقال ولكنه حذف (٢) استخفافا، لأن ما
أبقوا دليل على ما ألقوا، فهو بمنزلة: خامس خمسة^(٣)».

ومما يشير إلى وجود ضرر من العلماء، يمتد بنحوهم، ويوثق
بآرائهم، غير الخليل ويونس وعيسى، ممن كان يتسلسل بهم
سبويه، قوله: «هذا قول يونس والخليل، ومن رأينا من العلماء
... إلا في قول عيسى^(٤)».

✽ ومع أنه كان يختار قياسا مختلفا عن قياسهم، فإنه يذكر
قياسهم ولا ينكره: «إذا سببت رجلا (رجلين) فإن أقيسه
وأجوده، ان تقول: هذا رجلاين ... ومثل ذلك قول العرب: هذه
رقتروك ... ومن النحويين من يقول: هذا رجلاين، يعامله
معاملة شأن».

وفي اعتقادي، أن قياس النحويين أدك؛ وذلك لأن هذا القلم
وإن كان بلفظ المثني أو الجمع، فإنه في حقيقته مفرد، ولكنه
يعامل معاملة المثنوع من الصرف، لأنه تقيس في الشكل إلى
لفظ المثني أو الجمع.

من إن سبويه، نسب إلى هؤلاء النحويين (قياس تصنيف)
الباب بأكمله: «هذا باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال،
غير المعتنة والمعتلة، وما قياس من المثنى الذي لا يتكلمون به،
ولم يجسسه، فسي كسادهم إلا ظليسه من غير بسايسه، وهو يعجبه

(١) كتاب سبويه / ج ٢ / ص ٤٠٢ .

(٢) إشارة إلى قوله في أول النص: «ومن قال: خامس خمسة قال: خامس خمسة عشر، وحادي أحد عشر
عشر» وكذا القياس أن تقول: حادي عشر خد عشر .

(٣) كتاب سبويه / ج ٢ / ص ٥٥٩ - ٥٦٠ .

(٤) نفسه / ص ٢٨٠ .

(٤) نفسه / ص ٢٣٢ .

التحويون: التصريف والنفس^(١) .

فسيويه يصرّح بأن التحويين قبله، وضموا قاعدة في قياس التمييز، معتمدين على عدد الحروف الأصلية للكلمة، ووزنها، فسوّوا الأسماء والصفات، والأفعال الثلاثية والرابعة، الأصلية والمزيدة، حسب أوزانها، وقاسوا المعتن منها على نظيره من غير المثال .

وتدل كثرة الأوزان التي عرضها ميسويه، فسي هذا الباب وفروعه، على أنّ هذا الباب عمّل جماعي، يتيق به جهد عالم بمفرده، فهو تحصيل أجيال متتالية، وجهود متكاملة، ودراسات بنى فيها اللاحق على ما أسسه السابق.

وهذا الباب يذكرنا بنصّ عبدالله بن أبي اسحاق، الذي نعتس فيه القول على أصل الكلام (فعل) وحروف الزيادة، مما يؤكد أنّ هذا النم، وما تلاه من صوص مكتوبة، أو مسبوقة، كانت لبنات الأساس، التي أقام عليها ميسويه، هذا الباب.

وقد قام ميسويه في هذا الباب، بعملية إحصائية، غاية في الدقّة إذ تقدّم قوائم بأوزان الأسماء، والصفات، والأفعال العربية، في محاولة، لا متناه كل أخطاء مفردات العربية، واستقرأ أمثلتها، يدل على ذلك ما كان يذكره عن كسل دسل يستفه، كقوله:

«وليس في الكلام (فاعِلٌ) ولا (فاعِلٌ) ولا (فاعِلٌ) ولا (فاعِلٌ) ولا (فاعِلٌ) ولا شيء من هذا النحو لم نذكره»^(٢) .

(١) كتاب سيويه / ج ٤ / ص ٢٤٢ .

(٢) نفسه / ص ٢٥٠ .

وقوله: "ويكون على (فماييل) شعور كرايسس. ولا تعلمه جاء وصفاً" (١).

وقوله: "ويكون على (فماييل) وهو قليل في الكلام، قالوا: ما شخاخين، سفة. ولا تعلم في الكلام غيره" (٢).

وقوله: "وليس في الكلام شيء على (فماييل) ولا (فماييل) إلا للجمع. ولا شيء من هذا لم تذكره. يُمكن أن (فماييل) ليس في الكلام البتة" (٣).

ومما يدل على أن ميويه كان يقوم بتعيين علمي دقيق، إشارة إلى أن تفصيل القول على بعض الأقسام، سيأتي في موعده الخمسين له: "ومذكور الاشياء ودعوه نفسي موعده إن شاء الله" (٤).

وقد يُحيل القارئ إلى ما تقدّم ذكره من هذه الأقسام: "وقد يُبين لحاقها للتأنيث، وقد يُبين ما لحقته أولاً خامسة فيما مضى" (٥).

ومما يدلّ على أنّه يمدد هيئة إحصائية دقيقة، قوله: "وليس في الكلام (مفصل) ولا شيء من هذا النحو لم تذكره" (١). وقوله: "وليس في الكلام (قوئل) ولا (قوئل) ولا شيء من هذا النحو لم تذكره. وقد يُبين ما لحقته ثانية فيما مضى بتفصيل بنائه" (٢). وقوله في نهاية فرع من فروع هذا الباب: "ولا تعلم أنّه جاء في الأسماء والصفات من بنات الثلاثة مزيدة وغير مزيدة سوى ما ذكرنا" (٣). ويقول في نهاية فرع آخر من فروع هذا الباب: "فهذا جميع بنات الأربعة مزيدة وغير مزيدة. وقد يُبين المصدر مع المصادر بنات

- | | |
|--------------------------|------------------|
| (١) كتاب ميويه / ص ٢٥٢ . | (٥) نفسه / ص ٢٧٢ |
| (٢) نفسه / ص ٢٥٤ . | (٦) نفسه / ص ٢٧٢ |
| (٣) نفسه / ص ٢٥٥ . | (٧) نفسه / ص ٢٧٤ |
| (٤) نفسه / ج ٤ / ص ٢٦٥ . | (٨) نفسه / ص ٢٧٨ |

الثلاثة، ولا نعلم أنه جاء شيء من الأسماء والوصف مزيداً
وغير مزيد إلا وقد ذكرناه، ويؤكد شركة الزوائد وغير الشركة
في الفصل، كما يؤكد في بنات الثلاثة^(١).

وقد ختم سيبويه أبواباً كاملة، لتوطيع (التياس على
النظير) الذي نسب شأته للنحويين المتقدمين، وذلك مثل:
«هذا باب ما قياس من المثل من بنات الياء والواو، ولم يجس
في الكلام إلا نظيره من غير المثل»^(٢)، ومثل: «هذا ما
قيس من الطاعن الذي عينه ولامه من موضع واحد، ولم
يجس في الكلام إلا نظيره من غيره»^(٣).

... ..

ونجد سيبويه، يفتخر ببعض المصطلحات النحوية، التي
قلها عن النحويين، مثل مصطلح (الصفة) في قوله: «واعلم أن
الحمر لا يكون موسوفاً، من قبل أنك إنما تسمى حين ترى أن
الحبذ قد عرف من نفسي، ولكن لها أسماء تُطَنَّفُ عليها، ثم
وتؤكد، وليست صفة؛ لأن الصفة تحليلية كالطويل، أو قرابة صو
أخيك وصاحبك وما أشبه ذلك، أو نحو الأسماء البهية، ولكنها
مطوّفة على الاسم تجري مجراه، فلذلك قال النحويون: صفة.
وذلك قوله: مررت بهم كلهم»^(٤).

لقد ذكر النحويون قبله أن لفظ التوكيد المحموي (كلهم)
صفة للضمير قبلها، والضمائر لا تكون موسوفة، والتعليل
البسيط لذلك أننا لا نسمى إلا إذا عرف الخطأ على من يسمو
الضمير، ويؤكد سيبويه أن ألفاظ التوكيد، التي تأتي بعد الضمائر
لا تكون صفات، لأنها ليست (حلية، ولا قرابة، ولا إشارة)
كما مثل. ويقدم مصطلحاً بديلاً: «ولكنها مطوّفة تجري

(١) كتاب سيبويه / ج ٤ / ص ٢٠٠

(٢) نفسه / ص ٤٠٦

(٣) نفسه / ص ٤٢٧

(٤) نفسه / ج ٢ / ص ١١٠

مجرأ^(١)، إلا أن مصطلح (معلوف) لا يصلح بدلاً للتوكيد المعنوي، ولذلك وجدناه لا يستقر، بل يجدد يعود ليذكره، في مكان آخر فيتقرب به من مصطلح التحوين السابق:

«هذا باب ما تكون فيه أنت وأنا ونحن وهو وهي وهم ومن وأحن، ومما وأحما وأحم (وصفاً) - اعلم أن هذه الحروف تكون (وصفاً) للمجرور والمرفوع والمنسوب المضمين^{٠٠٠} وليس من وصفاً بمنزلة الطويل، ولكنه بمنزلة (نفسه) إذا قلت: مرتت به نفسه^(١)».

فضمائر الرفع المنفصلة، التي ذكرها، تصلح أن تكون توكيداً للضمائر المتصلة، سواء أكانت ضمائر رفع أم نصب أم جر، وقد سمي هذا (التوكيد) (وصفاً)، فاضطرر إلى تمييزه من الصفة، وإلى قياسه على تركيب التوكيد المعنوي؛ مرتت به نفسه، وفقر تسميته بالصفة عند التحوين: «ولكن التحوين سار ذا عندهم (صفة) لأن حاله كحال الوصوف، كما أن حال الطويل وأخيه في الصفة بمنزلة الوصوف في الإجراء؛ لأنه يلحقها ما يلحق الوصوف في الإعراب^(٢)».

فهم يقيسون التوكيد المعنوي، على الصفة، ويمنحونه في بابها؛ لأن كلا منهما يأتي بعد متبوعة في ترتيبه، ويتمه في إعرابه. ولكنه يرفض هذا التمييز؛ لأن الدلالة التي تؤديها الضافات التوكيد المعنوي تختلف عن الدلالة التي تؤديها الصفة، فالضافات التوكيد (تميم وتؤكد) بينما الصفة (تعلية أو قرابة أو إشارة، وما أشبه ذلك)، ولذلك قرر بأنها «ليست صفة»، ومع أن ميبويه امتدى إلى مصطلح (توكيد): «وذلك قوله: مرتت بهم كلهم، أي: لم أدع منهم أحداً، ويجيء (توكيداً) كقوله: لم يبق منهم مختبر وقد بقي منهم^(٣)». إلا أنه بقي يخلط بينه وبين

(١) كتاب سيبويه / ص ٢٨٥ - ٢٨٦ .

(٢) نفسه / ج ٢ / ص ٢٨٥ - ٢٨٦ .

(٣) نفسه / ص ١١ .

مطلق (وسند): "هذا باب ما تكون فيه أنت وأنا... وهو
وهي... وأنت ومنأ" (١). ومع ذلك فقد عاد ميويه وذكر
مطلق (مئة) بدلاً من (التوكيد) (٢).

وقد أورد الأخفش (ميد بن معدة) هذا المطلق، بشكل
أوضح: "ألا ترى أنك تقول: رأيت أخويك كليهما... فتجيب
بكليهما توكيداً" (٣).

وفجد البيرد يطلق على التوكيد (مئة) فيخلط بين
المطلعين: "وكذلك ما كُفِّه بالنفس في العرف، إنما يجري
على توكيد، فإن لم تؤكد جاز على فتح" (٤).

أما ابن التراج: فإنه يستعمل التوكيد في التواضع،
ويقتصر له باباً خاصاً. يوضح فيه التوكيد اللفظي والتوكيد
المعنوي توضحاً جلياً، كما تستخدمه كتب النحو اليوم: "التوكيد
يكون على ضربين: إما توكيداً بتكرير الاسم، وإما أن يكون
بما يحيط به" (٥).

... ..

ومما يشير إلى اهتمام ميويه هؤلاء النحويين، أننا نجد
بجملتهم أعداداً للخيال؛ فمروا لهم قياساً مخالفاً لقياسه، ولا
يرجح أحد القياسين: "وإن سويت رجلاً بالضاد من حروب
قلت: طاء... وهذا قياس قول الخليل، ومن خالفه رد الحرف
الذي يليه، وقال (بهم): إذا سويت رجلاً بالباء من حروب،
قلت: رباء، فأرد العين... لأنهم عندهم له في الأصل حرفان" (٦).

وقد عرفت ميويه لبعض هؤلاء النحويين، قياساً موافقاً

(١) كتاب ميويه / ج / ص ٢٨٥ .

(٢) نفسه / ج ١ / ص ٢٤٦ مثلاً .

(٣) معاني القرآن / ج ١ / ص ١٦٣ .

(٤) المقسمب / ج ٢ / ص ٢١٠ .

(٥) الأصول في النحو / ج ٢ / ص ١٩ - ٢١ .

(٦) كتاب ميويه / ج ٢ / ص ٢٢٥ - ٢٢٦ .

قياس يونس: «وَأَمَّا يُونُسُ وَنَاصُ مِنَ النَّحْوِيِّينَ، فَيَقُولُونَ: اخْرِبَانْ زِيدًا، وَاخْرِبَانْ زِيدًا. فهذا لم تقله العرب، وليس له نظير في كلامها. لا يقع بعد الألف ما كن إلا أن يدغم» (١).

وقد بين ابن الأثيري، أن الكوفيين هم الذين وافقوا قياس يونس فسي هذه المسألة: «ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إدخال فيون التوكيد الغنيمة على فعل الاثنين وجماعة النسوة... وأليه ذهب يونس بن حبيب البصري» (٢).

✳ ومع أن الأشموني يخالف يونس والكوفيين، في هذه المسألة، إلا أنه يستشهد بقراءتين تعضدان ما ذهب إليه يونس والكوفيون: «ويعضد ما ذهب إليه يونس والكوفيون قراءة بعضهم: «قَدَّرَانَهُمْ تَدْمِيرًا»، ويمكن أن يكون هذا من قراءة ابن ذكوان: «ولا تثمَّانَ ميسل الذين لا يملسون» (٢).

الم يكن ميسويه يعلم أن هؤلاء النحويين كوفيون؟ بل، ولكنه رُبَّمَا علم أن دعاء من غير الكوفيين يتَّكِنُون هذا الرأي، في هذه المسألة. ومما يدل على ذلك أننا نجد لا يخرج في ذكر الكوفيين حينما يتأكد من أن القول قولهم: «وينبغي أن يكون (قَيْمَل) هو وجه الكلام فيه لأن قَيْمَلًا عاقبت قَيْمَلًا فيما الواو والياء فيه عين، ولا ينبغي أن يكون في قول الكوفيين إلا (قَيْمَلًا) مكسور العين؛ لأنهم يزعمون أنه (قَيْمَن) وأنه محدود عن أصله» (١).

فالكوفيون، كما ذكر ميسويه، يمتدنون الأصل في قياسهم، وهم يرون أن (قَيْمَل) شمس (هَيْن، وَمَيْت) أصله (قَيْمَل)، وتعد ذكر ابن جني حجتهم في ذلك: «قالوا: لأننا لم نسر في

(١) كتاب ميسويه / ج ٢ / ص ٥٢٧

(٢) الانتصاف / ج ٢ / ص ٦٥١

(٣) شرح لاشموني / ج ٢ / ص ٥٠٢، وانظر: سورة عرفان / الآية ٢٦، سورة يونس / ٨٩.

(٤) كتاب ميسويه / ج ٤ / ص ٤٠٨ - ٤٠٩، ونظر في ذلك: المصنف / ج ٢ / ص ١٦.

الصحيح بناء (فيميل) إنما هو بفتح الهمزة، وهو (شيفم) وخيمس وسيسوف^(١) (١) - ورد عليهم بأنه يأتي في القتل من الأبنية ما لا يأتي في الصحيح. وإلى هذا ذهب البهر (٢) - وهو الأرجح فيما أرى؛ لأن النطير السذي قاموا عليه لا يتغير وزنه إلى (فيميل) -

ومما يدل على أن ميسويه لا يتهين برأي الكوفيين، أنها جدد، يمرض بعد رأي الخليل: 'وأما الخليل فكان يقول: عاقبت (فيميل) (ثيملاً) فيما الواو والياء فيه عين، واخْتُصِت به، كما عاقبت (قُلَّة قُلَّة) للجمع فيما الواو والياء فيه لام^(٣) -

فيسويه يتعامل مع قياسين وحجتين في مسألة واحدة، ولا يتعامل مع مذهبين نحويين، ولذلك وجدناه يدرجهم تحت اسم (النحويين) حينما كان قياسهم غير مختلف، وهذا يعني أن الأسس البتيدة في القياس واحدة، وأن المنهج واحد، ومما يدل على ذلك المصطلحات الأصولية التي يمرضها ميسويه للكوفيين (الأسل، والحد، والوزن) والكوفيين - كما تقدم - كالبصريين يتيسون على النطير، وقد تنقح نتائج القياس أو تختلف، وهذا أمر طبيعي بين العلماء، وبخاصة علماء اللغة الذين يتعاملون مع الظواهر اللغوية، ويحللون أبنيتها (السطحية والعميقة)، بهذا الوصول إلى قواعد نظرية دقيقة، تعالج كل أبنيتها وتراكيبها، وتفسر خصائصها.

ويتضح مما تقدم أن علماء الكوفة وأقيمتهم في النحو، كانت أمبق من الأخفش الأوسط الذي عدّه الدكتور شوقي شيب الإمام الحقيقي للكسائي والفرّاء اللذين امتطعا برأي الدكتور شوقي شيب: 'أن يمتعدا في الكوفة مدرسة تستعمل بطوايح خاصة^(٢) -

(١) المنصف / ج ٢ / ص ١٦ -

(٢) نفسه / ص ٢٢١، وانظر: كتاب سيويه / ج ٤ / ص ٤٠٩ -

(٣) المدارس النحوية / ص ٦ -

مظاهر القياس في المنهج العام عند سيبويه

أولاً: الأسس والفروع:

اعتمد سيبويه في تحليل الظواهر اللغوية وتفسيرها، على الموازنة بين أصل الظاهرة، وما تفرّع منها؛ سواء أكان ذلك في الأصوات (الحروف)، أم في أبنية المفردات، أم في التراكيب، أم في الوظيفة النحوية أم الدلالية، التي تؤديها الكلمة داخل التركيب، أم في الإسناد بين العناصر الرئيسة للتركيب.

وقد مكّنه هذا المنهج، الذي اعتمد شيوخه من قبل، من تحديد (الزيادة) و (الحذف) و (الترتيب) - و (التصنيف) الذي يطرأ على الظاهرة، بالقياس إلى الأصل - وما عده بالتالي على تفسير التغيرات التي تطرأ على الظواهر اللغوية.

... ..

استخدم سيبويه مصطلح (أول) مرادفاً لمصطلح الأمر، في بعض النصوص: "أعلم أن النكرة أخصّ عليهم من المعرفة، وهي أشدّ تمكّناً؛ لأن النكرة (أول)، ثمّ يدخل عليها ما تُعرّف به؛ فمن ثم أكثر الكلام ينصرف في النكرة" (١).

ويقول في مكان آخر: "التنوين قبل الألف واللام؛ لأن المعرفة بعد النكرة" (٢). ويقول: "كما أن النكرة أشدّ تمكّناً من المعرفة؛ لأن الأشياء إنما تكون ذكراً ثم تُعرّف" (٣).

(١) كتاب سيبويه / ج ١ / ص ٢٢.

(٢) نفسه / ص ١٨٤.

(٣) نفسه / ج ٢ / ص ٢٤١.

وقال في التذكير والتأنيث: «واعلم أن المذكر أخصّ عليهم من المؤنث؛ لأن المذكر (أول)، وهو أشدّ تمكّناً، وإنما يخرج التأنيث من التذكير» (١).

ومما يدل على أنه يستخدم مصطلح (أول) مرادفاً لمصطلح (أصل) قوله: «لأن الأشياء كلّها أصلها التذكير، فكلّ مؤنث شبيه بالشيء مذكر، فالتذكير أول» (٢). وهو يرى أن الأسماء هي الأصل وأن الفعل فرع عليها: «فالأصل أقبل من الأسماء، لأن الأسماء هي الأولى، وهي أشدّ تمكّناً، فمن لم يعتدّ تنويناً، ولحقها الجزم والكون، وإنما هي من الأسماء» (٣). وقال ابن الأثير: «ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتقّ من الفعل وفرع عليه... وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتقّ من المصدر وفرع عليه» (٤).

وأرى أن الأصل في الاسم والفعل معا هو (جذر) الكلمة؛ أي حروفها الأصلية، ويدلّ الخلاف على هذا الأصل، عند البصريين والكوفيين، على أن منهج التنظير والتفريق عندهما واحد، فهما يعتمدان (الأصل) أساساً في تحليل الظواهر اللغوية وتفسيرها.

ويرى سيويه أن (الواحد) أصل الجمع: «واعلم أن الواحد أشدّ تمكّناً من الجمع، لأن الواحد الأول» (٥).

والصفة المشتركة بين هذه الأصول، التي ذكرها سيويه، هي الخفة، وأنها أشدّ تمكّناً من الفروع. وقد اتّخذ التنوين معياراً لاختيار أصلها؛ فالتنوين لا يلحق الأفعال، وأكثر الكلام ينصرف في النكرة، ولم يصرفوا من الجمع ما كان على صيغة متهمي الجموع، واختتم هذه المقدمات بأربعة شاملة، يؤكد فيها هذا المعيار:

(١) كتاب سيويه / ج ٢ / ص ٢٢.

(٢) نفسه / ج ٢ / ص ٢٤١.

(٣) نفسه / ص ٢٠٠.

(٤) الانصاف / ج ١ / ص ٢٣٥.

(٥) كتاب سيويه / ج ١ / ص ٢٢.

حتمى يكون غير مبتدأ، ولا تسمى النى الابتداء ما دام مع ما ذكرت لك إلا أن تدعه. وذلك أنك إذا قلت: عبد الله منطلقاً، إن شئت أدخلت رأيت عيه، قلت: رأيت عبد الله منطلقاً، أو قلت: كان عبد الله منطلقاً، أو مروت بعبد الله منطلقاً، فالمبتدأ أول جزؤه، كما كان الواحد أول العدد، والنكرة قبل المعرفة، (١).

وبذلك يؤكد مبيويه، أن الجملة الاسمية هي الأصل، وأن الجملة الفعلية فرع لها، ففي الجملتين التين ذكرهما، وتأسيساً عليه يمكن القول، إنها متحولة عنها في مثل: محمد شرباً اللبن، شرب محمد اللبن، وهذا يخالف ما ذهب إليه (مرتضى جواد باقر) (٢). بأن الجملة العربية تبدأ، بالفعل تليه عبارة اسمية أولى، وقد تليه عبارة اسمية ثانية (٢).

لكن هذا لا يعني أن ترتب الجملة في العربية يشبه ترتيب الجملة الانجليزية تماماً؛ لأنَّ الفعل لا يتحول إلى الصدارة في الجملة الانجليزية كما يحدث في العربية؛ فالجملة الانجليزية مكونة من (ركن اسمي) يتقدم دائماً على (ركن فعلي)؛

$$S = NP + VP \quad (٣)$$

وحيثما يتكون الركن الاسمي من (ركن اسمي + جملة مفعول) فإن الركن الاسمي يتقدم أيضاً؛

$$NP = NP + S \quad (٤)$$

ويمكن توضيح ذلك بالجملة التالية:

The girl Who Loves John is pretty-
الجملة المفعول (Who) تقدم على الركن الفعلي.

وقد أشار المسود إلى أن (المبتدأ) هو (أول الكلام)؛ «أما رفع المبتدأ فبالابتداء، ومعنى الابتداء: التنبيه والتعريف من المواصل غير، وهو أول الكلام، وإنما يدخل الجار والتاسيب

(١) كتاب سيبويه / ج ١ / ص ٢٤، قال سراجي: "ن لاسماء قبل الأفعال ... ولكل حقه ومرتبته" الإيضاح في علل سجو / ص ٦٨، وعف اندكسور مارن مبارك على ذلك بقوله: "يتجه البحث العلمي اليوم إلى أن الاسماء متقدمة لا أسحقافاً ومرتبته، بل رتباً أيضاً على الأفعال وصيغتها، بتدليل سعمال الأفعال بها قبل غيرها" / حاشيته ص ٦٩.

(٢) مترجم كتاب "خواب من نظرية النحو"، تأليف تشومسكي "نظر"، ص ١٥٣، وانظر: اللسية وقواعد اللغة العربية / ص ٢٨ - ٢٩.

(٣) Chomsky, . Syntactic StructureS. pp. 26-48.

4- Victoria Fromkin. An Introduction to language. 1983. pp

والرافع سوى الابتداء على الجهد^١ (١) .

وهو في هذا يؤيد سيويه بأن عوامل الرفع، (والنصب، ومنها الفعل) والجر، هي التي تحول الابتداء حتى يصير غير مبتدأ، وقوله (أول الكلام) يعني به الجملة الاسمية والفعلية وقد ذكرهما ليّن علاقات الإسناد في عناصرهما، وخصص لذلك باب (المسند والمُسند إليه) تماصيا كما فعل سيويه.

ومصطلح (أول) مرادف لمصطلح (أصل) عند البُرد، يدل على ذلك قوله: "إذا اجتمع معرفة وثمرة فالأحسن أن تبدأ بالأعرف، وهو (أصل) الكلام" (٢) .

ومع أن الجملة الاسمية هي الأصل إلا أن الجملة الفعلية توليدية هي الأخرى، كالجملة الاسمية، وهي مثلها كذلك في قيمتها الإسنادية والدلالية، وهذا يتضح عند كل من سيويه والبُرد في باب (المسند والمُسند إليه) (٣)، تكمل منهما مكونه من مسند ومسند إليه، وكل منهما تؤدي معنى تاماً، والفرق بينهما؛ أن الاسمية تركز على موضوع الكلام (المبتدأ) والثانية تركز على الحدث (الفعل). وما هو جدير بالذكر أن بعض الجمل الاسمية لا يمكن أن تكون متعولة عن فعلية؛ لأنها تغلبر من الفعل، وذلك كتولنا: أنت رجل، وهذا فلام.

وقد اتخذ سيويه (الأصل) مقياساً للتمييز بين الظواهر اللغوية لشي بنائها الأسليسي، وما طرأ عليها من حذف.

وقاعدة (الحذف) عند ثومبكي من أهم قواعد التحويل من البنية المبتقة إلى البنية الطبيعية، ويُرمز اليها بما يلي:

(٤) deletion: $a + b \rightarrow b$ (or a null)

(١) انقصب / ج / ص ١٥٦ .

(٢) نفسه / أبواب المحو / ص ٢٩ .

(٣) كتاب سيويه / ج / ص ٢٣ ، وانظر المقضب / ج / ص ١٢٦ .

4 BACH, AN INTRODUCTION TO TRANSFORMATION GRAMMAR P. 70.

يقول سيبويه: «اعلم أنهم مما يحذفون الكلم، وإن كان أصله في الكلام غير ذلك» (١). وهذا النوع من الحذف دون تمويض أو استثناء. ولكنه يذكر أن العرب: «يحذفون ويمحون، ويستفنون بالشيء عن الشيء الذي (أصله) في كلامهم أن يتمل حتى يمر ما قطعاً» (٢). فهو بذلك يجعل للحذف ثلاثة أساليب:

١ - حذف دون تمويض أو استثناء.

٢ - حذف وتمويض.

٣ - حذف واستثناء.

وقد جسد سيبويه عنوان الباب: «هذا باب ما يكون في اللفظ من الأعراض» وقد فسّر السيرافي ذلك بقوله: «يعني ما يمرض في الكلام فيجسي على غير ما ينبغي أن يكون عليه تياناً» (٢). وهذه إشارة واضحة إلى أن التوليد في البنية العميقة هو الأساس، وأن الحذف في البنية الطخية فرع عليه.

والأسهل كذلك مقياس في (الترتيب). فالأصل في تركيب الجملة الفعلية أن يتقدم الفعل، ويليه الفاعل، ويأتي المفعول بمقد الفاعل، وفي ذلك يقول سيبويه في بناء الاسم على الفعل: «فإن بنيت الاسم عليه قلت: ضربت زيداً، وهو (الحد) لذلك تريد أن تعمله وتعمل عليه الاسم كما كان الحد: ضرب زيداً عمراً؛ حيث كان زيداً أول ما تشغل به النفس» (٤).

وبوضوح ذلك في مكان آخر: «فإن قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول؛ لذلك إنما أردت به مؤخراً ما أردت به مقدماً... فمن ثم كان (حد) اللفظ أن

(١) كتاب سيبويه / ج ١ / ص ٢٤.

(٢) نفسه / ٢٥.

(٣) نفسه / حاشية ص ٢٤.

(٤) نفسه / ص ٨٠.

يكون فيه (في الأصل) مقدماً (١) - وقد رمز تشومسكي الى إعادة ترتيب العناصر الرئيسة في الجملة بالاعادة التاليفة:

Permutation: $a + b \rightarrow b + a$ (٢)

وأشار ميويه الى القيمة الدلالية لتقديم بقوله: «كانهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم، وعم بيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يهاتهم ورمياهم» (٣) - وأضاف عبد القاهر الجرجاني هدفاً بلاغياً في تقديم المفعول، وهو التخييس (٤): «لاوقد يدل تقديم المفعول على التخييس، وهذا هو التاليف، وإنما قلنا هو التاليف، لأن التقديم قد يكون للناية به والاهتمام بشأنه» (٥).

وقد ذكر سيويه مجموعة من مقاييس الترتيب على الأصل، نذكر منها (٦):

- الأصل في حروف الاستفهام أن يليها المفعول.
- الأصل في حروف الجزاء أن يليها المفعول.
- حد الكلام في أسماء الاستفهام أن تؤخر الفعل فتقول أيهم رأيت.
- الأصل في (ما) أن يكون ما بعدها مبتدأ.
- حد الكلام أن يكون الفعل مبتدأ إذا عمل (يعني أن الأصل في الفعل أن يتقدم على الفاعل والمفعول به).
- الأصل في (قلت) أن يكون ما بعدها كلاماً لا قولاً (أي أن ما بعدها كلام تام هو مقول القول).

وقد قُت سيويه هذه الأصول، «ليتمكن من ضبط الحالات التي تخرج فيها الظاهرة عن الأصل» «ليتمنى له تفسيرها» في الواقع اللغوي الجديد. مثال ذلك (تقول) فهي الاستفهام قيسست على (تلقن) فهي الاستفهام، فتقول: متى تقول زيداً مطلقاً؟ كادك قلت: متى تلقن زيداً مطلقاً؟ «ولم تدخل في باب فتننت بأكثر

(١) كتاب سيويه / ص ٢٤.

(٢) BACH. AN INTRODUCTION TO TRANSFORMATIONAL GRAMMAR P. 70.

(٣) كتاب سيويه / ج ١ / ص ٢٤.

(٤) دلائل الإعجاز / ص ٨٤ - ٨٥.

(٥) البلاغة، فنونها وأصنافها / (١) / ص ١٧٦.

(٦) كتاب سيويه / ج ١ / ص (٩٨ - ٩٩)، ١٠٦، ١٢٦ - ١٢٧، ١٢٣، ١٢٠، ١٢١ (بترتيب).

من هذا، كما أن «ما» لم تقوّ قوّة ليس، ولم تقع في كل مواضعها؛ لأن أصلها عندهم أن يكون ما بعدها مبتدأ» (١).

فهر يقيس خروج (قال) إلى باب (فلننت) على خروج (ما) عن الأصل إلى باب (ليس). وامتد على ذلك بأن «ما» تعامل معاملة ليس، ما دامت في معناها، فإذا «تغيرت أو قدم الخبر، رجعت إلى القياس» (٢). وكذلك (تقول): «إن قلت: أأنت تقول: زيد منطلق، رفعت ... وصارت على الأصل» (٣).

هكذا أصبحت تلك الأصول، مقيس ثابتة، تستخدم لتوجيه التفسيرات، التي تطرأ على الظاهرة اللغوية. ولا ينمى ميبويه أن يربط بين الأصول، فيقيس خائن من أصل، على خائن من أصل آخر، أو يقيس خائن من فرع على خائن من فرع آخر، ما دامت هناك أوجه الشبه بينها، في محاولة منه، لجعل الأبواب النحوية كلها في إطار وجهة نظر واحدة، كأنها وحدة لا تتجزأ، وإنما تتجزأ لجرد التحليل والتفسير.

لهر ذلك جليا في فهم ميبويه للأصل في الامتداد؛ فالأصل في الامتداد المبتدأ، والبنى عليه ما بعده، فهو مسند ومسند إليه، ففي باب (الامتداد) أجرى ميبويه تداخلا، بين قياس الترتيب وقياس الامتداد: «فالمبتدأ كسمل اسم ابتدئ ليبنى عليه كلام، والمبتدأ والبنى عليه رفع. فالامتداد لا يكون إلا ببنى عليه، فالمبتدأ (الأول)، والبنى (ما بعده) عليه، فهو مسند ومسند إليه» (٤).

فالمبتدأ هو اللمبة الأولى في الأساس، والخبر لينة ثانية تسمى بناء الأساس، فكان بناء الجملة عند ميبويه كبناء البيت؛ له أصل يشبهه، وفرع يتم شكله ومعناه، ولا يتقني أحدهما عن الآخر.

(١) كتاب ميبويه / ج ١ / ص ١٢٢-١٢٣.

(٢) نفسه / ص ٢٢.

(٣) نفسه / ص ١٢٣.

(٤) نفسه / ج ٢ / ص ١٢٧.

وهذه الطريقة في التفكير عند سيويه، تدلُّ على أنه كان معنياً بوضع أسس نظرية، تنبثق من واقع اللغة ومليعتها، وتتسم بالشمول والصدق، تحافظ على الإطار العام، الذي يوحّد شتات الظواهر اللغوية، ويصبّها في قالب واحد، ولا تُخِلُّ في الوقت نفسه، بالدقائق التفصيلية التي تنفرع إليها الظاهرة. ولذلك نجد أنه يبحث بدلاً من أن يتبريه المَلَل، عن أساس الأساس في كل ظاهرة، ولا يتوانى في تبشيع تفاصيل التأصيل إلى متنهاها.

وهو يقترح أن أساس الكلام (أبداً) النداء: «لأن أول الكلام (أبداً) النداء، إلا أن تدعاه استغناءً بإقبال المخاطب عليك، فهو أول كل كلام لك، به تعطف المكلّم عليك»، (١).

وهذه الفكرة قريبة جداً من تفسير بلومفيلد (Bloomfield) للحدث الكلامي؛ فهناك أحداث قليلة تسبق الحدث الكلامي، وهناك أحداث عملية تتبع هذا الحدث الكلامي، وتكون على شكل (مثير، واستجابة) (٢).

فالحدث القبلي، عند سيويه هو النداء، ولكن العربي يدعاه استغناءً بإقبال المخاطب عليه، وهذا يعني أنه يشمل نسي نفسه وإن لم يذكره، وهذا النداء المحمّر في نفس المتكلم، دليل على حركة نفسية، امتزجت بعناصر الدلالة في النفس، أو صدرت عنها، ودليل ذلك قول سيويه: «تعطف به المكلّم عليك»، فهذا هي الاستجابة المرجوة تلك الإشارة.

وفي ضوء هذه النظرة الكلية للغة، كان سيويه يربط بين الأبواب الخمسة، مراعيّاً في ذلك (الأسل والفرع)؛ فالأسل في (اسم كان) أن يكون معرفة، قياساً على (المبتدأ) لأن الأسل في

(١) كتب سيويه / ج ٢ / ص ٨ - ٢.

٢) BLOOMFIELD, LEONARD: LANGUAGE. GEORGE ALLEN & JWIN 1933 P. (22 - 23).

(٢) انظر - علم اللغة العام / الاصوات / د. كمال بشر / ص ٩ - ١١، وانظر كذلك - النحو العربي

والدرس الحديث / د. عبده الراحي / ص ٣٩ - ٤٠.

الابتداء أن يكون معرفة، وبناء على ذلك أجرى ميبويه بينهما (قياس ترتيبي) عناصر الجمليتين: «واعلم أنه إذا وقع في هذا الباب فكرة ومعرفة فالذي تشغل به كان المعرفة؛ لأنه (حد) الكلام ... وهما في كان بمنزلة في الابتداء ... يتبدى بالأعرى ثم تذكر الخبر» (١).

وقد ربط ميبو بين البابين «باب ما (يُختار فيه أن تكون المصادر مبتداء)؛ لأن هذه المصادر سارت معرفة؛ «وأحسنه إذا اجتمعت فكرة ومعرفة أن يتبدى بالأعرى؛ وهو أصل الكلام ... فأمسك الابتداء للمعرفة» (٢).

واقبعا لمنهج الخليل نجد ميبويه يحدد إحدى أدوات الباب أصلاً «ويجعل كل أدوات الباب غيرهما فرعاً عليها؛ فهذه الاستفهام» هي الأسس، وباقي الأدوات فروع: «أما الأصل فتقديم الاسم فيها قبل الفعل جائز ... لأنها حرف الاستفهام الذي لا يزول عنه إلى غيره، وليس للاستفهام في الأصل غيره» (٣). ويلاحظ أن تحليله في أصله همزة الاستفهام، يلتقي مع تحليله في أصله (إن) الشرطية في بابها؛ فقد فصل ذلك الخليل في (قياس الترتيب) الذي أجراه بين عناصر الجملة في كل منهما: «وإذا أجازوا تقديم الاسم في (إن) لأنها أم الجزء، ولا تزول عنه، فسار ذلك فيها، كما سار في أصل الاستفهام ما لم يجز في الحروف الأخرى» (٤).

فهذه الاستفهام أسس أدوات الاستفهام، لأن معنى الاستفهام لا يزول عنها (٥). وكذلك (إن) الشرطية أصل أدوات الشرط؛ لأن معنى الشرط لا يتركها. فهو يعتمد الدلالة في تحديد هذا النوع من الأسس، ويجعل كل أسس منها أساساً، يقوم عليه تصنيف أدوات الباب وتراكيبها.

(١) كتاب ميبويه / ج ١ / ص ٤٢ .

(٢) نفسه / ص ٣٢٨ - ٣٢٩ .

(٣) نفسه / ص ٩٩ .

(٤) نفسه / ص ١٢٤ .

(٥) انظر سفي والاسفهام في العربية / د. خليل عماره / ص ١٠ ، وانظر كذلك حقيقة لاسميه في أدوات الاسفهام / د. سمير اسنييه / ص ٥ .

وقد يعتمد تحليل التركيب أو البناء لتحديد الأصل: « وإثباتاً جمعت (أي) في الاستنهام ولم تجمع في غيره؛ لأنه إنما الأصل فيها الاستنهام » (١).

وهكذا نجد أن اللمة التي يستخدمها في تحديد الأصل، علة تابعة من طبيعة الظاهرة الدلالية أو التركيبية.

وفي تصنيفه مييويه لأدوات الاستثناء يجعل (إلا) هي الأصل، وباقي الأدوات محمولة عليها في المعنى: « فحرف الاستثناء إلا، وما جاء من الأسماء فيه معنى إلا فليس، ومو - وما جاء من الأفعال فيه معنى إلا؛ لا يكون، وليس، وعدا، وخلا » (٢).

وقد اتخذ مييويه (الأصل والفرع)، أساساً في تصنيف أصوات العربية وتحليلها، وتفسير خاصها: « فأصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفاً... وتكون خمسة وثلاثين حرفاً بحروف من فروع وأصلها من التسعة والعشرين، وهي كثيرة يؤخذ بها وتستحسن في قراءة القرآن والأشعار... وتكون اثنين وأربعين حرفاً بحروف غير مستحسنة، ولا كثيرة في لغة من ترتضى عريته، ولا تستحسن في قراءة القرآن، ولا في الشعر » (٣).

فتجد أنه جعل بعض فروع هذه الأصوات مستحسناً، وبعضها غير مستحسن، ومقياس الامتثال عند طبيعة الامتثال؛ في قراءة القرآن، وفي الشعر، وفي لغة من ترتضى عريته. وهذه إشارة واضحة إلى الأصول اللغوية، التي اعتمدها مييويه في التماس؛ وهي: القرآن، والشعر، وكلام العرب الذي ثبت فصاحته.

ويشير مييويه إلى أنه يقدم تحليلاً لأوصاف الأصوات، تمهيداً لدراساتها في أبنية المفردات: « وإثباتاً وصفت له حروف المعجم

(١) كتاب مييويه / ج ٢ / ص ٤١١.

(٢) نفسه / ص ٣٠٩.

(٣) نفسه / ج ٤ / ص ٤٣١ - ٤٣٢، وقد اعتمد ابن السراج هذا التصنيف مع فارق يسير، إذ قدم (الف) على (كاف) في الحروف التي عدها أصولاً: (الأصول في النحو / ج ٢ / ص ٤٠١). أما المبرد فله اكتفى يذكر عدد الحروف ومخارجها وصفاتها دون تصنيفها إلى أصول وفروع. (المقضب / ج ١ / ص ١٩٢ - ١٩٥).

بهذه الصفات تعرف ما يحسن فيه الإدغام وما يجوز فيه، وما لا يحسن فيه ذلك ولا يجوز فيه، وما تبدل استثناءً كما تدغم، وما تخفيه وهو بوزنة المتحرك، (١).

وحينما طالع سيوييه بناء الأفعال، قرن الفعل المخارع بالماضي، وربط بهما المصدر واسم الفاعل: «الأفعال تكون من هذه على ثلاثة أبنية: على فاعل يفعل، وفعل يفعل، وفعل يفعل، ويكون المصدر فاعلاً، واسم فاعلاً» (٢).

وأشار في مكان آخر إلى أن حروف المخارعة زائدة: «وحروف الاعراب لأسماء المتكثرة، ولأسماء المخارعة لأسماء الفاعلين التي في أولها الزوائد الأربع: الهمزة، والتاء، والياء، والنون» (٣).

فإذا جرد المخارع من هذه الزوائد، بقيت منه الحروف الأصلية (ف ع ل) وهي حروف الفعل الماضي. وهذا يعني أن سيوييه جعل حروف الفعل الماضي أصل البناء في الأفعال.

وكذلك جعل أصل المصادر على (فعل): «وقالوا: اللع والخمر، كما قالوا: الهذر. ما جاء منه على (فعل) فقد جاء على الأصل... وقد قالوا: الجول والقس، فجاءوا به على الأصل» (٤).

وهذا يعني أن الحروف (ف ع ل) هي الأصل في بناء الأفعال والمصادر، وحينما ذكر «ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال» جعل (فعل) أول الأبنية: «أما ما كان على ثلاثة أحرف من غير الأفعال فإنه يكون (فعل) ويكون في الأسماء والصفات. فالأسماء مثل: ثمر، وفهد، وكلب، والسفح صحو: منها، وحلم» (٥).

وهكذا ثبت سيوييه أن «أصل الكلام» على (فعل) كما ذكر

(١) كتاب سيوييه / ج ٤ / ص ٤٣٦ .

(٢) نفسه / ص ٥ .

(٣) نفسه / ج ١ / ص ١٣ .

(٤) نفسه / ج ٤ / ص ١٥ .

(٥) نفسه / ص ٢٤٢ .

عبدالله بن أبي اسحاق.

وبالوازنه بين الأصل والفرع، تمكن سيبويه من دراسة التغيرات التثنيّة تطرأ على بنية الكلمة؛ من زيادة، وحذف، وإعلاء، وإبدال، وتضعيف، وغير ذلك من التغيرات. وما يتجّ عن ذلك من تغير في الدلالة.

وقد بين الدكتور مصطفى النحاس أهمية (الأصل) في تحليل المفردات، في اللغات الأجنبية، وفي اللغة العربية بقوله: «يمثل الأصل الجانب الأكبر في تكوين المفردات في اللغات الأجنبية، حيث تضاف موافق أو لواحق إلى التابت المشترك (الأصل) للتمييز عن مختلف المعاني الوظيفية، أمّا في اللغة العربية فالأصل مكون من سواك (حروف مائكة، تمثل بفكرة عامة، ويتم تحويل هذه الفكرة إلى الواقع في كلمات مستقلة بواسطة الموقوفات (الحركات الطويلة والقصيرة) التي توضع في داخل الأصل... وأحياناً يضاف إلى الأصل العريضي بعض الزوائد، وفي هذه الحالة يمثل الأصل + الزائد، الهيكل البنائي الجديد للغة» (١).

وتجّ عن الاعتماد على (الأصل) في تحليل التثني، أن قام بعض ثيوخ سيبويه، ومنهم الخليل، بتحليل بعض الحروف والأدوات، مثل: (كان، كاشن، كذا، لعل، لئ، لن، لولا، مهما) وغيرها، وقد وافقهم سيبويه، على أن بعضها مركب، وبعض أن يكون البعض الآخر مركباً؛ وقد تقدّم رفضه لتكوين (لن) من (لا، أن) كما أشار الخليل (٢).

والذي يعني في هذا المقام، أن بين بأن سيبويه وثيوخه، قد أمابوا كبد الصواب، حينما فسروا هذه الظاهرة اللغوية. وقد وضع امثاذي الدكتور مير متيقه، بأن هذا من سلب علم اللسانيات

(١) مدخل في دراسة الصرف العربي / ص ٤٥ - ٤٦. ونظر: العربية العمحي، تأليف هري قليبش /

ص ١٤٥ - ١٤٨.

(٢) انظر كتاب سيبويه / ج ٤: ١٥١، ٥١، ٢٢٢، ٥٩، ٦٠ / ج ٤: ٢٢٢، ٢٢٣، على الترتيب.

الحديث: "فهناك ما يسمى بالمورفيم المركب morpheme cluster و هو الوحدة السرفيّة التي تكون مركبة من عدد من الـ... والذي يبدل على أن (إنما) مثلاً مورفيم مركب، هو أنك إذا فصلته إلى (إنّ) و (ما) كان لكل واحد من المكوّنين معنى، وأنتك إذا فعلت ذلك فسي كل من المورفيمات التالية: كان، لولا، لوما، وإذما، حتما، علام، وغيرها من نظائرها. وجدت فصل كل منها يؤتيك مورفيمين مستقلين تامين، كل واحد منهما بمعنى مستقل. وإذا فعلت هذا بما سيّء المورفيم المفرد، اختلف تركيبه، ولن يكون لديك إلا حروف ليس لها معنى" (١).

ومكذا كان الأصل عند ميوريه مقياساً صالح على أساسه كل جوانب الظاهرة اللغوية، وقد أثبتت الدراسات الحديثة، كما تقدّم، أنه مقياس لا تتغنى عنه الدراسة اللغوية.

(١) حقيقة الاسميّة في أسماء الاتّهام / ص ٥ - ٦.

ثانياً: قواعد التحويل (١) عند ميويه:

مأثور في هذا الجانب من البحث، القواعد التحويلية، التي أرى، أن ميويه اعتمدها في تحليل التفسير، الذي يظهر على الظاهرة اللغوية، حينما تتحول من البنية المعينة، إلى البنية المنحرفة، وهي:

- ١- قواعد الحذف
- ٢- قواعد الزيادة والافاء
- ٣- قواعد الإحسان (الاستغناء، والتمويه)
- ٤- قواعد إعادة الترتيب (التقديم والتأخير)
- ٥- قواعد المثل

... ..

١- قواعد الحذف:

قال ميويه: "أعلم أنهم متى يحذفون الكلم، وإن كان أصله في الكلام غير ذلك" (٢) وهو بذلك يشير إلى أن الحذف ظاهرة من طبيعة العربية، وامتد على وجود الحذف في الكلام، بأسس الاستعمال اللغوي لهذا الكلام؛ فموازنة الفرع بالأسس يظهر المحذوف، وبذلك يكون الكلام الذي فيه الحذف (متحولاً) عن الكلام الذي لا حذف فيه.

وقد يتبين علماء اللغة المحذوفون، بأن (الحذف) ظاهرة مشتركة في اللغات الإنسانية، وأن الطريقة التي يتبعها المنهج التحويلي في تغيير ظاهرة الحذف هي التي قدمها المحذوفون

(١) يقوم مفهوم (المحوّل) على إمكانيه تحويل جملة إلى جملة أخرى، واعتماد مستوى أعمق من

المستوى الظاهر في الكلام، بإمكانه أن يكشف المعاني الضمنية للجملة. انظر: الأسس

(لغوية، والإعلام) / ميشال زكريا / ص ٦٠.

(٢) كتاب ميويه / ج ١ / ص ٤.

العربي (١) .

أنواع الحذف عند سيبويه:

تناول سيبويه الحذف في جاديين من الظاهرة اللغوية:
فصالح الحذف فسي العلاقات البنائية بين أسوات (حروف) (الكلمة
المفردة) ، وما يترتب عليها من حذف لبعض أسواتها، أو حركاتها.

وعالمج الحذف الذي ينجم عن علاقات تركيبية بين عناصر
الجملة، وما يترتب عليها من حذف الحركة، أو الحرف، أو الاسم،
أو الجملة.

وقد خصّص سيبويه أبواباً صالح فيها الحذف بنوعيته؛ في
بناء الكلمة (المفردة) ، وفي العلاقات التركيبية في (الجملة) ، ومن
أشلة ذلك أنه خصّص باباً^١ «ما يكون في اللفظ من الاعراض»
لما يتسري (الكلمة) من الحذف، والاستثناء، والتمويه (٢).

وفي النّسب (الإضافة) خصّص باباً^٢ «ما حذف الياء
والواو فيه التماس»^٣، ومن أبواب الإضافة أيضاً: «باب من الإضافة
تحذف فيه ياء الإضافة» (٤).

ومن أبواب التصير (التحقيق) : «هذا باب ما يحذف في
التحقيق من بنات الثلاثة من الزيادات» (٥) ، ومنه : «ما تحذف منه
الزوائد» ، «ما أوأله الألفات» (٦) ، وكذلك : «باب ما يحذف من
زوائد بنات الأربعة» و «باب الترخيم في التصير» (٧) .

وخصّص أبواباً لحذف (الفعل) : في الأمر والنهي ، وفي غير
الأمر والنهي ، وحذفه بعد الحرف ، وحذفه استثناء عنه ، وحذفه

(١) انظر . أبحاث في اللغة / داود عبده / ص ١ ، وانظر . النحو العربي والدرس الحديث / ص ١٤٩ ،

وكذلك : ظاهره سحدي في درس اللغوى / ص ٩ .

(٢) كتاب سيبويه / ج ١ / ص ٢٤ .

(٣) نفسه / ج ٢ / ص ٣٣٩ .

(٤) نفسه / ص ٣٨١ .

(٥) نفسه / ج ٢ / ص ٤٧٦ .

(٦) نفسه / ص ٤٣٣ .

(٧) نفسه / ص ٤٧٦ .

لكثرته في الكلام، وإضماره لفتح الكلام، وحذفه مع المصادر، وحذفه مع المصادر في غير الدُّعاء، ومع المصادر التي لا تنصرف تصرف المصادر السابقة (١).

ومن (الأسماء) التي خصص إيواءها في حذفها (المبتدأ):
 «هذا باب يكون فيه المبتدأ ضمراً» (٢) و (الخبر): «هذا باب من الابتداء يضمن فيه ما ينسب على الابتداء» (٣) و (المستثنى):
 «هذا باب ما يحذف فيه المستثنى استخفافاً» (٤).

وفي أماكن متفرقة من الكتاب درس مبيوه: حذف جواب رُبِّ، وحذف حرف التسم، وحذف حرف النداء، وحذف خبر إن وأخواتها، وحذف الناصب من العلة، وحذف الضافي وإقامة الضافي إليه مقامه، وحذف الوصف وإقامة الصفة مقامه (٥).

منهج مبيوه في تحليل ظاهرة الحذف وتفسيرها:

كان مبيوه منسجماً مع منهجه العام، في تحليل هذه الظاهرة وتفسيرها؛ فهو يصرح التركيب الذي حدث فيه الحذف، ثم يحلله من الناحيتين التركيبية والدلالية، ليميل إلى التركيب الأسفل الذي يستنبطه مني البنية الميقة، وبعد ذلك يوازن بين البينين السطحية والعميقة ليحدد الضر المحذوف؛ مثال ذلك في: «باب ما ينسب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في غير الأمر والنهي؛ وذلك قوله: أخذته بدرهم فاعدا، وأخذته بدرهم فزائدا، حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياء، ولأنهم آمنوا أن يكون على الإياء، لو قلت: أخذت بصاعداً كان قبيحاً، لأنه مضم، ولا تكون نسي موضع الأمر، كإياه قال: أخذته بدرهم فزاد الثمن صاعداً، أو فذهب صاعداً» (٦).

- (١) كتاب مبيوه / ج ١ / ص (٢٥٢، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٧٢، ٢٨٠، ٢٩٠، ٣١١، ٣١٨، ٣٢٢)، بالترتيب.
- (٢) نفسه / ج ٢ / ١٣٠.
- (٣) نفسه / ص ١٢٩.
- (٤) نفسه / ص ٣٤٤.
- (٥) نفسه / (ج ٢ / ص ١٠٣) و (ج ٢ / ص ٤٩٨) و (ج ٢ / ص ٢٣٠) و (ج ٢ / ص ١٤١)، (ج ٢ / ص ١٠٧، ١٠٨).
- (٦) (ج ٢ / ص ٢٦٩) و (ج ٢ / ص ٢٤٥، ١١٥، ٧٥) - بالترتيب -
 نفسه / ج ١ / ص ٢٩٠.

ومما يدل على أن سيويه يدرك مفهوم البنية العميقة، وإن لم يكن يستعمل لفظة، قوله: (الفعل المتروك إظهاره) وقوله حينما عرّض التركيب الأسفل: «كأنه قال: أخذته بدرهم (فذهب الأمر) صاعداً».

وهو في مكان آخر يصرّح بأنه يذكر المحذوف مع أنه لا يجوز إظهاره؛ أي أنه مضمّر في البنية غير المعلّنة: «وذلك قوله: إِيَّاكَ، كأنه قلت: إِيَّاكَ فَجَّ، وإِيَّاكَ يَاعَدُ، وإِيَّاكَ أَتَى، ومن ذلك أن تقول: نَفْسُكَ يَافَعْلَانِ، أي: أَتَى نَفْسُكَ، إلا أن هذا لا يجوز فيه إظهار ما أضرّت، ولكن ذكرته لأمثل له ما لا يظهر إظهاره» (١).

وقوله: (أضرّت) بإسناد الفعل إلى ضمير المخاطب، يعني أن سيويه، يعلم أنّ المتكلم هو الذي حول التركيب، من البنية العميقة التي لا حذف فيها (أتى نفسك) إلى البنية السطحية التي جرى فيها الحذف: (نفسك).

وعلى أساس هذه الموازنة، فنتر كلّ التراكييب التي فيها الحذف: (٢).

- «ومن ذلك قول الصرب: من أنت زيدا ... على قوله: من أنت (تذكر) زيدا» ٢
- «ومن ذلك قول الصرب: أما أنت منطلقا انطلقت معه ... كأنهم قالوا: إذا سرت منطلقا فأنا أنطلق معه» ٣
- «من ذلك قولهم: مرحبا، أهلا ... كأنه سار يدا من رحبت بإدراك

(١) كتاب سيويه / ج ١ / ص ٢٧٢ .

(٢) نفسه / ١ / ج ١ / ص ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٥ .

وأهلت' (١) .

- 'وذلك قوله: هذا ولا زعماته . أي: ولا أتوهم زعماته' (٢) .

- 'ومن ذلك قول العرب: كليهما وتمرا ... كأنه قال: أعطني كليهما وتمرا' (٣) .

- 'ومن ذلك قولهم: كل شيء ولا هذا، وكل شيء ولا شئمة حرّ، أي: أنت كل شيء ولا ترتكب شئمة حرّ' (٤) .

- 'ومثل ذلك: أهلك والليل، كأنه قال بادر أهلك قبل اليسر' .

- 'ومن ذلك قولهم 'أما ز رأسك والسيف، كما تقول: رأسك والحائط، وهو يحذره، كأنه قال: اتق رأسك والحائط' .

وقد جعل سيبويه ما يضم من الأفعال في (البنية العيقة) على ثلاثة أشكال: فمضارع يجرز إلهاره، وفعل مضارع متروك إلهاره، وفعل محذوف سار بمنزلة المثل.

وقد خصص للفعل المضارع المتعمل (الذي يجرز) إلهاره ثلاثة أبواب، هي: 'باب ما جرى من الأمر والنهي على إسماء الفعل المتعمل إلهاره إذا علمت أن الرجس مستقيم عن نفسك بالفعل' (٥) .

و'باب ما يضم فيه الفعل المتعمل إلهاره في غير الأمر والنهي' (٦) .

و'باب ما يضم فيه الفعل المتعمل إلهاره بعد حرف' (٧) .

(١) كتاب سيبويه / ج ١ / ص ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٥ .

(٢) نفسه / ص ٢٨٠، ٢٨١ .

(٣) نفسه / ص ٢٥٣ .

(٤) نفسه / ص ٢٥٧ .

ففي الباب الأول أضمر المتكلم الفعل لأن المخاطب لا يحتاج إلى ذكره، فهو يفهم من (الحال) التي قيل فيها الكلام، فإذا كان المخاطب يقوم بالطرب، وقلت له: زيداً، فأنه يفهم أن المتكلم يقصد: اضرب زيداً. وإذا كان يحدث حديثاً فأنه يفهم: قل له: حديثك، فأنه يفهم أن أصل التركيب: أقم حديثك. وإذا حذرت المخاطب بقولك: الأسد، فأنه يفهم أن التركيب المقصود: احذر الأسد.

ومثل هذه التراكيب يجوز إظهار (المضمر) فيها، ولكن المتكلم إخفاء واضمره، لعله أن المخاطب يستفني عن ذكره: «وإن شاء أظهر في هذه الأشياء ما أضمر فقال: اضرب زيداً، ولا تقرب الأسد» (١).

وفي هذا المجال يقول الدكتور دهاد الموسى في (العقد الخارجي) في التحليل النحوي عند سيبويه: «وهو يوافق فيما صدر عنه في الكتاب ملاحظات كثيرة مما تنبني عليه الوظيفة ومناهج «التوسيع» أو اللويحات الخارجية بعبارة دي سوميير... بل يتسع في تحليل التركيب، إلى وصف المواقف الاجتماعية التي تتم من فيها، وما يلاحظ من هذا الامتثال من حال المخاطب، وحال المتكلم، وموضوع الكلام... وقد هداه هذا الاتساع إلى تحليل البنية الجوهرية للتركيب النحوي» (٢).

ولا يختلف تحليل سيبويه في الباب الثاني، إلا أن التركيب اختلف لاختلاف الدلالة؛ فليس في هذا الباب أمر، ولا شيء، وإنما هو تركيب خبري، لكن تقدير المحذوف من الكلام المتكلم، يحدده المخاطب من (الحال) الذي قيل فيه التركيب: «وذلك قوله، إذا رأيت رجلاً متوجهاً وجهة الطلح، فاصداً في هيئة الحاج، قلت: مكة، وربّ الكعبة... لأنك قلت يرسد مكة، واللّه» (٣).

(١) كتاب سيبويه / ج ١ / ص ٢٥٢ - ٢٥٣ .

(٢) نظرية النحو العربي / ص ٨٨ .

(٣) كتاب سيبويه / ج ١ / ص ٢٥٧ .

أما في السبب الثالث، فإن المحذوف يكون بعد حرف، ومن
الحروف التي ذكر أمثلتها: (إن، وهلاً، وألاً، ولو)، ومن أمثله عليها:
«الأس مجزؤون بأعمالهم إن خيراً فخير، وإن شراً فشر» (١)
وتقديره: إن (كان خيراً فهو خير، وإن (كان) شراً فهو شر.

و«مما يتصّب على إضمار الفعل المعتل إظهاره قوله: هذا
خيراً من ذلك» وألاً خيراً من ذلك ... لأنه قلت: هل تنفل خيراً
من ذلك و: ألا تفعل خيراً من ذلك؟ (٢).

ومن أمثلة الحذف بعد لوقوله: «ولو بمنزلة (أن) لا يكون
بعدها إلا الأفعال، فإن سقط بعدها اسم، ففيه فعل مشعر ... فلو
قلت: الأصاء ولو ياردها ... من ذلك قول العرب: ادفع الشر ولو أصبما،
لأنه قال ... ولو كان أصبما» (٣).

ويمكن تمثيل الحذف فيما تقدم كما يلي:

- ١- اضرب زيداً -----> زيداً (حذف الفعل)
- ٢- يريد مكة -----> مكة (حذف الفعل)
- ٣- ولو كان أصبما -----> ولو أصبما (حذف الفعل)

وهذا لا يختلف عن قاعدة الحذف عند التحويين:

$$a + b \text{ ----> } b \text{ (or } a \text{ ----> null)} \quad (٤)$$

وفي بعض الأماليب كالتحذير أو ما كا بمنزلة (المثل)، فإنه
لا يجوز إظهار الفعل المحذوف: «إلا أن هذا لا يجوز فيه إظهار
ما أضمرت، ولكن ذكرته لأمثل له ما لا يظهر إضماره» (٥).

(١) كتاب سيبويه / ج ١ / ص ٢٥٨

(٢) نفسه / ص ٢٦٨

(٣) نفسه / ص ٢٧٠

4 LYONS, CHOMSKY. ASPECTS OF THE THEORY OF SYNTAX, P 128 (٤)

واظر: البنى المحوية / ص ٨٦

(٥) كتاب سيبويه / ج ١ / ص ٢٧٣

ويقول: "كأنه قال اذكر ديار مية، ولكنه لا يذكر (أذكر) لكثرة ذلك في كلامهم، واستعمالهم إياه" (١).

وأرى أن سيويه باستعماله مصطلح (إخبار الفعل المستعمل اظهارة) ومصطلح (إخبار الفعل المتروك اظهارة) قد ميّز بين نوعين من الإخبار في البنية العميقة، فمن دراسة الأمثلة التي عرضتها مع المصطلح الأول، نجد أن الإخبار حدث في البنية العميقة لدى (فرد) شخص واحد، في حال معينة، مثال ذلك: (أضرب زيداً) (زيداً) كما تقدم، وهذا الحذف لا يجوز أن يستعمل مع باقي الناس الذين لا يعيشون ظرووف النفس.

أمّا ما يعمّر لكثرة الاستعمال، فإن كلّ أفراد المجتمع يصرفون أصله في الكلام، ولكنّه لمّا كثر في كلامهم، صار ما يبقى منه كافياً في الدلالة عنه؛ فالحذف هنا يعمّر في (البنية العميقة) للمجتمع كلّّه، ولا حاجة لإظهار، ومثل هذا يصدق على ما جرى مجرى المثال، ولذلك نجد سيويه، يستخدم ضمير الجماعة في هذا المقام: "ولكنهم حذفوا (ذا) لكثرة استعمالهم وتصرفهم، حتى استغنوا عنه بهذا" (٢).

وأجد أنّ سيويه، يلتقي هنا مع تشومسكي، بأنّ المكوّن التركيبي يتفاعل مع المكوّن الدالالي، في البنية العميقة، قبل أن يتحوّل إلى البنية السطحية على شكل مركّب صوتي، يلتقي معه بأنّ الإنسان الفرد لديه قدرات واستعدادات لغوية فعلية، ولذلك وجدنا سيويه ينسب إلى (الفرد) القدرة على فهم المحذوف من التركيب، علماً بأنه كان في منزل عن الناس (٣).

وأرى أنّ سيويه يلتقي مع دي سوسير، في أمر المجتمع في إسقاط اللغة للفرد، وهذا واضح من اتفاق كلّ أفراد المجتمع على

(١) كتاب سيويه / ج ١ / ص ٢٨٠ .

(٢) نفسه / ص ٢٨١ .

(٣) انظر : حواش من نظرية النحو / تنظيم القواعد النوليدية / ص ٣٩ ، ٢٨ .

الحذف ، في تركيب مينة ، وأمثال محددة ، فهذا يعني أن اللاحق قد اكتسب هذه التراكيب من السابق (١) .

وبذلك يكون سيويه قد جعل لتكلم اللغة ، جانباً إبداعياً ، ذاتياً ينبع من امتداد فطري ، رتبته فيه خالقه ، وجانباً مكتسباً يتعلمه من السلوك اللغوي في مجتمعه . وهكذا ، أجد ، أن نظرية سيويه أكثر تكاملاً وشمولاً ودقة ، مما ذهب إليه كل من التحويليين والوصفيين .

... ..

أسباب الحذف عند سيويه :

يمكن أن نحصر الأسباب (العلل) التي ذكرها سيويه للحذف ، في ثلاثة أصناف : علل استعمالية ، وعمل بنائية ، وعلل تركيبية .

فمن العلل الاستعمالية ذكر : كثرة الاستعمال ، وطول الكلام ، والاستخفاف ، والاستثناء ، وما جرى مجرى المثال ، والبذل .

ودجيد أنه يجمع مع مصطلح (كثرة الاستعمال) أسباباً من العلل الاستعمالية^(٢) ، وإذنا حذفوا الفعل في هذه الأشياء حين شئوا ، لكثرتها في الكلام ، واستثناءً بما يرون من الحال^(٣) .

- وقال :^(٤) وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه في الكلام ، فصار بدلاً من الفعل^(٥) .

- وقال :^(٦) ولم يذكر : ولا أتوهم زعماء لكثرة استعمالهم إياه ، ولا استدلاله مما يرى من حاله أنه ينهاء^(٧) .

(١) يقول دي سوسير : ' أطلعته بنجاح جنماعي لمكة ألسن ومجموعه من العقائد ضرورية تنفي تبناها مجتمع ما يساعد أفرادها على ممارسة هذه المكة " انظر ' علم اللغة عام / ترجمته الدكتور يوسيف يوسف عزيز / ص ٧٠ و انظر : دروس في اللسانيه ، سقامه / تعريف مصطلح لغوي / ص ٩ .

١٠٠ (٧) كتاب سيويه ج ١ / ٢٧٥ ، ٢٧٤ ، ٢٨٠ .

ونسي ذلك يقول الدكتور طاهر طاهر سليمان حمودة: "ويعد سيبويه صاحب نظرية الحذف، لكثرة استعماله، حيث فسر نسي صونها أنواعاً ثلث من الحذف نسي الصيغ والتراكيب في مواضع كثيرة من كتابه... وتبعه في ذلك سائر النحاة" (١).

وقد فسر ما (سار بمنزلة المثل) نسي ضوء هذه النظرية: "هذا باب ما يحذف منه الفصيل؛ لكثرتهم نسي كادهم، حتى سار بمنزلة المثل" (٢).

ومن أسباب الحذف نسي استعمال العرب، كما ذكر سيبويه: الاختصار، ومعة الكلام: "وما جاء على اتساع الكلام والاختصار قوله تعالى: "وامال القرية التي كنا فيها"... وإنما يريد: أصل القرية، واختصاراً" (٣).

ومنه: "هذا باب ما يكون فيه المصدر حيناً، لمعة الكلام واختصاره... وذلك قولك: متسى ميسر عليه؟ فيقول مقدم الحاج... وإنما هو: زمن مقدم الحاج... ولكنه على معة الكلام والاختصار" (٤).

ومن أسباب الحذف عند الاستخفاف: "ولكنهم اضمروا الفصيل امتخافاً... وحذفوا كما قالوا: (حينئذ الآن) وإنما يريد: حينئذٍ واسع السي الآن، فحذف "واسم"... وإنما اضمروا ما كان يقع مظهراً استخفافاً" (٥).

أراد سيبويه من عرض هذه الأسباب، أن يبين بأن هذه الأسباب في الحذف، إنما كان يقوم بها متكلم اللغة بشكل طبيعي، فهو يتصرف بهذا التصرف، بما يميله عليه ذوقه اللغوي، واستمداده الفلحي، وفروغ الكلام.

(١) طاهر، احدث / ص ٢٥ .

(٢) كتاب سيبويه / ج ١ / ص ٢٨٠ .

(٣) نفسه / ص ٢١٢ .

(٤) نفسه / ص ٢٢٢، وقد استنحت الدكتور حديجة حديثي من دراستها للعلل في كتاب سيبويه، بأن: "كل هذه الأنواع من علل حرب حريانا طبعياً من غير تعقيد ولا إرباك... وهذا النوع من العلل هو الذي يادى به المحدثون... يوحى بقائه لأن فيه المنع وإزالة السبيل" دراسات في كتاب سيبويه / ص ٢١٢ . وهذا يؤيد ما ذهبنا إليه في هذا البحث .

(٥) كتاب سيبويه / ج ١ / ص ٢٢٤ .

وبذلك كانت هذه العلة تابعة من طبيعة الاستعمال اللغوي،
فليس فيها أثر لمتطوع، مع أن فيها صلاح من دراسة الطالة
النسبية التي كان عليها التكلم والمخاطبة في أثناء ممارسة الحدث
الكلامسي.

... ..

أمّا العلة البائية (السرفية) التي عرّضها سيوييه، فإنها
دراسة لطبيعة الحروف قبل التركيب، وما طرأ عليها من تفسير فُسي
مياغتها في بناء واحد.

ومن أنواع الحذف التي ذكرها، علة سرفية: الحذف لالتقاء
الساكنين، مثال ذلك: «باب تحرك أو آخر الكلم الساكنة إذا حذفت
الـ الوصل لالتقاء الساكنين...» وذلك قوله: «حرب ابنك»
وأكرم الرجل، (١) و«باب ما يحذف من الواكن إذا وقع بعدها
ماكن»، ومن الأمثلة التي عرّضها في الباب الأخير (لم يخسف)
و (لم يبع) و (لم يقل) - والأمثلة فيها (لم يقسول) لم يبيع،
لم يخاف) التي حذفت حرف العلة الساكن، بالحرف الذي مكن بسبب الجزم
فالتقى ساكنان، فحذفت حرف العلة لالتقاء الساكنين، ولم يحذف الساكن
الثاني، لأنه يحمل حركة الإعراب وهي مظهر التركيب الجديسد،
ومظهر الدلالة الجديسة، التي تجت عن دخول لم في التركيب.

والحرف المحذوف لا يظهر في البنية السطحية، وإنما هو في
البنية العميقة: لم يقول لم يثل. و (٢)

وهذا الحذف في الظاهرة السرفية، ينجم مع قاعدة الحذف
الكلية.

(١) كتاب سيوييه / ج ٤ / ص ١٥٢ - ١٥٣ ، ١٥٦ .

(٢) ! : ومولفهمر محذوف .

وقال فسي تفسر الحذف، في الحضارح المثال الواوي:
 «تقول: وعدته فلانا أعده، ووزنه فلانا أزه... وأعلم أن ذا أصله
 على قَسَل يَحْضَل... فلما كان من كلامهم استقال الواو مع الياء...
 كانت الواو مع الضمة أقس، فسرفوا هذا الباب إلى يضل، فلما
 سرفوا إليه كرهوا الواو بين ياء وكسرة، إذ كرهوها مع ياء،
 فحذفوها، فهم كأنهم يحذفون من يَحْضَل . فمثل هذا بناء ما كان على
 (فعل) في هذا الباب» (١).

لقد جعل سيبويه (الصحيح) أملا يقيس عليه بناء المحتل
 ليفسر ما يطرا عليه من تحول.

فلا سئل فسي وعد يمد وعداً: وعد (يوعد) وعداً قياماً
 على الصحيح: سئل يتكَل تكلاً، امتثلت الضمة بعد الواو فتحولت إلى
 كسرة (يوعد يوعد) فنجم عن ذلك بناء غير متوازن صوتياً لا قبله
 العريضة وذلك وقوع الواو بين الياء والكسرة، فحذفت الواو: يوعد:
 يمد، و... ك.

وهكذا نجد سيبويه منسجماً مع منهجه في التيام، يعتمد
 (الأمثل) ليفسر في شأنه التغير الذي طرأ على الظاهرة اللغوية،
 ونجد في الوقت نفسه، قد تقدم نظرية في التحويسل، من البنية
 المعينة إلى البنية السطحية، لا تختلف في شيء عما طرحه علماء
 اللغة في العصر الحديث. فالعربي لا يقول (لايلفظ) : (يوعد، ولا
 يوعد). وهذه إشارة واضحة إلى أن هذا، يكون في المكون الأساس
 في البنية المعينة.

ومن أنواع الحذف، التي ذكرها سيبويه، لأجباب (تركيبية):
 حذف (نون الثنى) و (نون الجمع) عند الإضافة: «وذلك قولك:

(١) كتاب سيبويه / ج ٤ / ص ٥٢.

هنا الضاريبا زبيد، والضاريبو عمرو^(١) . وهذا لا يختلف في تفسيره عما تقدم، فهو في البنية المعينة «الضاريون زيد» والضاريان زيد» ولكن العرب تحذف النون ولا تلفظها في الكلام المنطوق: هنا الضاريان زيد ← هنا الضاريبا زيد. ← Ø .
هم الضاريون زيد ← هم الضاريبو زيد. ن ← Ø .

وهكذا تبين أن السلسل (الأصابع)، التي يسمونها ميبويه للعطف، على استعمالية، أو بنائية، أو تركيبية. فهو لا يخرج في تحليله وتفسيره عن طبيعة وأباليب استعمالها عند العرب، ودجد أن النظرية التي اعتمدها لتحليل الظواهر اللغوية، وهي نظرية القياس على الأسس، نظرية صحيحة، يسئل إنها النظرية التي يعتمد عليها علم اللغة اليوم، في أحدث أسلوب، تحليل الظواهر اللغوية وتفسيرها.

الإحلال:

ذكر ميبويه نوعاً من العطف، يعمد فيه من المحذوف بلفظ ينوب صائب ويفني عنه في دلالاته. ومن أمثله ذلك عند: أن العرب في النداء: «احذقوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا في الكلام، وصار (يا) بدلاً من اللفظ بالفعل، كأنه قال: يا، أريد عبد الله، فعطف (أريد) وصارت (يا) بدلاً منها؛ لأنه إذا قلت: يا فلان، علم أنك تريد»^(٢) . قاعدة الإحلال كما ذهب ميبويه: «حذف النون، وصارت (يا) بدلاً منه، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:
يا، أريد عبد الله ← يا عبد الله.

وهذه القاعدة تقابل عند النحويين قاعدة الاختصار: يا + أريد ← يا : أريد ← Ø .
 $a + b \Rightarrow a$

ولكنني جعلتها مع قواعد الإحلال لأن ميبويه يستعمل لها مصطلح

(١) كتاب ميبويه / ج ١ / ص ١٨٤ .

(٢) نفسه / ص ٢٩١ .

(البديل)، فهو لا ينكر أنَّ الجملة اختصرت من حيث الشكل، ولكنه يبين أن المذكور مذكّر عن المحذوف في الدلالة فعلًا محلّه: «لأنك إذا قلت يا فلان، علم أنه تريد».

وذكر سيويه أن العرب يحذفون الفعل، ويجعلون المصدر بدلًا منه: «هذا باب مايسبى من المصادر على إخمارة الفعل غير المتمم إظهاره: وذلك قوله: سقيا ورعيا... كأنك قلت سقيا الله سقيا، ورعيا الله ورعيا... وإنما اختزل الفعل هاهنا لأنهم جعلوه بدلًا من الفاعل بالفعل» (١). ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

✓ سقيا الله سقيا / سقيا / سقيا الله ← ∅

a → b سقيا ← سقيا :

ونسي باب «ما جرى من الأسماء مجرى المصادر التي يدعى بها» فيقيس المحذوف في الأسماء على المحذوف في المصادر التي تكون للدعاء كما مر في الباب السابق، ويشمل لذلك بقوله: «وذلك قوله: ثريًا، وجندلا... كأنه قال: ألزمك الله وأطعمك الله ثريًا وجندلا... واختزل الفعل هاهنا؛ لأنهم جعلوه بدلًا من تربيت يداك، وجندلت» (٢).

تربيت يداك ← ثريًا، وجندلت ← جندلا.

تربيت يداك ← ∅، جندلت ← فحذف المصدر، وحلَّ الاسم محلّه في اللفظ والدلالة.

وكذلك جرى (الإحلال) في مثل قوله: هنيئا مريئا: «كأنك قلت: فبت لك هنيئا مريئا، هنيئا ذلك هنيئا... واختزل الفعل؛ لأنه صار بدلًا من اللفظ بقوله: هنيئا» (٣).

(١) كتاب سيويه / ج ١ / ص ٢١١ ، ٢١٢ .

(٢) نفسه / ص ٢١٤ ، ٢١٥ .

(٣) نفسه / ص ٢١٦ - ٢١٧ .

ويقيس الحذف في المصادر المتعاقبة مثل: «ويحك» و«يك» على الحذف في مصادر الدعاء «متيأ لك» و«يقيس عليها الحذف في المصادر التي تكون غير الدعاء، مثل: «حمداً وشكراً»: «كأنك قلت: أحمد الله حمداً، وأشكر الله شكراً... وإنما اختزل النفس ههنا: لأنهم جموه بدلاً من النقط بفعل، كما فعلوا ذلك في باب الدعاء» (١).

ومن ذلك الحذف في المصادر التي لا تصرف في الكلام تصرف المصادر السابقة: «وذلك قوله: سبحان الله ومعاذ الله... كأنه حيث قال: سبحان الله، قال تسبيحاً، فنصب هذا على: أُمسِّحُ الله تسبيحاً... ولكنهم لم يظهر النفس ههنا، كما لم يظهر في الذي قبله» (٢).

ومن الواضح أن سيبويه، لا ينسى وهو يرمخ هذا التيام في قواعد الحذف والإحلال، أن يشير بأن الخليل كان صاحب الفصل الأول في تأسيسها «وإن لم يتكلم بنشدك الله، ولكن زعم الخليل رحمه الله أن هذا تمثيل بمثل به» (٣).

ويوضح سيبويه الحذف في قول الرب: «مُسُّوحاً قُدُوماً، رَبَّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ»: «قال مُسُّوحاً، أي ذُكِرَتْ مُسُّوحاً... وخُزِلُوا الفصل: لأن هذا الكلام صار عندهم بدلاً من نُبِّحَتْ».

ويبين سيبويه أن أمثلة الحذف التي عرّفها، إنما هي لغة العرب: «وكل هذا على ما سمعنا العرب تتكلم به فلما وضعا» (٤) ويؤكد أنه هو نفسه مع بعض هذه التراكيب: «وسمعت أعرابياً، وهو أبو مرهب، يقول: كَرَمًا وطولُ أشد، أي: أكرم بك، وأطول بأنفك» (٥).

(١) كتاب سيبويه / ج ١ / ص ٣١٨ - ٣١٩ .

(٢) نفسه / ص ٣٢٣ ، ٣٢٢ .

(٣) نفسه / ص ٣٢٣ .

(٤) نفسه / ص ٣٢٢ ، ٣٢٨ .

(٥) نفسه / ص ٣٢٢ ، ٣٢٨ .

وفي هذا ردُّ على الدكتور فوزي مسعود الذي أكَّده: «أنَّ ميويه لم يسمع عن العرب بل سمع عن شيوخه» فاكتمى بما نقله عنهم مهما كان قبيحا أو محدودا، فسي معرفة اللغات العربية» (١).

ويلاحظ أن حجة الدكتور مسعود كتاب واهية: «ولو شافه العرب ما كان خلافه مع الكشاشي» (٢) فلو كان الخلاف بين عالمين في مسألة من مسائل اللغة ينفي عنهما مشافهة العرب، لحقَّ لنا أن نشك في علم العربية من أسامه، وهذا رأي بعيد.

قواعد التقديم والتأخير (إعادة الترتيب):

وهي من الخصائص الكلية المهمة في اللغات الإنسانية، وذلك أنَّ لكل لغة ترتيبها الخاص، ولكن المهم هو أن نعرف الترتيب في (البنية الميتة) أولا، ثم نبحث عن القوانين التي تحكم تحوُّل هذا الترتيب إلى أنماط مختلفة في الكلام الفعلي على السطح (٣).

وقد حفل كتاب ميويه بهذا النوع من قواعد التحويل، فخصص أبوابا كاملة لبعضها؛ مثل: (باب ما يقدم فيه المستثنى) (٤) و (باب الحروف التي لا تقدم فيها الأسماء الفعل) (٥) و (باب الحروف التي لا يبعدها بعدها إلا الفاعل) (٥) و (باب الحروف التي يجوز أن يليها بعدها الأسماء) (٥).

وتناول في الكتاب إعادة الترتيب في الجملة الاسمية، والجملة الفعلية، والمستثنى، والتمييز، والظرف، وفي أسلوب الاستفهام، والجزاء، وتحدث عن أثر الترتيب في تركيب (لا التائية للجنس) و تركيب (ما العجزية).

ويشير ميويه إلى جواز التقديم والتأخير في العناصر

(١) ميويه، جامع نحو العربي / ص ٢٧، ونظر كذلك ص ٣٨، ٤٠.

(٢) نفسه / ص ٣٧، ٣٨، ٤٠.

(٣) نحو العربي والدرس الحديث ص ١٥٤، وانظر أمثلة كذلك من التحليلية هي:

LANGACKER. LANGUAGE AND ITS STRUCTURE P. 133 - 135.

(٤) كتاب ميويه / ج ٢ / ص ٣٣٧.

(٥) نفسه / ج ٣ / ص ١١٠، ١١٤، ١١٦.

الرئيسة للجملة، بقوله: «وذلك قوله: كان زيد حلياً، وكان حليماً زيداً، لا عليك أقدمت أو أخرت» (١). ويمكن توضيح ذلك، كما يلي: كان زيد حليماً ≠ كان حليماً زيداً فإذا افترضنا أن اسم كان (أ) وخبر كان (ب) تصبح الجملة كما يلي: كان (أ + ب) كان (ب + أ). وهذه القاعدة هي نفسها قاعدة إعادة الترتيب عند الأليين:

$$a \neq b \rightarrow b + a$$

وفي إطار منهجه في الموارنة والمقايضة، يوازن بين التراكيب التي يجري فيها التقديم والتأخير، فيتمس إعادة الترتيب في جملة (كان أخاك عبد الله) على جملة (ضرب زيدا عبد الله) وعلى هذا التماس عند سيويه: «لأنه (كان) فعل مثله، وحال التقديم والتأخير فيه كحال في ضرب، إلا أن اسم الفاعل والمفعول فيه شيء واحد» (٢).

وفي إشارة إلى كثرة التقديم والتأخير يقول: «لأن قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قوله: ضرب زيدا عبد الله، لأنه إذا أردت به مؤخرًا ما أردت به مقدماً... وهو عربي جيد كثير، إذا تقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم بيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يهملهم ويميلهم» (٣).

قاعدة الترتيب لا تميز في الإعراب، ولا تميز في الدلالة العامة، وإنما تصفي زيادة في الأهمية على المتقدم.

فإذا كان اسم كان وخبرها معرفتين جازله أن تقول: (٤) «من كان أخاك؟ ومن كان أخوك؟ كما تقول: من ضرب أباك؟ وإذا جمعت (من) الفاعل، و: من ضرب أبوك؟ إذا جمعت (الآب) الفاعل، وكذلك: أيهم كان أخاك؟ وأيهم كان أخوك؟ وتقول: ما كان أخاك إلا زيداً، كقولك: ما ضرب أخاك إلا زيداً، ومثل ذلك قوله عز وجل: «ما كان

(١) كتاب سيويه / ج ١ / ص ٤٧.

(٢) نفسه / ص ٤٥.

(٣) نفسه / ص ٣٤.

(٤) نفسه / ص ٥٠.

حجتهم إلا أن قالوا: (١) : وما كان جواب قوله إلا أن قالوا: (٢).

قيامه جملة (كان) على جملة (شرب) يثبت ما بينهما من خصائص (الفعل). وقد بين في النسخ السابق الفرق بين الاسمين في جملة (كان) وفي جملة (شرب). فاسم كان وخبرها شيء واحد؛ فإذا قلنا: كان زيداً أخوك، فزيد هو نفسه أخوك، لكن الفعل والمفعول مختلفان؛ فإذا قلنا: شرب زيدا عبد الله، فزيد غير عبد الله. ولذلك جُمع عناصر الجملة الاسمية هي الأصل في عناصر جملة (كان).

وهكذا مكنه هذا المنهج في القياس أن يبين أوجه الشبه والاختلاف بين الظاهرتين، فيسهل عليه تصنيفهما وتفسير خصائصهما.

ويسوازن في تقديم الطرف بين جملة (كان) والجملة الاسمية؛ «وتقول: ما كان فيها أحد خير منك... ولم تجمله على قولك: فيها زيد قائم أجريت الصفة على الموصوف، فإن جملة على قولك: فيها زيد قائم صحت؛ تقول: ما كان فيها أحد خيراً منك» (٢).

فالجار والمجرور (فيها) في الجملة الأولى في محل نصب خبر كان، وخبر (صحت له) (أحمد)، فأصل الجملة: ما كان فيها أحد. وجماز أن يكون اسم كان نكرة لأنه مبدوء بنفسي، ودل على عموم. ولذلك جعلها (زيد) مخالفة لجملة: فيها زيد قائم، لأن (فيها) هنا ليس ركناً (أساساً) في الجملة، فأصل الجملة: زيد قائم.

(١) سورة الحاثية / الآية ٢٥.

(٢) سورة الأنصاف / الآية ٨٤.

(٣) كتاب سيبويه / ج ١ / ص ٥٥ - ٥٦.

أما الجملة اللاتية فيجوز قياسها على جملة (فيها زيد قائم)؛ لأن (الجار والمجرور: فيها) ليس خبراً فيها، فأصل الأولى: زيد قائم، وأصل اللاتية: ما كان أحداً خيراً منه .

وقد تقدم الجار والمجرور (فيها) فهي كل من الجمليتين على الركنين الرئيسيين.

ويمرض سيبويه قاعدة لهذا الترتيب، خلاصتها: أن التكم إذا جعل شبه الجملة في موضع الخبر فتقديمها أفضل، وإذا لم تجعلها خبراً كان جعلها مفعلاً، فالأخير أفضل، ويقيم ذلك على التقديم والتأخير في جملة (تكن): «إلا أنك إذا أردت الإلقاء (١)، فكما أخرت الذي تليه كان أحسن، وإذا أردت أن يكون مستقراً تلتقي به فكما قدمته كان أحسن؛ لأنه إذا كان عاملاً في شيء قدمته، كما تقدم أفطن وأحسب، وإذا ألفت أخرته، كما تؤخرهما، لأنها ليسا يملكان شيئاً» (٢).

ثم يربط بين التقديم والتأخير في الجملة الاسمية، وفي الجملة الفعلية، ويبين أن الهدف واحد فيهما، وهو العناية والاهتمام بالتمسك، ويستشهد على جودة ذلك وكثرته بآية من القرآن الكريم (٣):

«والتقديم ههنا والتأخير فيما يكون ظرفاً أو يكون اسماً في العناية والاهتمام، مثله فيما ذكرت لك في باب الفاعل والمفعول، وجميع ما ذكرت لك من التقديم والتأخير والإلقاء والامتزاز عريسي جيد كثير، فمن ذلك قوله عز وجل «ولم يكن له كفواً أحد» (٤).

ومثل الفراء لسذلك بقوله: «فتقول: لم يكن لعبد الله أحد»

(١) اد، أردب الإلقاء، دا لم يجعل شبه لحممة خبراً .

(٢) كتاب سيبويه / ج ١ / ص ٥٦ .

(٣) نفسه / ص ٥٦ .

(٤) سورة الاخلاص / الآية ٤ .

ذهيّر، فإذا قدمت انظير ضبو، ولم يختلفوا فيه، قالوا: لم يكن لعبد الله ذهيرا أحداً (١).

ثم يبين علاقة (الترتيب) بالاسناد وما يطرأ عن ذلك من علاقات إعرابية بين الاسم والفعل (٢): «فإذا بنيت الاسم عليه قلت: ضربت زيداً وهو العدد... كما كان العدد: ضرب زيداً عمراً... وإذا قدمت الاسم فهو عربي جيد، كما كان ذلك عربياً جيداً، وذلك قوله: زيداً ضربت، والاهتمام والناية هنا في التقديم والتأخير سواء، مثله في: ضرب زيداً عمراً، وضرب عمراً زيداً.

فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت: زيداً ضربته... وإنما تريد بقوله: مبني على الفعل، أنه في موضع (متعلق) إذا قلت: عبد الله متعلق... ومثل ذلك قوله جل ثناؤه: «وأما ثمود فهديناهم» (٣).

فأصل الترتيب في الجملة الفعلية: ضرب زيداً عمراً، وضربت زيداً ويمكن التمثيل له كما يلي: فعل + فاعل + مفعول به، فإذا رمزنا إليها بالترتيب (أ + ب + ج)، يكون التحويل فيها: ضرب عمراً زيداً = (أ + ج + ب)؛ و: عمراً ضرب زيداً = (ج + أ + ب)، فيمكن كتابة القاعدة كما يلي: ج (الفعلية) = (أ + ب + ج) ← (أ + ج + ب) ← ج + (أ + ب).

ويمكن أن يطرأ عليها تحويل آخر، يتقدم فيه المفعول إلى موقع الابتداء: ج (الفعلية) = (أ + ب + ج) ← ج (أ + ب + ج) ← ج. فتصبح الجملة الجديدة اسمية، وتكون الجملة الفعلية فيها في محل رفع خبر كما بين سيوييه (٤).

والاسم المتقدم في مثل هذا التحويل يرتبط بالفعل في الأسفل، دليل ذلك: «وان شئت قلت: زيداً ضربته، وإنما نصبه

(١) معاني لفرآن / ج ٢ / ص ٢٩٩. ومبشر الأحفش إلى تقديمه ومأخوذ، وربما اكتفى بقوله "أحد هو الاسم وكفوا هو الخبر" معاني لفرآن / ج ٢ / ص ٥٤٩.

(٢) كتاب سيوييه / ج ١ / ص ٨١.

(٣) سورة قصص / الآية ١٢ وهي قراءة لحمبور... واحسن، وبن أبي إسحق، والأعمش ثمودا مبنية منصوبة البحر لمحيط / ج ٢ / ص ٤٩١.

(٤) وهذا التحويل لا يعني أن تكون الجملة الاسمية هي الأصل كما أشار سيوييه في مكان سابق وهو «ما أرححه، اعتماد على قوله تعالى "وعلم آدم الأسماء كلها" وتأبيداً لرأى الدكتور مازن المبارك الذي يبيّن رأيه على ادراجها حديثاً، كما تقدم.

على إضمار فعل هذا يفسر^(١)؛ فأسهل التركيب في البنية المعينة عند مييوييه: (ضربت زيدا) (ضربه) ولكن حذف القسم الأول استثناء بذكر الثاني. لكن يحسن لتكلم العربية أن يرفع الاسم الأول إذا أراد أن يجعله في مركز اهتمام المخاطب؛ ولكن هذا لا يتفي عنه ارتباطه بالنفس.

أما الجمل التي يكون أصل الاهتمام مركزا فيها على الاسم، ويكون الحدث فيها مركزا على شيء آخر، فالتركيب فيها على الأسهل كما أرى، مثال ذلك: زيد تقيت أخاء، وإلى هذا أشار مييوييه حينما تيسر جملة (زيد صرت به) على (زيد تقيت أخاء)؛ «فإن قلت: زيد صرت به فهو من النسب أبعد من ذلك، لأن الضمير قد خرج من النفس وأضيف الفعل إليه بالياء، ولم يوصل إليه الفعل في اللفظ، فصار كقولك: زيد تقيت أخاء»^(٢).

فهو يرى أن الصلاقة بين الاسم المتقدم (زيد) وبين النفس (صرت) قد وهنت تركيبيا حينما وصل بين الفعل وبين الضمير المأمود على الاسم بحرف الجر، ولذلك سارت الجملة أقرب إلى تركيب (زيد تقيت أخاء) الذي أمند فيه الحدث إلى اسم آخر.

ولذلك فهو يجعل الخيار بيد المتكلم؛ فإذا أراد أن يوضح الصلاقة بين الاسم المتقدم والفعل حسب الاسم، وإذا أراد أن يجعل جل اهتمامه مركزا على الاسم ليحمله موضوع الكلام، جعله مرفوعا. وفي هذا يقول مييوييه: «وإن شئت قلت زيدا صرت به... وإذا نصبت زيدا تقيت أخاء»^(٣) فكأنه قال: لا يست زيد تقيت أخاء. وهذا تمثيل ولا يتكلم به^(٤). فتقدير (فعل جديد) في البنية المعينة دليل على بعد الارتباط بين الفعل المذكور والاسم المتقدم، ولكنه لا ينفي، في الوقت نفسه، أن هنالك ارتباطا بينهما على وجه العموم، وإلى هذا يشير مييوييه، في تفسير الدلالة في (زيداً أهنت أخاء)؛ «والدليل على ذلك أن الرجل يقول: أهنت زيدا بأهنته أخاء، وأكرمته بأكرامه أخاء، وهذا النحو في الكلام كثير»^(٥).

(١) كنيات مييوييه / ج ١ / ص ٨١.

(٢) المصدر نفسه / ص ٨٣.

(٣) نفسه / ص ٨٣.

(٤) نفسه / ص ٨٣. وهذا يعني أن لحمة العقلية بنود هي الأخرى هي سببه العميقة، وإن كانت

الجملة الاسمية هي الأصل.

ثم نجد يقرب هذا (الترتيب) من الجملة الاسمية حينما
يتمسك عليها الترتيب في جملة الأفعال الناقصة: «ومثل ذلك
أعبد الله كنت مثلثه... ومثله أزيدا لست مثله... صار بمنزلة:
أزيدا قيت أخاء» (١). يميل في النهاية إلى الجملة الاسمية في
هذا النمط: «وتقول: أعبد الله ضرب أخوه زيدا، لا يكون إلا
الرفع» (٢).

وهو يبين أنه يكون مرفوعا إذا كان الاسم الذي يتعلق به
في الجملة الفعلية بعد مرفوعا، كما تقدم في الجملة السابقة فإذا
كان الاسم الذي يتعلق به منصوبا اتصفت: أعبد الله ضرب
أخاء زيدا. ويمكن تمثيل هذه العلاقة كما يلي: - الجملة: (أعبد
الله ضرب أخوه زيدا):

عبد الله (مرفوع) لأنه عاد عليه ضمير المرفوع
(أخوه): فاعمل ضرب

- الجملة (أعبد الله ضرب أخاء زيدا):
عبد الله (منصوب) لأنه عاد عليه ضمير المنصوب (أخاء):
مفعول ضرب المقدم .

وفي ترتيب أسماء الاستفهام، يرى سيبويه أنها تحتل مركز
الصدارة في الجملة الفعلية، قياما على أصل الاستفهام التي تقع
في أول الجملة، وهي الأصل في أدوات الاستفهام: «ألا ترى أن
حد الكلام أن تؤخر الفعل، فتقول: أيهم رأيت، كما تفعل ذلك
بالألف... وصار أن يليها الفعل هو الأصل، لأنها حروف
الاستفهام» (٣).

ومن الجمل التي يرى سيبويه أن الاسم فيها وقع (في
الأصل) موقع البدأ، وأنه غير متعطل عن فاعل ولا عن
مفعول من الجملة الفعلية، جمل: «زيد كم مرة رأيت؟ و:
عبد الله هل رأيت، وعمرؤ هسلا رأيت؟ وكذلك سائر حروف
الاستفهام... فالعامل فيه الاتداء... فما بعد البدأ من هذا
الكلام في موضع خبره... لذلك إنما تجيء بالاستفهام بعدما تفرغ
من الابتداء... فحرف الاستفهام إنما يدخل على الخبر» (٤).

(١) كتاب سيبويه / ج ١ / ص ١٠٢ .

(٢) نفسه / ١٠٣ .

(٣) نفسه / ص ١٢٦ . (٤) نفسه / ص ١٢٧ - ١٢٨ .

وهذا يبين علاقة (المل) بالترتيب في هذه الجملة، فلا يجوز أن يعمل ما بعد حرف الاستفهام فيما قبله، و: «لا يجوز أن تقول: زيدا هو رأيت» (١).

وبذلك لا يجوز أن يكون الاسم المرفوع قبل جملة الاستفهام الفعلية متحوّلاً عنها، وإنما تولد البدء في الأسفل وجملة الاستفهام خبره. وحججة لذلك فإن هذا النمط من الجمل حسن اسمية بالأسفل، وليس متحوّلاً عن جمل فعلية.

ويمكن استنتاج ما أذهب إليه من الموازنة التي يجريها سيويه بين الترتيب في جملة (الاستفهام) وجملة الشرط (الجزاء) فالمل فيها ليس بمعلقة لما قبله، كما تقدم في قول سيويه، وحرف الاستفهام إنما يدخل على الخبر، كما تقدم في النص؛ فجملة الاستفهام (في محل رفع خبر البدء) فهي جزء من الجملة الاسمية، ولا تصلح أن تكون أصلاً لهذه الجملة الاسمية.

ويقتضون المبرد: «الجزاء منفصل كاستفهام ... والجزاء لا يعمل فيه ما قبله، كما لا يعمل هو فيما قبله، ألا ترى أنه لا تقول: زيدا إن يأتي بكرمه» (٢).

وقال رضي الدين الاسترأبادي في أدوات الاستفهام وأدوات الشرط: «لها صدر الكلام» (٣). وهذا يعني أن ما قبلها ليس متحوّلاً عما بعدهما. وبذلك تكون هذه الأقسام من الجمل الشرطية وجملة الاستفهام جزءاً من جملة اسمية في الأسفل.

والأسفل في ترتيب عناصرها بعد أدوات الاستفهام وأدوات الشرط؛ أن يتقدم بعدها الفعل على الاسم: «وإنما أجازوا تقدم الاسم في (إن) لأنها أمّ الجزاء، ولا تزول عنه، فصار ذلك

(١) كتاب سيويه / ج ١ / ص ١٢٧.

(٢) المصنوع / ج ٢ / ص ٦٨.

(٣) الكافية في النحو / ج ٢ / ص ٢٨٨ ، ٢٨٩.

فيها كما صار ألسه الاستفهام ما لم يجوز في الحروف الأخرى، (١).

الأمس: أرايت محمداً ويجوز: أممدا رايته. ومثل ذلك
: إن راييت محمداً فلم عليه، يجوز فيها: إن محمدا رايته فلم
عليه. فإذا كان (رايت: أ، محمداً: ب) فإن قاعدة الترتيب يمكن أن
تصاغ كما يلي:

ج = إن (أ + ن) + تكملة + إن (ب + أ) + تكملة. فتكون نتيجة التحويل:
(أ + ب + ب + أ).

وهذه هي قاعدة إعادة الترتيب عند التحويلات. وقد
عالج سيوييه كل مظاهر الترتيب على أساسها.

فيقيس التركيب في جملة: إن ألفاً في دراهمك يبعث، وإن
في دراهمك ألفاً يبعث، على جملة: ما كان أحدهما خيراً منك:
"إن شئت جعلت (فيها) مستقراً (خبراً)، وجمعت اليه صفة"، (٢).

والأمس في تركيب (ثم): ثم الرجل عبد الله، قامه
سيوييه على: ذهب أخوه عبد الله، ويحافظ التركيب على
الترتيب بين الاسم والفعل، ولكن تختلف العلاقات الاعرابية،
ويخرج عن ذلك إضمار الفاعل واتصاف النكرة على أنه تمييز، فيصبح
التركيب: ثم رجلاً عبد الله، وتصبح الدلالة: حبك به رجلاً
عبد الله (٢). فإذا تحول المسدوح إلى صدر الجملة صار التركيب
عبد الله ثم الرجل، وهو هنا عند سيوييه: "بمنزلة: عبد الله
ذهب أخوه"، (٤).

لأسهل الجملة: ثم الرجل عبد الله، تحولت إلى: عبد
الله ثم الرجل. أي: أ + ب + ب + أ: (أ: الفعل، ب: الاسم).

(١) كتاب سيوييه / ج ١ / ص ١٢٤ .

(٢) نفسه / ج ٢ / ص ١٤٣ .

(٣) نفسه / ص ١٧٥ .

(٤) نفسه / ص ١٧٦ .

ويشير سيبويه إلى أن (نعم، وبئس) فعلان أصلهما (نعم، وبئس) ولكنهما جُمعا على هذه الصيغة، لأنشاء المدح والذم، وهذه إشارة من سيبويه، إلى أنهما متحولان عن ذلك الأصل، الذي يظهر في أمسوبيسي المدح والذم: ((وأصل نعم، وبئس: نعم وبئس، وهما الأصلان اللذان جُمعا في الرداءة والسَّلاح، ولا يكون منهما فعل لغير هذا المعنى)) (١).

وبيسن ميسوبيسه أن الأصل فسي ترتيب التمييز، أن يتأخر؛ بعد المدد، وبعد الضمة الشبهة، وبعد اسم التثنية، وبعد تمام الجملة الفعلية؛ فتقول: عشرون رجلاً، وهو الحسن وجهاً، وهو أحسن منك وجهاً، و: امتلأت ماءً (٢)، ولا يتأخر هذا التركيب: لا يقدم فيه فتقول: ماءً امتلأت، كما لا يتقدم المفعول فيه في الضمة الشبهة (٢) فلا يتقدم التمييز على طائفة.

وميسوبيسه يشير إلى (البنية العميقة)، لبعض هذه التراكيب، وما اعترضها من التحوييس، فجملة (امتلات ماءً) أصلها في البنية العميقة (امتلات من الماء) فهذا الضل لازم لا يتعدى بنفسه، ولما حذف حرف الجر استغناءً اتصّب المفعول فيه (التمييز) (١).

وقد وافق سيبويه الخليل، في جواز تقديم الخبر، إذا كان مشتقاً، مثل: قائم زيد، وتيمم ياء، ومشقو من يشقو: (١) وهذا عربي جيد، أمّا قوله: (٢) وزعم الخليل، رحمه الله أنه يستحب أن يقول: قائم زيد، وذلك إذا لم تجعل قائماً مقدماً مبنياً على الابتداء، كما تقدم وتؤخر فتقول: ضرب زيداً عمرو، وعمرو على ضرب مرتفع (٥). فإنه لا يبي فتح تقديم الخبر إذا كان مشتقاً.

وقد تصوّر محقق الكتاب (عبد السلام محمد هارون) أن

(١) كتاب سيبويه / ج ٢ / ص ١٧٩ .

(٢) نفسه / ص ٢٠٣ - ٢٠٥ .

(٣) نفسه / ص ٢٠٥ . ويحور عند المبرد أن يقدم التمييز على عامه المصروف: "فإن شئت قلت، شحماً نفقات، وعرقاً تصيب"، وهذا لا يحيره سيبويه، ويرد على سيبويه بأن هذا يختلف عن (عشرون درهماً)، لأن ما عمل في الدرهم لم يؤخذ من الفعل، المعضّب / ج ٢ / ص ٣٦ . وقد تبين أن سيبويه عتمد في تفسير الضم في مثل هذه التراكيب على المحالفة كما تقدم .

(٤) كتاب سيبويه / ج ٢ / ص ٢٠٥ .

(٥) نفسه / ص ١٢٧ .

سبويه والخليل يستبحان تقدم الخبر إذا كان مشتقاً، ولذلك أشار إلى هذا النمر بقوله: «فُجج تقديمه مشتقاً ج ٢ / ص ١١٢٧» (١).

والحقيقة أنهما استبحا أن يكون (قائم) مبتدأ وزيد خبره أو
عقله، وعذا كونه (خبراً مقدماً) أسلوباً عربياً جيداً.

قواعد الزيادة:

عالج سبويه (الزيادة) في سياق التركيب، وطالجه في بنية الكلمة، وما تناوله في (سياق التركيب): زيادة (كان)، وضمير الفصل، وزيادة (ما) في: لا سيما، و(ما) الزائدة في تراكيبيها، و(من) الزائدة في تراكيبيها، وزيادة (إيها) و (أن) و (إن).

أما في (بنية الكلمة) فقد تناول حروف الزيادة: «الالف والياء والسين واللام واليم والهاء والهمزة والواو والياء». وطالج في هذا المجال: زيادة (اللاحق) في الفصل، وفي الاسم.

الزيادة في سياق التركيب:

قال سبويه: «وتقول: ما كان أحسن زيدا، فتذكر (كان) تبدل أذه ليا مشى» (٢)، فهو يحسنه النمر الزائد (كان) ويبين أن سبويه الزيادة عنصر الزمن، وهذا يعني أن الزيادة لها غرض دلالي، وأن هذا العنصر زائد على أصل التركيب؛ فأصل التركيب: ما أحسن زيدا، أراد المتكلم أن يضيف إليه دلالة الزمن، فزاد كان، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

ما أحسن زيدا ← ما كان أحسن زيدا ولوم ومزناً إلى جملة التعجب (ما أحسن زيدا)، (أ) وإلى (كان): (ب)، أصبحت

(١) كتاب سبويه / ج ٥ / ص ٢٠٨ .

(٢) نفسه / ج ١ / ص ٢٣ .

القاعدة: أ ب + أ . وهذه هي قاعدة الزيادة عند التحويلين .
ومثل ذلك قول سيبويه: "وقال الخليل: إن من أفضلهم كان زيدا"
على إلغاء (كان) ، وشبهه بقول الفرزدق (١):

فكيتا إذا رأيت ديار قوم وجيران لنا - كانوا - كرام

ومن الواضح أن سيبويه قد اكتفى بذكر الفرزدق من الزيادة
في النص السابق ، ومكوته عنه هنا ، يعني أنك غرض واحد ، وهو
إضافة معنى الزمن (الالهاء) لا يعني أنه ليس للمصدر الزائد قيمة
دلالية ، وإنما يعني أنه زائد على أصل التركيب ؛ لإضافة معنى
جديد ، سواء أكان ذلك بين (إن) واسمها ، كما في: إن من
أفضلهم (كان) زيدا ، أو بين الصفة والموصوف ، كما في: وجيران لنا
- كانوا - كرام . وهذا كله تنطبق عليه قاعدة التحويل (الزيادة)
السابقة: أ ب + أ .

وبين سيبويه أنه سمي هذا المصدر الذي أضيف اليه أصل
الجملة زائداً أو (لغو) ؛ لأنه يترتب عليه تغيير في العلاقات
التركيبية والإعرابية في الجملة: "وأعلم أن ما كان ضللاً لا يؤثر ما
بعده عن حاله التسي كان عليها قبل أن يذكر ، وذلك قوله:
حسبت زيدا هو خيراً منك" (٢) .

ويذكر الهدف من زيادة (غير الفصل) في هذا التركيب:
"إسلاماً بأنه قد فصل الاسم ، وأنه فيما يتطرق للحدث يتوقع
منه ما لا يسدله أن يذكره للحدث" (٢) فهو يفصل وكذا في
الجملة ، للتشويق وتركيز الاهتمام على الخبر .

ويقيم الزيادة في تركيب (غير الفصل) على الزيادة في
تركيب (ما) . ووجه الشبه أن كلا منهما لا يؤثر ما بعدهما عن حاله:

-
- (١) ديوانه / ص ٨٣٥ ، والأشموسي / ج ١ / ١١٧ . وقال : "ورد ذلك عليه (على سيبويه) ، فكوبها
راحمه بلصغير ، وليس ذلك مدحاً من ريانها " . وذكر أن (كان) براد بين ساحف والمعطوف ،
وبين مع وفعلها ، وبين حراي الجملة ، ومثل لكل ذلك .
- (٢) كتاب سيبويه / ج ٢ / ص ٣٩٠ .
- (٣) نفسه / ص ٣٨٩ .

١١ فسار هو واخواتها هنا بمنزلة (ما) اذا كانت لفوا، في أنها لا تغير ما بعدها عن حاله قبل أن تذكر، (١) .

ويرى سيويه أن بعض الحروف الزائدة لا يُستغنى عنها؛ لأنها تكون بمنزلة الحرف الأصلي، الذي تكون منه الكلمة، بالإضافة إلى معنى التوكيد الذي تؤدّيه: "ومثل ذلك: ولا سيما زيد، فربّ توكيد لازم حتى يسير كانه من الكلمة" (٢) .

ونقل عن العرب أن (ما) تزداد بمد (رويد): "وسمنا من العرب من يقول: والله لو اردت الدراهم لأعطيته، رويد ما الشرير يريد: أريد الشر، كقول القائل... فسدع الشر" (٣) .

وأنها تزداد بمد اللام الفارقة: "ومثل ذلك: "إن كل نفس لما عليها حافط" (٤) . إنها هي: قلبها حافطاً" (٥) .

وإذا زيدت (ضمت) "ما" إلى (حيث) وإلى (إذا) تشكّل منهما تركيب جديد (حيثما) و (إذا ما) . فسار أداة من أدوات الجزاء: "ولا يكون الجزاء في (حيث) ولا في (إذا) حتى يُضمَّ إلى كل واحد منهما (ما) (٦) . فهي تتولّعا من الدلالة على الطرفين، إلى الدلالة على الجزاء .

وقد استشهد على زيادة (ما) بيسن الجار والمجرور، بقوله تعالى: "فبما رحمة من الله لنت لهم" (٧) . قال الأخفش: "يقول: فبرحة، و"ما" زائدة" (٨) . وقال الفراء في ذلك:

(١) كتاب سيويه / ص ٢٩١ .

(٢) نفسه / ص ١٧١ .

(٣) نفسه / ج ١ / ص ٢٤٢ .

(٤) سورة الطارق / الآية ٤ .

(٥) كتاب سيويه / ج ٢ / ص ١٢٩ . وذكر الأحمش أن: "ما" زيادة للفوكيد . ولام ربة للتوكيد،

معاني بقرآن / ج ١ / ص ١١٢ . وسميت الفارقة لوظيفتها الدلالية، فنراد في تركيب (إن)

محققه من (إن) لتمييزه عن تركيب (إن) الباقية التي لا يفترق خبرها باللام . وقد سادها الفر

(صله) (و) (ما) التي بعدها (بعد اللام الفارقة) صله "معاني القرآن / ج ٣ / ص ٢٥٥ سورة بطارق .

(٦) كتاب سيويه / ج ٣ / ص ٥٦ .

(٧) آل عمران / الآية ١٥٩ . انظر: كتاب سيويه / ج ٣ / ص ٢٦ .

(٨) معاني القرآن / ج ١ / ص ٢٢٠ .

«المرب تجعل (ما) صلة في المعرفة والذكر واحد» (١) وامتشهد على ذلك بقوله تعالى: «فَمَا تَعْلَمُ مِنْهُم مِّثْقَالُ ذَرَّةٍ» (٢) و«عَمَّا قَلِيلٍ لِيُثْبِتُنَّ فَادْمِيزُ» (٣) وقال: «وَالْمَعْنَى فَيُنْقَضُ عَنْهُمْ ... وَعَنْ قَلِيلٍ» (٤).

وكيل هذا تنطبق عليه القاعدة: أ ب + أ، وقد لاحظنا أن هذه الزيادة ترتب عليها زيادة في الدلالة كالتوكيد، أو ترتب عليها تحول في الدلالة من معنى إلى آخر، كما تقدم في (حيثما) و (إذا).

وقد عالج ميبويه زيادة (الباء) و (مِنْ) في السياق، على أساس هذه القاعدة، وكان يبين الفرق من الزيادة، مثال ذلك قوله: «فَأَمَّا سَيِّئٌ وَكَثِيرٌ فَأَمَّا دَخَلَتْهَا (الباء) على حيدٍّ ما دخلت في عَرَفْتُ، تقول: عَرَفْتُ زَيْدًا، ثم تقول: عَرَفْتُ بِهِ زَيْدًا ... فهذه الحروف كان أصلها في الاستعمال أنْ تُوَسَّلَ بحرف الإضافة» (٥)، فالباء الزائدة في هذه التراكيب (عامل مساعد) يَتَوَسَّلُ بِهِ الْفِعْلُ، إِلَى الْفِعْلِ الْثَانِي، وهذا (أصل استعماله) في هذه التراكيب كما بين ميبويه، فما حذفنا «الاصحاب الاسم بعدها مفعولا به ثانيا» للفعل (سَيِّئٌ، عَرَفْتُ، وَكَثِيرٌ).

ويبين أن الفعل كان يتوصل بها إلى مفعوله الثاني، وكان يتوصل بها إلى فاعله كما في قوله تعالى: «كُنْى بِاللَّهِ شَهِيدًا» (٦).

وقد قام زيادة (مِنْ) على زيادة (الباء) في هذا المقام: «لأن معنى: ما أثناسي أحدٌ، وما أثناسي مِنْ أحدٍ، واحدٌ، ولكن (مِنْ) دخلت هنا توكيدا، كما تدخل (الباء) في قوله: كُنْى بِالثَّيِّبِ وَالْإِسْلَامِ، وفي قوله: مَا أَنْتَ بِفَاعِلٍ، وَلَسْتَ بِفَاعِلٍ» (٧).

وهكذا نجد يوازن بين التركيبين يعبر عن الضمير الزائد، ويبين الفرق من الزيادة.

- | | |
|--------------------------------|---|
| (١) معاني القرآن / ج ١ / ص ٢٤٤ | (٥) كتاب ميبويه / ج ١ / ص ٢٨ - ٢٩ |
| (٢) سورة النساء / الآية ١٥٥ | (٦) سورة النساء / الآية ٧٩، ١٦٦، وسورة الفتح / الآية ٤٨ |
| (٣) سورة المؤمنون / الآية ٤٠ | (٧) كتاب ميبويه / ج ٢ / ص ٣١٦ |
| (٤) معاني القرآن / ج ١ / ص ٢٤٤ | |

وفي باب «ما تلحقه الزيادة في الاستفهام» ذكر الفرص من الزيادة، قبل أن يعرض الأمثلة: «إذا أذكرت أن تثبت رأيه على ما ذكر، أو تنكر أن يكون رأيه على خلاف ما ذكر ... وذلك قوله إذا قال هذا زيد: أزيد فيه؟ ... وقد يقول له الرجل: أتصرف زيدا؟ فتقول: أزيد فيه؟» (١).

فإذا رمزنا إلى (زيد)؛ أ، وإلى الزيادة (يه)؛ ب، فإن القاعدة تكون: أ ← ب + ب.

وبذلك يكون سبويه قد أثبت وجود (الزيادة) في الاستعمال اللغوي للتركيب العربي الصحيح، وفي هذا رد على ابن مضام الأدلسي، الذي ذهب إلى أن: «ادعاء الزيادة في كلام المتكلمين من غير دليل خطأ يبين، لكنّه لا يتعلّق بذلك بعقاب، وأما طرد ذلك في كتاب الله تعالى ... فالتقول بذلك حرام على من تبين له ذلك» (٢). من الواضح أن قصص ابن مضام إلى مذهبه جعله يفسر قادر على الوصول إلى الدليل، من تحليل الأمثلة التي استخدمها العلماء وتفسيرها؛ مما جعل حكمه يقتصر إلى دليل عملي صحيح.

فإذا قلنا إن كلمة (زيد) عَلم على شخص معين، وإنّ (الزوائد) بدل من التنوين، الذي يظهر في دَوْرَج الكلام في التركيب، أي غرابية، وأي حرصة في قولنا: إن (يه) حرفان زائدان على تلك الحروف، التي تكوّن منها الكلمة الأصلية، وإنّ هذه الزيادة أفادت الكلمة معنى جديداً؛ بل إنّ تحليل الظاهرة اللغوية وتفسيرها هما أساس علم اللغة.

(١) كتاب سبويه / ج ٢ / ص ٤٢٠.

(٢) الرد على الحجة / ص ٨١.

الزيادة في بنية الكلمة:

خمس ميبويه، فيما أحصيته، خمسة عشر باباً للزيادة في بنية الكلمة، عالج في بعضها الزيادة في الأفعال، وعالج الزيادة في الأسماء في أبواب أخرى، وجمع بعضها لمعرفة الحروف الزائدة وموضع الزيادة، وخمس غيرها لعل ما جمعه زائداً (١).

ففي باب «علم حروف الزوائد» (٢) يحصى الحروف الزائدة: «وهي عشرة أحرف»، ويذكر موضع زيادتها في الكلمة وترتيبها: «الهمزة تزداد إذا كانت أول حرف في الاسم رابعة فاعداً، والفعل نحو: أكل وأذهب، وفي الوصل، في أين، وأشرب»، ويذكر سبب الزيادة: «وأما الهاء فتزداد تين بها الحركة... وأما التاء فتؤثث بها الجماعة، نحو: منطلقات، وتؤثث بها الواحدة، نحو: ملحة، ورحمة، وبنت، وأخت» (٣).

وفي باب «ما حقه الزيادة من بنات الثلاثة من غير الفعل» يتمرد الأسماء والصفات التي طرأت عليها الزيادة، فيذكر الحرف الزائد، وموضع الزيادة، ووزن الكلمة بعد الزيادة، ويمثل للاسم والصفة، بطريقة توحى للقارئ، بأن المؤلف يحاول إحصاء كل مفردات اللغة، بهذا الأسلوب من الامتناء الدقيق، وهذا يلاحظ من تعقيد بعد كل مجموعة على الأمثلة، التي يعرضها لكل وزن، مثال ذلك قوله: «ويكون على (أفعل) نحو إشبع، وإبزم، وإيكن، وإشقى، وإثخنة، ولا نعلمه جاء سبعة... وليس في الكلام أفعل... وهو في السفة قيل ولا نعلمه جاء غير هذا... ويكون على (أفعال) نحو: الأسعارة، ولا نعلمه جاء أما ولا سفة غير هذا» (٤).

وقاعدة التحويل التي يمكن أن تستنبط هنا هي نفسها القاعدة التي طبقت في (مبدأ التركيب)، فإذا كان الاسم، أو الفع المجرى (أ) وإذا ميثا العنصر الزائد (ب) فإن القاعدة تكون:

(١) كتاب ميبويه / ج ٤ / ص ٦٨ ، ٧٨ ، ٢٣٥ ، ٢٤٥ ، ٧٦ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٢ ، ٢٨٦ ،

٢٩٩ ، ٣٠٣ ، ٣٠٧ ، ٣٢٦ ، ٣٢٩ ، ٣٤٥ .

(٢) نفسه / ص ٢٣٥ - ٢٣٧ .

(٣) نفسه / ص ٢٤٥ - ٢٧٦ .

(٤) نفسه / ص ٢٤٥ .

أ - ب

وبيّن ميسويه أنّ الأصل المجرّد من الزيادة، يسوّدي المعنى العام، وأنّ كسل زيادة تسوّدي معنى تضييلاً مختلفاً: «لأنّ المعنى الذي في يُفعل هو في الثلاثة والمعنى الذي في يُفعل هو الذي في الثلاثة، إلّا أنّ الزائسد تختلف «لعلّ ما تعني» (١)، فالزيادة في (يُفعل) تبدل على أنّ الفاعل يقوم بالفعل بنفسه، أما (يُفعل) فإنّ الزيادة فيه تبدل على أنّ الفاعل جعل غيره يقوم بالفعل. وهكذا فإن الاختلاف في الزيادة أدّى إلى اختلاف في الدلالة.

وتقيس ميسويه الزيادة في (فعل) على الزيادة في فاعل؛ لأن ترتيب الزائسد فيهما في موضع واحد، فالسبب تراه ثابتة، وهذا هو موضع العين التي تُثبّت في فعل، ولذلك نجد ههما يتصرفان تصرفاً واحداً: «ليكون الحرف على (فعل)» فيجري في جميع الوجوه التي تُسوّف فيها (فعل) مجزأ... وتلحق (الفاء) أولاً في (فعل) فيجري في جميع ما صوّف فيه «تفعّل» مجزأ... وليس تلحق أولاً والثالثة زائدة إلا في «تفعّل» وتثقل» (٢).

وهكذا يمثلي ميسويه في كل أبواب الزيادة، يعرض (البناء) الذي فيه الزيادة، ثم يمين الزائسد، ليجري موازنة بين المجرد والمزيد، ثم يبين الدلالة التي ترقبت على هذا التحول من المجرد إلى المزيد. ونجد يوازن بين بناء وآخر، ليسرّ ما تشابه بينهما أو اختلف، ويبيّن النتائج الدلالية التي فجست عن كلّ ذلك.

وهو يحاول أن يحصي كلّ مفردات المربة، التي تندرج تحت تلك الأوزان التي يصرحها، كأنه يتقدّم معجماً لمفردات الظاهرة التي يالجها، وقد رأينا يستخدم هذه الأوزان أو مفردات معجماً في دراسة التراكيب التي قدمها في باب النحو، فلم يغيب عن باله

(١) كتاب ميسويه / ج ٤ / ص ٢٨١ .

(٢) نفسه / ص ١٨١ - ١٨٢ .

وهو يفصل النحو عن الصرف، وأنَّ أبنية الصرف هي عناصر التركيب، وأنَّ العلاقات التركيبية تقوم بالأصل بين مفردات وأبنية، وإنما كان الفصل بينهما في الدراسة، لأنَّ دراسة النحو قائمة على تحليل المادقات بين الأبنية وتفسيرها، بينما تقوم دراسة الصرف على تحليل العلاقة بين الحروف (الأموات) وتفسيرها.

قواعد العمل:

عالمج ميسويه أماليست (العمل) في العربية، على أساس أنهما نوع (١) من (التوسيع) في التركيب، يترتب عليه توسيع في الدلالة، ويتبع عن كل ذلك علاقات تركيبية جديدة، يبرز مظهرها في مفردات التركيب بالعلاقات الإعرابية.

وقد اتخذ (الأصل) مقياساً ليبرز في شؤنه الكلمات الجديدة على أصل التركيب، ويبين أثرها في التفسير الذي طرأ على شكل التركيب ودلالته. وقد استخدم ميسويه الأمثلة التالية لتوضيح هذا (التوسيع) (٢):

- ١ - عبد الله منطلقاً
- ٢ - رأيت عبد الله منطلقاً
- ٢ - كان عبد الله منطلقاً
- ٤ - صررت بمسجد الله منطلقاً.

فالجملية الاسمية هي (الأصل) عنده، فلما أراد التكلم أن يتوسع في الدلالة، أدخل (عوامل) جديدة على التركيب، وهي (رأيت، وكان، وصررت، بـ)، فتغير شكل التركيب لإبراز التفسير في الدلالة، فظهرت حركات جديدة على آخر المفردات تتصلك على العلاقات

(١) هناك نوع آخر من التوسع يشأ عن دخول حروف المعاني غير لعامة، لايشأ عنه معبر في علاقات التركيبية، وإنما يكسب به التركيب معنى أصفيا، مثل حروف الاستفهام، وحرف سعي (ما)، (لا) النافية، وما شابهها.

(٢) كتاب ميسويه / ج ١ / ص ٢٤.

هذا النوع آخر من التوسع يشأ عن دخول حروف المعاني غير لعامة، لايشأ عنه معبر في علاقات التركيبية، وإنما يكسب به التركيب معنى أصفيا، مثل حروف الاستفهام، وحرف سعي (ما)، (لا) النافية، وما شابهها.

التركيبية الجديدة، وتشير إلى الدلالة الجديدة.

وقال سيويه توحيح التوسع والتحول في هذه الجمل: (١) لا ترى أن ما كان مبتداً قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتداً (١).

فلو رمزنا إلى (أصل التركيب: أ)، وإلى (العامل) الذي أدخل للتوسع في التركيب (ب)، أصبحت القاعدة كما يلي: أسكبها. وهذا ينطبق على كل الجمل التحويلية: رقم (٢) و(٣) و(٤) التي ذكرها سيويه أيضاً. ويمكن تطبيق القاعدة على رقم (٢) مثلاً:

(عبد الله منطلق) : ← (رايت) : ب+ (عبد الله منطلقاً) : أ وبالموازاة بين (أ) في الأصل، و(أ) بعد التحويل يبرز التحول في الشكل الذي نجم عن العامل:

عبد الله منطلق ← عبد الله منطلقاً: تحولت الضمة إلى فتحة (من المبتداً ---) الفعل بسبه) وتحول ترين الاسم في خبر المبتداً إلى تنوين فتح في الحال.

ويبرز مفهوم البنية الميقة، عندما نذكر أن السذي يقول: رايت عبد الله منطلقاً لا (يلفظ) قبلها جملة (عبد الله منطلق) وإنما تبقى جملة الأصل في (اللفظ) وتحول عنها الجملة الملفولة بعد أن تكسب دلالة جديدة، وأما تركيباً جديداً.

(١) كتاب سيويه / ج ١ / ص ٢٤ .

أنواع العوامل وما يترتب عليها من أساليب التوسع.

لم يغرد سيبويه باباً خاصاً سماه باب العوامل، كما فعل ابن السراج (١)، وإنما كان يتناول العوامل في التراكيب، فيحلل التركيب ويفسره، ويبين أثر العامل في العلاقات التركيبية والبنائية.

ومع هذا فإنه من يدقق النظر في كتاب سيبويه، يجد أن المؤلف قد جعل (العامل) أحد الأسماء التي تترتب عليها تحول التراكيب في معلم أبواب النحو في الكتاب، وأنه تعرض لأنواع العوامل التي ذكرها ابن السراج؛ تقدم تحليلاً وإيضاحاً للمعنى (الأفعال) و (الاسماء) و (الحروف)، وأتباعاً أبواباً كاملة عالج فيها المعنى، في كثير من الفواهر اللغوية؛ مثل «باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل، ويمكن تمكينه» (٢).

و«باب الأفعال التي تستعمل وتلحق» (٣)، و«باب من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى إذا أردت فيه من المعنى ما أردت في (يفعل) كان ذكره منوطاً» (٤)، و«باب من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه» (٥).

سيبويه في هذه الأبواب، وفي غيرها من أبواب العمل، يدرس العلاقات التركيبية، ويأخذ في نوع الأبنية التي يتألف منها التركيب، ثم يعالج الدلالة، ويبين علاقة كل ذلك بالعمل، ويوازن بين عمل وعمل.

أولاً: الأفعال:

من أمثلة ذلك عند سيبويه: ذهب زيد، وضرب زيد؛

(١) حصص براسر ح بابا سماء، «ذكر العوامل»، قدم فيه تعميلاً لأنواع عمل «تفسير الأول»، وهو الاسم ... تفسير الثاني وهو نفس ... تفسير الثالث، وهو عامل من الحروف، «لأصول في النحو» ج ١ / ٥١ - ٥٤.

(٢) كتاب سيبويه ج ١ / ص ٧٢.

(٣) نفسه / ص ١١٨.

(٤) نفسه / ص ١٦٤.

(٥) نفسه / ص ١٨٩.

القاعسل وناصب القاعل عند ميسويه ارتفعاً (بالفعل) ، وحجته في ذلك : ' ' والقاعس والمفعول في هذا مراء ، يرتفع المفعول (١) كما يرتفع القاعسل ، لأنه لم تشغل الفعل بغيره ، وفرغته له ، كما فعلت ذلك بالقاعل ' ' (٢) .

ومن أمثلة الفعل الذي يتعدى القاعل ، فينصب مفعولاً به : كسرب عيسد الله زيدا : ' ' فبعد الله ارتفع هنا كما ارتفع في (ذهب) ، وشغلت الفعل به كما شغلت به ذهب ، وانصب (زيد) لاديه مفعول تعدى اليه فعل القاعل ' ' (٣) .

والفعل اللازم الذي لا يتعدى لينصب مفعولاً به ، يتعدى إلى المصدر ، وإلى اسم الهيئة ، واسم المرة : ' ' وأعلم أن الفعل الذي لا يتعدى القاعل ، يتعدى إلى (اسم الحدان) الذي أخذ منه . . . وذلك قوله : ذهب عبد الله الذهب الشديد ، وقصد قعدة موه ، وقصد قذتين ، أما عمل في الحدث ، عمل في المرة منه والمرتين ، وما يكون عترياً منه ' ' (٤) .

ويؤيد الدكتور عبد الرأحمن ما ذهب إليه ميسويه بقوله : ' ' والحق أن تضيئة الفاعل - في أمائها - صحيحة في التحليل اللغوي ، وقد عادت الآن في المنهج التحليلي على سورة لا تبعد كثيراً عن الصورة التي جاءت في النحو العربي ، والتحليل النحوي عند التحويليين يكاد يتجه إلى تصنيف ' ' العاصر ' ' النظرية ، وفق وقوعها تحت تأثير عوامل معينة ، ينبغي على الدارس أن يعرفها ابتداء ' ' (٥) .

ويبين ميسويه أثر الفاعل ، في توزيع التركيب والدلالة ، بشكل أوضح حينما يعرض أمثلة للفعل الذي يتعدى إلى مفعولين ، وإلى ثلاثة مفاعيل بأشكالها المختلفة ومن الأمثلة التي عرضها لذلك (٦) :

١ - أعطى عبد الله زويداً درهماً
٢ - حبس عبد الله زويداً بكرةً .

(١) بعد (ماث الفاعل) لأنه مفعول به في المعنى .

(٢) كتاب ميسويه / ج ١ / ص ٣٣ .

(٣) نفسه / ص ٣٤ .

(٤) نفسه / ص ٣٤ - ٣٥ .

(٥) النحو العربي والدرس الحديث / ص ١٤٨ .

(٦) كتاب ميسويه / ج ١ / ص (٣٧ ، ٣٩ ، ٤١ ، ٤٢) على الترتيب .

٢- أرى الله بشراً زيداً أباك

١- كُسيَّ عبد الله الثوبَ

٥- كُبيَّتْ زيداً أباً فلان.

ففي المثالين الأول والثاني تعدى الفعل إلى مفعولين، ولكن كل فعل منهما يختلص في دلالة عن الآخر. وفي الجملة الثالثة تعدى الفعل إلى ثلاثة مفاعيل. أما في الجملتين الرابعة والخامسة فقد بُني الفعل للمجهول، فسمية نائب الفاعل صبي المفعول الأول؛ لأنه مفعول به في المضى، ولكن النفس في الرابعة ينصب مفعولين، في حين أن الفعل في الخامسة ينصب ثلاثة مفاعيل، بالإضافة إلى أن نائب الفاعل في الرابعة اسم ظاهر، في حين أنه في الخامسة ضمير متصل.

ونجد ميويه يوازن بين التراكيب، ليميز أوجه التشابه والاختلاف بينها، وأثر العامل، كما فعل في الجملتين التاليتين (١):

١- كسوت زيداً الثوبَ

٢- ذهب زيداً راكباً

فهو هنا يريد أن يفسر بين انصباب الحال، وانصباب المفعول به، مع أن العامل في كل منهما الفعل كما أشار ميويه في عنوان الباب: «هذا باب ما يمتل فيه الفعل فينصب، وهو حال وقع فيه الفعل، وليس بمفعول» (٢).

فالحال: «إذما هو ومنه من أوصاف الفاعل أو المفعول، في وقت وقوع الفعل منه» (٢) كما أشار السيرافي.

ولو كان بمنزلة المفعول به لما جاز في ((ذهب)) لأنه فعل لازم لا ينصب مفعولاً به، كما بين ميويه.

ويتميز ميويه تركيب العمل في الحال (ذهب زيداً راكباً) على تركيب العمل في التمييز: ((لي مثله رجلاً، ولي ملوً عسلاً)).

(١) كتب ميويه / ج ١ / ص ٤٤ .

(٢) نفسه / ص ٤٤

١٣، نفسه / حاشية ٤٤ .

«فعل الفعل هنا فيما يكون حالاً كعمل (مثله) فيما بعده» ألا ترى أنه لا يكون إلا ذكره، كما أن هذا لا يكون إلا ذكره» (١) .

تأني: الأسماء العاملة:

ذهب سيوييه إلى أن (البتداء) مرفوع بالابتداء، وأن (الخبر) يرتفع بالبتداء: «فما الذي ينسب إليه شيء هو موافق البني عليه يرتفع به» كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قوله: «بئس الله منطلق» ارتفع بئس الله لأنه ذكر ثبني عليه المنطلق، وارتفع المنطلق لأن البني على البتداء بمنزلة» (٢) .

وقد فتح ابنه السراج التصود ب(الابتداء): (دعوا قوله: «بئس الله أخرك» فبئس الله مرتفع بأنه أول مبتداً «فقد للمواصل» (٣) .

وقال الأخفش: «فما رفع البتداء ابتداءً إياه» (٤) . وقال البرد: «فما رفع البتداء بالابتداء، ومعنى الابتداء التبيين والتعريف عن المواصل وغيره» (٥) . وقال الزجاجي: «الابتداء معنى نفسه» (٦) .

يتضح من كل ما تقدم، أن (الابتداء) عامل منوي، ومعنى به العلماء (التعريف من المومل (اللفظية)، فهو إذن موجود في البنية المعينة، وقد ألمح إلى ذلك سيوييه بقوله: «ارتفع لأنه ذكر لبني عليه»؛ فاعداً وتقديمه لبني عليه الخبر (نية) في نفس التكلم تصدها المتكلم فتوى تقديمه كموشوع للكلام، كما نرى أن ينسب إليه خبراً بعبارة ذلك، وإلى هذا أشار البرد حين قال: «ومعنى الابتداء (التبيين) والتعريف من المواصل» .

(١) كتاب سيوييه / ج ١ / ص ٤٤ .

(٢) كتاب سيوييه / ج ٢ / ص ١٢٧ . ويقدم بقوله هو هو : أنه اسم مفرد كاسمبدأ ، وليس جملة ولا شبه جملة .

(٣) الأصول في النحو / ج ١ / ص ٥٢ .

(٤) معاني القرآن / ج ١ / ص ٩ .

(٥) المعقب / ج ٤ / ص ١٢٦ .

(٦) كتاب بجمال في النحو / ص ٢٦ ، وانظر كذلك : كتاب النامية في النحو / ج ١ / ص ٨٦ - ٨٨ .

وإذا كان الكوفيون، قد رفضوا أن يكون (التمري) من الصوامل عاملاً في رفع الابتداء، فقد ارتضوا ذلك للفعل المضارع (٦)؛ وبذلك يكون رفضهم في هذا المقام لجرد المارضة. وبذلك فهم يؤمنون بوجود بنية عتيقة، تتكوّن فيها الطواصر اللغوية، قبل أن تتحوّل إلى الطبع، وهذا يؤيد ما ذهبنا إليه، بأن منهج التنظير واحد في أساسه. ومن أجل أن يثبت ميّوه، أنّ الابتداء يرتفع بحاصل مضمّر، في البنية العتيقة، وازن بين التركيبين:

١- عبد الله هل قيته؟ ٢- أرايت زيداً هل قيته؟

فإذا كان ما بعد الاستنهام لا يعمل فيما يكون قبله، فإن (زيداً) في الجملة الثانية منسوب بالعامل (الطاهر قبله: أرايت) وشمل ذلك يكون عبد الله مرفوعاً بالعامل (المقدر) قبله وهو الابتداء: "وعبد الله هل قيته؟" فالعامل فيه الابتداء. كما أنه لو قلت: أرايت زيداً هل قيته؟ كان أرايت هو العامل (٢).

ويبدو أن الجرد حينما عرّف الابتداء، بإدخاله التنييه والتمرية من الصوامل، قد استفاد من قول ميّويه فسي عنوان هذا الباب: "لذلك تبدّله تنييه المخطّط" (٣).

ومع أنني أؤسّس أن البدأ كرفوع بالابتداء، وأن الابتداء عامس منطوي، فأنني أرى أن الابتداء هو (نية التكلم) في جمل هذا الاسم موضوعاً للكلام. أمّا التنييه، فإن البدأ المنطوق هو الذي ينسب التكلم إلى هذا الموضوع، فيتوقع خيراً عليه من التكلم، وهذا، عندي، هو تفسير قول ميّويه: "تبدّله تنييه المخطّط".

وقد بين ميّويه أن الاسم يعمل عمل الفعل، وشمل لذلك بعمل (اسم الفاعل) وعمل (المصدر) وعمل (الاسماء الافعال).

(١) انظر، الانصاف / ج ١ / ص ٤٩.

(٢) كتاب ميّويه / ج ١ / ص ١٢٧.

(٣) نفسه ص ١٢٧.

أما (اسم الفاعل) فقد قامه في (المعنى) والعمل) على الفعل المضارع. ومن الأمثلة التي عرضها: لإبراز علاقة هذا العمل به (المعنى والزمن):

١- هذا ضاربٌ زيداً غداً ٢- هذا ضاربٌ عبد الله الساعة ٢-
كان زيدٌ ضارباً أباه.

ووضح (المعنى والعمل) الذي اداه اسم الفاعل، بموازنة كل جملة بجملة أخرى فيها (فعل مضارع) في موضع (اسم الفاعل):
«فبناءً وعمله مثل: هذا يضرب زيداً غداً ... و: هذا يضرب زيداً الساعة ... و: كان زيدٌ يضرب أباه» (١).

ويبين أن اسم الفاعل غُيِّلَ عَمِلَ المضارع، حينما اكتسب دلالة على استمرار الحدث كالمضارع بالإضافة إلى دلالاته على الزمن: «فإذا حدثت عن فعل (في حين وقوعه) (غير منقطع) كان كذلك ... فادماً تحدث أيضاً عن (اتصال فعل) في حال وقوعه» (٢).

وذكر في عنوان الباب، أن اسم الفاعل يكون «نكرة منوذاً» إذا أدى هذه الدلالات وعمل هذا الفعل وقال في عرضه: «فهذا جرى مجرى الفعل المضارع في العمل والمعنى منوذاً» (٣).

ويبين أن التنوين قد يحذف استخفافاً، وامتشهاد على ذلك بقوله تعالى: «عديماً بالغ الكفة» (٤) و«طارقاً مطرناً» (٥).

فوصفت به النكرة، مما يدل على أنه نكرة، على نية التنوين: «فبولم يكن هذا في معنى النكرة والتنوين لم يوصلها به النكرة» (٥).

(١) كتاب سيبويه / ج ١ / ص ١٦٤ .

(٢) نفسه / ١٦٤ .

(٣) سورة المائدة / الآية ٩٥ .

(٤) سورة الأحقاف / الآية ٢٤ .

(٥) كتاب سيبويه / ج ١ / ص ١٦٦ .

وفي الباب الثاني: " هذا باب جرى مجرى الفاعل الذي يعتمد فعله إلى متولين في اللفظ لا في المعنى " (١) يتيسر اسم الفاعل، الذي أقر (عميل) في متولين (مفعول فيه) ومفعول به) على اسم الفاعل الذي عميل في متولين (مفعول في المعنى، ومفعول في اللفظ والمعنى). ومثل لذلك بقوله: يا ساركة الليلة أهل الدار. فهو عند مثل: هذا مطلي زيد درهما.

ويستمر مبيوه في عرض (التوضيح) الذي يطرا (بالعمل) على التركيب، وفي الدلالة: فيبين في الباب الثالث الذي خصمه لميل اسم الفاعل، موازفا بين اسم الفاعل وما يعمل فيه، ويبين الاسم الموصول (الذي) ومثله:

" وذلك قوله: هذا الضارب زيداً، ضار في معنى: هذا الذي ضرب زيداً، وعمل عمله، لأن الألف واللام منتبها الإضافة وسارتما بمنزلة التثوين " (٢)، فلما زادت (أل) على اسم الفاعل أسمع شكل التركيب، واتممت دلالاته.

وقاس المصدر في (الميل والمعنى) على الفعل المضارع: " هذا باب من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع في عمله ومثله " (٣) لكنفسه فرق بين عمل المصدر وعمل اسم الفاعل: في أن المصدر ليس فيه فاعل، وإن دل عليه، خلافاً لاسم الفاعل الذي يكون معه فاعل ظاهر أو محمر: " فالمصدر ليس بالفاعل وإن كان فيه دليل على الفاعل، فلذلك احتجت إلى فاعل ومفعول، ولم تحتج حين قلت: هذا ضارب زيداً، إلى فاعل ظاهر؛ لأن المصدر في ضارب هو الفاعل " (٤).

ومن شواهد على عمل المصدر الذي لا يذكر فاعله، قوله تعالى: " أو إلهام في يوم ذي مصيبة يثيبها ذا مقربة " (٥).

ويبين كيف يتصح التركيب في اللفظ والدلالة، حيثما يضاف

(١) كتاب مبيوه / ج ١ / ص ١٢٥ - ١٨٨ .

(٢) نفسه / ص ١٨١ - ١٨٢ .

(٣) نفسه / ج ١ / ص ١٨٩ .

(٤) نفسه / ١٨٩ .

(٥) سورة البلد / الآية ١٤ ، ١٥ .

المصدر إلى فاعله، أو مفعوله في المعنى. ومثّل لذلك بقوله: «عجبت من شربه زيدا»^(١)، إن كان (الخير في شربه) فاعلاً؛ ومن شربه زيدا، إن كان الخمر مفعولاً»^(٢).

ويؤازر بين عمل المصدر محلي ب(أل)، وعمل اسم الفاعل كذلك: «وتقول: عجبت من الشرب زيدا، كما قلت: عجبت من الشارب زيدا، يكون الألف واللام بمنزلة التوين»^(٣).

ويخصّص في (الصفة المشبهة) باباً، يوضح فيه عملها، ويتيسر عنها على عمل اسم الفاعل، ولا يتييسر على عمل المزارع؛ لأنها ليست في مقام: «هذا باب الصفة المشبهة بالفاعل فيما علت فيه».

ولم يعمّر أن تعمل عمل الفاعل؛ لأنها ليست في معنى الفعل المزارع، فإما ثبتت بالفاعل فيما علت فيه، وما تعمل فيه معلوم؛ إما تعمل فيما كان من سببها مرفاً بالألف واللام أو ذكره لا تجاوز هذا»^(٤).

ويؤازر بين تركيب الصفة المشبهة في العمل والدلالة: «قاله: هذا حسن الوجه... كما تقول: هذا شارب الرجس...» إلا أن الحسن في المعنى للوجه، والشرب هنا للأول»^(٥) بمعنى أن الصفة المشبهة سوف لما بعدها، في حين أن الفاعل فيه وسف لما قبله.

وبين أن الصفة المشبهة تحل محل ب(أل)، ثم تضاف إلى المعرفة، فتكون إختاباً لفظية، لأنها لا تكسب بهذه الإضافة تمييزاً:

«واعلم أنه ليس في المربة ضما، يدخل عليه الألف واللام، غير الضما إلى المعرفة في هذا الباب، وذلك قوله: هذا الحسن الوجه، أدخلوا الألف واللام على: حسن الوجه؛ لأنه

(١) كتاب سيويه / ج ١ / ص ١٨٩.

(٢) نفسه / ص ١٩٢.

(٣) نفسه / ص ١٩٤.

(٤) نفسه / ص ١٩٩ - ٢٠٠. ورأي المحقق، بفلاحي: (الشافيات الحوائم) أن

اسم الفاعل محل على الصفة المشبهة في هذا الباب.

مضاف الى معرنة، لا يكون بهما معرنة أبداً، (١).

ثم يتيسر عمل (اسم التفضيل)، على عمل (صفة المشبهة)،
 ووجه الشبه بينهما: أنَّ معمول كل منهما من ميبه: «لا يكون
 المعمول فيه إلا من ميبه» (٢). لكن اسم التفضيل يختلف في آبه:
 «لا يعمل إلا في ذكره، ولا يكون إلا نكرة» (٣). وبذلك يشبه
 عمل المدد في المدود: «ومثل ذلك في ترك الالف واللام وبناء
 الجميع، قولهم: عشرون درهماً».

ومكذا يجري هذا التسلسل من التوسع في التركيب والدلالة
 من الفعل المضارع، إلى اسم الفاعل، إلى الصفة المشبهة، إلى اسم
 التفضيل والمدد.

وقد جعلها ميسويه في إطار واحد، حينما اتخذ (الفعل)
 مقياسه في هذا التوسع؛ يحل على أسامه أوجه التشابه والاختلاف،
 ويفسر العلاقات التركيبية والدلالية، التي تنجم بمرس المستعمل من
 كلام العرب في كل ذلك. فقام (المدد واسم التفضيل) على الصفة
 المشبهة، ولكنهما ليسا في قوتها في الفعل: «لم تقو هذه
 الا حرف قوة الصفة المشبهة» (٤). ولذلك اختلف بعض خاصس
 التركيب والدلالة.

وقام الصفة المشبهة على اسم الفاعل، وقد اختلف بعض
 خاصس التركيب والدلالة لأنها: «لم تقو المشبهة قوة ما جرى
 مجرى الفعل» (٥).

وقام اسم الفاعل، على الفعل المضارع في دلالة على
 الزمن والحدث، ونسي رفته قاعداً وصيه مفعولاً، ولكن اسم الفاعل
 يختلف عن الفعل، في أنه اسم، وأصل دلالة على (الذات).
 في حين أن المضارع فعل وأصل دلالة على الحدث.

(١) كتاب ميسويه / ج ١ / ص ١٩٩ - ٢٠٠.

(٢) نفسه / ص ٢٠٢.

(٣) نفسه / ص ٢٠٣.

(٤) نفسه / ص ٢٠٣ ، ٢٠٤.

(٥) نفسه / ص ٢٠٤.

وبذلك اتخذ ميبويه (الأمثلة) مقياساً للتوقع، يفسر على
أمامه (أثر) ما يزيد (التكلم) على (الأصل)، يؤدي بالتركيب
الجديد، دلالة أكثر تفصيلاً من الدلالة العامة التي أداها إذا
اتفقنا في العمل. ويبين في ضوء ذلك، ما طرأ في تلك
التركيب من تشابه أو اختلاف.

ومن أجل أن يوضح الدلالة، في عمل (أسماء الأفعال)
جاء يوزان بين تركيب اسم الفعل، وتركيب (الفعل)، ومن أمثلة
ذلك عند: رويد زيدا "فإنما هو اسم لقوله: أرود زيدا...
ومنها قول العرب: جهل الثريد، و... جهل الصلاة، فهذا
اسم: أنت الصلاة، أي: اتوا الثريد، واتوا الصلاة" (١).

ويبين الفرق بين الأفعال، وأسماء الأفعال من حيث التركيب:
"واعلم أن هذه الحروف التي هي أسماء للفعل تظهر فيها علامة
الضم، وذلك أنها أسماء، وليست على الأمثلة التي أخذت من
الفعل الحاد فيما مضى وفيما يستقبل، وفي يومه" (٢). فاسم
الفعل لا يظهر معه ضمير الفاعل، لأن ذلك من طبيعة الفعل، وهذا
الاسم، وإن أشبه الفعل في دلالة على الزمن والحدث، إلا أنه لا
يتطابق مع الفعل فسمي خاصاً من علمه، وأنه في الأصل اسم،
وليس فعلاً.

ثالثاً: الحروف العاملة:

جعل ميبويه للحروف العاملة فسمي الأفعال، وللحروف العاملة في
الأسماء أبواباً كثيرة، من ذلك^(٣) "باب الحروف التي تفسر فيها أن"
و"باب إذن"، و"باب حتى"، و"باب انصب لأنه غلبة"، و"باب ما
يكون الفعل فيه من اثنين"، و"باب الفاء"، و"باب الواو"، و"باب أو"،
ومشبه أبواب "إن وأن" (٤)، بالإضافة إلى ما ورد من عمل
الحروف في مثل "باب الامتناء"، و"باب الجزاء"، و"باب الشداء"،

(١) كتاب ميبويه / ج ١ / ص ٢٤١ .

(٢) نفسه / ص ٢٤٢ .

(٣) نفسه / ج ٢ / ص (١٢، ١٦، ٢٠، ٢٥، ٢٨، ٤١، ٤٦) بالترتيب .

(٤) نفسه / ص ١١٦ - ١٦٥ .

وغيرها. وهذا يلفت النظر إلى أهمية «العمل» في النحو العربي.

وماكتفى بمردن بعض الأمثلة، لتوضيح منهج سيويه في تحليل هذه الظاهرة اللغوية وتفسيرها.

ففي باب «إعراب الأفعال الخارجة» يقول سيويه: «اعلم أن هذه الأفعال لها حروف، تكتبها. لا تعمل في الأسماء، كما أن حروف الأسماء التي تكتبها لا تعمل في الأفعال، وهي: «أَنْ» وذلك قولك: أريد أن تفعل. و«كَي» وذلك: جئتك لكي تفعل. ولن» (١).

فهو يصنف حروف النسب إلى قسمين، قسم يختص بنسب الأسماء، ويصفي بذلك الحروف المشبهة بالفعل، كما تقدم. وقسم يختص بنسب الفعل الخارج، وهو الذي مثل له وذكر حروفه.

وتتداخل قواعد (العمل) بقواعد (الحذف) في «باب الحروف التي تضر فيها أَنْ»: «وذلك اللام التي في قولك: جئتك تنفعل، وحتى، وذلك قولك: حتى تفعل ذاك» (٢).

وقد ساعدت تميز (اختصاص الحروف) بأن يبرهن على وجود (الحذف) بمسند (لام التعليل، وحتى) فهما مختلفان بجر الاسم: «أَنْ» وهنا مضمرة؛ ولو لم تضرهما لكان الكلام مطلاً؛ لأن اللام وحتى إنما يملآن في الأسماء فيجران» (٣).

ولذلك جعل (أَنْ + الفعل الخارج) مصدراً مؤولاً، أي اتها يؤولان باسم، وبذلك تكون (اللام، وحتى) داخليتين على الاسم؛ وهذا يتجسم مع أصل اختصاصهما بجر الأسماء.

وقام تركيب المصدر المؤول من (أَنْ، والفعل) على تركيب الاسم المؤسول مع ملته: «لأنَّ (أَنْ، تفعل) بمنزلة اسم واحد، كما أن (الذي ملته) بمنزلة اسم واحد؛ فإذا قلت: هو الذي فعمل»

(١) كتب سيويه / ج ٢ / ص ٥٠.

(٢) نفسه / ص ٥ - ٦.

(٣) نفسه / ص ٦.

فكانك قلت هو الفاعل - وإذا قلت أخشى أن تفعل، فكانك قلت: أخشى فعله... قلما أحمرت (أن) وضعت هذين الحرفين مواضعهما، لأدفعهما لا يمتلئان إلا في الأسماء^(١) .

وفي باب ((ما يعمل في الأفعال فيجزمها)) يربط ميويه بين الفعل والدلالة: ((وذلك: لم، ولما، واللام التي في الأمر، وذلك قوله: ليفعل، ولا في النهي، وذلك قوله: لا تفعل؛ فأدما هما بمنزلة (لم) - وأعلم أن هذه اللام، ولا في الدعاء بمنزلة في الأمر والنهي، وذلك قوله: لا يقطع الله يمينه، وليجزم الله خيراً^(٢) .

ويقدم قياساً يبين فيه دور الفعل، في تمييز سات الاسم كمنصف متصل، وتميز سات الفعل كذلك:

((وأعلم أن حروف الجزم لا تجزم إلا الأفعال، ولا يكون الجزم إلا في هذه الأفعال الخارجة للأسماء، كما أن الجر لا يكون إلا في الأسماء^(٣) .

ويبين علاقة هذا التصنيف بقواعد الحذف؛ فلا يجوز حذف حرف الجر، لأن الاسم به يتميز عن الفعل، ولا يجوز حذف الجازم لأن الخارج به يتميز عن الاسم: ((والجزم في الأفعال دليل على الجر في الأسماء، فليس للاسم في الجزم صيب، وليس للفعل في الجر صيب، فمن لم يظمروا الجازم كما لم يظمروا الجار^(٤) .

(١) كتاب سيويه / ج ٢ / ص ٦ .

(٢) نفسه / ص ٨

(٣) نفسه / ص ٩

(٤) نفسه / ٩

كلمة الختام في قياس ميسويه:

تبين مما تقدم أن ميسويه معى إلى تقديم نظرية متكاملة الجوانب في النحو العربي، وأنه جعل القياس عاد هذه النظرية.

واعتمد ميسويه القول والمسموع من كلام العرب، لإثبات هذه النظرية؛ فتحليل النماذج اللغوية ما سمعه بنفسه، وما تجمع لديه من مسموع ثبوته أو نقولهم، امتنع أن كل مستوى في العربية، من الأبنية والتراكيب والدلالات له (أصل) -

وتبين له أن التكلم يتصرف بهذه الأصول؛ فيزيد على الاسوات (الحروف) الأصلية، أو على الأبنية، أو التراكيب، أو يحذف منها، أو يمسد ترتيبها، فهو (التكلم) يجري هذه التغيرات ليرتب عليها دلالات جديدة.

ولذلك وجدنا ميسويه، لا ينفك يجري موازنة بين الأصل والفرع، مينا ما طرأ على التركيب من تغير، وما ترتب على ذلك من دلالة جديدة، فسرا ذلك في ضوء ما طرأ على ظاهرة لغوية أخرى في الباب نفسه، أو في غيره من الأبواب، مستمينا بنفسه الأماليب التركيبية الوفيرة لديه، وهذه الموازنة نجدها في كل باب من أبواب الكتاب، بل في كل صفحة من صفحاته، لذلك أمكن أن يقال: إن نظرية النحو عند ميسويه، قائمة على القياس.

ورأينا في كتاب ميسويه، أن العلماء لا يتاملون مع الأبنية والتراكيب، على أساس أنها ظواهر لغوية موروثية، فهم أن يصوروها أو يحفظوها من الضياع، وإنما وجدناهم يتاملون معها على أنها ظواهر لغوية حيثة متجددة، مع أنها تعتمد على أصول ثابتة، ولكنهم أثبتوا أن من طبيعة هذه اللغة، أنها تنمو من الداخل، فلا

يؤثر فيها ما يفترض من مفرداتها، ولا يعدها عن أماتها ما يستجده من كلمات جديدة، وذلك لأن طريقها في بناء المفردات وفي حبه التراكيب أسيلة، وقد تبين ذلك من طريقهم في رفض التراكيب أو قبولها، فما يتعارض مع الأصل يرفضونه، أما ما يتفق مع تلك الأصول فهو عربي فيصح، وقد رأينا ذلك واضحا في قياس الخليل، وقد اتضح في كلام مبيويه لدرجة أن الدارس يقتنع حينما يتابع إصراره على ترديد: "وتقول" ومثل ذلك قوله: "إن قلت"، بأن مبيويه فهم أن قواعد اللغة تمكّن التكلم من تكوين جمل لانهاية لها على أصول صحيحة، وأن تلك التراكيب مرهونة بالدلالات التي تتجسد في كل مكان أو زمان.

وعكذا نجد أن مبيويه، يتخذ من القياس وسيلة لتطور اللغة في الوقت الذي تحافظ فيه على أماتها.

وتبين من تحليل نصوص مبيويه، كما تقدم، أنه فهم أن اللغة إنما تكون بين متكلم وسماع، ولذلك وجدناه مهتا بحال المتكلم، وحال السامع، والبنية التي قبل فيها الكلام، فهي أثناء معالجة الأبنية والتراكيب، وفي تحليلها أو تفسيرها.

ثم إنه يراعي ضرورة الكلام وإحشائه بين الناس، يظهر ذلك في تفسيره لكثير من الظواهر اللغوية، على أن سببها كثرة الامتثال.

وقد عالج مبيويه في قياسه هذا، كل مظاهر (التحويل) التي رأى أنها ممكنة في العربية، فكان يعرض النماذج اللغوية المستعملة، ثم يقابلها بنماذج (البنية العميقة)، ويشير إلى أن (هذا) تشييل، ولكن لا يتكلم به) يوضح ما نجم من (حذف) أو (زيادة) أو (ترتيب جديد) أو (توسيع) أو (عمل).

ومع أن مبيويه اعتمد منهج النقل أصا في دراسته، ليبين أنه يتعامل مع لغة حقيقة هي كلام العرب، فإنه لم يكن بمجرّد

تقديم وصف دقيق للغة، فقد كان يتدخل دائماً ليبيّن السبب (العلّة) السبذي أدّى إلى التغير في التركيب، وقد مكّنه وفرة الأمثلة المتنوعة والسبب من أن يحصل هذه الملل من سبب استعمال اللغوي، فهو يتعلّل الظاهرة لأنّ (المرب تقول) كذلك، ويرفضها لعدم وجود شيء لها في كلام العرب.

ومنهج التعلّل الذي سار عليه سبويه هو منهج القراء، كما تقدم، فقد ثبت أن شيوخه الذين استفاد منهم أمام قياسه، وذخيرته اللغوية، كانوا من القراء (١). ولذلك وجدناه لا يهمل لغة مهما قلل انتشارها، وبذلك تدخل هذه اللغات ضمن الامتار العام في القياس، لأنها تعرضت لما تتعرض له كل الظواهر الباقية من التغير، ولكنها ولت في تغيرها وتطورها، إلى مرحلة (البطل) أو مرحلة قريبة من البطل، ولم يمد بالامكان تفسير تغيرها، أو تفسير علاقاتها التركيبية بالقياس إلى التغير العام الذي يطرا على الظواهر اللغوية الأخسرى، وذلك لعدم وجود ظواهر مشابهة نسي التركيب أو البناء أو لقتها، وهذا يعني أنها غير مطردة، فلا يماس عليها، ولكن هذا لا يمنع من استعمال هذه الظواهر كما هي. وإما يترك الباب مفتوحاً، أمام الباقية من علماء العربية الحديثين، ليجعلوا لهذه الظواهر (الشاذة) أقيسة جديدة، ولا تتعارض مع الأقيسة العامة للغة العربية، التسي أثبتت دراسة العلماء في كتاب سبويه، أنها أصول صحيحة.

وتبين من تحليل صوم كتاب سبويه، أنه اعتمد الأسس القياسية التي ثبتت أركانها شيوخه، خاصة عهد الله ابن أبي اسحاق، وعيسى بن عمر القيسي، وأبا عمرو بن العلاء، وأنه استفاد قائده تنطلق كلمات الكتاب وتراكيبه بشكرها، من كل ما جده إمامته (أبو الخطاب الأخفش، ويونس بن حبيب، والخليل بن أحمد) سواء أكان ذلك في دائرة التعلّل، أم في مجال التفسير، والتبويب والتصنيف.

(١) وهذا يعبر ما توصلت إليه المذكور حديحة الحديثي: "مبينه الطريقة التي سار عليها هذا الاستشهاد، ومدى اهتمامه يجعل الآيات القرآنية أساساً لقواعد كتابه الكبير، وحاولت أن أبين للدين قائلوا أنه يحطّي، 'نقرأ' ويلاحظهم ويضعف القراء، إن أنهم لم يكونوا دقيقين في حكمهم، فهو لم يعب قراءه، ولم يحطّي قارئاً معيّناً" دراسات في كتاب سبويه / ص ٥٠.

ولكن ميسويه، استطاع أن يقدم كل ذلك، في إطار نظرية متكاملة؛ واضحة المنهج، شملت جوانب اللغة في كل مستوياتها؛ الصوتية، والصرفية، والتركييبية، والدلالية.

وجاء التبرير والتصنيف في كتابه، طامحاً من هذا التصور الكلي، فقد دلت إشارات كثيرة في الكتاب، كما تقدم، على أنه يصنف كتابه بناءً على خطة مرسومة، وأنه قسم أبواب كتابه، ومنه، الطواهر اللغوية فيها، وفقاً لدراسة ذات منهج محدد، وكان في تبريره يعتمد القياس، فيجعل للباب أسداً أو أسوداً، يقيم على أساسها ما يتغير من التراكييب والأبنية، ويوازن بين الأبواب، أو يمتثلها على أساس هذا القياس، وبسبب ذلك يكون كتاب ميسويه قائماً على ثلاثة أعمدة متكاملة من القياس، هسي: قياس التنظير والتعميد، وقياس التبرير والتصنيف، وقياس المسائل. واعني بقياس المسائل (التطبيق على القياس) الذي كان العلماء فيه يختارون مسائل معينة في كل باب، أو قاعدية، فيحللون هذه المسائل بأغلوب الموازنة المهود في منهجهم؛ ليبينوا أن هذه الظاهرة تجري على القياس الذي المراد في أصل من أصول الباب. وفي هذا الجانب كانت تحدث الخلافات بين النحويين؛ أي أنها خلافات في بعض جوانب التطبيق، وليست خلافات في المنهج.

وقد استطاع ميسويه، أن يقدم لدارمي العربية زادا نحويًا وفيرًا؛ من الأبنية، والتراكييب، والأمايب الاستعمالية، التي يمكن استغلالها، وإعادة ترتيبها على شكل ما نجم، يمكن الاستفادة منها في دراسة علم الأصوات، وعلم الصرف، وعلم التراكييب، التي يعنى بها درس اللغة العربية في العصر الحديث.

وتشير هذه الدراسة، التي أقدمها بين أيادي أفاضلي المناقشين، إلى أن ميسويه نجح في دراسة اللغة العربية، على أسس علمية، وأن دراسته، هذه تصلح أساساً تعتمد الدراسات العربية الحديثة، في إعادة بناء درس النحو العربي، بما يتناسب مع مستوى التطور، الذي وصل إليه علم اللغة في هذا العصر.

الشواهد القرآنية	سورة	لاية	الصفحة
((هؤلاء بناتني هن أطهر لكم))	هود	٧٨	٤٢
((وما للمنافم ولكن كانوا هم الظالمون))	اسرحرف	٧٦	٤٢
((الا يسجدوا لله الذي يخرج الحبة في السموات))	سمل	٢٥	
((يا جبال أوبي معه والطير))	سبا	١٠	٥٨
((فدعا ربه إني مغلوب فاقصر))	نممر	١٠	٥٩
((والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نصدهم))	نمر	٢١	٥٩
((والؤمنون يؤمنون بما أنزل اليك وما أنزل من قبلك، والمقيمين الصلاة))	سبا	٦٢	٦٦
((وأمرته حمالة الحطب))	سمد	٢	٧٤
((إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون))	الذاريات	٢٣	١٨٥
((هذا عارض مبطون))	الأحقاف	٢٤	١٨٦
((وما كان لغير أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب، أو يرسل رسولا فيوحى بإذنه ما يشاء))	الشورى	٥١	١٨٩
((إن تتوبا إلى الله فقد صفت قلوبكما))	التحریم	٤	٢٠٤
((والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما))	المائدة	٣٨	٢٠٧
((والموفون بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين في البأساء والضراء))	البقرة	١٧٧	٢٠٩
((ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتنبح الأرض مخضرة))	الحج	٦٣	٢١٦
((فقد جاء أشراطها))	ممد	١٨	١٢٨
((يا زكريا إنا نبشرك))	مريم	٧	١٢٨
((كل في فله يسبحون))	الأنبياء	٢٣	١٣٠
((يا أيها النمل ادخلوا مساكنكم))	اسمل	١٨	١٣٠
((والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين))	يوسف	٤	١٣٠
((فيقول ربي أكرم من))	نجر	١٥	١٣٠
((فأسدق وأكن من الصالحين))	الصافون	١٠	١٣١
((إن هذان لساحران))	طه	٦٣	١٣٢
((إن الله نعمًا يعظكم به))	المساء	٨٥	١٣٧
((وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاماً))	الفرقان	٦٣	١٥١

الشواهد العرأيسية

المسورة	الآية	لمعدة
البقرة	٧٥	٢٧٨
الأحزاب	٢٧	٢٧٨
الرومر	٧٤	٢٧٨
الأنبياء	٩٢	٢٧٩
البقرة	٢٥	٣١٢
البقرة	٢٧	٣١٢
الأفعال	٦	٣٢٦
المؤمنون	٢٥	٣٢٧
الأنعام	٥٤	٣٢٧
النساء	١٢٨	٣٢٩
القلم	٩	٣٢٩
مريم	٦٩	٣٣٠
الجاثية	٢٥	٣٨٩
الأعراف	٨٤	٣٨٩
الإخلاص	٤	٣٨٠
النساء	٢٩	٣٥٦

((ولوم يسرى الذين ظلموا إذ يرون العذاب))

((لو ترى إذ وقفوا على النار))

((حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها))

((وأذا ربكم فاتكمون))

((أمكن أنت وزوجك الجنة))

((مثلاً ما بصوعة فما فرقها))

((وإذا يمدكم الله إحدى اللانئين أنها لكم))

((أيعدكم أنكم إذا متم وكنتم تراباً))

((وعظاماً أنكم مخرجون))

((أنه من عمل منكم سوءاً بجهالة لم تاب))

((من بعده واسلح فأنه غفور رحيم))

((فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحا))

((وتوا لو تدهن فيدهنون))

((ثم تنزعن من كل شيعة أيهم أشد))

((على الرحمن حياً))

((وما كان حجتهم إلا أن قالوا))

((وما كان جواب قومه إلا أن قالوا))

((ولم يكن له كفواً أحد))

((وكفى بالله شهيداً))

الصفحة	الشعر	الشوهد الشعري
٦١	دو لرميه	أحباها إذا كانت فصا صا سما بها
١١٢	عمر بن أبي ربيعة	ثم قاسوا نحبها قلب بهييرا
٢٠٧	ذو الرمة	ديار فيه آدمي ساعق
١٤٧	الحارث بن ظالم	عما قومي بشعبه بن سعد
٢٧٨	الشماع	ودوية قعر تمشي نعاصها
١٤٨	بعض العرب	أتوعدني بقومك يا بن حنبل
١٤٨	" "	بما جمعت من حزن وعمرو
١٥٠	الاعشى	أقول لما جاءني محسره
٨٧	رواه	أني وأسطار سطر سطر
١١٠	دو الرمة	حر حبيح ما تنفله إلا ما خسة
٢٧٥	الفرزدق	فلو كنت ضيق عرفت قر بشي
٢٠٩	الحرق	الكارولين بكل مذكرك
١٦٥	السبي	أبالأحبر بها ابن النوءم توعدني
١٦٦	هذيل بن حشر	فان لك في أمواس لا يضق بها
٢٨٢	حسان بن ثابت	لا بأس بالقوم من طول ومن فخرم
١٦٦	الفرزدق	كم عفة لك يا حريز وخالصة
١٣	رواه	* يخرج من أجواز بين غاي *
٢٠٩	اسابعه	لعمري وما عمري عني بهييرا
١٠٢	رواه	* فيها ردهاف أيتسا اذهاف *
٥٢	من الحدادين	هل أسب بهم ديار حاد
١٢٤	عدي بن زيد	سأها ما تأملت في أيتسا
٢١٢	أبو محرز	ورث مثلك في سب عريرة
٢٢٢	أبو الأسود	إذا جئت بها به نذل : مرحبا
٤٩	أبو الأسود	فألقينه غير مستحسنت
٢٦٤	دو الرمة	بها نعين والآرام لا عفة عندهم
١٨٩	الاعشى	نتركبو عركوب الخيل عادتسا
١٢	الشماع	* يكشف عن حداثته دلو النذل *
٢٨٥	حسان بن ثابت	أنصف ان أيتسا لبيبة حزنسا
٢٦١	من الحدادين	ان بها أكنس أو ررامسا
١٥١	أمية بن أبي نعلت	سلامك ريتا من كل فحس
١٦٥	عبد بن طيب	فما كان قيس هلكه هلك واحد
٦٦	مهلهل	ولقد حزن بيوت يشكر حطه
٥٦	لاخوم	سلام الله يا مطر عليها
		على كل حال من دسور ومن صعب
		عدد القطر والحصى والشراب
		ولا يبري مثلها عرب ولا عجم
		ولا بفرارة شعري رقبها
		كمشي المطاري في حفاف الأردج
		أشابات يخافون العبدنا
		وما حزن وعمرو والحيات
		سبحان من علقمة بفاخر
		لغاشل يبرم يبرم بصيرا
		على الخفاف أو لرمي بها بلد قعر
		ولكن رحيم عظيم المشاعر
		والطبيبون مصافد لا زور
		وهي لأرا حبر خلت اللوم والخور
		ذراع : وان صبر فبصير للمبر
		جسم البفسان وأحلام الحماير
		فدعاء قد حلفت عني عشاري
		لقد بظف بظلا علي الأفرع
		أو عبد رب أخ عون بن مخزق
		بيننا وأسيافنا التي لا عساق
		بهم : قد معشها بطلاق
		ألا مرحب وأديك غير مضيق
		ولا ذاكر : بله الأقليم سلا
		ولا كرع الآ بمرات وأرتسل
		أو تنزلون فاما معشر نزل
		جهازا ومن تفض لقتل بن حزم
		خوير بين يفتقن اسهامسا
		بريتا ما معشك بدموم
		ويكنه بيمين قوم نهدما
		أحوال وهم بنو الاعمام
		وبين عليك يا مطر لسلام

الصفحة	الشاعر	الشواهد شعرية
٥٣	الفرزدق	ألم ترمي عاهدت ربي و..... عني جفوة لا أشتم بدهر م.....
٥٢	»	ولا خارج من في رور ك..... فان لا يكنها أو تكنه م.....
٣٢١	أبو الأسود	أحوها عدسه أمه بنابها..... صدت لكأس عتاً أم عم.....
٩٣	عمرو بن كنثوم	وكان بكأس حجرها اليعي..... ألقى الصحيفة كي يهدف ر.....
٣٢٥	ابن مسرون	والراد حتى بقله الفاه..... وهي من دار وظن بهم
١٥٦	رجز بن بحيلة	يوم كثير تناديه وحيها..... » عثبه اد يقول
٢٤٢	الدرجراج	بنو لسوءي »
١٣٩	رهير	ولا سابق شيئا ذا كان ج..... بداني أتي لب مدرك ما مفي
	

المصادر والمراجع

أولاً: العربية

- ١- القرآن الكريم
- ٢- ^{لبنان} في اللغة العربية، الدكتور داود عبد، مكتبة لبنان، ١٩٧٢ .
- ٣- أبو الأسود الدؤلي، ونشأة النحو، الدكتور فتحي عبد الفتاح الدجني، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٤/ ١٩٧٤ .
- ٤- أخبار النحويين البصريين، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البناء، دار الإختصاص، ط١/ ١٤٠٥-١٩٨٥م.
- ٥- أساس البلاغة، للإمام أبي القاسم الزمخشري، دار صادر، بيروت، ١٢٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- ٦- أسرار العربية، لأبي اليركان الأنباري، تحقيق محمد بهجة اليطار، مطبعة الترقوي بدمشق، ١٢٧٧هـ - ١٩٥٧م.
- ٧- الأشباه والنظائر في النحو، لجمال الدين السيوطي، تحقيق الدكتور عبد المال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة/ ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.
- ٨- الأسميات، اختيار عبد الملك بن قريش الأسمي، تحقيق أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون - بيروت - ط٥، ١٢٨٧هـ - ١٩٦٧م.
- ٩- الأصول، دراسة إيتمولوجية، للدكتور تمام حسان، الهيئة المصرية العامة لكتاب، ١٩٨٢م.
- ١٠- الأصول في النحو، لأبي بكر السراج، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

- ١١- أصول النحو العربي، الدكتور محمد عبد، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٢م.
- ١٢- الأعلام، لخير الدين الزركاوي، مطبعة كوستانتوماس وشركاء- القاهرة، ط٢/ ١٩٥١م.
- ١٣- الأغاني، لأبي الفرج الأنصاري (عن طبعة كوستانتوماس وشركاء- القاهرة، ط٢/ ١٩٥١م.
- ١٤- الأغاني، لأبي الفرج الأنصاري (عن طبعة بولاق الأصلية)، صلاح يوسف الخليل- دار الفكر للجميع- بيروت، ١٢٩٠هـ - ١٩٧٠م.
- ١٥- الإقتراح في علم أصول النحو، لجمال الدين السيوطي، تحقيق الدكتور محمد أحمد قاسم، جامعة الأزهر- ط١، ١٢٩٦- ١٩٧٦م.
- ١٦- الألفية التوليدية التحويلية (الجملة البسيطة)، الدكتور ميشال زكريا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر- بيروت، ط١، ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.
- ١٧- الألفية، علم اللغة الحديث (المبادئ والأعلام)، الدكتور ميشال زكريا، المؤسسة الجامعية- بيروت، ط٢/ ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ١٨- الأمالي، لأبي عبي القاسم، مراجعة لجنة إحياء التراث، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، طبعة صححة، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- ١٩- أمالي الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الجيد، بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ٢٠- الأمالي الشجرية، لضياء الدين علي بن حمزة المعروف بابن الشجري، دائرة المعارف الفشانية، حيدر آباد، ط١، ١٣٤١م.

٢١- إنباء الرواة على أنباء النحاة، جمال الدين القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب - بيروت - ط١ ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٢٢- الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، ط١ ١٢٨٠هـ - ١٩٦١م.

٢٣- أوضح السالك إلى أئمة بن سالك، لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط١ ١٩٦٦م.

٢٤- الإيضاح في علل النحوى، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق الدكتور مازن مبارك، دار التفائس، ط١ ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٢٥- البدعة، فتونها وأفتانها، الدكتور فضل حسن عباس، دار الفرقان، ط١ ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٢٦- النحوية، نسوم تشومسكي، ترجمة د. يوثيل سوف عزيز، دار الشؤون الثقافية العامة، ط١ ١٩٨٧م.

٢٧- تاج المروس من جواهر القاموس، لمحمد مرتضى الزبيدي، تحقيق عبد الستار فراج، مطبعة حكومة الكويت، ١٢٨٥هـ - ١٩٦٥م.

٢٨- تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، نقله إلى العربية: الدكتور عبد الحليم النجار، والدكتور يعقوب بكر، والدكتور رمضان عبد التواب، دار المعارف، ط١ ١٩٥٩م.

٢٩- تصنيف عين الذهب، من معدن جواهر الأدب، ليوسف بن سليمان الشتمري، مؤسسة الأعلمي - بيروت، ١٢٨٧هـ - ١٩٦٧م.

- ٢٠- تذكرة النحات، لأبي حيّان الأندلسي، تحقيق الدكتور عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ٢١- تفسير البحر المحيط، لأبي حيّان الأندلسي، دار الفكر، ط٢، ١٤١٠هـ - ١٩٨٢م.
- ٢٢- تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، دار الفكر، ط٢، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ٢٣- تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري، حققه عبد السلام محمد هارون، دار الترميم المصرية للطباعة، ١٢٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- ٢٤- جامع الدروس العربية، للشيخ مصطفى الغلاييني، راجعه الدكتور عبد المنعم خفاجة، المكتبة المصرية، بيروت، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ٢٥- الجمل في النحو، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق الدكتور علي توفيق العمدة، مؤسسة الرسالة، ١٣٨٦هـ.
- ٢٦- جوهرة اللغة، لأبي بكر محمد بن دريد، تحقيق رمزي البلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.
- ٢٧- جواهر الكلام من نظرية النحو، تشومسكي، ترجمة مرتضى جواد باقر، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي - جامعة البصرة، ١٩٨٥م.
- ٢٨- حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار إحياء الكتب العربية، مكتبة البابي الحلبي - القاهرة - (د-ت).
- ٢٩- الحماسة، لأبي عباد الوليد بن عبيد البحر، تحقيق لويس شيخو، دار الكتاب العربي، ط٢، ١٢٨٢هـ - ١٩٦٧م.
- ٣٠- خزائن الأدب، للشيخ عبد القادر البغدادي، دار صادر، بيروت، ط١، ١٢٩٩هـ.

- ٤١ - الضائمر، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي التيجار، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٢٧هـ - ١٩٥٢م.
- ٤٢ - دراسات في علم أصوات العربية، الدكتور داود عبده، مؤسسة الصباح، ١٩٨٧م.
- ٤٣ - دراسات في كتاب سيبويه، الدكتورة خديجة العديشي، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٨٠م.
- ٤٤ - دراسة الصوت اللوي، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط١، ١٩٧٦م.
- ٤٥ - دروس في الألفية العامة، فردينان دي سوسير، تريب صالح مرادي ورفيقه، الدار العربية للكتاب، تونس، ١٩٨٥م.
- ٤٦ - دلائل الإعجاز، عبد القاسم الجرجاني، تحقيق محمد رشيد رضا، المكتبة التجارية، مكة المكرمة، ١٣٢٠هـ.
- ٤٧ - ديوان أبي الأسود الدؤلي، تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين، بغداد، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- ٤٨ - ديوان الأعشى الكبير، تحقيق الدكتور محمد محمد حسين، المكتب الشرقي للنشر، بيروت، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.
- ٤٩ - ديوان أمية بن أبي الصلت، تحقيق الدكتور عبد الحفيظ السلطي، جامعة دمشق، ط٢، ١٩٧٧م.
- ٥٠ - ديوان حسان بن ثابت، تحقيق الدكتور سيد حنفي حنين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
- ٥١ - ديوان الحماسة لأبي تمام، شرح التبريزي، دار القلم، بيروت، ١٣٢١هـ.

٥٢ - ديوان ذي الرمة، تحقيق الدكتور عبد القدوس أبو صالح، دمشق، ١٤٢٩هـ - ١٩٧٢م.

٥٣ - ديوان رؤبة، ضمن مجموع أشعار العرب، تحقيق وليم بن الورد البرومسي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط ١، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٥٤ - ديوان زهير بن أبي سلمى، دار بيروت، بيروت، ١٤٢٩هـ - ١٩٧٩م.

٥٥ - ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني، تحقيق صلاح الدين الهادي، دار المعارف بمصر، ١٤٢٨هـ - ١٩٦٨م.

٥٦ - ديوان عمر بن أبي ربيعة، تحقيق الدكتور فوزي عطوي، دار صعب، بيروت، ١٩٨٠م.

٥٧ - ديوان الفرزدق، دار صادر، ودار بيروت، ١٤٢٥هـ - ١٩٦٦م.

٥٨ - ديوان النابغة الذبياني، دار صعب، بيروت، ١٩٨٠م.

٥٩ - الرد على النحاة، لابن مناه الأندلسي، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢م.

٦٠ - السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط ١، ١٤١٠هـ - ١٩٨٠م.

٦١ - سر صناعة الاعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق الدكتور حسن الهنداوي، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٦٢ - سبويه إمام النحاة، علي دجدي ناصح، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢٩هـ - ١٩٧٩م.

٦٣ - سبويه جامع النحو، الدكتور فوزي مسعود، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م.

- ٦٤- مبيويه والضرورة الشعرية، الدكتور إبراهيم حسن إبراهيم، مطبعة حسان، ط١، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ٦٥- شاعرات امرب، تحقيق عبد الهادي متر، منشورات المكتب الاسلامي، ط١، ١٢٨٧م - ١٩٦٧م.
- ٦٦- شذرات الذهب من اخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي، دار احياء التراث العربي، بيروت، طبعة جديدة.
- ٦٧- شرح الأشموني على الفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٢٧٥هـ - ١٩٥٥م.
- ٦٨- شرح التصريح على التوضيح، الشيخ خالد الأزهرى، المطبعة الأزهرية، ط١/٢٥٥هـ.
- ٦٩- شرح شافية ابن الحاجب، لرخصي الدين الاسترأبادي، تحقيق محمد نور الحسن ورفيقه، دار الكتب العلمية، بيروت ١٢٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- ٧٠- شرح الصائمد العشر، لشرقي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباد، دار الفائق الجديدة - بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- ٧١- شرح المنصر، لابن يمش، دار صادر، إدارة الطباعة النهرية بمصر (د.ت).
- ٧٢- شعر هندية بن الخشرم، جمعة وحققه الدكتور يحيى الجبوري، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٧٦م.
- ٧٣- السحاح (تأج الثقافة وصحاح العربية)، تأليف اسماعيل بن حماد الجوهري، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

- ٧٤- شحى الإسلام، أحمد أمين، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١٠، ١٢٤٢هـ-١٩٢٥م.
- ٧٥- طبقات فحول الشعراء، لمحمد بن سلام الجحفي، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٥٢م.
- ٧٦- طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر الزبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ١٢٩٢هـ-١٩٧٢م.
- ٧٧- القاهرة العذف في درس اللغوي، الدكتور فامر سليمان حمودة،
الدار الجامعية، الإسكندرية، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- ٧٨- العربية، يوهان فاه، ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخادجي، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
- ٧٩- العربية الفصحى، هنري فليشر، ترجمة وتحقيق عبد الصبور شاميس، دار الشرق، بيروت، ط٢، ١٩٨٦م.
- ٨٠- القيد الفريد، لأحمد بن عبد ربه، تحقيق الدكتور محمد قمحية، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٤هـ-١٩٨٢م.
- ٨١- علم اللغة العام، فردينان د، وموسير، ترجمة: يوسف عزيز، دار آفاق عربية، بغداد، ١٩٨٥م.
- ٨٢- علم اللغة العام، الأسوات، الدكتور جمال بشر، دار المعارف، بيروت، ط١٢، ١٣٩٥-١٩٧٥م.
- ٨٣- عيسى بن عمر، دعوى من خلال قراءاته، صبحي عباس السالم، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط١١، ١٣٩٥-١٩٧٥م.
- ٨٤- غاية النهاية في طبقات الشعراء، لابن الجزري، عني بنشره: ج برجستراسر، دار الكتب العلمية- بيروت، ط٢، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

- ٨٥ - الفهرست، لابن النديم، تحقيق: رضا تجدد، طهران، ١٣٥٠هـ - ١٩٧١م.
- ٨٦ - في ميمن موسوعة علمية، للدكتور أحمد زكي، دار الشرق، ط٢، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ٨٧ - في نمو الطب وتراكيهها، الدكتور خليل عمارة، عالم المعرفة، جدة، ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ٨٨ - القاموس المحيط، للفيروز أبادي الشيرازي، مكتبة ومطبعة البابي الحلبي، بمصر، ط٢، ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م.
- ٨٩ - التراجم القرآنية، وأثرها في علوم العربية، الدكتور محمد سالم محسن، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ٩٠ - القياس في اللغة العربية، محمد الخضر حنين، دار العدائيه بمصر، ط٢، ١٩٨٢.
- ٩١ - القياس في النحو، للدكتور منس الياس، دار الفكر، ط١، ١٩٨٥م.
- ٩٢ - الكافية في النحو، لابن الحاجب، شرح رضي الدين الامثري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ٩٣ - الكامن، لأبي العباس المبرد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، ١٢٧٦ - ١٩٥٦م.
- ٩٤ - كتاب التكملة، لأبي علي عيسى الفارسي، تحقيق الدكتور: كاظم بمصر المرجان، القاهرة ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- ٩٥ - كتاب الحيوان، للجاحظ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٢م.

- ٩٦- كتاب ميسويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، علم الكتب، ط ١٢، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٨م.
- ٩٧- كتاب المين، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي، ورفيقه، وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ١٩٨٥م.
- ٩٨- لسان العرب، لجمال الدين بن منظور، دار صادر، ودار بيروت- بيروت، ١٢٨٨هـ - ١٩٦٨م.
- ٩٩- لسان الأدب في أصول النحو، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر- بيروت، ط ٢ / ١٢٩١هـ - ١٩٧١م.
- ١٠٠- مجاز القرآن، لأبي عبيدة، معرب عن المتن، تحقيق الدكتور محمد فؤاد سركين، مكتبة الخانجي، ١٢٧٤هـ - ١٩٥٤م.
- ١٠١- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق علي النجدي باسمه ورفيقه، القاهرة، ١٢٨٩هـ - ١٩٦٩م.
- ١٠٢- محيط المحيط، لبلرم البستاني، مكتبة لبنان، بيروت، طبعة جديدة، ١٩٨٧م.
- ١٠٣- المختصر، لطبي بن إسماعيل المعروف بابن سيده، دار الفكر (د.ت).
- ١٠٤- المدارس النحوية، للدكتور شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، ط ٢، ١٩٧٦م.
- ١٠٥- مدخل إلى دراسة الصرف العربي، في ضوء الدراسات العربية المعاصرة، للدكتور مصطفى النحاس، جامعة الكويت- ١٩٨١م.
- ١٠٦- مدخل في اللسانيات، لصالح كشو، الدار العربية للكتاب، تونس، ١٩٨٥م.

- ١٠٧- مدرسة الكوفة، للدكتور مهدي الخزومي، مطبعة مصطفى البابي
الحلبي، مصر، ط٢، ١٢٧٧هـ-١٩٥٨م.
- ١٠٨- مراتب النحويين، لأبي الطيب اللبكي، تحقيق محمد أبو الفضل
إبراهيم، دار الفكر العربي، ط٢، ١٢٩٤-١٩٧٤م.
- ١٠٩- الزهر في علوم اللغة وألوانها، لجلال الدين السيوطي، تحقيق
محمد أحمد جاد المولى ورفيقه، دار الفكر، ١٩٥٨م.
- ١١٠- مصادر الشعر الجاهلي، للدكتور دماسر الدين الأسد، دار المعرف،
ط٥، القاهرة، ١٩٨٥م.
- ١١١- معادي القرآن، لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخنس الأومد، حققه
الدكتور فائل فارص، الفنلانس، الكويت، ١٤٠٠هـ-١٩٧٩م.
- ١١٢- معادي القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، عالم الكتب، ط٢،
١٤١١هـ-١٩٩٢م.
- ١١٣- معجم الأدباء، لياقوت الحموي، دار المأمون، مطبعة البابي الحلبي،
القاهرة، ١٣٥٥هـ.
- ١١٤- المعجم المتهرس لألفاظ القرآن الكريم، صنفه: محمد فواد عبد
الهاقي، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- ١١٥- معجم متايسس اللغة، لأحمد بن فارس، تحقيق عبد السلام محمد
هارون، دار الفكر، ١٢٩٩هـ-١٩٧٩م.
- ١١٦- المعجم الريسط، إبراهيم مصطفى ورفاقه، ط٢، القاهرة، ١٣٨٠هـ-
١٩٦٠م.
- ١١٧- معني اللبكي، لابن هشام الأصاري، تحقيق الدكتور مازن مبارك
ورفيقه، دار الفكر، ط٢، ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.

١١٨ - الفضل في تاريخ النحو العربي، للدكتور محمد خير حلواني،
مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٩هـ - ١٩٧٩م.

١١٩ - المتضرب، لأبي العباس محمد بن يزيد الجرد، تحقيق محمد عبيد
الخالق مطبعة علم الكتب، بيروت، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٢م.

١٢٠ - مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي، للدكتور جعفر عباينة،
دار الفكر، ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

١٢١ - المتع في التصريف، لابن جعفر الأثيلي، تحقيق الدكتور فخر
الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

١٢٢ - المنصف، شرح التصريف، لأبي عثمان المازني، شرح أبي الفتح عثمان
ابن جني، تحقيق إبراهيم صلفي ورفيقه، مكتبة الباهي الحلبي، ١٣٧٢هـ -
١٩٥٤م.

١٢٣ - الوشاح، للمؤلف، تحقيق محمد علي النجدادي، دار نهضة مصر،
١٩٦٥م.

١٢٤ - النحو العربي والدرس الحديث، للدكتور عبد الواحد الراجحي، دار
النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٩م.

١٢٥ - دراسة الأبناء في طبقات الأدباء، لأبي البركات ابن الأثير، تحقيق
الدكتور إبراهيم المأمري، مكتبة المنار، الأردن، ط١، ١٤٠٥هـ -
١٩٨٥م.

١٢٦ - نظرية النحو العربي، في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث،
الدكتور نهاد الموسى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١،
١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

١٢٧- مع الوامع في شرح جمع الجوامع، لجائل الدين السيوطي،
تحقيق الدكتور عبد المال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٧هـ-
١٩٨٧م.

١٢٨- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان، تحقيق الدكتور
إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٧٠م.

١٢٩- يونس المصري: للدكتور أحمد مكي الانصاري، مطبوعات جامعة
القاهرة، الخرطوم، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.

... ..

ثانياً: الأبحاث:

- أسلوبا النفسي والامتنهام في العربية، الدكتور خليل عايرة، جامعة
اليرموك- إربد -الأردن.
- التيار القياسي في المدرسة البصرية/ الدكتور: أحمد مكي الانصاري،
مجلة كلية الآداب - القاهرة، مجلد ٢٤ .
- حقيقة الأسمية في أدوات الامتنهام/ الدكتور ميرويتنية، جامعة
اليرموك- إربد -الأردن.

ثالثاً: المراجع غير العربية:

1- Chomsky Noam.

Aspects of the Theory of Syntax-The M.I.T Press, 1985.

2- Bloomfield, Leonard

Language, London, George Allen & LTD-1969.

3- LangAcker, Ronald W.,

Language and its Structure, Harcourt, Brace & World Inc,
1967-1968.

4- Bach, Emmon, An Introduction to Transformation Grammars- Holt
Rinehart and Winston, Inc, New York, 1964.

5- Fromkin, Victoria,

An Introduction to Language- Third edition- Holt Rane
hart, and winston, 1983.

ANALOGY IN SĪBawayhi's BOOK: AL-KITĀB

ABSTRACT

This dissertation aims at exploring the concept of Analogy in SĪbawayhi's Book: al-kitāb. It also purports to discover the influence of SĪbawayhi's Analogy on the linguistic approach adopted by Arab grammarians who succeeded him. The investigation of the above objectives were based to some extent on modern linguistic approaches.

SĪbawayhi's Book is considered to be the core of this study. Texts have been chosen, analyzed, and contrasted with each other and evaluated to extract the principles of Analogy in SĪbawayhi's Book.

This dissertation consists of two parts. The first part discusses Analogy from literal and technical i.e. terminological point of views. Taking into consideration the implications of the technical perspective; one can easily distinguish the profound understanding of techniques of Analogy prescribed by some scholars such as al-Hadramī, 'Issā Ibn Omar, and Abu 'Amr. Principles of Analogy of these scholars were broadly discussed in the first part of this dissertation, whereas Analogy of their successors such as al-Khalīl and SĪbawayhi were dealt with in the second part.

The ancestral grammarians of SĪbawayhi were experts of recitation of the Holy Qurʾān. They could create the theoretical implications of analyzing linguistic phenomena with much more concentration on taxonomy and distribution. Abu 'Amr for instance, was the first to discuss al-ʾaṣl: "the Origin" of all derivative phenomena. Al-Khalīl made use of Abu 'Amr's approach and even used some of his instances.

There was a late stage in which Analogy was broadly used in extracting grammars of Arabic. This stage was Sībawayhi's one. He used Analogy to extract the phases of deletion, insertion, and topicalization.

Sībawayhi's predecessors exhibited great effect on his Book. This can be remarkably observed in the concept of ʔasl and far' : "branch" i. e. the main principles of Analogy by which deep and surface structures were connected and analyzed according to this connection.

The main results of this research can be summerized as follows:

1. In the stage of theorizing Arabic grammar, it is noticed that Arab grammarians were greatly qualified both in linguistic knowledge and other related fields such as: recitations of the Qurʔān and its interpretations.

2. Arabic grammar was influenced and developed by the recitors of the Qurʔān. These recitors were the most earlier grammarians to be known.

3. Sībawayhi did not create Arabic grammar despite the fact that his Book was the first in Arabic grammar to get to us.

٢٢٢٢.

4. The most recent and technical models of analogy were practically applied by Sībawayhi and his predecessors despite the fact that early stages of theorizing ,in general, are full of errors. Arab grammarians could make clear-cut answers to the main problem of Arabic i.e. ʔi'rāb:"inflection, ending vowel". This problem was solved in light of al-'āmil : "regent theory". This theory is originally built on Analogy.

5. Some common errors regarding the foundation of Arabic grammar and its relations with other cultures have been corrected by historical evidences.